الدولة العثمانية والشرق العربي

(١٥١٤ - ١٩١٤)

الدكتور محمد أنيس
أستاذ مساعد التاريخ الحديث
كلية الآداب — جامعة القاهرة



مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة

مقدمة

إذا كانت العصور الوسطى فى تاريخ الشرق العربى تنتهى بالفتح العثمانى فمن الطبيعى أن يبدأ تاريخ الشرق العربى الحديث بهذا الفتح عند مطلع القرن السادس عشر .

والحكم العثمانى لمنطقة الشرق الأدنى — وهى أوسع جغرافيا من الشرق العربى — كان من أطول عهود السيطرة الأجنبية التى عرفتها المنطقة فى تاريخها الطويل . فقد استمر فى أغلب بقاع الشرق الأدنى من القرن السادس عشر — أو قبل ذلك بالنسبة لجنوب شرق أوربا — حتى سقوط الدولة العثمانية فى الحرب العالمية الأولى .

وبعد الحرب العالمية الاولى تبدأ حقبة جديدة فى تاريخ مجتمعات الشرق الادنى تتميز بالخضوع للقوى الإستعمارية الأوربية ولا سيما إنجلترا وفرنسا ، كما تتميز بظهور الحركات الوطنية واحتدامها ضد القوى الاستعمارية الأوربية .

حقيقة ان هذه القوى الاستعمارية كانت قد بدأت فى الظهور فى المنطقة قبل الحرب العالمية الاولى ، إنما لم يقدر لها أن تنفرد بالسيطرة على المنطقة إلا بعد سقوط الدولة العثمانية .

وعلى ذلك فالحقيقة الأولى فى تاريخ مجتمعات الشرق الأدنى قبل الحرب العالمية الأولى هى الخضوع للدولة العثمانية والمؤثرات العثمانية . ومهما يقال عن ضعف الدولة العثمانية وعدم إيجابيتها فى الدفع بالمجتمعات العربية فى طريق التقدم ، فالأمر الذى لا يمكن تجاهله أن الحكم العثمانى قد ترك بصماته الواضحة فى مجتمعات الشرق العربى .

دار الجيل للطباعة ١٤ قصر اللؤلؤة - الفجالة
تليفون ٩٠٥٢٩٦

ولقد استطاع الحكم العثمانى أن يحفظ لهذه المجتمعات مقوماتها الرئيسية ، وأن يدافع عنها ضد الاستعمار الغربى لفترة طويلة من الزمن ، ولكنه من ناحية أخرى بسبب سلبيته وعدم فاعليته ، قد دفع بمجتمعات الشرق الأدنى إلى مزيد من الضعف وعدم القدرة على مواجهة القوى الغربية عندما خارت قوى العثمانيين فلم يعد فى إمكانها الوقوف أمام الدول الأوربية .

وهذا الكتاب يعالج موضوع التأثير العثمانى فى مجتمعات الشرق الادنى ، ذلك التأثير يبدأ بظهور الأتراك العثمانيين فى المنطقة ثم توسعهم فيها وحكمهم لها حتى سقوط الدولة العثمانية وثورة شعوب المنطقة عليها فى الحرب العالمية الأولى.

المؤلف

أولا ـ الأتراك والشرق الأدنى

الشرق الأدنى مصطلح غربى نقلناه نحن عن الغرب — ويقصد الغرب به إجمالا للحوض الشرقى للبحر الأبيض المتوسط لأنه أقرب بقاع العالم الشرقى إليه — وليس هذا القرب جغرافياً فحسب بل فكريا وعاطفيا أيضاً ، فالشرق الأدنى مرتبط منذ العصور الوسطى عندهم بالحضارات القديمة وظهور الديانات السماوية. ويجب ألا نعجب أن يطلق الغرب مصطلح الشرق الأدنى على جزء تدخل فى نطاقه بلاد كاليونان هى الآن جزء من العالم الغربى تماماً ، فالواقع أن عملية استغراب Westernisation اليونان التى انتهت بدخول اليونان فى العالم الغربى لم تبدأ إلا فى أواخر القرن السابع عشر . قبل هذا القرن كانت اليونان ليس فقط من الناحية السياسية بل من الناحية الحضارية أيضاً جزءا منفصلا تماما الانفصال عن العالم الغربى له مقوماته وطابعة الحضارى الذى لم يكن ليختلف عن الطابع الحضارى الغربى فحسب بل كان معاديا له .

وحين بدأ الغرب يهتم بالشرق كان من الطبيعى أن يكون الحوض الشرقى للبحر الأبيض أول مراحل هذا الاهتمام ، فاطلقوا عليه الشرق الأدنى ،ويطلقون عليه كذلك Levant وهو مصطلح تجارى ، يشمل بصفة عامة تلك البقعة من العالم التى تصل القارات الثلاث معاً : إفريقية وآسيا وأوربا والتى كانت بسبب هذا الموقع الجغرافى الفريد بقعة حيوية فى تاريخ الحضارات الإنسانية — ولم يكن فى ذهن الأوربيين حين سموه الشرق الأدنى ، تحديداً دقيقياً أو مطلقا لهذه المنطقة إنما هذا التحديد الضيق جاء فى أعقاب الأبحاث الجغرافية فى أواخر القرن التاسع عشر والعشرين — Hogarth مثلا أحد الجغرافيين الذين يميلون إلى هذا التحديد الضيق ؛ فيضع خطوطا جامدة لتحديد الشرق الأدنى : الخط الذى يضعه هوجارث يمتد شمالا من البحر الأسود ويشطر اليونان شطرين حتى البحر الإدرياتيكى ثم ينحدر جنوبا إلى الصحراء الغربية غرب مصر ويمتد الخط الشمالى شرقا من البحر الأسود حتى جنوب بحر قزوين ثم جنوبا فى المحيط الهندى شاطراً مرة أخرى فارس إلى شطرين — وهذا التحديد فيه شىء كبير من التعسف إذ لماذا يفصل الجزء الشمالى من اليونان عن الشرق الأدنى — ولماذا أيضاً يفصل شرق إيران عنه . الأمر الذى يبدو أن البعض يتجاهله هو أن الشرق الأدنى مصطلح تاريخى قبل أن يكون جغرافياً وأن تحديده يجب ألا يكون على أساس

معين من التضاريس أو المناخ بل على أساس الحضـــارات التاريخية التى وحدت هذا الإقليم حتى ولو كانت تعوزه الوحدة السياسية .

والحق أن الشرق الأدنى لم يتمتع بوحدة حضارية فى التاريخ القديم إلا بعد أن بسط الإسكندر الأكبر نفوذه عليه ، وتبع ذلك أن اصطبغ الشرق الأدنى بالحضارة الهيلينية أو اليونانية أى تمت على يد اليونان وحدة الشرق الأدنى من الناحية الحضارية . إنما قبل فتح الإسكندر لبلاد الشرق الأدنى . كانت هذه البقعة ميدانا لحضارات متعددة متباينة ، والحضارة المصرية الفرعونية والحضارة البابلية والآشورية والفينيقية ، لكل منها طابعها الخاص ، أثرت فى بعضها البعض ، إنما لم يحدث فى أى وقت من الأوقات أن سيطرت حضارة بعينها على الشرق الأدنى كله وصبغته بصبغتها . لم يحدث هذا قبل سيطرة الحضارة الهيلينية على الشرق الأدنى إبتداء من القرن الرابع قبل المسيح . وعلى الرغم من أن إمبراطورية الإسكندر لم تعش طويلا كوحدة سياسية ، وعلى الرغم من ظهور الدولة الرومانية وسيطرتها عسكريا وسياسيا على الشرق الأدنى فى القرن الأول قبل المسيح ، فإن الشرق الأدنى ظـــل محتفظاً بالحضـــارة الهيلينية — وظلت هـذه الحضارة بالفعل العامل الوحيد الذى يجمع وحدة الشرق الأدنى حتى ظهور الحركة الإسلامية فى شبه جزيرة العرب وامتداد نفوذها إلى أجزاء الشرق الأدنى كالشام ومصر والعراق وفارس ومتاخمتها لشبه جزيرة الاناضول وامتدادها شمالا إلى بحر قزوين فيم بين القرنين السابع والعاشر . وتمكنت الحضارة الإسلامية من أن تصبغ هذه المناطق بصبغتها بسرعة تدعو إلى العجب والإعجاب معاً . وهنا فقط ينقسم الشرق الأدنى إلى شطرين ، الجزء الجنوبى والجنوب الشرقى وهو الذى دخلته الحضارة الاسلامية وصبغته بمقوماتها تماماً بل وكونت منه وحدة سياسية والجزء الشمالى والشمال الشرقى الذى كان لا يزال محتفظا بحضارته الهيلينية . هناك كانت الخلافة الإسلامية تبسط نفوذها ، وهنا كانت الدولة الرومانية الشرقية أو الدولة البزنطية هى المسيطرة . هذا الانفصال بين شطرى الشرق الأدنى من الناحية الحضارية يبرر ما لجأ إليه أحد المؤرخين وهو Arnold Toynbee فى كتابة The western Question in Greece and Turkey إلى تقسيم الشرق الأدنى من الناحية الحضارية إلى ما يسميه حضارة الشرق الادنى Near Esstern Civilization ويقصد بها الحضارة اليونانية وقوامها ما ورثه اليونان من الحضارة الهيلينية

وتأثير المسيحية فيها ، وحضارة الشرق الأوسط Middle Eastern civilization وهو ما يمكن أن يطلق عليه الحضارة الإسلاميه فى الشرق الأدنى . ظلت هاتين الحضارتين تتنازعان وتفرقان الشرق الأدنى تفرقة جـــوهرية حتى بعد ظهور العثمانيين وتوحيدهم لهذين الشطرين بين القرن الرابع عشر والسادس عشر وقبل أن تعالج ظهور العثمانيين وعملية الوحدة هذه يحسن أن نلقى نظرة عاجلة على الحالة فى الشرق الأدنى بشطرية فى القرن الرابع عشر .

* * *

مركز حضارة الشرق الأدنى كان فى الدولة الرومانية الشرقية — كانت الدولة الرومانية الشرقية جزءاً من العالم الرومانى فلم تنفصل عن الدولة الغربية ببناء القسطنطينية فى أوائل القرن الرابع من الناحية الرسمية ولكن هذا الانفصال تم فى أواخر هذا القرن . كان قوام حضارة الدولة الشرقية هيلينيا بينما كان قوام الحضارة الرومانية الغربية لاتينيا (وهى التى فى تطورها يطلق عليها الحضارة الغربية) — كلا الدولتان تشتركان فى بعض العوامل أولا أن كليهما من أصل واحد وثانياً ظهر فيهما المقدرة العامة على التوسع والانتشار . وإلى هنا تنتهى عوامل الشبه بينهما . أما عوامل الاختلاف فكثيرة ـ الحضارة الغربية (مهما يكن مصيرها) استمرت فى التطور والتقدم والإنتشار بينما الحضارة الرومانية الشرقية التى بدأت تفوق تفوق فى البداية الحضارة الغربية ، تصدعت فى القرن الحادى عشر واستمرت فى الاضمحلال إلى القرن السابع عشر حين لم يعدلها تأثير يذكر فى أذهان الناس ، اللهم إذا استثنيا من هذا روسيا .

ماهى أسباب اضمحلال الدولة الرومانية الشرقية ؟ يرى الأستاذ Toynbee فى كتابه السالف الذكر أن أهم أسباب اضمحلال الدولة الرومانية الشرقية هو أنها وصلت إلى حالة من النمو السريع فى القرن الثامن وكان نموها سابقاً لأوانه — ذلك النمو لم يصل إليه العالم الغربى إلا فى نهاية القرن الخامس عشر باستثناء المدن الدول City States فى شمال ووسط إيطاليا ـ هذا النضوج الزائد عن الحد فى المجتمع الرومانى الشرقى لعضو من أعضاء المجتمع وهو الدولة كان له نتائجه السيئة : أولا ـ أوقف بحكم الضرورة أنواع النظم وأنواع النشاط الأخرى فى المجتمع ، فالكنيسة خضعت للدولة خضوعاً مباشراً . بل وأصبحت جزءاً منها ولم تؤد لذلك الوظيفة التى أدتها الكنيسة فى الغرب وهى كونها حلقة الربط أو المركز للعالم الغربى والحضارة الغربية ـ لم تشهد الدولة الرومانية الشرقية ماشهدته الكنيسة الغربية من الحكم الذاتى

للاسقفيات والأبرشيات ونظم الرهبنة وغير كل هذا من المنظمات والمؤسسات التى تمتعت باستقلال ذاتى والتى شاركت الدولة إلى حد كبير نفوذها فى المجتمع . الدولة فى المجتمع الرومانى الشرقى ابتلعت كل هذه النظم وارتبط مصير هـذا المجتمع بمصير السلطة الرئيسية فيه فلما تفرضت هذه السلطة المركزية لخطر الانهيار لم يكن فى المجتمع الرومانى الشرقى ما يحل محلها . والغرب لم يشهد الحكم إلا الاوتوقراطى الذى شهده الشرق الرومانى. فالغازات المتبربرة التى أسقطت الدولة الرومانية الغربية فى أواخر القرن الخامس كان لها أثرها فى قيام القوة المحلية ببناء اقطاعات لهم كان عليهم حمايتها وتنظيمها وعرفت أوربا الغربية نتيجة لهذا النظام الإقطاعى — بل واستفادت الكنيسة أيضاً فبقاؤها فى هذه المحنة التى أصابت العالم الغربى ، وتماسكها زاد من نفوذها وخلق لها الجو الذى تنمى فيه استقلالها بعيدة عن ضغط الدول والإباطرة وبذلك وصلت البابويه إلى ما وصلت إليه من نفوذ ولعبت دور القيادة لإنقاذ العالم المسيحى الغربى من محنته .

ثانياً — عامل آخر أدى إلى اضمحلال الدولة الرومانية الشرقية وهو انهاكها مـــادياً ومعنويا فى حروبها المستمرة شرقا وغربا .فمن ناحية الشرق أنهارت قوى الدولة البيزنطية فى حروبها المستمرة مع الفرس ، وكان ميدانها سوريـا والعراق بصفة خـاصة وهى الحروب التى أطل العرب منها على كل من العالم الفارسى والعالم البـيزنطى — كل من هاتين الدولتين اصطنع العرب لمصلحته وذلك عن طريق إقامة مايعرف بالدولة الحاجزة Buffer – State : الفرس أقاموا إمارة الحـيرة شرقا والروم إمارة الغساسنة . وعلى الرغم من أن الدولة الرومانية الشرقية لم تفقد كثيراً من أملاكها بسبب حروبها مع الفرس ، إلا أنه لاشك أن هذه الحرب كانت مسئولة عن ضعف الدولتين معاً مما سهل على العرب إنتزاع ممتلكات دن الدولتين ، فانتزعوا مصر وسوريا وشمال إفريقية من الدولة البيزنطية وإنتزعوا العراق من فارس . ومن ناحية أخرى فإن ظهور الحركة الإسلامية فى الشرق الأدنى والسرعة التى تمت بها فتوحاتهم فيه والسرعة التى صبغت بها هذه المناطق بالحضارة الإسلامية والثقافة العربية أمر يدعو إلى الإشادة .

وليس هذا مجال الحديث عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية التى دفعت بالحركة الإسلامية .إلى خارج الجزيرة إنما الملاحظ هو نجاح العرب السريع فى صبغ

شعوب الشرق الأدنى بصبغة الحضارة الإسلامية ، حين يقارن هذا النجاح بفشلهم النسبى فى بقاع أخرى من العالم كالأندلس مثلا فى الغرب وفارس أو الهند فى الشرق. والواقع أن السبب فى هذا هو أن دول الشرق الأدنى لم تكن غريبة تماما عن العرب قبل ظهور الحركة الإسلامية ، وكذلك فإن قرب هذه المناطق من شبه الجزيرة العربية جعل من السهل على مركز الحضارة الإسلامية فى شبه الجزيرة تغذية هذه المناطق باستمرار من الناحية المادية والثقافية وجعلتها تحت رقابة المركز — هذا التحول الشامل فى سوريا ومصر والعراق صبغها بصبغة حضارية واحدة وكون منها ما نطلق عليه اليوم الشرق العربى . لم ينتزع العرب من البيزنطيين مصر وسوريا وشمال إفريقية فقط بل ظل النزاع بينهما على حدود سوريا والعراق وهى الحدود المشتركة بين الدولتين وحاول العرب فتح القسطنطينية ومع فشلهم ظل الصراع قائما وظلت الدول الإسلامية ولا سيما الدول الحمدانية تناضل ضد الدولة البيزنطية — هذا الصراع بين الإسلام والدولة الرومانية الشرقية أضعف من قوة الأخيرة إلى حد بعيد ، أضعفها لما نتج عن هذه الحرب من إنهاك لقوى الدول المالية وأضعفها لأنه أقتطع منها أملاكا ثمينة مثل مصر والشام ، وإن كان من ناحية أخرى ضيق نطاق الدول حول مناطق قريبة من القسطنطينية وأخرج منها ولايات كانت دائما مثار نزاع دينى عنيف ، فأمكن للدولة البيزنطية بعد هذا أن تكرس جهودها فيما تبقى لها . ولكن الخطر الحقيقى على الدولة الشرقية لم يكن من الشرق بل كان من الغرب فلقد تمخض البلقان عن قيام حركات بلغارية وتكوين أمبراطورية بلغارية حية قوامها الدينى والحضارى على نمط الدولة البيزنطية نفسها . وكان من الطبيعى أن تنازع الدولة البيزنطية — زعامة هذه البقعة من الناحية الدينية والسياسية فلم يكن الشرق الأدنى المسيحى ليتسع لها معـــا وكانت النتيجة حروب المـــائة سنة (٩١٣ — ١٠١١) تلك الحروب التى إنتهت باخضاع الإمبراطورية البلغارية وأحياء الدولة الرومانية الشرقية . وخطر آخر جاء للدولة الرومانية الشرقية من الغرب وهو خطر اللاتين والخلاف بين العالم المسيحى الشرقى والعالم المسيحى الغربى كان على أشده . كان الخلاف دينيا وثقافيا . فالغرب المسيحى كان ينظر إلى الشرق المسيحى على أنه مسيحية مضمحلة فى حاجة إلى إصلاح وأن من واجب العالم المسيحى الغربى أن يقوم بهذا الإصلاح . العداء والحقد بين العالمين كان قويا حتى فى الوقت الذى كان عليهما معا ان يتحدا ضد العالم الإسلامى فى الحروب الصليبية فيما بين القرنين الحادى عشر والسادس عشر ونحس بهذا العداء مثلا فى وصف الكتاب الغربيين

المعاصرين للحرب الصليبية الأولى مثل Anna comnenana . بل أن الحملة الصليبية الرابعة كانت موجه بالفعل لمهاجمة كيان الدولة البيزنطية فى أساسه ، وفعلا نجحت إلى حد كبير فأحتل اللاتين القسطنطينيه وإنحصرت الدولة البيزنطية فى نطاق ضيق على ساحل البحر الأسود واستمرت كذلك حتى استرجعت نفوذها فى القسطنطينية فالحروب الصليبية ليست فقط شاهدا على العداء بين العالم المسيحى الشرقى والغربى بل زادت بدورها من حدة هذا العداء . وكان هذا العداء قطعا من أهم الأسباب التى سهلت على العثمانيين فيما بعد إزالة الدولة الرومانية الشرقية حتى أن Gibbon فى كتابه Decline and Fall of the Roman Empire ch. ixvii : يروى أن الوزير الأول للدولة الرومانية الشرقية قال حين كان العثمانيون على أبواب القسطنطينية ، أنه يفضل أن يرى فى شوارع القسطنطينية عمامة محمد على تاج البابا أو قبعة الكاردنيال . ومع أن غزو العثمانيين للدولة الرومانية الشرقية وبسطهم نفوذهم على العالم المسيحى الشرقى قد خلق، دون شك نوعا من اليقظة بين أفراد هذا العالم كرد فعل لسيطرة دولة إسلامية على بلادهم ، إلا أن هذه اليقظة ظل يحجبها العداء المستحكم للعالم المسيحى الغربى ، على الأقل حتى منتصف القرن السابع عشر — فليس من الخطأ فى شىء أن نقول إن من أهم العوامل التى سهلت للعثمانيين غزو الدولة الرومانية الشرقية كما سهلت عليهم حكمها فيما بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر أن عداء العالم الشرقى المسيحى كان أضعاف عدائه للعالم الإسلامى — وكان هذا العداء شاملا لكل طبقات الناس فى العالم المسيحى الشرقى، لم يخرج عن ذلك سوى شخصية معروفة فى التاريخ الدينى للشرق الأدنى هى لوكاريوس (Cyril lucarins) الذى كان بطريق الإسكندرية وسافر إلى أوربا وتأثر تأثرا قويا بالثقافة الغربية ولا سيما بالكلفينية (وهو مذهب دينى ظهر فى الغرب فى حركة الإصلاح الدينى فى القرن السادس عشر) وقامت الكنيسية الشرقية على بكرة أبيها تحارب سيرل هذا وحرضت الدولة العثمانية على التخلص منه وإنتهى أمره بإعدامه . ومع أن سيرل لوكاريوس كان مخالفا للروح السائدة فى العالم الشرقى المسيحى إلا أنه يمكن القول من ناحية أخرى إنه كان بداية لظاهرة جديدة عمرت هذا العالم المسيحى الشرقى فى أواخر القرنين السابع عشر والثامن عشر وهى أتجاه الشرق

الأدنى المسيحى نحو الحضارة الغربية . وكما يقول الأستاذ Toynbee إن عملية استغراب العالم البيزنطى كانت من أغرب الظواهر فى تاريخ التقاء الحضارات بدأت فجأة فى الثلث الأخير من القرن السابع عشر . فى كل من روسيا واليونان ، والفرق بين روسيا واليونان أن روسيا عرفت شخصية مستنيرة مثل بطرس الأكبر تدفع بروسيا فى هذا الاتجاه أما فى اليونان فلم يكن هناك من يلعب الدور الذى لعبه بطرس فى روسيا ولذلك كان دخول اليونان فى نطاق العالم الغربى والحضارة الغربية أبطأ بكثير . المهم أنه فى أواخر القرن السابع عشر أصبح العالم البيزنطى يتطلع إلى جيرانه الغربيين لا على أنهم الفرنجة المتبربرين بل أوربا المتنورة . فبدأ العالم المسيحى الشرقى يتشبع بكل نواحى الحضارة الغربية ويتشبه بالغربيين فى مأكلهم وملبسهم وعاداتهم وطرقهم فى الإدارة والتجارة وترجموا عن الأدب الغربى وقلدوه — وكان نتيجة لكل هذا أن بدأ الشرق المسيحى يفقد بسرعة مقوماته الحضارية أبان إندفاعه نحو الحضارة الغربية . وهنا تبدأ متاعب الدولة العثمانية ، فلقد إنتقل العالم المسيحى الشرقى إلى الغرب فأصبح جزءا منه لا يفصله عنه غير الحدود السياسية ، ويحارب الدولة العثمانية فى جانب الغرب ويكون مصدر قلق للسلطة العثمانية . كما سترى حين نعرض لتاريخ الشرق الأدنى فى القرن التاسع عشر — المهم إذن فى هذا كله أن الدولة البيزنطية كانت قد وصلت فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر إلى حالة من الأعياء المادى والمعنوى وأن أهم عوامل هذا الأعياء هى الحروب الخارجية المستمرة فى الشرق مع الفرس أولا ثم مع الإسلام ، ثم عداءها للعالم اللاتينى فى الغرب وصراعها مع الإمبراطورية البلغارية ومع حركات العرب

هذه عوامل خارجية أما العوامل الداخلية فتنحصر فى الطبيعة الأوتوقراطية للحكم البيزنطى والمركزية القوية فى بناء الدولة ثم نمو الدولة فعلا نموا سريعة غير ناضج - سهلت كل هذه العوامل على العثمانيين فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر إبتلاع الدول الرومانية الشرقية ثم توجههم بعد ذلك فى أوائل القرن السادس عشر إبتلاع الشرق العربى كذلك وضمه الى حوزتهم وبمنتصف القرن السادس عشر كان العثمانيون قد وحدوا الشرق الأدنى .

وقبل أن نتناول عملية بسط نفوذ العثمانيين على الشرق الأدنى علينا أن نعالج أولا ظهورهم فى هذه المنطقة ثم بناءهم لدولتهم .

* * *

عرف الشرق الأدنى الأتراك قبل ظهور العثمانيين فى القرن الثالث عشر فالخلافة الأموية كانت تضم عناصر تركية . وسقوط الدولة الساسانية فى فارس ساعد دون شك على إزالة الحائط الذى كان أمام حركات الهجرة التركية من أواسط آسيا نحو الشرق الأدنى . ومع هذا لم تصل العناصر التركية إلى أى نوع يذكر من النفوذ إلا فى الدولة العباسية حين اشتركوا فى بناء الدولة وتسيير أمورها فكان منهم الجند الأمراء وبعض المناصب الهامة فى الدولة وكانت الحاجة إلى هذه العناصر التركية لموازنة النفوذ الفارسى الذى كانت له اليد المطلقة فى الدولة الإسلامية فقامت الدولة الطولونية فى مصر والدولة الغزنوية وفى داخل الدولة الإسلامية العامة قامت دول تركية مستقلة من الناحية الفعلية من أهمها جميعا الدولة السلجوقية .

والأتراك السلاجقة نزلوا من تركستان إلى المنطقة المعروفة باسم ما وراء النهر وخضعوا للدولة الغزنوية أول الأمر واعتنقوا الإسلام ثم استفحل أمرهم فى أوائل القرن الحادى عشر فأعلنوا استقلالهم بزعامة طغرل بك الذى أصبح ملكا عليهم — ثم أخذوا فى مد نفوذهم غربا حتى كان استيلاؤهم على بغداد فى سنة ١٠٥٥ وقضاؤهم على دولة بنى بويه طبعا مع الإبقاء على الخلافة من الناحية الشكلية البحتة جاء السلاجقة إلى العالم الإسلامى فى الشرق الأدنى وفى وقت كانت أوصال هذا العالم مفككة كل التفكك فالخلافة فى حالة ضعف شديد يسيطر على الخلفاء ويسلبوهم كل سلطة : سلاطين وملوك بنى بويه أكثر شبها بما شاهده الغرب من الأسر البابلى للبابوية فى أفينون فى أوائل القرن الرابع عشر .

ولا شك فى أن للسلاجقة الفضل فى توحيد جزء كبير من هذا العالم الإسلامى المتقطع الأوصال وبعث روح جديدة فيه لمدة من الزمن ثم اعطائه نوعا من الاستقرار النسبى كان فى حاجة إليه لحياته الاقتصادية والثقافية . ثم كان للسلاجقة نهضة علمية لابأس بها أخرجت رجلا مثل نظام الملك وكتابه سياسة نامة المشهور فى فن الحكم والإدارة وكان للسلاجقة أيضا فضل على العالم الإسلامى بوقوفهم مدة طويلة من الزمن فى وجه الصليبيين ومحاولتهم لصد خطر المغول وأن كانوا قد فشلوا فيها ثم لاشك انهم رفعوا شأن المذهب السنى فى الشرق الأدنى الإسلامى بعد أن كان مهددا ببناء دول شيعية مثل دولة بنى بويه .

على أن الدولة السلجوقية سرعان ماتفككت أوصالها فخرجت منها الدولة الخوارزمية فيما وراء النهر وهى تلك الدولة التى صمدت مدة طويلة لغارات المغول

ثم خرجت من السلجوقية امارات فى العراق والشام تعرف بالاتابكيات . ودولة هامة خرجت من الدولة السلجوقية فى آسيا الصغرى وهى التى يطلق عليها دولة الروم وهذه الدولة هى التى حاربت لمدة طويلة الدولة البيزنطية نفسها وكان صراعها مع الدولة البيزنطية قد أضعف الإثنين معاً بحيث أننا نجد فى القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر حالة فراغ سياسى فى شبه جزيرة آسيا الصغرى .

كما قلت أن هذا الفراغ السياسى سببه أضمحلال شأن كل من الدولتين فى حروبهما الطويلة مع بعضهما من ناحية أو لتعرض الدولة البيزنطية للغزو اللاتينى ودولة السلاجقة للغزو المغولى .

وانحصرت الدولة البيزنطية فى الركن الشمالى الغربى من آسيا الصغرى وشملت شريطاً ضيقاً حول بحر مرمرة حتى مضيق البسفور — أما دولة الروم السلاجقة وكان مركزها قونية فقد أغار عليها المغول وأفقدوها استقلالها وأصبح سلاطين السلاجقة يدفعون للمغول الضريبة ولو أن المغول لم يبذلو جهداً يذكر لبسط نفوذهم شمال غرب وغرب قونية وأغلب الظن أن المد الحركى لغاراتهم كان قد ضعف هناك .

وعلى ذلك فآسيا الصغرى فى القرن الرابع عشر تشكلت على هذا النحو — فى الطرف الشمالى الشرقى والجنوب الشرقى من شبه الجزيرة تقوم مملكتان مسيحيتان هما طرابيزون (فى الشمال) وأرمينيا الصغرى أو سليسيا (فى الجنوب) . فى قونية وما حولها دولة السلاجقة وكانت قد وصلت إلى حالة من الأعياء الشديد . فى الركن الشمالى الغربى احتفظ البيزنطيون بنفوذهم أصاب آسيا الصغرى إذن فراغ سياسى كبير ، الحكومات ضعيفة مفككة انحصر نفوذها فى مناطق ضيقة عاجزة حتى على أن تثبت أقدامها ففى هذه المناطق وكان طبيعيا أن يجذب هذا الفراغ عناصر قوية وكانت هذه العناصر هى الاتراك العثمانيين .

ففى الربع الأول من القرن الثالث عشر حدثت هجرة تركية متجهة نحو آسيا الصغرى . وكانت هذه الهجرة هاربة من وجه المغول الذين خرجوا من أواسط آسيا بزعامة جنكيزخان ووصلت هذه الهجرة التركية حتى جبال أرمينية واستقرت هناك بعض الوقت ، أغلبها رجع إلى بلاده الأصلية ، وشجعها على ذلك وفاة جنكيزخان نفسه كما شجعهم أيضاً على العودة صعوبة الحياة فى المناطق الجبلية فى بلاد الروم على

أن فريقا منهم ولعله أقوى هذه العناصر واشجعها وأكثرها ميلا للمخاطرة إنحدر فى شبه جزيرة آسيا الصغرى — ولابد أن هذه العملية كانت شاقة حتى أنهم اضطروا إلى أن يتركوا نساءهم وأطفالهم وراءهم . فنزلوا فى شكل جماعات أو عصابات تأمل فى أن تنضم إلى صفوف السلطان علاء الدين ، سلطان السلاجقة الروم فى قونية — الذى لم يكن قد اصطدم بعد بالمغول والذى كان ينظر إليه على أنه المنقذ المنتظر من الخطر والمغولى — وسواء تعمد العثمانيون الاتجاه إلى علاء الدين أم لا فإن الطرق المؤديه إلى آسيا الصغرى جنوبا أو شمالا كانت لابد ستوصلهم وجها لوجه مع الدولة السلجوقية .

دخول العثمانيين فى آسيا الصغرى وأستقرارها هناك وبدء تكوين أمارتهم كل هذا التاريخ الأول لهم ليس معروفا على وجه التحديد والثقة — فليس هناك تاريخ مكتوب بأيديهم قبل سقوط القسطنطينية ، وهذه مشكلة تاريخه من الطراز الأول — السبب فيها يكبر هذا الشعب ويثبت كيانه سياسيا سواء فى تكوينه الداخلى أو علاقاته الخارجة ويلعب دوره فى الأحداث التاريخية ، وحتى يصل إلى هذه المرحله تبدأ الناس فى تدوين تاريخه ، فتظل الفترة الأولى أى فترة الميلاد هذه غامضة متناقضة متضاربة لا يمكن الأعتماد عليها من الناحية العلمية . إنما يحوط دائمـــاً نشأة الأمم والشعوب أساطير وقصص وخرافات يتنقلها الشعب جيلا عن جيل . هذا ما نجده فيما يتعلق بتاريخ العثمانيين الأول : العثمانيون كما ذكرنا لم يبدأوا كتابة تاريخهم إلا بعد سقوط القسطنطينية أى بعد منتصف القرن الخامس عشر والأوربيون من ناحية أخرى لم يستطيعوا فى أول علاقتهم مع العثمانيين التفرقة بين العثمانيين وبقية العناصر التركية فى أسيا الصغرى التى كانت لاتزال فى بعض الأمارات هناك ، وحتى يستطيع الأوربيون أن يصلوا إلى هذا التفرقة لا يمكن الأعتماد على كتاباتهم فى هذه الناحية إذن ليس أمامنا سوى مجموعة الأساطير التى تنقل إلينا عن بدء العثمانيين فى شبة جزيرة آسيا الصغرى .

وهنا يقف المؤرخون من هذه المسألة موقفين متباينين . بعضهم مثل المؤرخ الألمانى Jorga يتجاهل هذه الأساطير تجاهلا تاما — البعض الأخر مثل Gibbons يرى أنه لما كانت هذه الأساطير هى المراجع الوحيد لهذه الفترة

فليس هنا مايمنع من أخذها أخذاً جدياً وغربلتها و إستخلاص مايتمشى منها مع المنطق التاريخى . وهذا مافعله gibbons نفسه فى كتابه :

The Foundation fo the Ottoman Empire وهو الكتاب الذى يتناول فيه تاريخ الدول العثمانية فى القرن الرابع عشر . (من عثمان حتى بيازيد) [1] .

ومن غربلة هذه الإساطير يمكن أن نصل إلى أن علاء الدين لم يكن يسره كثيراً وفود هذه الجماعات العثمانية — حقيقة أنها عصابات خبرت الحرب وأمتازت بشجاعتها وجلدها ، وحقيقة أنها كانت ستقوى من جيش علاء الدين خصوصاً فى نضاله المنتظر مع المغول ، إلا أن الواقع أنه لم يكن من السهل على علاء الدين أن يدخلهم فى صفوف قواته . إذ لاشك أنها كانت عناصر غريبة عنه لا يستطيع أن يطمئن إليها كل الأطمئنان ، فلها كيانها المنفصل عن جيشه — ثم أنه لم يكن يأمن لموقفها فى حالة هزيمته أو موته . وإنتهى رأى عـــلاء الدين على أن يمنحهم من دولته التى كانت تتداعى ، وهى البقعة المعروفة باسم أسكى شهر وهناك عليهم أن يختبروا قوتهم ويكافحوا فى سبيل حياتهم بالحرب فى جهتين : الفوضى الداخلية بالقضاء عليها والاحتفاظ بما منحهم علاء الدين ضد الأباطرة البيزنطيين المجاورين لهم فى نيقية .

* * *

قبل أن ندخل فى تفصيل التوسع العثمانى وتاريخ دولتهم من القرن الرابع عشر حتى القرن العشرين حين زالت هذه الإمبراطورية فى الحرب العالمية الأولى يحسن بنا أن نقسم منهج الدراسة إلى أربعة أقسام (أولا) مرحلة بناء الدولة العثمانية وتوسعها فى أوربا وتبدأ هذه من أولائل القرن الرابع عشر (عهد عثمان) حتى أوائل عهد سليم الأول فى أوائل القرن السادس عشر . (ثانياً) القسم الثانى من الدراسة هو نظم الحكم العثمانى داخل الدولة العثمانية نفسها . (ثالثاً) الفتوحات العثمانية فى الشرق العربى ونظم حكمهم فيه . (رابعاً) المسألة الشرقية فى القرن التاسع عشر وأوائل العشرين . وهذه تشمل تاريخ دور احتضار الدولة العثمانية وتاريخ محاولات إنقاذها . واحتضار الدولة العثمانية يرتبط بزحف الاستعمار الأوربى على

---

(١) وقد اعتمدنا كثيراً على هذا الكتاب فى تاريخ القرن الرابع عشر للامبراطورية العثمانية .

الشرق العربى من ناحية وظهور الحركات الاستقلالية فى ولايات الدولة العثمانية فى أوربا من ناحية أخرى . وسنعرض لها بالتفصيل حتى ظهور الحركة العربية أبان الحرب العالمية الأولى .

أما محاولات الإنقاذ فهى تتمثل فى حركة إصلاح الإدارة الحاكمة العثمانية نفسها وظهور الحركة الدستورية هذه ناحية وناحية أخرى هى حركة الجامعة الإسلامية (خامساً) . نعالج أخيراً تصفية الدولة العثمانية ومصير الشرق الأدنى أو نصيبه فى سلسلة المعاهدات التى جاءت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى .

ثانياً — بناء الدولة العثمانية فى أوربا

لم تكن الإمارة العثمانية فى أواخر القرن الرابع عشر (أى عهد بيازيد) أقوى الدول سياسياً وعسكرياً فى آسيا الصغرى فقد كانت آسيا الصغرى إبان القرن الرابع عشر تزخر بإمارات تركية متعددة تفوقها اتساعاً ومقدرة على الدفاع نذكر منها إمارة صاروخان وقرميان وقرمان ؛ ولكن كان من حسن سياسة العثمانيين أنهم اتجهوا بفتوحاتهم غرباً نحو الدولة البيزنطية لبسط نفوذهم فى أوربا ؛ ففى أوربا وبجنود جمعت من البلقان تمكن العثمانيون فيما بعد من التوسع شرقاً . فلا صحة مطلقاً للآراء التى كانت سائدة فى أوائل القرن العشرين عن أن العثمانيين جنس تركى مسلم قهر شبه جزيرة آسيا الصغرى ثم اتجه إلى أوربا وأسقط الدولة البيزنطية . إذ مما لا شك فيه أن العثمانيين كانوا مسيطرين على البلقان كله قبل أن يمتد نفوذهم شرقاً حتى قونية ويقول جيبونز فى ذلك :

Had Osman attacked his Turkish neighbours first, had he gone south and east instead of north and west in duilding up his state' there would never have been a new race born to change the histoy of the world

ليس من المعروف على وجه الدقة فتوحات عثمان قبل سنة ١٣٠٠ ، فكما سبق لم يكتب المؤرخون العثمانيون تاريخاً لدولتهم قبل سقوط القسطنطينية . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المؤرخين الأوربيين ولا سيما البيزنطيين لم يكن فى أذهانهم فى أوائل القرن الرابع عشر تفرقة واضحة بين العثمانيين وغيرهم من الأتراك الذين كانوا يهاجمون الدولة البيزنطية فى أوائل هذا القرن ولذلك يصعب جداً استخلاص الدور الذى لعبه العثمانيون من كتاباتهم . ومن الثابت على كل حال أن عثمان فى سنة ١٣٠٠ كان قد تمكن من أن يخضع لنفوذه المنطقة التى يطلق عليها فريجيا وبيثينيا وهى المربع الذى يحدده فى الجنوب الشرقى أسكى شهر والجنوب الغربى جبل المبوس ومن الشمال الشرقى تقابل نهرى كاراسو وسانجاريوس والشمال الغربى ينى شهر . ويلاحظ على هذه المنطقة أنها ذات موقع استراتيجى هام جداً ، إذ تقع فى الطريق بين بروسة ونيقية .

وفى سنة ١٣٠١ نسمع عن أول التقاء بين العثمانيين والبيزنطيين بجوار نيقوميديا

وكانت الهزيمة فيها من نصيب البيزنطيين لولا أن أسرعت الوحدات السلافية إلى نجدتهم ولم تسفر الموقعة عن نتائج حاسمة إنما كانت من قبيل جس النبض للطرفين. المرة التالية التى نسمع عن فتوحات عثمان كانت فى سنة ١٣٠٨ فلقد شاهدت هذه السنة أول توسع كبير للإمارة العثمانية على حساب الدولة البيزنطية.

وقبل أن نستعرض خطوات هذا التوسع علينا أن نلخص العوامل التى ساعدت العثمانيين على تحقيقه من هذه العوامل الحرب عند العثمانيين. ولم يكن العثمانيون يفتحون المدن عنوة أو قهرا بل كانوا يتبعون طريقة الحصار لزمن طويل، ففى هذه المرحلة الأولى، مرحلة الانتقال من البداوة إلى الحضارة، سهلت عليهم طرقهم فى الحرب إحراز النصر فهم ليسوا فى حاجة لزمن طويل للاستعداد لهجومهم ولذلك كان من الصعب على العدو تحديد الوقت الذى يقوم العثمانيون فيه بالهجوم وتحديد الجهة التى يهاجمونها - تعودوا على الإغارة والرحيل والتخلص من الحمل الثقيل الذى يعوق الكر والفر فإذا انتصروا كسبوا ما غنموا وإذا خسروا فلن يخسروا شيئاً لأنهم لا يملكون شيئاً وكانت طريقتهم أنهم إذا أسروا عدداً من العدو فإنهم يمنحوه الجنسية العثمانية والديانة الإسلامية وبذلك زاد عددهم وبالتالى زادت قوتهم.

العامل الثانى هو إسلامهم ومسألة إسلام الأتراك عامة يدور حولها كثير من الآراء الأمر الذى لا شك فيه أن الهجرة المبكرة ومنها هجرة الأتراك السلاجقة كانت على اتصال بالإسلام وقد اعتنقت الدين الإسلامى بالفعل وإن كان من الثابت أيضاً أن السلاجقة لم تكن لهم معرفة واسعة بتعاليم الدين نفسه ولم يظهروا نفس التحمس والتعصب اللذين كانا عند العرب أما الهجرات التى جاءت فى أوائل القرن الثالث عشر (وهى نتيجة دفع المغول لهم) فلم تخضع لنفوذ الإسلام على الرغم من أنها كانت قد استقرت لأجيال طويلة على حدود فارس فالعثمانيون دخلوا إذن شبه جزيرة آسيا الصغرى وهم فى حالة الوثنية وسواء صدقنا الأسطورة التى تروى حول اعتناق عثمان الدين الإسلامى أم لم نصدق (١) فلا شك أو وجود العثمانيين فى وسط إسلامى (وهو سلاجقة الروم) كان أكبر عامل فى اعتناقهم لهذا الدين. لم يكن للعثمانيين حين نزلوا بآسيا الصغرى أى نوع من التعصب الدينى، كانوا لا يقيمون وزنا كبيراً أو صغيراً لمسألة الدين. كانوا قبائل محاربة كل همها أن تحارب فى سبيل عيشها. فعملية إسلامهم إذن بظهورهم فى هذا الوسط

(١) تقول الرواية أن إسلام عثمان يرجع إلى حلم فى إحدى الليالى وأنه أعلن إسلامه بعد هذا الحلم. راجع جيونز المرجع السابق.

الإسلامى كانت سهلة وتمت دون أن يثار حولها ضجة، بالضبط كما حدث للبلغاريين حين استقر بهم المقام فى وسط مسيحى فى البلقان فاعتنقوا المسيحية. ولقد كان لاعتناق العثمانيين للإسلام أثر كبير، فالإسلام جمع شمل العناصر المتفرقة فى شمال غرب شبه جزيرة آسيا الصغرى تحت راية واحدة وخلق لها قضية واحدة يتحمسون لها.

وفى تحولهم للإسلام وليس فى اختفاء الدولة السلجوقية، نجد التفسير الوحيد فى نشاط عثمان بعد سنة ١٢٩٠ أى بعد الخمسين سنة السابقة التى قضاها العثمانيون فى حياة سهلة رخيصة.

العامل الثالث والأهم هـو زوال النفوذ البيزنطى من أملاكهم فى آسيا الصغرى — ذلك أن الإمارات التركية التى كانت أملاكها قريبة من بحر إيجة مهدت السبيل دون شك للعثمانيين لبسط نفوذهم فى هذا الركن من شبه الجزيرة. إذ اشتبكت فى صراع مع القوات البيزنطية لاحتلال مجنيسيا وفيلادلفيا Philadelphia وغيرهما من المدن البيزنطية فى شبه جزيرة آسيا الصغرى. وقام ميخائيل ابن الإمبراطور أندرونيكس الثانى بآخر محاولة لإنقاذ أملاك الدولة فى شبه الجزيرة ولكنه فشل. وكان من أهم أسباب فشله تمرد العناصر السلافية الأمـر الذى اضطره إلى التراجع وتمكن الأتراك من العبور إلى تراقيا ولو كانوا متحدين لسهل عليهم الاستيلاء على القسطنطينية ولكن تفرق كلمتهم وعداءهم لبعضهم البعض شغلهم عن مهاجمة العاصمة. أحس الإمبراطور أندرونيكس الثانى بمقدار الخطر الذى يتهدد دولته فتطلع إلى المساعدة من الشرق والغرب — فأرسل إلى غازان خان المغول يعرض عليه المصاهرة ولكن هذه المحاولة فشلت ففى الحقبة الأولى من القرن الرابع عشر كان الصراع بين المسيحية والإسلام على جذب المغول إلى ناحية أو أخرى قد انتهى بدخول المغول فى الإسلام. أما من ناحية الغرب فإن المساعدة التى تلقاها أندرونيكس كانت هى نفسها خطرا على الدولة البيزنطية ذلك أن فرديناند صاحب أراجون Aragon حين عقد الصلح مع شارل دانجو ملك صقلية سنة ١٣٠٢ كان يريد التخلص من العناصر المشاغبة فى جيشه ووجد فى طلب الدولة البيزنطية فرصة مواتية فأرسلها إلى أندرونيكس.

وكانت هذه الوحدات بقيادة Roger de Flor وتتكون أغلبها من أسبان .
غير أن هذه العناصر سرعان ما اشتبكت فى حروب أهلية مع الوحدات اليونانية والجنوية وعاثوا فساداً فى الإمبراطورية وفشل أندرونيكس فى إرسالهم إلى آسيا الصغرى لإنقاذ أملاك الإمبراطورية هناك . وكان كل مافعلته هـذه العناصر الأسبانية هو زيادة الإمبراطورية ضعفاً على ضعفها وشغلها بحروب أهلية متواصلة كانت دون شك من أهم العوامل التى شغلت الأباطرة عن توجيه همهم نحو أملاكهم فى آسيا الصغرى التى بدأت تسقط فى أيدى العثمانيين . ففى سنة ١٣٠٨ سقطت علك حصار فى يد العثمانيين وكانت هذه قلعة تحرس البقعة التى ينتهى عندها انحدار نهر سنجاريوس ليدخل فى الوادى وراء مدينة نيقوميديا . وكانت علك حصار آخر حاجز أمام تقدم العثمانيين فى شبه الجزيرة الضيقة التى تمتد بين نيقوميديا والبحر الأسود والتى تكون الركن الشمالى الغربى من آسيا الصغرى وبهذا أطل العثمانيون على البسفور .

وفى السنوات التى تلت سقوط علك حصار تمكن العثمانيون ببطء ولكن بقوة من أن يمدوا نفوذهم إلى ثغور وقلاع البحر الأسود الواقعة بين مصب نهر سنجاريوس والبسفور — وفى سنة ١٣٠٨ أيضاً سقطت جزيرة Kalolimni كالولمى وهى جزيرة فى بحر مرمرة قريبة من خليج Mudania مودانيا وبسقوط هذه الجزيرة سيطر العثمانيون على الطريق المائى الموصل بين بروسة والقسطنطينية. وفى هذه الحالة أيضاً سقطت Tricocca (أو هودج حصار كما يطلق عليها العثمانيون) فى يد عثمان ، وكانت هذه قلعة تشرف على المواصلات بين نيقية ونيقوميديا .

بعد سنة ١٣٠٨ اتجه نشاط العثمانيين إلى نيقية وبروسة وإن كان سقوط بروسة هو الذى تم وحده فى عهد عثمان. وليس فى الإمكان تحديد الزمن الذى سقطت فيه بروسة ولا الكيفية التى سقطت بها وسنجد نفس الصعوبة فيما يتعلق بسقوط نيقية ونيقوميديا . وعلى كل حال فمن الثابت أن بروسة لم تشهد قتالا خارج أسوارها، إنما أخليت للعثمانيين إخلاء — فالقائد اليونانى كان قد أضعف من عزيمته عجز أو عدم رغبة الأباطرة البيزنطيين لمساعدته فسلم المدينة ، بل لقد بلغ من استيائه لموقف الأباطرة وما آل إليه الحال من ضعف الروح المعنوية فى الإمبراطورية أن انقلب هو نفسه مسلماً وسلم ثروته للعثمانيين وتبعه فى ذلك عدد كبير من زعماء اليونان فى بروسة . إذ بينما كان أهل بروسة يحاولون الدفاع عن مدينتهم ، كان أندرونيكس العجوز

بعد وفاة إندرونيكس الثانى ينازع حفيده إندرونيكس الثالث الملك فى حرب أهلية عنيفة ، ويضعان مستقبل الإمبراطورية فى شبه الجزيرة فى يد القدر دون أن يظهر أحدهما أى شعور بالوطنية أو الكرامة الشخصية .

لم يتخذ احتلال العثمانيين لهذه المنطقة شكل حرب عنيفة فى سبيل البقاء بل كان تسليما على طول الخط من جانب أصابه تفكك سياسى واجتماعى . فلقد فقدت الكنيسة سيطرتها علـى العالم المسيحى الشرقى . لم تنجح فيما نجحت فيه المسيحية الغربية من ابتلاع العناصر الوثنية القادمة من آسيا والتى نزلت فى أوربا بل حتى لم تستطع أن تحافظ على تماسك العناصر المسيحية التى كانت خاضعة لها . فأواخر القرن الثالث عشر وأوائل الرابع عشر هى الفترة التى كان فيها العالم المسيحى الشرقى فى أشد الحاجة إلى الاصلاح الدينى ، ولكن هذه الفترة جاءت وذهبت وراءها فترات أخرى من غير أن يشهد العالم المسيحى الشرقى رجلا مثل سافونارولا أو لوثر أو كلفن .

كان الاستيلاء على نيقية ونيقوميديا أول أعمال أورخان خليفة عثمان — وسقوط المدن الثلاث البيزنطية فى يد العثمانيين لم يكن نتيجة تفوق حربى من جانب العثمانيين ، ولم يكن نتيجة فتح عنوة بل كان مجرد تسليم من جانب البيزنطيين . ولم يكن هذا التسليم إلا نتيجة لإحساس سكان هذه المدن بأن الهيئة الحاكمة فى القسطنطينية لم تعد تهتم ببذل المساعدة لسكان هذه المدن فكان من الطبيعى أن يستسلم أهلها وأن ينخرطوا فى سلك العثمانيين . فبينما كان العثمانيون يوجهون همهم لاحتلال هـذه المدن ، كان الخلاف على أشده بين إندرونيكس الجد وإندرونيكس الحفيد — فقد كان الحفيد منفيا فى ديموتيكا فجهز جيشا فى سنة ١٣٢٧ ليفاجىء جده ، ولم يرضه الانتظار حتى توافى المنية الرجل العجوز كما لم يهتم بالخطر العثمانى الذى يهدد المدن البيزنطية فى بيثينيا . وبدأت الحرب بين الاثنين وانتهت بهزيمة إندرونيكس العجوز وجيشه . غـير أن أندرونيكس الصغير أحس فى سنة ١٣٢٩ بالخطر الذى يهدد نيقية فجمع جيشا على جناح السرعة وعبر البسفور واشتبك مع العثمانيين فى موقعة بليكانون (التى يطلق عليها الآن Maltepé على الساحل الشمالى لخليج نيقوميديا) .

ولهذه الموقعة أهمية خاصة لأنها توضح لنا العوامل التي أدت إلى سقوط نيقية . فحين نقارن بين الحرب الأهلية بين أندرونيكس الثالث وجده والجيوش التي جمعت والأموال التي صرفت والمجهود الذي بذل في كل هذا ، وبين المحاولة التعسة التي قام بها أندرونيكس لإنقاذ المدينة البيزنطية ، يجب ألا نبحث في أسباب أخرى لسقوط نيقية في يد العثمانيين . فأندرونيكس العجوز في أسره ينشر الإشاعات عن هزيمة غير حقيقية فيفت هذا في عضد المحاربين ، وأندرونيكس الصغير بهروبه من الميدان بعد جرح بسيط يساعد على ترويج هذه الإشاعات .

فليس عجيباً إذن أن يقال إن هذه الموقعة هي السبب المباشر في سقوط نيقية لما تجلى فيها من ضعف الروح المعنوية في البيزنطيين . كان من الطبيعي إذن أن تسلم نيقية بعد أن رأى أهلها أن إخوانهم في الدين والدم قد خذلوهم فنيقية مثل بروسة مدينة صناعية ، صناعتها وتجارتها تقوم على نسج الحرير والأواني الفخارية ، وكانت هذه الصناعة تعتمد على خامات مستخرجة من نيقية نفسها وليست مستوردة من الخارج ، فمن الطبيعي أن يرفض الأهالي الانتفاع بشروط التسليم وهي إخلاء المدينة والذهاب إلى القسطنطينية فقبلوا التسليم والبقاء لأن حياتهم الاقتصادية في نيقية مستمدة من غنى المدينة بالخامات التي تستخدم في صناعاتهم . سقطت إذن نيقية دون قتال عنيف بل في شكل استسلام للمهاجمين ولعل هذا هو السبب في أن الرحالة المراكشي ابن بطوطة[1] الذي زار نيقية بعد خمس أو ست سنوات يصف أسوار نيقية بأنها سليمة لم تمتد إليها يد التلف .

---

(١) ابن بطوطة والكلام عن أهمية ما كتبه عن الدولة العثمانية ترجع إلى .

ا — أنه من المسلمين القلائل الذين كتبوا عن الدولة العثمانية فهي وجهة نظر إسلامية لها قيمتها — الأتراك العثمانيون لم يكتبوا تاريخهم قبل سقوط القسطنطينية سنة ١٤٥٣ .

ب — أنه زار الدولة العثمانية في عهد أورخان وهذه فترة هامة لأنها فترة تكوين الأمة العثمانية كما كان ابن بطوطة كذلك على صلة وثيقة بأورخان .

والمهم أن أهل نيقية رضوا بالتسليم باعتناق الإسلام والجنسية العثمانية — تحول نيقية من مسيحية بيزنطية إلى إسلامية عثمانية أي تحولها اجتماعياً وروحياً إلى جانب التحول السياسي ماهو إلا مثل من الأمثلة للعملية التي تمت خلال القرن الرابع عشر وهي تكوين الأمة العثمانية ففي أواخر عهد أورخان مثلا بلغ عدد العثمانيين مايقرب من نصف مليون ولم تكن هذه الزيادة طبيعية أي لا يعقل أن يكون نتيجة تناسل سريع ، كما يستبعد أن تكون نتيجة دخول قبائل بدوية جديدة من الشرق انضمت إلى العثمانيين ذلك لأن الإمارة العثمانية كانت معزولة عن الشرق بوجود الإمارات التركية الأخرى وكان من الطبيعي أن تجتذب هذه الإمارات العناصر التركية القادمة من الشرق قبل أن تصل إلى الإمارة العثمانية . التفسير الوحيد لهذه الزيادة العددية هي أنها جاءت من العناصر التي كانت موجودة بالفعل في المناطق التي ضمت إلى الإمارة العثمانية . وأغلب هؤلاء كانوا يونانيين .

لقد سرى اعتقاد في العالم البيزنطي أن القسطنطينية لم يعد يأتي على يديها خير ولم يكن هذا الاعتقاد يعني انتقال في التبعية من أسرة باليولوجاس إلى أسرة عثمان فقط بل انتقال في التبعية من المسيحية إلى الإسلام . وليس أدل على هذا من النداء الذي وجهه بطريق القسطنطينية في ١٣٣٩ وكرره في ١٣٤٠ يطلب فيه إلى أهالي نيقية ألا ينفضوا عن المسيحية .

أما نيقوميديا فمن المحتمل أنها سقطت في يد العثمانيين في ١٣٣٧ أو ١٣٣٨ . وكانت هذه آخر معقل للبيزنطيين في الركن الشمالي من شبه جزيرة آسيا الصغرى وبسقوط نيقوميديا والمنطقة الغربية أصبح الطريق إلى البسفور مفتوحاً أمام العثمانيين على أن آخر الأملاك التي ضمها أورخان من شبه جزيرة آسيا الصغرى كانت ميسيا (غرب بروسة) .

ومن المهم أن نؤكد هنا أن ميسيا كانت آخر ممتلكات أورخان فى آسيا الصغرى حتى يتبين لنا الخطأ الذى وقع فيه بعض المؤرخين حين زعموا أن الإمارة العثمانية فى عهد أورخان قد حققت وحدة سياسية فى آسيا الصغرى بعد أن ابتلعت الإمارات التركية هناك . من هؤلاء المؤرخ الفرنسى .

Délaville – Leroulx فى كتابه France en Oreint au XIV siecle

ويقول فى حديثه عن الإمارة العثمانية فى النصف الأول من القرن الرابع عشر .

« إن العثمانيين بسطوا نفوذهم فى آسيا الصغرى وابتلعوا الدول التى كان استقلالها حتى ذلك الوقت يقف حائلا دون الوحدة السياسية للإمبراطورية الإسلامية » .

* * *

لم يكن لسقط بروسة ونيقية ونيقوميديا صدى يذكر فى أوربا — فظهور العثمانيين حدث دون أن يلقى إليه العالم المسيحى — حتى البيزنطيون أنفسهم أى اهتمام . والسبب فى هذا راجع أولا إلى الخلاف داخل الإمبراطورية حول العرش ثم النزاع بين اللاتين والسلاف للسيطرة على أجزاء من الإمبراطورية البيزنطية وثانياً أن العالم المسيحى حين تنبه إلى الخطر الإسلامى لم يكن هذا الخطر فى ظنه من ناحية العثمانيين بل كان يحس فقط بخطر الإمارات التركية المسلمة المطلة على بحر إيجة ولاسيما صاروخان وآدن لوقوع هذه على بحر إيجة ولأن نشاطها كان لاشك يعرقل تجارة عناصر اللاتين فى هذا البحر .

ففى سنة ١٣٢٧ أرسل أندرونيكس الثانى إلى البابا يوحنا الثانى والعشرين موجها نظره إلى ما يتهدد العالم المسيحى من ناحية الأتراك ويطلب منه المساعدة . ولكن لم يتمخض هذا الطلب عن شىء ـ وفى سنة ١٣٣٣ فاتح أندرونيكس الثالث البابا يوحنا فى أمر الخطر الإسلامى ـ وفى نفس السنة أخذت البندقية تدعو كلا من رودس وقبرص

إلى الاشتراك فى حملة ضد الأتراك — ولم تتمخض كل هذه الاتصالات بين البابا والبيزنطيين والبندقية فى عهد أورخان إلا عن سقوط أزمير فى أيدى المسيحيين فى ١٣٤٤ وكانت حتى ذلك الوقت تابعة لإمارة آدن . على أن هذه اليقظة التى انتابت أوربا من ناحية الخطر الإسلامى لم تسبب ضرراً لأورخان بل على العكس أفادته إلى حد بعيد فقد أضعفت من ألد أعدائه فى شبة الجزيرة وهم أمراء صاروخان وآدن ولذلك يجد أورخان بعد ١٣٤٠ يستعد لمد أملاكه فى أوربا .

وحين استعد أورخان لهذا لم تكن الدولة البيزنطية مركز المقاومة ولم يكن يخشى معارضة الأمراء الأتراك الآخرين إنما كان منافسه الحقيقى ستيفان دوشان قرال الصرب — كان هذا يتطلع إلى العرش الإمبراطورى فى القسطنطينية وكان الرجل الوحيد الذى يستطيع أن يسبق العثمانيين فى كسب تراث القياصرة البيزنطيين وكان ستيفن قد تمكن من بسط نفوذه على ساحل دالماشيا وعقد تحالفا مع البندقية — وفى ١٣٤٠ سقطت فى يده مقدونيا السفلى وتطلع بعد ذلك إلى الزحف على القسطنطينية . ولو تمكن ستيفين بمساعدة البنادقة قبل سنة ١٣٥٠ من احتلال القسطنطينية لضاعت الفرصة على العثمانيين إلى الأبد، ولكن البندقية فى سنه ١٣٤٧ اعتذرت عن مساعدته بدعوى أنها كانت فى هدنة مع الأباطرة البيزنطيين كما فشل ستيفن حتى سنه ١٣٥٠ فى إقناع البندقية بالعدول عن موقفها من الدولة البزنطية وعندئذ رأى ستيفن أن يطلب المعونة من مصدر آخر . فعرض على أورخان اتحاد القوات الصربية والعثمانية لغزو القسطنطينية وزوج ابنته لابن أورخان لتوثيق عرى التحالف والصداقة ، وقبل أورخان العرض وبعث بالرسل إلى ستيفن لبحث تفاصيل هذا التحالف ولكن البيزنيطيين تمكنوا من أن يوقعوا السفارة فى كمين نصب لها وأسروا أفرادها واستولوا على الهدايا المرسلة إلى ستيفن — والمهم أن كلا من أورخان وستيفن لم يفاتح الآخر فى أمر التحالف مرة أخرى ، وأغلب الظن أنهما أدركا أن مقصدهما متقارب جداً بحيث يصعب عليهما الاتفاق على الغنائم فى حالة النصر .

وحين قام سليمان بن أورخان بأول حملة على أوربا اعترى ستيفن الخوف من تقدم العثمانيين وعول على الإسراع بالزحف نحو القسطنطينية ولكنه توفى فجأة .

أما فى القسطنطينية فقد انتهى أمر أندرونيكس بالانخراط فى سلك الرهبنة تاركا لمستشاره يوحنا كانتاكوزيناس نيابة الملك وسرعان ماتوفى أندرونيكس وسرعان ماتوج كانتاكوزيناس نفسه إمبراطوراً فى ديموتيكا ولكن القسطنطينية رفضت الاعتراف به كإمبراطور وكان ذلك تحت تأثير آنا أرملة أندرونيكس وشاهد عام ١٣٤٢ حربا أهلية أخرى فى الإمبراطورية ، استنجد فيها كلتا كوزنياس بالأتراك ولا سيما إمارة آدن وبالصرب الذين كان يتزعمهم ستيفين درشان فى ذلك الوقت ، واستنجت أنا بالبلغار . غير أن معاونة الصرب والترك لكانتا كوزيناس باءت بالفشل . أولا . لأن ستيفين كما سبق كان يطمع هو نفسه فى عرش القسطنطينية وثانياً : لأن إمارة آدن كما سبق كانت مشغولة بحروبها مع البندقية ورودس .

وعندئذ لجأ كانتا كوزيناس إلى العثمانيين فعرض على أورخان أن يزوجه لابنته تيودورا فى نظير مساعدة حربية . وتمت الموافقة على هذه الصفقة وعبرت جيوش أورخان إلى أوربا واشتركت فى إخضاع ساحل البحر الأسود — وفى ١٣٤٦ سقطت القسطنطينية فى يد كانتاكوزيناس وأرغمت آنا على قبوله هو وزوجته إيرين واشتراكهما فى الحكم معاوعلى أن تتصاهر الأسرتان، فتزوجت هيلين ابنة كانتا كوزنياس من يوحنا ابن آنا ـ وبذلك أصبح على العرش ملكان هما يوحنا كانتا كوزيناس ويوحنا باليولوجاس وثلاث ملكات هن آنا وهيلين وإيرين؛ خمسة حكام لبقية تافهة من إمبراطورية مضحكة ! ولا شك أن هذه النتيجة أرضت أورخان إلى حد بعيد . فلقد أصبح الآن زوجا لابنة إمبراطور وعديلا لإمبراطور آخر وعلاوة على ذلك فزوجته تيودورا كانت حفيدة لقيصر البلغار . غير أن كانتا كوزيناس سرعان ما أحس بالخطر الذى يتهدد دولته من دعوة العثمانيين إلى أوربا فطلب من البابا كلمنت فى ١٣٤٧ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥٣ أن يوحد ملوك أوربا لحملة صليبية ضد العثمانيين .

* * *

وفيما بين ١٣٤٨ و ١٣٥٣ نزل بالعالم المسيحى الشرقى ثلاثة أحداث كان من

نتائجها إن زادت الدولة البيزنطية ضعفاً على ضعفها وإن تمكن العثمانيون من تثبيت أقدامهم فى أوربا ولم يكن لأورخان دخل مباشر فى هذه الأحداث ولكن مما لا شك فيه أنه تمكن من استغلالها إلى حد بعيد .

أولى هذه الأحداث كان الوباء الذى ظهر أولا فى بحر Euxine وانتشر فى أوربا وكان ضرره بالغاً ففى إيطاليا بلغت نسبة الوفيات من ١٥٪ إلى ٢٠٪ من عدد السكان وكان من نتائجه أن انتشر الرعب فى نفوس الناس وشغلهم عما يصيب الإمبراطورية البيزنطية فى الشرق من تدهور واضمحلال ثم إن انتشار الوباء فى الغرب كان سبباً فى قطع خطوط المواصلات بين الغرب والحوض الشرقى للبحر الأبيض ، ولم تعد المواصلات إلى حالتها الأولى إلا بعد أن كان أورخان قد ثبت أقدامه فى مقدونيا وترافيا . وعلى ذلك فيمكن القول بأن أهم نتائج الوباء من وجهة نظر العثمانيين كان القضاء على احتمال خروج حملة صليبية من الغرب لإنقاذ الإمبراطورية البيزنطية فى الوقت الذى كان أورخان يحتل تراقيا . فكأن الوباء كان أهم حلفاء أورخان فى بسط نفوذه فى أوربا . وعلاوة على ذلك فإن الوباء نفسه بدأ يدخل الإمبراطورية البيزنطية ،فدخل القسطنطينية فى سنة ١٣٤٧ ثم أخذ يغزو سواحل شبه جزيرة البلقان وآسيا الصغرى من وقت لآخر خلال النصف الثانى من القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر ـ فبين ١٣٤٨ — ١٥٤١ حدث مايقرب من تسعة أوبئة فى هذه المناطق، وهى نفس الفترة التى كان الهجوم العثمانى على أملاك الدولة البيزنطية فى أوربا قد بلغ أشده .

وثانى هذه الأحداث كان النزاع التجارى بين جنوة والبندقية الذى انتهى بالحرب ثم بانتصار البندقية فى ١٣٥٣ . وكان نزاعا حول البقاء فكلاهما جمهوريتان تعيشان على التجارة وحدها لذلك تميز النزاع بحدته وعنفه حتى إنه ليشبه بالنزاع بين أثينا وإسبرطة .وكان من نتائجه أن شغلت كلا من البندقية وجنوة عن تقدم العثمانيين مع أن البندقية بالذات كانت مدركة تمام الإدراك للخطر العثمانى الذى يتهدد مصير الدولة البيزنطية — ولجأت جنوة إبان هذا النزاع إلى عقد تحالف مع أورخان وقام أورخان بتقديم مساعدة قيمة وإن كانت فى النهاية لم تغير من نتيجة الحرب — وأهمية هذا بالنسبة لأورخان أن القوى السياسية فى الجنوب الشرقى لأوربا بدأت تعترف بالدولة العثمانية كقوة تستطيع أن تتدخل فى المشاكل الأوربية وتلعب دوراً

فى توازن القوى هناك . وكان من نتيجة هذا أيضاً أن بدأ أورخان يتعرف على قوة هذه الدول الحربية واكتسبت جيوشه خبرة قيمة فى حربها فى أراضى أوربية حقيقة أن دخول الجيوش العثمانية فى أوربا حتى ذلك الوقت لم يكن له صفة الداوم ولكنه كان بمثابة مقدمات لاستقرار دائم هناك .

والحدث الثالث هو تجدد النزاع بين يوحنا باليولوجاس وكانتا كوزيناس واعتمد باليولوجاس على الصرب وبلغاريا ، فلم يكن أمام كانتا كوزنياس مفر من طلب النجدة من أورخان . وحتى يكسب مساعدة أورخان اضطر إلى بيع بعض أملاك الكنائس فى القسطنطينية كما وعد أورخان بقلعة فى تراقيا كل هذا فى نظير ٣٠ ألف جندى عثمانى — ولقد أثمرت مساعدة أورخان الحربية فانتصر كانتا كوزيناس على باليولوجاس واستطاع فى سنة ١٣٥٣ أن يسترد أملاكه التى كان باليوجاس قد استولى عليها وأن يصبح الحاكم الوحيد فى الدولة ـ غير أنه فى نشوة الفرح بالنصر نسى أورخان الذى كان له الفضل فى إرجاعه للعرش، ونسى أيضاً أموراً أخرى أهمها أنه كان بمثابة المضيف الذى دعى ضيوفه العثمانيين إلى أوربا ليشاهد واوديان تراقيا ومقدونيا الخصيبة وأنه أصبح من المتعذر عليه إخراج هؤلاء الضيوف من داره الآن واحتل العثمانيون القلعة التى كان كانتاس كوزيناس قد وعدهم بها فى تراقيا، على أنه حدث عقب هذا مباشرة أن زلزالا أتلف جزءاً من أسوار مدينة غاليبولى فانتهز سليمان بن أورخان هذه الفرصة وأسرع باحتلالها بحجة إصلاح ما تلف من سورها واستدعى على جناح السرعة إلى غاليبولى جماعات من العثمانيين من شبه جزيرة آسيا الصغرى للاستقرار هناك ثم اتبع احتلاله لغاليبولى باحتلال ملاقرا وبولار (مفتاح شبة الجزيرة) والسهل الأوربى المطل على بحر مرمرة حتى رودستو .

كان من نتيجة احتلال العثمانيين لهذه المنطقة أن بدأ الناس فى القسطنطينية يلقون تبعه هذه على سياسة كانتا كوزنياس الذى بدأ بتسليم أرض مسيحية إلى المسلمين العثمانيين وزاد فى حرج كانتا كوزنياس أن بطريق القسطنطينية أثار مسألة بيع الإمبراطور أملاك الكنائس لإرضاء أورخان . وأحس كانتا كوزيناس بحرج مركزه فعرض على أورخان تسليم القلعة فى تراقيا فى نظير عشرة آلاف دينار وسحب جيوشه من غاليبولى : ورضى أورخان بتسليم القلعة لأنه كان

يعلم جيداً أن فى إمكانه استرجاعها فى أى وقت بنفس السهولة التى احتلها بها — أما فيما يتعلق بغاليبولى فقد أجاب أورخان بأنه لا يستطيع أن يسلم ما منحه الله أليست هى إرادة الله التى فتحت أبواب غاليبولى للعثمانيين .

أصبح واضحاً أمام كانتا كوزيناس أنه لا يستطيع استرداد أملاكه من أورخان إلا بالقوة فأرسل إلى الصرب وبلغاريا يطلب منهم المساعدة ولكن طلبه قوبل بالرفض وكان لرفض الصرب وبلغاريا الأثر الأكبر فى حرج موقف كانتا كوزيناس أمام الشعب البيزنطى الذى نادى بيوحنا باليولوجاس إمبراطوراً وانتهت ثورة القسطنطينية بتنازل كانتا كوزنياس وتتويج باليولوجاس فى سنة ١٣٥٨ .

ولكن مجىء باليولوجاس لم يؤد إلى تغيير فى وضع العثمانيين فى تراقيا وحول بحر مرمرة إذ سرعان ما وجد الإمبراطور الجديد نفسه تحت رحمة أورخان وليس أدل على هذا من حادثة اختطاف خليل بن أورخان . فلقد أسر هذا الابن ونقل إلى قونية فى سنة ١٣٥٧ واعتبر أورخان عديله مسئولا عن هذا وهدده إذا لم يقم فى الحال لإنقاذه . واستجاب يوحنا لرغبة أورخان فحاصر قونية فى العام التالى ولما لم يستطع استخلاص خليل أسرع فى مقابلة أورخان فى أسكوتارى فى ١٣٥٩ واقترح أن يقوم هو بدفع نصف الفدية لاستخلاص خليل كما عقد معاهدة مع أورخان أساسها الاعتراف بمركز العثمانيين فى تراقيا واشترط أورخان أن يزوج يوحنا ابنته البالغة عشر سنوات لخليل — ولم يتقرر فى هذا الاحتفال الرائع مصير ابنة يوحنا فحسب بل مصير الإمبراطورية البيزنطية كلها وجملة القول أن يوحنا باليولوجاس لم يكن أحسن حالا من كانتا كوزنياس فإذا كان كانتا كوزنياس قد استدعى العثمانيين إلى أوربا فإن يوحنا قد قبل بقاءهم هناك دون أية مقاومة .

* * *

من أهم المشاكل التى واجهها العثمانيون فى فتوحاتهم فى أوربا كانت مشكلة الرعايا المسيحيين ، وكان مركز هؤلاء فى الدولة العثمانية يختلف كل الاختلاف عن مركز المسيحية فى بيثنيا وغيرها من المناطق التى ضمها العثمانيون إلى دولتهم فى آسيا الصغرى — فالمسيحيون فى آسيا الصغرى كانوا قد تعودوا على

الأتراك والمسلمين لمدة من الزمن تقرب من قرنين وألفوا الحياة معهم ووجدوا الأتراك فى هذه المناطق لا يسيطر عليهم التعصب الدينى فاستراحوا لهم وأقبلوا على الانضمام إلى دولتهم وإلى جانب هذا كله كانوا بعيدين عن مركز المسيحية الشرقية فى القسطنطينية وأقل تعرضا لضغطها ونفوذها. أما مسيحيو البلقان فكان موقفهم مختلفا. فدخولهم فى الدولة العثمانية كان فجأة، لم يعرفوا سادتهم الجدد من قبل بل ولم يعرفوا الإسلام ولذلك أدرك مراد الذى جاء بعد أورخان أن عليه أن يواجه هذه المشكلة بأسلوب مخالف للأسلوب الذى واجه به عثمان وأورخان المسيحيين فى آسيا الصغرى — كان أسلوب أسلافه هو أن يترك لهؤلاء المسيحيين اختيار الدين الإسلامى والجنسية العثمانية وكان واضحاً أن هذا الأسلوب لم يعد مجديا فيما يتعلق بمسيحى البلقان — كان أمام أورخان طريقتان.

أولا: المذابح العامة لهؤلاء المسيحيين فيقضى عليهم ويجلب من آسيا الصغرى عناصر عثمانية لتحل محلها — ولكن كان يقوم أمام هذه الوسيلة صعوبتان أولا أن العثمانيين حتى ذلك الوقت لم تكن لهم الكثرة العادية التى تستطيع أن تملأ الفراغ الذى تحدثه المذابح العامة وثانيا أن سد الفراغ حتى وإن كان ممكنا سيكون على حساب أملاكه فى آسيا الصغرى ولم تكن مركز الدولة العثمانية فى الأناضول قويا بدرجة كافية.

ثانيا: تحويل المسيحيين إلى الإسلام بالقوة عن طريق الاضطهاد والعنف والتعذيب وإحراق الكنائس وإلى غير كل هذا، ولا شك أن هذا أيضا كانت له خطورته فمعناه دون شك إثارة شعور العالم المسيحيى الشرقى والغربى وقد يؤدى إلى حملة صليبية وخلق دافع يوحد صفوف العالم المسيحى الشرقى والغربى ضد الخطر الإسلامى والسلاطين العثمانيون أعقل من أن يخلقوا بأنفسهم هذا الدافع وجد أورخان[1] الحل فى تحويل الأسرى إلى عبيد. هذا من ناحية ثم إنشاء النظام المعروف بالانكشارية فتحويل الأسرى إلى عبيد لا شك سيساعد على حل مشكلة كانت تعانيها الأمة العثمانية وهى العنصر النسائى بها. وكما ذكرنا العثمانيون حين نزلوا بآسيا الصغرى كان هذا العنصر نادرا بينهم والواقع أنهم ظلوا طوال القرن الرابع عشر يعانون هذه المشكلة ووجد مراد أن الحل فى جعل الأسرى عبيداً إلا إذا اعتنقوا الإسلام — أى عبيد بمعنى أنه يمكن استخدامهم فى الزارعة أو بيعهم فى الأسواق — ساعد

(١) فى بعض المرجع أن صاحب هذه الفكرة هو مراد خليفه أورخان.

هذا دون شك على أن عدداً لا بأس به فضل الدخول فى الإسلام ومن ناحية فإن أرامل الجند وبناتهم كانوا بمثابة أدوات لزيادة الجنس العثمانى — وهذه ظاهرة هامة للأمة العثمانية ففى المائة سنة بين مراد أو محمد الثانى دخل فى الجنس العثمانى دماء كثيرة جداً. صرب وبلغار ويونان وإيطاليون وألبانيون وروس ومجر وأرمينيون وعرب ومغول وفرس حتى إن الأمه العثمانية تعتبر من هذه الناحية أغنى شعوب العالم فى الدم ولا يكاد يعادلها فى هذا العصر الحديث إلا الولايات المتحدة وكندا.

[أما الانكشارية (النظام الجديد) فهى الحراس الملكى أو السلطانى ومعناه الجنود الجدد، من العبيد الذين انقطعت صلتهم بعائلاتهم وتربوا على خدمة رجل واحد وهو الحاكم — الملاحظ أنها ليست فكرة جديدة فهى إلى إحدما تقليد لنظام المماليك إنما السلاطين العثمانيون الأوائل قصدوا بها كما سبق الإشاره زيادة عدد الأمة العثمانية من ناحية ومن ناحية أخرى إيجاد حلقة متينة بين السلطان وهذه المناطق الخاضعة للحكم العثمانى] وعلى ذلك فالنظرية التى نادى بها بعض المؤرخين من أن الانكشارية قد أنشئت بقصد اتخاذها أداة للغزو والفتح فى أوربا ليست صحيحة. والدليل على هذا أن عدد الانكشارية فى عهد مراد لم يزد عن ألف جندى وفى عهد محمد الفاتح بلغ ١٢٠٠ جندى وأخيراً ١٢ ألف فى عهد سليمان القانونى حين بلغت الدولة العثمانية أوج عظمتها واتساعها. ثم من ناحية أخرى نجد أن الانكشارية لم تلعب أى دور فى الخلاف الذى نشأ بين أولاد بيازيد أما حين نقارن هذا العدد فى عهد سليمان بعدد الانكشارية فى عهد محمود الثانى نجد أنه بلغ فى عهد هذا السلطان ١٤٠٠٠٠. لذلك يجب أن نخرج من هذه الأرقام بفكرة معينة هى أن الانكشارية فى عهد فتوحات الدولة العثمانية وغزوها لأوربا فى الشرق أى فى عهد توسعهما بصفة عامه لم يكن عددها كبيراً بحيث يعزى إليها الفضل فى الفتح والتوسع العثمانى وبالتالى لا يعقل أن السلاطين العثمانيين قد أنشأوا هذا النظام وقصدوا منه استخدامه فى الفتح وبالتالى ليس للانكشارية من فضل فى بناء الدولة العثمانية — إنما زيادة عددهم حتى أصبحوا قوة حربية فعالة فى عهد السلطان محمود الثانى وهو عهد ضعف الإمبراطورية معناه أن الانكشاريه كانت سلاحا للدفاع عن الإمبراطورية والمحافظة عليها من الانهيار

فالانكشارية إذن لعبت دوراً معينا فى تاريخ الإمبراطورية العثمانية ولكنه كان دور المحافظة على الإمبراطورية والإبقاء عليها ولم يكن دور البناء .

[ويقوم نظام الانكشارية كما وضعه أورخان على أن المناطق المسيحية التى غزاها العثمانيون لا يعفى أبناؤها من الخدمة العسكرية نظير الجزية — أى احتفظ العثمانيون بحقهم فى اختيار العبيد من المناطق المسيحية ، يربيهم السلطان على الإسلام وينخرطوا فى سلك الحرس السلطانى ويتبعوا السلطان تبعية مباشرة وهو الذى يدفع لهم رواتبهم حسب نظام معين . ولقد كتب المؤرخون الأوربيون كثيراً عن هذا النظام ونعتوه بأبشع الصفات منهم مثلا المؤرخ الفرنسى Lavallée فى كتابه Histoire de Turqnie Vol. I « إنها أبشع جزية من اللحم الإنسانى يفرضها منتصر على قوم مهزومين وهى تبرر الكراهية التى يحملها الأوربيون للعثمانيين خلال القرن ولنضف إلى هذا أن العثمانيين بهذه الطريقة الغربية فى التجنيد قد أوجدوا فى نفس الوقت الوسائل لسلب الشعوب المسيحية من أقوى عناصرها ولمضاعفة عدد جنودهم دون أن يسلحوا الشعوب المقهودة على أمرها »

دعنا نحلل هذا الرأى — أما قول لافليه بأن الانكشارية قد ضاعفت من قوة العثمانيين العسكرية فقد أثبتنا خطأه — وأما ادعاؤه أن العثمانيين منعوا وصول الأسلحة إلى أيدى الشعوب المقهورة فهو أيضاً غير صحيح فكما سنرى مرادو بيازيد قد أشركوا هذه العناصر المسيحية بقيادة أمراء مسيحيين معهم فى الحرب . أما إشارته إلى الإنسانية فى نزع هؤلاء الصبية المسيحيين من أوطانهم وأمهاتهم وسلبهم ديونهم فهو لا شك صحيح إنما للحكم عليه يجب ألا نستند إلى مقاييس ومعايير القرن العشرين إنما نقارنها بمقاييس ومعايير القرن الرابع عشر فهل كان نظام الانكشارية أبشع مما فعله الأسبان بالمسلمين فى أسبانيا أو مافعله الإنجليز فى الفرنسيين والأسكلنديين أو ما كان يفعله الإيطاليون ببعضهم البعض].

المشكلة الثانية التى واجهت مراد كانت رد فعل الفتوحات العثمانية فى تراقيا العالم الأوربى — بسقوط ديمونيكا وأدرنة وفيليبوليس خضعت كل تراقيا لنفوذ مراد . وبسقوط الأخيرة عقد يوحنا باليولوجاس مع مراد معاهدة فى سنة ١٣٦٣ اعترف فيها بامتلاك مراد لهذه المنطقة وتعهد بعدم استردادها سواء منفردا أو بالاشتراك مع الصرب . كما تعهد أيضاً بمساعدة مراد ضد أعدائه فى الأناضول

على أن سقوط تراقيا أثار شعور العالم المسيحى الشرقى والغربى فجعلهما أكثر إدراكاً للخطر الذى يتهدد المسيحية من جراء الزحف العثمانى فقامت محاولات لتوحيد الصفوف لرد العثمانيين إلى آسيا الصغرى . القوة المدافعة ضد دخول العثمانيين فى أوربا لم تكن الدولة البيزنطية نفسها ، أى لم يكن من المنتظر على الإطلاق أن تقف جيوش الدولة البيزنطية وأباطرتها فى سبيل التقدم العثمانى بل كانت القوة التى تصدت للعثمانيين هى الدولة الأخرى التى كانت بدورها تسعى إلى السيطرة على أملاك الدولة البيزنطية — ولذلك قامت محاولات فى عهد مراد لإيقاف زحف العثمانيين ومن هذه المحاولات تلك التى قام بها Urosh قرال الصرب فبتحريض البابا أوربان الخامس اشتركت الصرب مع أمراء ولاشيا والبوسنة ولويس ملك المجر لاستخلاص أدرنة من مراد — وانتهت هذه الحملة الصليبية الأولى ضد العثمانيين بانتصارهم فى موقعة ماريتزا وهزم الصليبيون هزيمة منكرة .

وكان من أهم أسباب فشلها امتناع الأهالى اليونانيين عن مساعدة الصليبيين بل إن بعض المؤرخين يدعى أن يوحنا ساعد بالفعل جيوش الدولة العثمانية — والواقع أن البابا أوربان أو خليفته جريجورى الحادى عشر لم يكن يلتهب حماسة لإنقاذ العالم المسيحى من خطر المسلمين . والواقع أن هم البابوات كان إخضاع الكنيسة الشرقية لنفوذ البابوية وتحويل ما كان يروه هرطقة فى العالم المسيحى الشرقى إلى الكاثوليكية واتخاذ الخطر العثمانى كذريعة يتذرعون بها للتدخل فى شئون الكنيسة الشرقية . وكان المسيحيون الشرقيون يعلمون هذا فوقفوا من هذه الحملات الصليبية موقفاً معادياً مما سبب فشلها ولو قدر لهذه الخلافات أن تلقى تأييد البيزنطيين لتغير وجه تاريخ الشرق الأدنى كله إذ لاشك أن موقف العثمانيين فى أوربا فى أواخر القرن الرابع عشر كان ضعيفاً . ولم يكن الأمر قد استتب لهم بعد وكان من السهل — لو صدقت النية وتناسى مسيحيو الشرق والغرب الخلاف بينهم — رد العثمانيين إلى آسيا الصغرى — نحن لانريد أن نقلل من شأن قوة العثمانيين الحربية ولا من عبقرية السلاطين العثمانيين الأوائل السياسية والعسكرية ولكن يجب أن نقرر مع هذا أن الخلاف بين المسيحيين الشرقيين والغربيين كان من أكبر العوامل التى ساعدت العثمانيين على تقدمهم فى البلقان — فمسيحيو

الشرق نظروا بعين الشك للحملات الصليبية الآتية من الغرب والبابوات بدورهم رموا من وراء هذه الحملات إلى إخضاع الكنيسة الشرقية لنفوذهم .

ويجب ألا نلقى التبعة كلها على البابوات فهؤلاء لم يعبروا إلا عن اتجاه عام فى الغرب نحو العالم المسيحى الشرقى — بترارك الشاعر الإيطالى مثلا كان راضياً عن سياسة البابا أوربان فى اتخاذ الخطر العثمانى ذريعة للتدخل فى شئون الكنيسة الشرقية والقضاء على هرطقة الشرق المسيحى ، يقول : « العثمانيين ليسو إلا مجرد اعداء لنا أما اليونانيون فهم أكثر من كونهم أعداء ... العثمانيون يكرهوننا ويخشون بأسنا إلى حد ما أما اليونانيون فهم يكرهوننا ويخشوننا بكل جوارحهم » — وكما فشـــل أمراء الغرب والشرق فى إيقاف زحف الأتراك أو فى طردهم إلى آسيا الصغرى ، كذلك فشل أمراء الشرق فى أن يتحدوا ضد العثمانين - والواقع أن دول البلقان فى القرن الرابع عشر أى الدولة البيزنطية والصرب والمجر وبلغاريا كانت تكره بعضها البعض أكثر من كراهيتها للعثمانيين ، وأكثر من هذا أن النزاع الذى قام فى بلغاريا بعد وفاة إسكندر بين أبنائه وفى الصرب بين خلفاء ستيفن دوشان، قد منح العثمانيين فرصة لا تقدر لبسط نفوذهم فى أنحاء البلقان - فالخلاف بين أبناء إسكندر مكن مراداً من الاستيلاء على جنوب بلغاريا ، والخلاف بين خلفاء ستيفن دوشان مكنه من الأستيلاء على مقدونيا والصرب الشرقية إلى شرق نهر فاردار . وعلى ذلك نجد الموقف فى البلقان فى ١٣٧٢ على النحو التالى : من الناحية الشرقية استولى العثمانيون على تراقيا وجنوب بلغاريا وأصبح حكام بلغاريا الشمالية يدينون لمراد بالتبعية — ومن الناحية الغربية استولى العثمانيون على مقدونيا والصرب الشرقية ويدين لمراد بالولاء الصرب الغربية بالتبعية أيضاً هذا علاوة عن تبعية يوحنا باليولوحاس إمبراطور الدولة البيزنطية . وبين ١٣٧٠ و ١٣٨٦ شغل مراد بالاستيلاء على ثلاث مدن على جانب كبير من الأهمية أهمها مدينة نيش مفتاح الطريق إلى ألبانيا وساحل دلماشيا .

— على أن سقوط نيش سرعان ما أثار الذعر فى قلوب أمراء الصرب الغربية ولاسيما الأمير لازار الذى تمكن من أن يضم إليه عدداً كبيراً من أمراء الصرب وأمير البوسنة وخرج بجيش كبير كان من نصيبه الانتصار على العثمانيين فى Plochnik — ولم يكن لهذا الانتصار من نتيجة أكثر من أنه أرجأ المشروع العثمانى لاحتلال البوسنة — كما لم يشا مراد أن يقوم مباشرة بجيوشه للإنتقام من لازار وحلفائه بل فضل الانتظار لأنه كان يعلم جيدا أن هذا التحالف نصيبه الفشل كما فشل غيره من أحلاف هذه الدول البلقانية — بل رأى أن يقوم أولا بغزو وسط بلغاريا الشمالى حيث كان يحكم Sisman أحد أبناء إسكندر حتى يشل بلغاريا الشمالية عن مساعدة الحلف الصربى الذى يتزعمه لازار وبعد أن تم له إخضاع بلغاريا وأمن شر سيسمان البلغارى وترك فى نفس الوقت الفرصة للحلفاء ليختلفوا مع بعضهم البعض ، زحف بجيوشه يساعده بعض أمراء الصرب المعادين للازار والتقى مع جيوش الحلف الصربى فى واقعة قوصوه المشهورة وهى الموقعة التى فقدت الصرب فيها استقلالها حتى القرن التاسع عشر كما قتل مراد فى هــــذه الموقعة وانتقم بيازيد بن مراد وخليفته لأبيه بقتله أعيان الصرب بعد المعركة مباشرة.

وكان بيازيد بصفة عامة أكثر من أبيه كـــرها للمسيحية وأقل منه تعصباً للإسلام — وكانت سياسة بيازيد شرقية بمعنى أنه فضل الاتجاه بفتوحاته فى شبه جزيرة آسيا الصغرى بعد أن أمن حدوده الغربية . وكان من شواهد هذا الاتجاه الشرقى محاولة إقامة تحالف بينه وبين السلطان برقوق أحد سلاطين دولة المماليك فى مصر كما أرسل إلى الخليفة العباسى المتوكل فى القاهرة يطلب منه أن يخلع عليه لقب سلطان الروم —وحتى يؤمن حدوده الغربية عمل بيازيد على إقامة علاقات ودية مع Stephen Bulcovitz ابن ووريث لازار . وكان غرضه من هذا أن يتخذ من البقية الباقية من دولة الصرب حليفاً له فى حروبه فى آسيا الصغرى كما أراد أن يقيم من هذه الدولة دولة حاجزة بين أملاكه فى البلقان وبين دولة المجر التى كان يخشى من انتهازها فرصة تغيبه فى آسيا الصغرى فتغير على الأملاك العثمانية هناك. وكان من مظاهر هذه الصداقة بين ستيفن وبيازيد أن رد بيازيد إلى ستيفن كل الميزات والحقوق التى كان يتمتع بها لازار كملك على الصرب كما وعده بمنح الصرب نصف الغنيمة التى تخرج بها كل من الدوليتين فى حربهما المنتظرة فى آسيا الصغرى، كما وافق ستيفن على أن يقوم بدفع جزية سنوية لبيازيد وأن يتولى بنفسه قيادة

فرقة من فرق الجيش العثمانى — وتزوج بيازيد ابنة ستيفن (ولقد استفاد بيازيد كثيراً من هذا التحالف حين برهن الصربيون على إخلاصهم لبيازيد فى حروبه مع المجر) — بعد هذا التحالف بدأ بيازيد يتوجه لغزو آسيا الصغرى .

* * *

سبقت الإشارة إلى أن الدولة العثمانية فى تكوينها الأول كانت أوربية، وقلنا إن هذا الاتجاه الأوربى هو الذى مكنها من النمو وأنها لم تكن حتى عهد بيازيد أقوى الدول الإسلامية فى آسيا الصغرى وأنه لو قدر لها الاتجاه جنوباً وشرقاً لما كان فى إمكانها أن تنمو هذا النمو السريع . وكانت هذه الحقيقة هى التى تفسر اتجاه العثمانيين فى بدء نشأتهم للفتح فى البلقان واتخاذ أدرنة فى عهد مراد عاصمة لهم — وليس معنى هذا أنه لم يحدث احتكاك بين الدولة العثمانية والدويلات التركية الإسلامية فى آسيا الصغرى فتوسع الدولة العثمانية ونموها فى البلقان جعل هذه الدويلات تخشى جانبها وتتطلع بعين القلق إلى نزاعها معها . وفى الستينات من القرن الرابع عشر أى فى عهد مراد ظهر هذا الاحتكاك بين مراد وأمير قيرميان وأدرك الأخير أن ليس من الحكمة المجازفة بحرب مع الدولة العثمانية الناشئة القوية ولكى يحتفظ باستقلاله وكبريائه فى نفس الوقت وافق على أن يزوج ابنته لبيازيد بن مراد .

وكان معنى هذا أن مراد قد حصل بزواج ابنه على أجزاء من هذه الإمارة بدلا من الحصول عليها بالحرب . وكانت هذه الأجزاء هى الشمالية والغربية من إمارة قيرميان وكان أهم مدنها مدينة كوتاهية وهى ذات موقع استراتيجى فريد . وكان احتلال العثمانيين لكوتاهية ضربة قوية لإمارتى تكا وحامد . ولما أدرك أمير حامد عبث مقاومة العثمانيين قام ببيع بعض أجزاء من دولته المطلة على ولايات تكه وقيرميان وقرمان إلى مراد فى ١٣٧٧ . وبهذا ضمت بعض المناطق الهامة إلى الدولة العثمانية وكان أهمها مدينة عك شهر وهى تقع على حدود إمارة قرمان . وفى ١٣٧٨ قام مراد بأول عمل حربى ضد الإمارات التركية فى آسيا الصغرى فغزا إمارة تكا ولكنه لم يقض على أجزائها المطلة على البحر الأبيض المتوسط — وفى السنوات الثلاث التالية قضى مراد همه فى هضم وتنظيم الأجزاء التى ضمها من الإمارات الثلاث قيرميان وحامد وتكا — ويجب أن نلاحظ أنه لم يقض عليها تماما كما أن إمارات ثلاث غيرها وهى صاروخان وآدن ومنتش لم يمسها العثمانيون .

بعد . ولم يكن قبل ١٣٨٧ حين اعتقد مراد أنه من القوة بحيث أصبح فى إمكانه منازلة إمارة قرمان — وكانت تربطه بأمير قرمان علاء الدين أواصر المصاهرة وكانت دولة قرمان أقوى الدول فى الأناضول — وكانت على عكس ما صوره المؤرخون العثمانيون وأخذها عنهم المؤرخون الأوربيون — مستقلة تماما عن الدولة العثمانية — إذ أن هؤلاء يصورون النزاع بين مراد وعلاء الدين على أنه ثورة قام بها علاء الدين — والواقع غير ذلك فكما سبق لم يكن مراد حتى سنة ١٣٨٧ قد استولى تماما على إمارتى تكا وحامد وكلاهما يقع على الحدود الغربية لإمارة قرمان — ولم يكن علاء الدين أو من سبقه فى إمارة قرمان يعترف لآل عثمان بزعامة الدول الإسلامية فى آسيا الصغرى بل لم يكن ينظر إلى الأمير العثمانى حتى على أنه Primus inter pares بين الولاة المسلمين فى الأناضول كما أن زواج علاء الدين من ابنة مراد — كان حقيقة أول اعتراف من إمارة قرمان بقوة الإمارة العثمانية — ولكن لم يتبعه طبعاً تبعية القرمانيين لبيت عثمان . وكان هذا الاعتراف نتيجة لتوسع الدولة العثمانية فى البلقان —

فى سنة ١٣٨٧ قام مراد بحملة ضد إمارة قرمان مستعينا بحلفائه من البلقان مثل يوحنا باليولوجاس الذى أرسل إليه فرقا يونانية ولازار قرال الصرب الذى أرسل إليه فرقا صربية وهزم علاء الدين فى موقعة قريبة من قونية ولم يتبع النصر الاستيلاء على الإمارة أو حتى أسر علاء الدين إذ سرعان ما عفا مراد عنه وأرجعه إلى إمارته . ويعلل المؤرخون العثمانيون هذا بتدخل زوجة علاء الدين وابنة مراد وتوسطها — والواقع أن عفو مراد يخالف ما عرف عنه من الحزم والشدة ، والمرجح أن السبب فى العفو أن انتصار العثمانيين لم يكن حاسما ولا بد أن مراداً الذى أخضع لنفوذه البيزنطيين والبلغار والصرب عجز عن إخضاع عدوه فى الأناضول .

كان هذا هو الموقف حين تولى بيازيد الإمارة العثمانية وعزم على توجيه فتوحاته إلى الأناضول ذلك التوجيه الذى أدى فى النهاية إلى سقوطه — وكانت أولى الإمارات التى غزاها بيازيد إمارة آدن وصاروخان ومنتش وكانت هذه تطل على بحر إيجة وهى الإمارات التى كانت دائماً فى نزاع مع العناصر التجارية اللاتينية ولا سيما جنوة — وكانت هذه الإمارات التركية تتميز بطابع تجارى أكثر منه حربى مثل قرمان أو قيرميان ، وكان نزاعها أيضاً مع العناصر اللاتينية قد أضعفها ولذلك سهل على بيازيد القضاء عليها واحتلال أملاكها . ثم كان معنى

استيلاء بيازيد على هذه الإمارات أن الإمارة العثمانية أصبحت تطل على بحر إيجة وبذلك خلقت نقطة نزاع جديدة للاحتكاك بين الإمارة العثمانية من ناحية وبين البندقية وجنوة من ناحية أخرى. كما استدعى ظهور العثمانيين على بحر إيجة تكوين بحرية عثمانية ولو أن البحرية العثمانية لم تنم وتكبر فى خلال عهد بيازيد إلا أننا نستطيع أن نؤرخ عهد بيازيد على أنه بدء إحساس الإمارة العثمانية بالحاجة إلى أسطول بحرى.

وفى جنوب هذه الإمارات الثلاث استولى بيازيد على أضاليا Adalia وكانت هذه آخر مدينة فى إمارة تكا فى ١٣٩١ وكان هذا أول ظهورهم على البحر الأبيض المتوسط — بعد هذا اتجه بيازيد الى إمارة قرمان حيث كان يتولى الحكم فيها علاء الدين واستعان بيازيد فى حملته هذه بحلفائه المسيحيين ومنهم مانيويل باليولوجاس. وغزا بيازيد قرمان وحاصر قونية واستمر الحصار بعض الزمن ولكن بيازيد كان قلقا على ما يحدث فى أوربا كما كانت خطوط مواصلاته الطويلة لا تبشر بانتصار سريع ولذلك نراه يوافق على عقد الصلح مع علاء الدين أساسه أن ينسحب بيازيد من قونية على أن يستبقى العثمانيون فى أيديهم مدينتى عك شهر وعك سيرا وبقعة فى الشمال الغربى من إمارة قرمان.

وعلى أساس هذا الاتفاق رجع بيازيد إلى بلغاريا حيث قام أول نزاع بينه وبين سيجسموند ملك المجر — ولكن علاء الدين انتهز انشغال بيازيد فى بلغاريا ووطد العزم على طرد العثمانيين من إمارته والاستيلاء على بعض أملاكهم فى الأناضول — وتمكن بالفعل من استخلاص عك شهر واتجه نحو بروسه — فما كان من بيازيد إلا أن أسرع بجيشه إلى آسيا الصغرى (وهذا هو السبب فى تسمية معاصريه له بالصاعقة بلدرم) وكان عائداً بعد انتصاره من بلغاريا ومعه حلفاؤه من الإغريق والصرب والبلغار — وأسرع علاء الدين بعرض الصلح على أساس الاتفاقية السابقة بينهما ولكن بيازيد لم يكن يدرك أن الاتفاق مع علاء الدين لا طائل من ورائه فحسب بل إن الفرصة أصبحت مواتية للقضاء على إمارة قرمان نهائيا فعلاء الدين قد وفر على بيازيد مشقة الرحيل الى قرمان وتوسيع خطوط مواصلاته بأن حضر بنفسه الى بروسه — ولذلك رفض الصلح وانتهى الأمر بهزيمة علاء الدين وقتله وسقطت قرمان فى يد العثمانيين — على أن سقوط الإمارة وعاصمتها (قونية) واحتلال العثمانيين لهذه العاصمة بعض الوقت لم يكن معناه تحويل هذه الإمارة الى بقعة

عثمانية وهذا هو رأى الأستاذ جيبونز ويستدل على أن الاحتـــلال العثمانى لقرمان كان سطحياً بعودة الأسرة الحاكمة هناك مباشرة إلى الحكم بعد دخول تيمورلنك فى آسيا الصغرى — ومع أن هذه العودة لم تكسب الإمارة القرمانية القوة التى تميزت بها قبل دخول العثمانيين ومع أنها لم تعد عاملا سياسياً فعالا فى آسيا الصغرى إلا أنها استمرت على الرغم من هذا حتى بعد سقوط القسطنطينية — أى بعد سبعين سنة على انتصاره — تقاوم سيطرة العثمانيين الـــكاملة على آسيا الصغرى. بعـــد هذا استولى بيازيد على إمارتين هما إمارة برهان الدين وكانت إمارة فى شمـال شرقى قرمان على طول نهر هاليز وتضم قيصرية وسيواس والإمارة الثانية هى كستامونى وكانت هذه تقف حائلا بين الإمارة العثمانية فى آسيا الصغرى والبحر الأسود، وبالاستيلاء على أهم مدن هذه الإمارة وهى سينوبى تمـــكن العثمانيون من الحصول على ميناء هام جداً على البحر الأسود. وبهذا أصبح بيازيد سيد الأناضول ولكنه كان سيداً بالاسم فقط إذا لم يكن العثمانيون قد هضموا بعد هذه المناطق الآسيوية المفتوحة وكما تدل حوادث النزاع بين تيمور وبيازيد كان سكان هذه المناطق لازالوا موالين لأسراتها الحاكمة.

أما فى البلقان فالقوى السياسية هناك بدأت إما تتلاشى نهائياً أو تتقلص وتدخل فى زمرة الإمارة العثمانية سواء بالتبعية أو كحلفاء — رأينا هذا يحدث فى عهد مراد فيما يتعلق بالدولة البيزنطية وبلغاريا والصرب — إنما الدولة الوحيدة فى أوربا الشرقية التى كان فى استطاعتها حتى ذلك الوقت الوقوف أمام العثمانيين هى مملكة المجر بل كان فى إمكانها أن تجمع حولها الدول الغربية لحركة مشتركة ضد الأتراك فى البلقان — ثم كانت لاشك تدرك المصير الذى يتهددها من جراء التقـــدم العثمانى المستمر فى أوربا — ولذلك قام سيجسموند فى ١٣٩٢ بحملة لاحتلال بلغاريا حتى وصل إلى نيكوبوليس ولكن سرعان ما أدرك قوة العثمانيين الحربية فتجنب الاصطدام بالجيش العثمانى وانسحب من بلغاريا.

فهم سيجسموند منذ هذه الحملة أن المجر لا تستطيع القيام بحملة ضد العثمانيين دون مساعدة من الغرب المسيحى وقضى بضع سنوات يعمل لجمع شمل الدول الغربية

حوله للقيام بحرب صليبية — وبينما كان هو مشغولا بالمراسلات مع الدول الغربية قام بيازيد باحتلال بلغاريا ونقد الاتفاق الذى كان بين مراد وسجسموند وبذلك فقدت بلغاريا استقلالها كما فقدت الكنيسة البلغارية استقلالها أيضاً ذلك لأن العثمانيين فى عهد محمد الفاتح حين شرعوا ما يعرف بالحكم الذاتى للعناصر المسيحية فى الإمبراطورية اعتبروا البلغاريين فى الملة اليونانية . وفى هذا الوقت كان سيجسموند يجمع حوله فرسان فرنسا وألمانيا وإنجلترا وأسكتلندة للقيام بالحملة الصليبية التى انتهت بواقعة نيكوبوليس الشهيرة — وهذه الحملة الصليبية التى كان مركزها باريس هامة من الناحية التاريخية فهى تعتبر نهاية العصور الوسطى بحق أى نهاية تلك الحملات الصليبية التى اصطبغت بصبغة الفروسية واشتراك الطبقة الأرستقراطية الغربية مدفوعة بعامل الشرف والدين . ثم أهمية هذه الحملة الصليبية ترجع إلى كونها علمانية وليست دينية سواء فى أصولها وأهدافها .

فتأثير البابوية ودعاة الدين فيها كان ضئيلا جداً — البابوية من ناحية كانت تعانى من الانقسام الذى أدى إلى قيام بابا فى أفنيون تحت سيطرة فرنسا وآخر منافس له فى روما — فبابا روما بونيفاس كان نفوذه لا يذكر فى البلاط الفرنسى عند شارل السادس ولم تحدث كتاباته إلى هذا الملك فى ١٣٩٤ أثرا كذلك لم يكن لمنافسة بندكت الثالث عشر (وهو البابا فى أفنيون) أى تأثير على دوق برجانديا الذى كان يتحكم فى الملك المعتوه شارل السادس . وعلى ذلك فالدور الذى لعبته البابوية فى هذا المجال كان تافها للغاية — كذلك لم تؤد نداءات دعاة الحملة من رجال الدين إلى تأثير يذكر فى أوربا — من هؤلاء الدعاة كان فيليب دى ميزيير الذى أخذ ينادى فى باريس بحملة صليبية لاستخلاص الأراضى المقدسة وكانت دعوته التى قام بها فى ولكن الفكرة أو الدعوة لم تلق باريس منذ سنة ١٣٧٨ تنصب على تدريب الأطفال تدريباً حربياً ودينياً ، وأنشأ فرقاً منهم لاستخلاص الأراضى المقدسة. نجاحا فعهد الحروب الصليبية كان قد مضى وفى ١٣٩٠ كانت الدعوة قد فشلت نهائياً — على أنها فى الواقع أفادت العثمانيين إذ حولت أذهان أولئك الذين استجابوا لها عن الخطر الحقيقى لأوربا إلى حلم لا طائل تحته — وحقيقة الأمر أن عهد

العصور الوسطى كان قد انقضى وانقضت معه كل مظاهره فلم يعد فى إمكان الكنيسة السيطرة على أوربا وتحريكها كما تشاء — ولذلك يحق لنا أن نذكر أن محركى حملة نيكوبولس والذين قاموا بها كانوا علمانيين وأن ليس لها غرض أو تأييد دينى .

لابد لنا الآن أن نبحث فى القوى العلمانية التى اشتركت فى حملة نيكوبولس الصليبية ؟

البندقية — وكانت هذه جمهورية تجارية تحس إحساساً قوياً بخطر العثمانيين وتخشى أن تؤدى سيطرة العثمانيين فى البلقان إلى تهديد مصالحها التجارية — وكانت مصالحها حتى ذلك الوقت مهددة فى نقطتين أولا ساحل دلماشيا وثانيا الجزر الأيونية القريبة من آسيا الصغرى فى بحر إيجة وثالثاً مصالحها التجارية فى القسطنطينية وعلى طول سواحل بحر مرمرة — ولما كان النفوذ العثمانى لم يستتب بعد على ساحل بحر إيجة فى آسيا الصغرى أو سواحل دلماشيا كانت البندقية أشد قلقا على مصالحها التجارية فى القسطنطينية وعلى طول ساحل بحر مرمرة .

والملاحظ أن سياسة البندقية الخارجية كان يحركها عامل واحد فقط هو مصالحها التجارية ولذلك فقد تميزت سياستها الخارجية بخلوها من المبادئ والخطوط الثابتة المحددة وتميزت كذلك بالتقليب فهى لا تمانع من الاشتراك فى حملة صليبية ضد العثمانيين إذا كان فى هذا ما يضمن المحافظة على مصالحها التجارية فى البلقان وفى نفس الوقت نجدها مستعدة لمهادنة العثمانيين إذا أبقى هؤلاء على هذه المصالح — وبالجملة فإن البندقية بموقفها المتقلب المزعزع وبأنانيتها تتحمل قبل غيرها لوم العالم المسيحى فى فشله فى دفع الخطر الإسلامى عن أوربا — مثال هذا التقلب السياسى موقفها من هذه الحملة الصليبية .

بعد موقعة قوصوه مباشرة ووفاة مراد أرسل مجلس شيوخ سفيراً بشأن الامتيازات التجارية فى الأملاك العثمانية — وأعطيت له التعليمات بأن يتريث

حتى يرى من يخلف مراداً فإذا كان لمراد ابنان فعليه الاتصال بالاثنين معاً دون أن يعلم أى واحد منهما بشأن اتصاله بالآخر ويحاول أن يعبر لهما معاً عن أمل البندقية فى الحصول على امتيازاتها التجارية .

ولما وصلت الأخبار إلى مجلس الشيوخ باعتلاء بيازيد العرش أسرع فى إرسال الهدايا إليه محاولا تجديد الامتيازات التى منحتها البندقية فى أواخر عهد مراد — وتعهد بيازيد بالفعل بحماية تجارة البندقية ولكنه لم يعط البنادقة ضمانات كافية لهذه الحماية . ولكن احتلال العثمانيين لساحل آسيا الصغرى بعد زوال إمارة صاروخان وآدن ومنتش ألقى الرعب فى قلوب البنادقة الذين بدءوا يخشون على أملاكهم فى كريت — ولذلك نجد البندقيـــة توطد العزم على التحالف مع سيجسموند ضد العثمانيين .

وكانت مساعدة البندقية تنحصر فى وقوف الأسطول البندقى فى بحر مرمرة — ومع هذا فهناك مايدعو إلى الشك فى أن البندقية قد قامت بالفعل بنصيبها فى الحملة أو أنها كانت مخلصة فى هذا التعاون فالأسطول البندقى لم يقم بأقل واجباته وهو منع العثمانيين من العبور إلى أوربا أو العكس .

ولاشك أن البندقية كانت تدرك أن الحملة الصليبية سيكون مصيرها الفشل ولاشك أيضاً أنها لم تكن راغبة أن تسىء علاقاتها ببيازيد — بل هناك من المؤرخين من يظن أن البندقية كانت تخشى من نفوذ المجر فى البلقان .

أما جنوة فكان كل همها هو منع البندقية من الحصول على امتيازات عثمانية لذلك كانت سياستها تشبه سياسة البندقية بالنسبة للحملة الصليبية فأرسلت إلى بيازيد الهدايا والتهانى بمناسبة اعتلائه العرش مذكرة إياه بالصداقة التى كانت بين والده وجنوة وفى نفس الوقت تسرع فى تقوية أسطولها فى بحر إيجة والقسطنطينية .

والمساعدة الحقيقية التى تلقاها سيجسموند كانت من فرنسا — وكان البلاط الفرنسى منذ ١٣٨٤ قد تنبه إلى تقدم العثمانيين الباهر فى أوربا — وتأثر شارل السادس إلى حد كبير لما قيل عن العثمانيين وأطماعهم سيما وأن الرواة أشاروا إلى أن مراد قد أعلن أنه ينوى الاستيلاء على فرنسا بعد أن يقضى على النمسا — ومن المهم أن نعرف الأفكار التى شاعت فى فرنسا فى ذلك الوقت عن مراد حتى نتبين أفكار فرسان فرنسا الذين اشتركوا فى هذه الحملة الصليبية عن الإمارة العثمانية — فذكرت السفارة التى جاءت من الأراضى المقدسة أنهم لا يعرفون عن مراد أكثر من أنه تابع لملك الفرس ثم قالوا عن

أخلاقه أنه كان صاحب فطنة وبصيرة يخشى الله حسب تقاليد الأتراك الخرافية — إنسانيا فى معاملاته للمقهورين ، فلم يكن يفرض عليهم إلا فروضا بسيطة ولم يطردهم من أراضيهم طالما وجد عندهم الرغبة فى الطاعة ودفع جزية سنوية مهما كانت صغيرة وكان يحافظ على وعوده كما سمح لهم بالعيش فى ظل قوانينه وتشريعاته — وكان لديه المترجمون والجواسيس فى أوربا ليطلعوه على أحوال الملوك وسياساتهم — وأنه قد أبلغ الحجاج أنه يعتزم المجىء إلى فرنسا بعد أن ينفض يديه من النمسا — ويقال إن شارل السادس أهاجه هذا التقرير وأنه كان شغوفا إلى فض النزاع بينه وبين إنجلترا حتى يتفرغ لبيازيد — ولكن شارل سرعان مافقد توازنه العقلى ووقع تحت سيطرة عمه دوق برجندى — ومع هذا ظل شارل السادس يحترق شوقاً لمنازلة العثمانيين وكان لعواطفه هذه أثر لاشك فى تنفيذ مشروع الحملة — أما فيليب صاحب برجندى فكان من أكثر الناس اهتماماً بشأن الحملة — ولم يكن الباعث على هذا الاهتمام أى رغبة حقيقية صادقة فى التدخل فى شئون البلقان أو حتى فى إنقاذ القسطنطينية من الخطر الإسلامى — فخروج النبلاء الفرنسيين فى الحملة كان سيقوى من سيطرته على شارل السادس —

ومن ناحية أخرى كان فيليب يحلم بتكوين دولة جديدة فى أوربا مركزها دوقية برجندى وكان يطمع فى الحصول على لكسمبرج التى كانت خطوة هامة فى سبيل ضم برجندى إلى الأراضى الوطنية لخلق مملكة فيليب الجديدة — وكان هذا الضم يستلزم اتفاقا مع إمبراطور ألمانيا فنولاوس ولكن هـــذا الإمبراطور كان مركزه مزعزعا وكان شقيقاً لسيجموند ولذلك رأى فيليب فى حالة عزل فنولاوس أن سيجسموند ستئول إليه السلطة فى ألمانيا وبوهيميا — ولذلك نرى فيليب يرسل إلى سيجسموند يعاهده بإرسال المساعدة التى كان على رأسها أكبر أبنائه جون فالوا — كذلك أرسلت المساعدات إلى سيجسموند من إنجلترا والأراضى الواطئة وسافوى ولمبارديا وجميع أجزاء ألمانيا وإنجلترا وأسكتلندة — وزحفت كل هذه الجموع إلى بلغاريا واحتلوها وكان احتلالها سهلا أشبه بنزهة حربية ، وبينما كانت هذه الجموع الأوربية تزحف فى بلغاريا كانت جيوش سيجسموند تخترق الصرب حتى التقى بالجمعان فى نيكوبوليس — وكان من رأى الفرنسيين الزحف لمقابلة بيازيد ، ولما كانت معلوماتهم الجغرافية ضئيلة للغاية

فقد ظنوا أن بيازيد فى مصر يجمع حوله جيشاً كبيراً من أنحاء العالم الإسلامى لوقف زحف الصليبيين المنتصرين . Froissort المؤرخ المعاصر للحملة يقول : « إن بيازيد كان فى القاهرة فى بابلون مع السلطان للحصول على رجال وأنه ترك السلطان فى القاهرة وعسكر بجيوشه فى الإسكندرية ودمشق وأنه بناء على أمر خليفة بغداد وآسيا الصغرى الذى كان نفوذه يصل حتى الفرس وطرسوس تسلم بيازيد مجموعة من العرب والكفار وأن فى جيشه أناس من التتر والفرس وسوريا والإسكندرية ومن بلاد ثانية يسكنها الكفار » .

والواقع أن بيازيد لم يكن يعلم عن هذه البلاد النائية وعن الخليفة والسكان أكثر مما لا يعرفه فرواسورت نفسه ـ فالعثمانيون لم يعقدوا فى عهد بيازيد أو من سبقه أحلافا من أى نوع مع الإمارات الإسلامية سواء فى آسيا الصغرى أو خارج آسيا الصغرى للقيام بأى حركة مشتركة ضد المسيحيين — بل لا نعرف أن العثمانيين حتى عصر بيازيد قد حاولوا الانتفاع من إمارت آسيا الصغرى ضد الدول الأوربية ولكن الذى نعرفه هو العكس ، فالإمارات الأوربية الحليفة له مثل الدولة البيزنطية والعرب وبلغاريا حاربت معه ضد أعدائه من المسلمين فى آسيا الصغرى — والعنصر الغربى والفارسى والمصرى كان نادرا فى جيش بيازيد — ولكن جيوش بيازيد كانت تتكون من المحاربين العثمانيين علاوة على حلفائه الأوربيين — وتقدم هذا بجيشه حتى وصل نيكوبوليس — فلما عرف الصليبيون خبر وصوله قام الخلاف بين صفوفهم — كان سيجسموند يريد الانتظار حتى يقوم بيازيد بالهجوم وأن يتصدى المجريون لهجوم المنشأة أما الفرسان فيكونون خط الدفاع الثانى — ولكن الفرسان ظنوا أن سيجسموند يرى من وراء هذا إلى الانفراد بشرف هزيمة بيازيد فخالفوه فى رأيه وانتهى أمرهم بأن تقدموا وحدهم إلى الموقعة التى هزموا فيها هزيمة منكرة واسرع سيجسموند لإغاثتهم ولكن نصيبه كان الهزيمة أيضاً — وأسر بيازيد النبلاء وعمل فيهم القتل إلا من كان أصغر من عشرين سنة وهكذا تنتهى آخر حملة صليبية — وأرسل بيازيد خبر انتصاره من الموقعة إلى قاضى بروسة ثم أرسل من أدرنة إلى أمراء آسيا المسلمين كما أرسل إلى سلطان مصر الأخبار مع بعض الأسرى كهدية .

* * *

على أنه حدث فى ١٤٠٢ فى الشرق الأدنى ما جعل الدولة العثمانية تنصرف تماماً لفترة من الوقت عن البلقان ومشكلاته وتحشد كل جندى من جنودها وجنود حلفائها لتواجه التغير الجديد الذى أصاب الجزء الشرقى من الشرق الأدنى وأصبح يتهدد كيان الدولة العثمانية نفسها — هذا الخطر هو إغارة تيمورلنك — وكان تيمور ملكا على دولة خراسان وعاصمته سمرقند — تولى العرش فى ١٣٦٩ — وإبان الثلاثين سنة التى كان فيها مراد وبيازيد مشغولين بتكوين إمبراطوريتهما فى البلقان كان تيمور يبسط سلطانه على العالم الإسلامى — فسقط تحت نفوذه بلاد فارس وأرمينية والعراق ومنطقة الاستبس فيما بين قزوين والبحر الأسود وروسيا فيما بين نهر الفولجا والدون والدينبر كما سقطت سواحل المحيط الهندى والخليج الفارسى وشمال غربى الهند .

للأستاذ A . Toynbee فى كتابه Stuby of Pistory رأى معين فى إمبراطورية تيمورلنك جدير بالذكر : فهو يرى أولا أن دوله تيمورلنك دولة من دول الانتحار العسكرى ومعنى هذا أنها اصطبغت بصبغة واحدة فقط هى الصبغة العسكرية . لم تصطبغ بالصبغة التنظيمية الإدارية ولم تحاول فى أى مرحلة من مراحل نموها هضم الأملاك المضافة إليها — فقد كانت هذه الإضافات سريعة وتكوين الإمبراطورية نفسه كان سريعاً جداً بحيث إن عوامل الهدم فيها سارت جنباً إلى جنب مع عوامل البناء — ثم هو يرى أن اتجاه تيمورلنك نحو جنوب غربى آسيا كان اتجاهاً خاطئاً وأن الأجدر به كان الالتجاء والمضى فى منطقة الاستبس لنشر الإسلام فى روسيا ووسط آسيا سيما وأن القبائل البدوية المسلمة على حدود هذه المنطقة كانت بالفعل تدفع الإسلام تدريجياً إلى هذه المناطق . ولكن تيمورلنك بدلا من الاتجاه نحو منطقة الاستبس اتجه اتجاهاً عكسياً نحو جنوب غرب آسا وأنزل بهذه المنطقة أو البقعة من العالم الإسلامى من الاضطراب والخراب ما كانت فى غير حاجة إليه ، فقضى على الأوضاع السياسية فى هذه البقعة وعطل بالفعل نمو هذه المناطق السياسى لفترة من الزمن وأكثر من ذلك أن تقلص إمبراطوريته السريع وهو تقلص طبيعى راجع إلى طبيعة الإمبراطورية الحربى أدى إلى إيجاد نوع من الفراغ السياسى والاجتماعى فى جنوب غرب آسيا مما جذب فى مطلع القرن السادس عشر الصفويين والعثمانيين إلى الاصطدام فى هذه المنطقة وبالتالى إلى انقسام

العالم الإيرانى . ونقول إن النزاع بين الصفويين والعثمانيين أدى إلى انقسام العالم الإيرانى لأن Toynbee يعتقد أن آسيا الصغرى كانت جزءاً من هذا العالم الإيرانى وأن النزاع الصفوى العثمانى قسم العالم الإيرانى إلى قسمين عالم عثمانى وآخر صفوى وسنعرض لهذا الرأى عند الكلام عن النزاع فى القرن السادس عشر .

* * *

وكانت الحدود بين العراق وآسيا الصغرى هى منطقة الاحتكاك بين بيازيد وتيمور — فقد سبقت الإشارة إلى استيلاء بيازيد على سيفاس وكان من الطبيعى أن يتقدم بيازيد بفتوحاته شرق سيفاس إلى أعالى الفرات إنما كان يعترض طريقه فى هذا التقدم إمارة خربوت وكان يحكمها أمير تركمانى اسمه قرة يوسف — وكان بين قرة يوسف وبين تيمور صلات قوية إذ أن هذا الأمير التركمانى كان يتولى إرشاد تيمور فى حملته هذه فى أرمينية فاستنجد قرة يوسف بتيمور ليعينه ضد بيازيد ولكن العثمانيين لم يمهلوه إذ سرعان ما أسر وقبض عليه — وكان هذا هو السبب المباشر فى النزاع . على أن تيمور كان قد استقبل قبل ذلك أمراء الإمارات التركية غير العثمانية فى آسيا الصغرى الهاربين من وجه بيازيد والذين بثو إلى تيمور شكاياتهم من بيازيد واستيلائه على إماراتهم ولكن تيمور لم يتخذ فى ذلك الوقت موقفاً عدائياً من بيازيد لانشغاله فى فتوحاته فى مناطق أخرى حتى كان سقوط قرة يوسف فبعث إلى بيازيد يطلب إليه تسليم قرة يوسف ويتوعده بالحرب إذا هو لم يستجب إلى طلبه . ولكن بيازيد لم يعبأ بما فى هذه الرسالة بل أرسل إلى تيمور يدعوه إلى القتال. وليس من السهل تفسير موقف بيازيد ؟ فمن المؤكد أنه كان يدرك تماماً قوة تيمور العسكرية . جيبونز يرى أن مستشارى بيازيد كانوا يرجحون عدم احتمال غزو تيمور لآسيا الصغرى — وقد يكون هذا صحيحاً إنما من الثابت على كل حال أن عبقرية بيازيد السياسية والحربية التى أظهرها بوضوح فى البلقان فارقته فى نزاعه مع تيمور .

ولما أدرك تيمور أن بيازيد لم يستجب لطلباته بدأ بالزحف نحو سيفاس حيث كان يتولى الحكم هناك سليمان بن بيازيد وأرسل هذا إلى أبيه فى تساليا

يطلب إليه النجدة ولما لم يستجب بيازيد إلى ندائه عمل على تقوية تحصينات سيفاس والانسحاب بقواته إلى شمالها الغربى — وفى أغسطس ١٤٠٠ سقطت سيفاس فى يد تيمور وأعمل القتل فى رعاياها المسيحيين — ومن المهم دراسة زحف تيمور لأنه يوضح لنا أن تيمور لم يكن يقصد من هذا الزحف ضم آسيا الصغرى إلى إمبراطوريته وإسقاط الإمبراطورية العثمانية وإنما كان مقصده تأديب بيازيد فبعد سقوط سيفاس بدلا من أن يتجه تيمور غربا إلى آسيا الصغرى نراه ينسحب إلى الفرات ويقضى ما يقرب من ثمانية عشر شهراً فى حملاته المعروفة فى جنوب العراق والشام ويقضى شتاء ١٤٠٢ على حدود آسيا —

وظهور تيمورلنك فى جنوب غرب آسيا واحتمال اصطدامه بالعثمانيين استرعى انتباه العالم المسيحى الأوربى فوجدت الأفكار التى سادت أيضاً فى أوربا إبان غارة المغول الأولى فى القرن الرابع عشر وهى محاولة استغلال هذه القوى العسكرية بتحويلها إلى المسيحية والانتفاع منها من ناحية فى تجنب خطرها وفى تحطيم القوى الإسلامية المجاورة لهذا العالم المسيحى . فتبادلت جنوة مع تيمور المراسلات والسفراء وعرضت عليه ضرورة تحطيم الدولة العثمانية كما أرسل ملك قشتالة السفراء إلى تيمور — وبتحريض من أحد الرهبان الدومينيكان الذى كان يحاول تحويل تيمورلنك إلى المسيحية أرسل تيمور إلى شارل السادس ملك فرنسا يعرض عليه تقسيم العالم بينهما — ولكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل ، أولا لأن تيمور لم يتحول عن الإسلام وثانيا كما سبقت الإشارة أن غارته على آسيا الصغرى لم يقصد منها إدخال هذه البقع فى إمبراطوريته أو إسقاط البيت العثمانى .

والغريب أن سقوط سيفاس فى ١٤٠٠ لم ينبه بيازيد الى خطر تيمورلنك فلم يستعد له مع أنه كانت لديه فرصة كبيرة فيما بين ١٤٠٠ — ١٤٠٢ لمواجهة هذا الخطر — ويدعى المؤرخون العثمانيون أن سقوط سيفاس كان ضربة قوية لبيازيد ، اذا صح هذا فلا بد أن هذه الصدمة أفقدته إلى حد كبير توازنه العقلى فدخله الغرور والثقة بالنفس الخالية من تقدير حقيقى لإمكانياته — وزحف تيمور على طول نهر إرماك ليتجنب المرتفعات فى شرق آسيا الصغرى والتقى ببيازيد فى معركة أنقرة يولية ١٤٠٢ — ولنبحث الآن فى الأخطاء التى ارتكبها بيازيد استعداداً لهذه المعركة ؟

أولا — لم يكن هناك فى الواقع ما يدعو بيازيد الى الخروج لملاقاة تيمور فقد كان من الممكن له أن يتحصن غربى أنقرة بدلا من أن يرهق نفسه وجيشه تحت شمس يولية المحرقة لملاقاة تيمور ، فهذا العمل أجهد جيشه — وحتى مع ذلك لم يحسن اختيار الموقع المناسب لمقابلته ، كان يجب أن يترك تيمور ليستنفد بعض قواه فى سقوط أنقرة نفسها ثم يقابله بجيشه وراء أنقرة مباشرة ولكن بيازيد لم يقبل هذا بل فضل وهو فيما كان عليه من اضطراب وتوقع للكارثة أن تكون المعركة أمام أنقرة . وفى اضطرابه وبلبلته العقلية ارتكب خطأ استراتيجيا جسيما وهو ما كان يريده تيمور .

ثانياً — من أخطاء بيازيد أنه وضع مقدمه جيشه من عناصر التتر — وكانت عادة العثمانيين كما حدث فى موقعة نيكوبوليس فى الحرب هى جعل المقدمة من العناصر غير النظامية المقصود منها فى الواقع إتعاب العدو واستنفاد مقدار من قوة دفعه الأولى — ولكن بيازيد لم يقدر أن جيوش تيمور كانت من التتر وأن من السهل جداً على هذه العناصر التترية فى جشه الهروب الى أتباعهم فى الجيش المعادى إذا كانوا فى المقدمة وهو ما حدث بالضبط إبان المعركة .

ثالثاً — الخطأ الثالث الذى ارتكبه بيازيد كان فى قيامه هو بالهجوم بدلا من الانتظار حتى يقوم تيمور نفسه بالهجوم . فالملاحظ دائماً فى المعارك الحربية أن العثمانيين يجيدون الدفاع عن الهجوم وقد رأينا هذا فى موقعة نيكوبوليس — والواقع أنه لم يكن فى جيش بيازيد نفسه خطأ معينا يدعو الى الهزيمة فهو نفس الجيش الذى كون به إمبراطورية عثمانية ، ففيما عدا العناصر التترية فى المقدمة كانت كل وحدات الجيش مخلصة فى ولائها له واعتادت الحرب مع بعضها بنظام وشجاعة ولا تقل بأى حال عن جنود تيمور إن لم تزد عنها شجاعة ونظاما — الميمنة كانت تحت قيادة ستيفن لازار وهو حليف مخلص لبيازيد وكانت الميمنة تتكون فى أغلبها من وحدات أوربية — فى الميسرة كانت الوحدات الأناضولية بقيادة سليمان شلبى أكبر أبناء بيازيد — نفسه كان فى القلب تحيط به الانكشارية كما كان معه أبناؤه مصطفى وعيسى وموسى — أما المؤخرة

فكانت بقيادة ابنه محمد — بدأت المعركة بتقدم العناصر التترية من جيش بيازيد وهذه كانت تكون الربع أو ما يزيد من مجموع قواته ، وسرعان ما لجأت هذه المقدمة إلى الهروب إلى معسكر تيمور — ولما فشل بيازيد فى إرجاع المقدمة عن الانضمام إلى تيمور أصدر أمره للميسرة بالهجوم — ولكن المعركة كانت نتائجها قد تحددت منذ بدئها ، ففشلت الميسرة وأخذ بيازيد فى التراجع خطوة فخطوة كما تمكن الأعداء من هزيمة الميسرة والميمنة وتتبعهما وقطع خط الرجعة على القلب — وظل بيازيد فى تراجعه حتى صمد للدفاع على ربوة عالية ولكن جموع التتر تكاثرت علية وفشلت محاولته فى الهرب وأسر . وبعد موقعة أنقرة اجتاحت جموع التتر آسيا الصغرى تريد اللحاق بسليمان ولكن هذا تمكن من عبور بحر مرمرة إلى البلقان —

ما هى أعمال تيمور فى آسيا الصغرى بعد موقعة أنقرة ؟ أولا غزا أهم مدن الدولة العثمانية فى الأناضول ونهبها ومنها بروسة ونيقية وغيرهما ثم حاصر أزمير ولم يستطع فرسان رودس المسيحيون الدفاع عنها فأخلوها لتيمور الذى أعمل فيها النهب والسلب كما أنه أرجع الأمراء الأتراك غير العثمانيين إلى إماراتهم كإمارة قرماى وتكاومنتش وآدن وصاروخان وغيرها . والملاحظ أن وجود تيمور فى أملاك الدولة العثمانية فى آسيا الصغرى ضاعف من أمل العالم المسيحى الغربى منه والشرقى من حيث إمكانية تحويله إلى المسيحية والاستفادة منه فى القضاء على الدولة العثمانية أو على الأقل ظن البعض أن تيمور سيخلف الدولة العثمانية ولذلك حاول ملوك وأمراء العالم المسيحى التقرب إليه أكثر بكثير من محاولاتهم قبل أنقرة — فهنرى الرابع ملك إنجلترا كتب إلى تيمور يعرض عليه اعتناق المسيحية حتى يصبح زعيم العالم المسيحى — أما عما نويل باليولوجاس إمبراطور القسطنطينية فإنه أسرع فى طرد العثمانيين من القسطنطينية وأغلق دار القضاء العثمانى هناك كما أرسل سفارة إلى تيمور يعرض عليه أن يدفع الجزية التى كان يدفعها لبيازيد — والواقع أن أمراء العالم المسيحى لم يفهموا الغرض الحقيقى من دخول تيمور لآسيا الصغرى — كما قلنا لم يكن الغرض هو هدم الدولة العثمانية والقضاء على البيت العثمانى إنما إعطاؤه درساً قاسياً حتى يعدل عن سياسة التوسع شرقاً على حدود آسيا الصغرى — والواقع أيضاً أن تيمور كما سبقت الإشارة لم تكن له سياسة معينة من فتوحاته هذه .

أى لم يكن يسعى إلى تكوين إمبراطورية عالمية وتنظيم هذه الإمبراطورية. حقيقة غزا وفتح مناطق واسعة ولكنه لم يحاول تنظيم هذه الفتوحات وإدماجها فى بعضها ولذلك وصفت إمبراطوريته بحق بأنها دولة من دول الانتحار العسكرى.

لذلك نرى تيمور ينسحب من آسيا الصغرى إلى عاصمته سمرقند — وفى أثناء العودة توفى بيازيد فى أسره — على أنه من الغريب حقيقة أن اليونان أو البنادقة أو الجنويين لم يحاولوا الاستفادة مما أصاب الدولة العثمانية للقيام بحركة لطرد العثمانيين من البلقان — بل لم يحاولوا الاستفادة من الحرب الأهلية التى قامت بين أبناء بيازيد لمدة عشر سنوات فى نزاعهم حول العرش — بل الثابت أن البنادقة وأهل جنوة ظلوا على علاقاتهم الودية مع سليمان بينما كان تيمور لا يزال فى آسيا الصغرى — لقد مرت الحقبة التى غزا فيها تيمور آسيا الصغرى والتى قام النزاع فيها بين أبناء بيازيد دون تدخل خارجى وبدون تمرد العناصر المسيحية فى البلقان حتى يصل السلطان محمد الأول فى ١٤١٣ إلى العرش وتنتهى هذه الحقبة وتعود الدولة مرة أخرى إلى توسعها غربا وشرقاً — يستدل الأستاذ جيبونز من هذه الحقيقة على أن الدولة العثمانية كانت فى نهاية عهد بيازيد وطيدة الأركان ثابتة الدعائم، فإذا كانت نيكوبوليس قد دلت على أن العثمانيين يستطيعون الدفاع عما كسبوه فى أوربا فإن أنقرة قد دلت أيضاً على أنهم قد ثبتوا أقدامهم بقوة فى البلقان وشمال غربى آسيا كدولة وكأمه بحيث لم يعد من السهل القضاء عليهم.

الأستاذ Finlay مؤرخ اليونان فى العصور الوسطى والحديثة.

History of greece Vol 111 P . 475

يعزو قوة العثمانيين وأسباب فتوحاتهم وسيطرتهم إلى ثلاثة عوامل — فيقول أولا إن غزو العثمانيين لآسيا الصغرى الغربية وللبلقان آخر غزو إسلامى عرف فى التاريخ للغرب المسيحى بل آخر احتلال لجماعات بدائية لشعوب تفوقها عدداً وحضارة — ويرى أن الأسباب التى أدت إلى هذه النتائج ثلاث :

أولا : إن العثمانيين كانوا يفوقون المسيحيين معنوياً وحربياً — ويدخل فى الناحية المعنوية الناحية الدينية أيضاً أى أن تحمس العثمانيين لقضيتهم ودينهم كان يفوق تحمس المسيحيين الشرقيين.

ثانياً : تعدد الأجناس وتباينها للمنطقة الممتدة بين الإدرياتيك والبحر الأسود وللدانوب وبحر إيجة.

ثالثاً : الانهيار الذى أصاب الإمبراطورية البيزنطية مادياً والعنصر اليونانى معنوياً.

المؤرخ الإنجليزى Toynbee فى كتابه Turkey له رأى خاص بطبيعة الدولة العثمانية يعتقد أنه سبب قوتها فهو يعتبرها دولة من الدول القبلية Nomadie Emptre أى قامت على أكتاف القبائل البدوية التى نزحت من منطقة الاستبس كدولة المغول فى جنوب غرب آسيا أو المغول فى الهند أو الهون أو الآفار وخضعت جميعها فى طبيعة تكوينها لظاهرة واحدة وهى تطبيق الحياة البدائية لأوطانها الأصلية فى البيئة الجديدة. فحياة الاستبس تتطلب من هذه القبائل نظاماً دقيقاً وقيادة من نوع فريد وطاعة لهذه القيادة ووضع للخطط للانتقال من مكان لآخر. ثم يرى أيضا أن عناصر هذه الحياة ثلاث : الراعى والماشية وكلب الماشية التى يحرسها. ويرى توينبى أن هذه القبائل حين اضطرت إلى هجرة أوطانها زاحفة غربا حتى استقر بها المقام فى المناطق الآهلة بالسكان لم تكن تعرف من التنظيم لحياتها غير ما وهبته إياها الطبيعية فى الاستبس ومن هنا كان التنظيم الدقيق للدولة العثمانية والولاء للراعى أو السلطان ومن هنا كانت فكرة الحكم عندهم تنحصر فى ثلاثة عناصر : الشعوب المحكومة والسلطان أو البلاط والانكشارية (الجيش) ويرى توينبى

أن الإمبراطوريات القبلية الأخرى فشلت بينما نجحت الإمبراطورية العثمانية، لسبب هام وهو أن العثمانيين كانوا أكثر إدراكا لضرورة بذل الجهد مدفوعين فى ذلك بحب البقاء لأنهم أقلية ضئيلة جاءت لتحكم أكثرية متحضرة ولكن توينبى يرى أيضاً أن هذه العناصر التى كانت سبباً فى قوة الإمبراطورية العثمانية هى أيضاً عوامل هدمها ، أولا لأن النظام المنقول من الاستبس والذى يلائم فقط طبيعة الحياة هناك لأنه أكثر النظام اقتصادا بل ربما النظام الوحيد الذى تسمح به الحياة هناك لايمكن أن يلائم الحياة فى مناطق آهله بالسكان والمدن والحياة المستقرة سواء اقتصاديا أو اجتماعياً (ثانيا) إنه يقوم على اعتبار الجماعات البشرية كقطيع من الأغنام والجماعات الإنسانية ولا سيما تلك التى وصلت إلى نوع من التحضر لابد رافضة هذه المعامله . ولذلك يرى توينبى أن هذا النظام ولو أنه هو السبب فى نمو الدولة العثمانية إلا أنه أيضاً السبب فى سقوطها ابتداء من ١٧٧٤.

* * *

وبوفاة بيازيد ينتهى القرن الرابع عشر من تاريخ الدولة العثمانية . وهى فترة على جانب كبير من الأهمية شاهدت بدء تكوين العثمانيين كأمة ودولة فإذا كان عثمان وأورخان قد خلقا من الجماعات العثمانية البدائية أمة دولة فلا شك أن مراد وبيازيد جعلا من هذه الدولة نواة لإمبراطورية مترامية الأطراف . وعلينا أن نلاحظ عن هذه الفترة العوامل التى ساعدت على هذا التكوين إلى جانب مجهودات هؤلاء السلاطين الأوائل . هذه العوامل بإيجاز هى . التكوين الأوربى للدولة والأمة العثمانية فكما رأينا أن الإمارة العثمانية نشأت فى أراض مسيحية ونمت واتسعت على حساب الدول المسيحية سواء فى آسيا أو البلقان كما اتخذت من هذه البقاع المسيحية القوة العسكرية لها سواء عن طريق تجنيد مباشر للمسيحيين أو عن طريق المساعدة أو المعونة العسكرية التى كان يقدمها الحلفاء المسيحيون فى البلقان . ولاحظنا أيضاً أنه إبان هذ التكوين (إما كدولة أو كنواة الإمبراطورية) أن العثمانيين فهموا فهماً جيداً الأوضاع السياسية فى البلقان والنزاع بين شعوب البلقان وأمرائه ذلك النزاع الذى كان يقف حائلا دون الوحدة البلقانية على أساس مسيحى ولاحظنا أيضاً أن العثمانيين استفادوا كل الفائدة من هذا النزاع البلقانى ليس فقط فى القرن الرابع عشر بل طوال تاريخ الإمبراطورية العثمانية حتى الحرب البلقانية فى أوائل القرن العشرين . ثم

لاحظنا أيضا أن من أهم الأسباب التى أدت إلى فشل العالم المسيحى فى صد تيار العثمانيين المندفع هو الانقسام بين العالم المسيحى الشرقى والعالم المسيحى الغربى . وهذا الانقسام كان من شأنه أن يجعل الغرض الحقيقى لمجهودات المسيحيين الغربيين فى الشرق الأدنى ليس موجها ضد العثمانيين المسلمين بل ضد المسيحيين الشرقيين وإخضاع الكنيسة الشرقية لنفوذ البابوية ، وكان من شأن هذا الانقسام أيضاً أن المسيحيين الشرقيين أدركوا نوايا العالم المسيحى الغربى تماما وكرهوها وعملوا على فشلها بامتناعهم عن مساعدة الغربيين مساعدة فعالة ضد العثمانيين .

وجملة القول إذاً أن ظروف العالم المسيحى الأوربى عامة وما كان يعانيه من انقسام وظروف البلقان خاصة وما كان يعانيه هذا من انقسام أيضا ، هذان العاملان كانا من أهم أسباب نجاح تكوين الدولة العثمانية ونواة الإمبراطورية العثمانية . أما تكوينها كأمة فهو أيضا يقوم على مسيحى البلقان أكثر بكثير من مسلمى آسيا الصغرى — حقيقة لقد ساعد العثمانيين كثيراً على تحويل عدد كبير من المسيحيين ولا سيما فى آسيا الصغرى ضعف الصلة الروحية بينهم وبين الكنيسة فى القسطنطينية والانهيار المعنوى الذى أصاب المسيحيين نتيجة للانهيار الذى أصاب الدوله البيزنطية نفسها ولكن يجب أيضا أن نسلم بأن سياسة العثمانيين الدينية إزاء هؤلاء المسيحيين كانت من العوامل المشجعة لهم على الانخراط فى سلك القومية العثمانية والدخول فى الإسلام ، ثم كان من سياسة العثمانيين إزاء هذه العناصر المسيحية فى آسيا الصغرى كتخييرهم بين الدخول فى الإسلام أو الرحيل أو نظام الانكشارية فى البلقان ، كانت كل هذه السياسات من شأنها أن تزيد فى عدد العثمانيين كأمة وإن جعلت لهذه الأمة من المميزات والخصائص مايميزها عن غيرها كتعدد الأجناس وتفاوت الدماء فيها حتى فى البيت الحاكم نفسه بحيث إننا نستطيع أن نقول ونحن مطمئنون إلى هذا الحكم إنه بابتداء القرن الثامن عشر مثلا لم يكن هناك دم عثمانى بمعنى الكلمة — ثم علينا أن نلاحظ أيضاً عن هذه الفترة الهامة من تاريخ الدولة العثمانية التغير الذى أصاب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية فى المجتمع العثمانى — فبدلا من الأنظمة البسيطة الخاصة بالمجتمعات البدائية سواء فى الحياة الاقتصادية أو علاقات الناس الاجتماعية كمركز

المرأة فى المجتمع مثلا بما وصفه ابن بطوطة فى زيارته لعهد أورخان نرى العثمانيين قد أخذوا فى هضم الأنظمة البيزنطية أو الفارسية كما سيأتى عند الكلام عن النظم العثمانية ويأخذ المجتمع البدائى البسيط فى التحول إلى مجتمع متطور فى كل مظاهر حياته .

* * *

تبدأ الدولة العثمانية ١٤٠٢ — ١٤١٣ الحقبة الأولى من القرن الخامس عشر بفترة من الركود توقف فيها الفتح العثمانى فى البلقان وكان هذا الركود نتيجة أولا لغارة تيمور من ناحية وللنزاع الذى قام بين أبناء بيازيد على العرش والذى انتهى بغلبة محمد أصغر أبناء بيازيد وتوليه العرش فى سنة ١٤١٣ . وليس من الواجب المبالغة فى تقدير أهمية هذه الفترة فى تاريخ الدولة . فمن حيث غارة تيمور نلاحظ أنها انحصرت فى الأملاك العثمانية فى آسيا الصغرى، حقيقة أنها أرجعت الإمارات التركية غير العثمانية مرة أخرى إلى الوجود ولكن يجب ألا ننسى أن الحكم العثمانى فى هذه المناطق كما سبقت الإشارة لم يكن مستتبا ولم يكن السلاطين قد هضموا بعد هذه البقاع وصبغوها بالصبغة العثمانية ، ثم يجب ألا ننسى أنها لم تكن فى ذلك الوقت تكون جزءاً هاماً من الدولة العثمانية — بل بقى قلب الدوله العثمانية سليماً لم تمتد إليه يد التلف أو الثورة سواء من ناحية تيمور أو العناصر المسيحية فى البلقان — الأثر الوحيد الذى تركته هذه النكسة هو تأجيل الفتوحات العثمانية عامة وسقوط القسطنطينية بالذات لفترة من الزمان .

بعد أن تغلب محمد على منافسة إخوته أدرك بثاقب فكره أن مهمته ليست الغزو والتوسع بل الاستقرار لتقوية الدولة وتنظيمها حتى تسترجع قوتها فبذل مجهوداً كبيراً فى المنشآت العامة كترميم أسوار المدن وبناء المساجد ولا سيما مسجده المعروف باسم المسجد الأخضر فى بروسة ، كما قضى على الحركات الثورية التى هددت كيان الدولة ولا سيما حركة الشيخ بدر الدين ، وكان هذا فقيهاً من فقهاء الشرع وكانت حركته فى بادئ أمرها حركة صوفية كغيرها من حركات الدراويش التى اجتاحت آسيا الصغرى ولكنها سرعان ما اتخذت لها طابعا اجتماعياً فأخذ الشيخ بدر الدين ينادى بإلغاء الملكية ولقيت الدعوة نجاحاً ولا سيما فى الأناضول حيث كان الفلاحون فى حاله يرثى لها بسبب النظام الإقطاعى

السائد هناك ولكن السلطان محمد قضى على هذه الحركة وهرب بدر الدين إلى البلقان وتشتتت جموعه ثم قبض عليه وأعدم . كما كانت سياسة السلطان محمد الأول فيما يتعلق بجيرانه سياسة سلمية للغاية فعمل على تحسين العلاقات بينه وبين الإمبراطور عمانويل إمبراطورية الدولة البيزنطية أولا بمساعدته ضد أخيه موسى حين حاول هذا أن يفتح القسطنطينية وثانياً بأن سلم له بعض البقاع على البحر الأسود وبعض القلاع فى تساليا ، كما عمل فى نفس الوقت على إقامة أواصر الصداقة بينه وبين أمراء الصرب دلماشيا وألبانيا وعقد اتفاقاً مع البندقية على أساس احترام امتيازاتهم ومصالحهم التجارية فى الأملاك العثمانية . أما فى آسيا الصغرى فلقد كان من نتيجة ضعف النفوذ العثمانى هناك كأثر من آثار غارة تيمور أن قام أمير قرمان يحاول غزو الأراضى العثمانية هناك واضطر محمد إلى محاربته مع أنه انتصر على خصمه إلا أنه لم يشأ أن يتبع سياسة عدائية مع هؤلاء الأمراء الأتراك فى آسيا الصغرى واكتفى بولائهم وطاعتهم وترك لخليفته مراد الثانى مهمة القضاء على هذه الإمارات وبالفعل قضى عليها مراد عدا إمارة قرمان التى تظل تعاكس امتداد النفوذ العثمانى فى آسيا الصغرى حتى بعد سقوط القسطنطينية .

تعود الدوله العثمانية مرة أخرى إلى فتوحاتها فى البلقان فى عهد مراد الثانى الذى تولى العرش سنة ١٤٢١ فاستولى على سالونيك عنوة عام ١٤٣ ودمرها تدميراً مهولا — ولكن تصدى لهذا التوسع العثمانى فى البلقان الأمير يوحنا هنيادى الترنسفالى والتفت حوله العناصر المجرية والبولينية من التى كانت تحس بالخطر العثمانى كما أعلن البابا ترحيبه بجهاد هينادى — ولم يكن فى إمكان يوحنا هينادى وأتباعه إحراز النصر على مراد لولا ثورة إسكندر بك الألبانى على العثمانيين مما اضطر مراد إلى طلب الصلح فى سنة ١٤٤٤ وعقد الصلح بالفعل مع هينادى لمدة عشر سنوات ، ولكن البابا لم يوافق على الصلح على اعتبار أن العهود التى قطعت لغير المؤمنين لا تلزم أصحابها فأخذ يحرض المجريين على تجديد النزاع مع العثمانيين واستجاب هنيادى إلى نداء البابا فسعى إلى تجديد النزاع مع العثمانيين بأن زحف بجيوشه على الأملاك العثمانية فى البلقان حتى وصل إلى ورنة (١٤٤٤) وفى هذه الموقعة دارت

الدائرة على هنيادى وكان نصر العثمانيين يرجع إلى حمق ملك المجر فلاديسلاف الذى لم يكن قد تجاوز العشرين والذى كان يحقد على هنيادى وانتصاراته فى بدء المعركة فبرح المكان المعين له وقتل فى هجوم شنه على الانكشارية . وحكم هنيادى بلاد المجر بعد مصرع الملك فلاديسلاف باسم ابنه القاصر ولكنه لم يحاول أن يغسل عار سابقه إلا بعد أربع سنوات — ففى ١٤٤٨ سار إلى بلاد الصرب والتقى بمراد فى سهل قوصوه ولم يمض يومان حتى انحاز أهل الأفلاق بعد معركة حامية إلى العثمانيين — ثم إن هنيادى حاول أن يشق طريقه عبر الدانوب فوقع فى أيدى أعدائه الصرب واضطر إلى أن يعقد صلحاً لم تكن شروطه فى مصلحته البتة ، وتوفى هنيادى فى ١٤٥١ .

بعد وفاة مراد الثانى يتولى العرش محمد الفاتح لأنه فتح المدينة الشرقية للإسلام بعد أن استعصت على المسلمين قرونا عدة منذ عهد الأمويين . وحكم محمد الفاتح ثلاثين سنة ١٤٥١ — ١٤٨١ وأهم مايميز حكمه أنه دفع بالدولة العثمانية دفعة قوية نحو التوسع الخارجى حتى أصبحت أعظم دولة فى شرق البحر الأبيض المتوسط فعجل بذلك من صراعها مع القوات الغربية والشرقية وراء الحوض الشرقى للبحر الأبيض المتوسط . وغنى عن القول أن الدولة البيزنطية كانت قد وصلت إلى حالة بالغة من الإعياء والانهار فى ذلك الوقت وأن نفوذ الأباطرة لم يتعد مدينة القسطنطينية ومنطقة ضيقة حولها . وجاء ضعف الدولة البيزنطية كما سبقت الإشارة نتيجة لنزاعها المستمر مع الغرب والشرق والخلافات الداخلية فيها وطبيعة النظم الخاضعة لها الدولة ولذلك لم يكن يخشى جانب هذه الدولة إطلاقا ؛ ولكن على الرغم من هذا كانت القسطنطينية موقعاً استراتيجيا هاماً جداً يستطيع العثمانيون أن يستفيدوا منه ثم كانت المدينة مركز المسيحية الشرقية والمعقل الأخير للمسيحية فى شرق أوربا فكان لسقوطها أثر أدبى بالغ — وبالإضافة إلى هذا يجب ألا ننسى الدور الذى لعبه ويستطيع أن يلعبه أباطرة الدولة البيزنطية من تحريضهم للثائرين على الحكم العثمانى فى البلقان — لهذه الأسباب عول محمد على الاستيلاء عليها فاستعد لذلك منذ توليه العرش

فبنى قلعة على الضفة الغربية للبسفور كما بنى قلعة على الضفة الشرقية أيضاً وحاصر القسطنطينية بحرا من ناحية البسفور ولكن ناحية القرن الذهبى كانت لاتزال مفتوحة لتموين المدينة ، وعندئذ لجأ محمد إلى نقل سفنه برا ليحاصرها من ناحية القرن الذهبى أيضاً ونجح فى ذلك وأخذ يضرب المدينة بمدافعه ليل نهار وقاومت المدينة مقاومة عنيفة ساعدها على ذلك دون شك موقعها الحربى الفريد وشجاعة إمبراطورها قسطنطين — وكان قسطنطين رائعا حقا فى دفاعه عن عرشه ودينه ويكفيه فخرا أنه قتل إبان المعركة الأخيرة للدفاع عن هذه المدينة المقدسة .

حاول قسطنطين أن يثير اهتمام العالم المسيحى الغربى لمساعدته عن طريق السفارات والمراسلات ولكن لم تلق نداءاته استجابة حقيقية . حقيقة ساعدته البندقية بحريا كما انخرط فى سلك جنوده المدافعين عدد كبير من الصليبيين ولكن فكرة الحروب الصليبية فى حد ذاتها كانت قد اندثرت تماما فى أوربا الغربية فى ذلك الوقت . أما البابا فرحب بمساعدة قسطنطين على شرط أن تخضع الكنيسة الشرقية للبابوية ، وعلى الرغم من موافقة الإمبراطور وإعلانه لموافقته إلا أن هذا الإعلان لم يأت بالنتيجة المرجوة فلا البابا ساعد القسطنطينية ولا رضى اليونانيون أن يفقدوا استقلال كنيستهم ثم استسلمت المدينة للعثمانيين والإسلام. وكانت المدينة مركزا للجاليات مسيحية متعددة وكان هناك حى غلطة وكان يسكنه الجنويون ، وكان هناك حى الفنار وكان يسكنه الإغريق ثم كان هناك حى خر للبنادقة وهكذا . ولقد أخذ السلطان محمد فى تنظيم المدينة فأعطى لكل جالية الحكم الذاتى فى المسائل الدينية وهو التقسيم الذى يعرف بالملل ، لكل ملة رئيسها الدينى ورجالها الذين يتولون أمور الدين والعبادة الخاصة بهذه الجالية كما يتولون الفصل فى العلاقات الشخصية بين أتباعها . وكان من أنشط هذه الجاليات « الفنارية » وهم من عنصر إغريقى اشتهر بمهارته فى شئون التجارة والإدارة ومعرفة واسعة باللغات الأجنبية وبشئون البحر واستخدمهم العثمانيون فى إدارة الدولة وفى أسطولها البحرى بل استخدموهم أيضاً فى علاقة الدولة الخارجية بالدول الأوربية حتى عظم شأنهم فى الدولة فى القرن الثامن عشر . كما عمل السلطان محمد على تعمير المدينة ببناء المدارس والمساجد والوكالات

وكان من أشهر أبنيته المسجد الذى شيده فوق قبر الصحابى أبو أيوب الأنصارى الذى قتل أثناء حصار المسلمين للقسطنطينية فى عهد الأمويين ، كما حول كنيسة أيا صوفيا إلى مسجد .

لم تكن القسطنطينية هى الفتح الوحيد فى عهد محمد ففى عهده أيضاً بدأت مقدمات النزاع بين الدولة العثمانية وبين القوى الواقعة وراء البلقان غربا وو راء آسيا الصغرى شرقا — فمن ناحية الغرب بدأ النزاع بين الدولة العثمانية والبندقية وكانت البندقية قد هالها ماوصل إليه نفوذ العثمانيين فى البلقان وماقد يتمخض عنه هذا النفوذ من ضياع امتيازاتها التجارية فى هذا الجزء من العالم . فكانت نقطة الاحتكاك فى شبه جزيرة المورة وفى رودس — فقد أزعج البنادقة سقوط القسطنطينية فلجأوا إلى مهادنة السلطان محمد بأن عقدوا معه فى سنة ١٤٥٤ اتفاقية تعهد فيها السلطان العثمانى بحماية مصالحهم وامتيازاتهم التجارية فى البلقان — ولكن فتـــوحات السلطان فى شبه جزيرة المورة وسقوط أثينا فى قبضة العثمانيين سنة ٤٦٠ أثار البنادقة ودفعهم إلى إعلان النزاع السافر مع العثمانيين ولكن اجتياح العثمانيين لساحل دلماشيا يجبر البنادقة على الصلح فى سنة ١٤٧٦ . وسنرى فى القرن السادس عشر أن النزاع يستمر بين البنادقة والأتراك حول المورة ورودس ويكون فى النهاية من أهم الأسباب التى أدت إلى انهيار هذه الجمهورية . أما فى الشرق فقد أزال محمد المملكة المسيحية الصغيرة فى الشمال مملكة طرابيزون وأطل بذلك على الإمارات التركمانية والمغولية التى تكونت فى جنوب غرب آسيا على أثر انهيار إمبراطورية تيمور لنك .

وكان أهم هذه الإمارات إمارة ديار بكر وأوزون حسن خان التركمان المعروفين باسم آق قيونلى — وكان يقتسم زعامة التركمان قبيلتان الأولى قبيلة أوزون حسن هذا والثانية قبيلة تركمانية أخرى يطلق عليها قرة قيونلى وكانت هذه القبيلة شيعية فى حين أخذ أوزون حسن وعشيرته بمذهب السنة ، وانتهى أمر النزاع بين القبيلتين بانتصار أوزون حسن وعندئذ أخذ هذا الأمير التركمانى فى توسيع رقعة إماراته فضم إليها فارس والجزيرة الفراتية — وكان البنادقة قد بعثوا منذ سنة ١٤٦٣ برسول إلى أوزون حسن ابتغاء عقد تحالف معه ضد

العثمانيين وفى سنة ١٤٧١ رجع الرسول إلى البندقية يصحبه سفير تركانى — وفى السنه نفسها بعث البنادقة سفيراً إلى فارس صحبه سفير أوزون حسن وستة مدافع ضخمة وستمائه بندقية وعتاد حربى ويحرسها مائتان من القناصة مع ضباطهم ولكنه توقف عن متابعة السير عنه قبرص بسبب الاضطراب الذى كان سائدا فى البحر الأبيض المتوسط نتيجة للنزاع بين البندقية والدولة العثمانية . وفى سنة ١٤٧٢ وجه أوزون حسن جيشاً من ديار بكر إلى الأراضى العثمانيه وبعد أن تبودلت بين العثمانيين والتركمان مذكرات تزايدت لهجتها شدة وعنفا مع الأيام لم ير السلطان محمد بدا من أن يقصد بنفسه إلى آسيا الصغرى فى ١٤٧٣ وفى أعالى الفرات التقى الجيشان ودارت الدائرة على جيوش أوزون حسان ولكن محمدا لم يتعقب أوزون حسن بسبب مصاعب المسالك والطرق — وسعى البنادقة جهدهم إلى إغراء أوزون حسن بشن هجوم جديد على العثمانيين ولكن دون جدوى فلقد شغل أوزون حسن بإخماد ثورة أخيه وابنه ثم بتنظيم شئون الدولة فى فارس والعراق من جديد حتى توفى عام ١٤٧٨ فانهارت دولته من أساسها شأن كل الدولة البربرية الأخرى — وعلى ذلك يمكن القول إن يذور النزاع بين الدول العثمانية وماوراء آسيا الصغرى من دول إسلامية حول السيادة على الجزء الإسلامى من الشرق الأدنى وبين الدول العثمانيه الغربية والبندقية حول السيادة على البحر الأبيض المتوسط — وهى أهم ما يميز تاريخ الدولة العثمانية فى القرن السادس عشر — وكان قد بدأ بالفعل إبان عهد محمد الفاتح — كما يتميز القرن السادس عشر بوصول أنظمة الحكم العثمانى إلى أقصى مراحل رقيها .

وتولى عرش الدولة العثمانية فى النصف الأول من القرن السادس عشر سليم الأول وسليمان — أما الفترة بين وفاة محمد وتولية سليم فقد تولى فيها العرش السلطان بيازيد الثانى بعد فترة من النزاع بينه وبين أخيه جم — ويبدو أن السلطان محمد نفسه قد أوصى بأن يخلفه ابنه الأصغر جم الذى كان يقيم فى قونية بوصفة حاكما على قرمان ، ولقد حاول كبير الوزراء أن يجعل فى تنصيب جم هذا عن طريق كتمان خبر الوفاة فترة من الزمان ولكنه خططه ما لبثت أن انكشفت للانكشارية فهاجموا القلعة فى اسكودار حتى دخل المدينة بيازيد أكبر الأمراء سنا وكان حتى ذلك الوقت حاكما على أماسيا فاضطر إلى أن يغفر للانكشارية فظائع شغبهم ويزيد فى

أعطياتهم زيادة صارت منذ اليوم عرفاً ثابتا يطليون إنفاذه كلما تولى الحكم سلطان جديد — وكان جم فى بروسة قد اعترف به سلطانا واقتراح على بيازيد تقسيم الإمبراطورية إلى شطرين أوربى وآسيوى ولكن بيازيد رفض الاقتراح وهاجمه فى بروسة ففر جم إلى سلطان المماليك قايتباى فى مصر . ومن هناك فر إلى رودس حيث حاول أن يتحالف مع فرسان منديس يوحنا والدول الغربية ضد أخيه — ولكن الفرسان عقدوا صلحاً ملائماً مع بيازيد وفرضوا عليه إتاوة لقاء الحجر على جم . وفى سنة ١٤٨٨ أسلموه إلى البابا أنوسنت الثامن الذى كان يعتزم القيام بحمله صليبية ضد العثمانيين ثم أسلمه خلفه إسكندر السادس إلى ملك فرنسا شارل الثامن الذى حاصر رومة بين أواخر ١٤٩٤ ، ١٤٩٥ ولكنه توفى فى نابولى سنة ١٤٩٥ .

وبعد هذه الحرب الأهلية بين جم وبيازيد تفرغ بيازيد لشئون دولته وكان مسالما بطبعه فلم يلجأ إلى مد الأملاك العثمانية شرقاً أو غربا بل انصرف إلى سياسة التعمير كإصلاح الطرق والجسور ، على أن أعظم آثار بيازيد العمرانية ذلك المسجد الذى يحمل اسمه والذى شيده مابين سنة ١٤٩٧ ١٥٠٣ فى إستابول . غير أن أيام بيازيد الأخرة تميزت بالصراع العنيف الذى نشب بين أبنائه المتنازعين على العرش وهو بعد على قيد الحياة — ذلك أن بيازيد اصطفى لخلافته ابنه أحمد أحب أولاده إليه بل لقد أظهر الرغبة فى التنازل له عن العرش فلم يكن من ابنه سليم إلا أن طالب بأن تسند إليه أمور إحدى الولايات العثمانية فى أوربا بدلا من طرابيزون . وكان سليم وهو أصغر سنا من أحمد يهدف من وراء ذلك إلى أن يحول دون ارتقاء أخيه عرشه السلطنة — ولكن بيازيد هزم ابنه سليم فى ١٥١١ مما اضطره إلى الفرار إلى خان القرم ، وحاول أحمد أن ينصب نفسه سلطانا فى إستانبول ولكن الانكشارية أكرهته على العودة إلى آسيا وفى ١٥١٢ ظهر سليم أمام أبواب إستانبول فاستقبلته الانكشارية استقبالا حماسيا ثم إنه أكره أباه على التنازل عن العرش وسرعان ماتوفى بعد أن دس له السم بتحويض من ابنه — أما أحمد فقد هزم فى أوائل سنة ١٥١٣ وقتل وفر ابنه مراد إلى فارس وكان من العوامل التى أدت إلى النزاع بين الدولة العثمانية والصفوية فى فارس .

ثالثاً — نظم الحكم فى الدولة العثمانية فى القرن السادس عشر

مصادر نظم الحكم العثمانى . استمد العثمانيون نظم حكمهم وتشريعاتهم من مصادر عدة :

١ — فى مقدمة هذه المصادر البيئة الأصلية فى وسط آسيا ويميل بعض المؤرخين إلى تأكيد هذا المصدر وتفضيله عن غيره بل أوعزوا المظاهر العامة فى حياة المجتمع العثمانى فى الشرق الأدنى إليه . ولقد سبق لنا الكلام عن نظرية توينبى فى هذه الناحية ولسنا فى حاجة الآن إلى الكلام عنها مؤرخ آخر من الذين يؤكدون هذه الناحية Leon Cahun (مقدمة فى تاريخ آسيا : الأتراك والمغول) فهو يفسر تاريخ المجتمع العثمانى وتطور هذا المجتمع على أساس التنظيم القبلى فى بيئة الأتراك الأصلية ففى هذه البيئة نجد الارتباط بين الأتراك ليس قائما على علاقة الدم إنما على رغبة فى السعى وراء الرزق الأمر الذى تقتضيه ظروف بيئة الاستبس ثم التجمع بالذات حول زعيم قوى نشط يفرض البحث عن الرزق ممثلا فى النهب والسلب. فإذا توقف هذا الغرض أو الهدف بدأت سلطة الزعيم تتداعى ويتفكك الارتباط . ومع ما قد يتعرض له هذا الاتجاه بين المؤرخين من نقد ، فلا شك أن علينا أن نسلم بأن العثمانيين استمدوا من بيئتهم الأصلية بعض الأسس الهامة فى حياتهم وتشريعاتهم فى مجتمعهم الجديد فى الشرق الأدنى من هذه الأسس اللغة نفسها فقد ظلت اللغة تركية مع تغيير الحروف التى استخدمت لها فكانت الحروف أولا صينية ثم أصبحت عربية وأخيراً انتهى بها الأمر إلى اللاتينية .

يضاف إلى هنا أن اللغة دخلت عليها ألفاظ أجنبية كثيرة سواء يونانية أو فارسية أو عربية وإن كانت هذه الألفاظ قد تغيرت فى طريقة النطق بها فمرجع ذلك أن النطق الأصلى لم يكن يناسب الأتراك .

٢ — الميل الطبيعى إلى الحرب والغزو واتخاذ أنسب الطرق والوسائل

التحقيقها الأمر الذى يفسر لنا إلى حد كبير انتصارات العثمانيين ثم يفسر لنا أيضاً الطابع الحربى الذى تميزت بها دولتهم .

٣ — القدرة والميل الطبيعيان إلى الحكم يصحبهما استعداد طبيعى لتقبل الأوضاع الجديدة والعمل بها وهذا يفسر لنا أيضاً نجاح السلاطين العثمانيين فى حكم إمبراطورية مترامية الأطراف متباينة الشعوب والثقافات مع العلم بأن جميع هذه الشعوب المحكومة كانت أكثر من العثمانيين أنفسهم ثقافة .

٤ — عنصر التحفظ الجامد كظاهرة واضحة فى حياة الجماعات البدائية وهو يتمثل فى الرضاء عن الأوضاع الموجودة التى اطمأنوا إليها وعدم السعى إلى تغييرها وهذا العنصر الهام مسئول إلى حد كبير بالاشتراك مع التشريع الإسلامى للدولة عن جمودها ووقوفها عن التطور والنمو .

٥ — لما كانت العلاقة بين الأتراك فى بيئتهم الأصلية غير قائمة على الدم بل الرغبة فى الالتفاف حول الرؤساء بقصد البحث وراء الطعام فإن هذه الظاهرة جعلت الأمة العثمانية غير جامدة فى تقبلها للعناصر الخارجية وبالتالى كانت عاملا هاما فى هذا التكوين الغريب للمجتمع العثمانى الذى دخلته عناصر كثيرة راضية فى الالتفاف حول رئيس الدولة أو السلطان .

المصدر الثانى : ولا شك فى أن العثمانيين استمدوا من الحضارة الفارسية والنظم الفارسية الشىء الكثير كتبجيل واحترام الملوك والتفرقة بين رجال البلاط ورجال الإدارة العاديين وتقسيم الوزارة إلى خمسة أقسام ومجلس الدولة واللامركزية فى حكم المقاطعات وضريبة الرأس لغير المسلمين واستقلال أصحاب الديانات غير المسلمة فى نوع من التنظيم الداخلى الخاص بها وهى التى أطلق عليها العثمانيون « الملل » ومدى تأثر العثمانيين بالنظم الفارسية والطريق الذى وصل عنه هذا التأثر من الأمور التى يختلف حولها المؤرخون . Hammer لا شك يبالغ حين يرى أن كل النظم العثمانية إذا تتبعناها نجدها فى النهاية تنتهى إلى أصول فارسية — ثم يختلف المؤرخون مرة ثانية حول الطريق الذى وصلت إليه هذه النظم للعثمانيين جيبونز يرى أن الدولة العثمانية قد ورثت الدولة البيزنطية

فى كل مظاهر حياتها حتى ما أخذه العثمانيون عن الفرس جاء عن طريق القسطنطينية البعض الآخر من أمثـــال : Wittek (The Rise of the Ottoman Power) يرى أن الدولة العثمانية ورثت الدولة السلجوقية وبذلك أخذت ما كانت هذه قد اقتبسته من فارس — بينما يذهب مؤرخون آخرون إلى المبالغة فيدعون أن ما أخذه العثمانيون عن الفرس كان عن طريق العرب .

ومهما يكن من أمر فالشىء الذى يتجاهله المؤرخون هو أن الحضارة الفارسية كانت قد انتشرت فى ربوع الشرق الأدنى كله وتأثرت بها كل الدول التى كانت تحكم هذه المنطقة سياسيا فانتقلت معدلة إلى العرب ثم انتقلت من العرب إلى الدولة السلجوقية والدولة البيزنطية وكلاهما كان يتحكم سياسيا فى آسيا الصغرى ثم إلى العثمانيين حين ابتلع هؤلاء هاتين الدولتين وسيطروا على الشرق الأدنى كله . ومع هذا فهناك زاوية أخرى انتقلت منها الحضارة الفارسية إلى العثمانيين وهى الدولة العباسية الثانية حين حل الفرس والأتراك محل العرب فى مناصب الدولة الإدارية والحربية واتصل الأتراك بالفرس فى داخل الدولة فى ذلك الوقت وكان الفرس أكثر تقدماً من الأتراك فى كل مظاهر الثقافة فكان من الطبيعى أن تنتقل هذه المظاهر إلى الأتراك ولاسيما فى ناحية الأدب والشعر .

المصدر الثالث : العرب . لقد خلف العرب للعثمانيين نظاماً دينياً واجتماعياً كاملا مستمداً من الشريعة الإسلاميه وإن كان هذا النظام بمرور الزمن قد جمد تماماً وأصبح لايخدم حاجات المجتمع العثمانى فى مراحله المتأخرة . وكان يتولى الإشراف على هذا النظام الدينى الهيئة الإسلامية ، وهى التى تتكون من المفتى (شيخ الإسلام) وعدد من المفتيين والفقهاء ومشايخ الطرق وخطباء المساجد وغيرهم ، وكانت هذه الهيئة تتولى الإشراف على الناحية القضائية والتعليمية فى الدولة — كما أعطى العرب العثمانيين حروف اللغة ومجموعة هائلة من الألفاظ والمصطلحات العربية . وكانت هذه الهيئة تستمد دخلهـــا من أرض الدولة « الأوقاف » والواقع أن هذه الهيئة فى الدولة العثمـانية ، بل فى كل أنحاء العالم الإسلامى آلت إلى قوة رجعية خطيرة ساعدت بالاشتراك مع

ما طبع عليه العثمانيون من التحفظ والتمسك بالتقاليد إلى مقاومة كل الحركات التقدمية فى المجتمع العثمانى . ناحية أخرى أخذها الأتراك العثمانيون عن العرب وهى شراء العبيد وتربيتهم والاعتماد عليهم فى تسيير أمور الدولة حربياً وإدارياً . فمنذ أوائل القرن التاسع أخذ الخلفاء العباسيون يشترون العبيد من الأتراك الصغار ويربونهم فى بغداد تربية عسكرية لتولى مناصب الجيش والإدارة المحلية الأمر الذى انتهى باستحواذهم فى النهاية على السلطة المركزية فى الدولة الإسلامية . هذه الطريقة فى بناء الدولة أى شراء العبيد وتدريبهم فى قصور الخلفاء والحكام من الأمور التى اقتبسها العثمانيون فى بناء دولتهم ، الفارق الوحيد كان فى أن العثمانيين استخدموا أبناء المسيحيين بدل الأتراك .

ثم علينا أن نذكر الدور الذى لعبته الدولة السلجوقية فى عملية الاقتباس أو الأخذ هذه فإليها يرجع الفضل فى انتقال هذه النظم سواء العربية أو الفارسية إلى آسيا الصغرى وبهذا وقفوا كعامل التسليم والتسلم بين الحضارة العربية والفارسية من ناحية وبين الدولة العثمانية مع إضافة بعض النواحى التى ابتكرها السلاحقة أنفسهم كمسك الدفاتر والولع ببناء الجوامع والخانات الخاصة بطرق القوافل كما أنهم كانوا سببا فى ظهور عدد كبير من الطرق الدينية من التى شاعت فى الدولة العثمانية .

المصدر الخامس : إذا كان النظام القضائى والتعليمى قد استمد من الإسلام وإذا كان النظام الإدارى والحربى قد استمد من الفرس والسلاجقة وإذا كانت مقومات الشخصية العثمانية كاللغة والعادات والأدب والدين قد استمد من هذين المصدرين إلى جانب البيئة الأصلية فماذا تبق للبيزنطيين من تأثير ؟ الواقع أن تأثير البيزنطيين يظهر فى الناحية الإدارية . فكثير من النظم الإدارية العثمانية الإمبراطورية أو المحلية — والضرائب والبلاط ولا سيما مظاهر العظمة والأبهة ووضع الأجانب تحت نظام معين وتمتعهم بامتيازات معينة فى النظام الإقطاعى فى الدولة — كل هذه أخذها العثمانيون عن البيزنطيين — وربما استمد العثمانيون منهم أيضا حب الهدايا والرشوة .

* * *

النظام الزراعى :

أهم ما يميز الحياة الزراعية فى الدولة العثمانية (أى فى أناضولى

وروميلى) أن هذه البقاع بسبب صعوبة المواصلات ووعورة المسالك وبحكم تضاريسها ومناخها كانت تكون وحدات اقتصادية منفصلة ، والمقصود من هذا أن إنتاجها كان للاستهلاك المحلى سواء فى الصناعة أو الزراعة — ومع هذا فيمكن القول بصفة إجمالية إن المناطق الجبلية اقتصرت على الرعى بينما سادت الزراعة فى البقاع القريبة من الثغور وطرق المواصلات .

وكانت الأرض مقسمة من حيث الملكية إلى نوعين ؛ أراضى ملك للدولة وهى التى يطلق عليها « ميرى » ، أو أراضى موقوفة الفرض دينى كالإنفاق على جامع أو مدرسة أوغير ذلك ويطلق على هذه « وقف » . وهذا التحديد مقصور على الأراضى المزروعة أو التى ترعى فيها الماشية وكذلك الغابات أما البساتين أو حقوق الكرومات أو الأراضى التى يبنى عليها الفلاحون منازلهم فى القرى فكانت الملكية الخاصة سائدة فيها . ولكن الأراضى الميرى تقسم بدورها إلى أراض تابعة للسلطان مباشرة يطلق عليها الأراضى السلطانية أو منح أعطيت لأفراد الأسرة الملكية أو إقطاعات حربية ويطلق على ملاك هذه المنح والإقطاعات أصحاب أرض . كذلك قسمت أراضى الوقف بحسب الغرض الموقوف عليه الريع . أما الفلاح وكان يطلق عليه « الرعية » فكان يتولى زراعة هذه الأراضى أو رعى الماشية فيها فى نظير التزامات معينة نحو صاحب الأرض وهى تنحصر فى زراعتها جيداً وفى بعض الإتاوات والضرائب التى أن عليه يسددها بانتظام لصاحب الأرض كما أطلق على حق انتفاع الفلاح بالأرض « تصرف » ، ويرى بعض المؤرخين أن السبب الرئيسى فى عدم تقرير حق الملكية للأرض فى الدولة العثمانية هو حرص السلاطين على ألا تؤدى هذه الملكية عن طريق الوراثة فى أجيال متعاقبة إلى توزيع الأرض إلى قطع صغيرة يصعب إدارتها ، ومع هذا فقد كان حق « المتصرف » شبه وراثى فطالما أن الفلاح كان يدفع الضرائب التى عليه فإن حق التصرف يؤول إلى ابنه دون أن يدفع هذا الابن إتاوة عند وراثة التصرف أما إذا لم يكن له ولد فالموقف يختلف إذ لا يعطى التصرف إلى البنت أو الأخ أو الأخت أو لأب أو الأم (حسب هذا الترتيب) إلا إذا دفعوا حلواناً يطلق عليه فى المصطلح التركى « طابو » . ويقدر هذا الحلوان حسب علاقة الوارث بصاحب التصرف فيقل إذا قربت

الصلة ويزيد إذا بعدت . أما إذا لم يكن هناك أحد ليرث التصرف من الذين سبق ذكرهم فمن حق صاحب الأرض أن يمنح الأرض لغير عائلة الفلاح الميت أما وراثة التصرف من المرأة فمقصور على أبنائها الذكور . وأخيراً ليس لصاحب الأرض الحق فى منح التصرف لأى إنسان خارج القرية إلا إذا عرضه على جميع سكانها فرفضوه . وكانت الحياة الاقتصادية فى أى تصرف معين قائمة على أساس العمل الجماعى لأسرة الرعية بمعنى أن الفلاح كان يشترك مع أسرته فى زرع الأرض والعناية بها ولذلك جعل من حق الأبناء مهما كان عددهم وراثة التصرف عن أبيهم جملة فيما بينهم كما جعل من حق الأخوة أن يمنعوا أحدهم إذا أراد أن يتنازل عن نصيبه فى التصرف إلى شخص خارج الأسرة وواضح إذاً أن الغرض من هذا التشريع :

أولا : تجنب انقسام أو تفكك التصرفات المختلفة وبقائها متماسكة .

ثانياً : تجنب وقوع الفلاح تحت رحمة صاحب الأرض أما الالتزامات على الفلاح فكانت تنحصر فى :

(ا) زراعة الأرض التى له فيها حق التصرف زراعة جيدة .

(ب) دفع ضرائب معينة .

(حـ) الحصول على موافقة صاحب الأرض فى حالة بيع تصرفه أو إجراء أى تعديل فيه . وكانت الضرائب تنقسم إلى نوعين : النوع الأول وهو الذى يفرض على الفلاح نفسه والنوع الأول ينقسم إلى نوعين آخرين :

١ — الضرائب التى تفرض على الرعى .

٢ — الضرائب التى تفرض على الزراعة .

وأهم ضرائب الرعى ضريبة الغنم ويطلق عليها (عديتى أغنام) وهى تتناسب مع عدد الأغنام التى يسرحها الرعية . أما أهم ضرائب الزراعة فكانت .

١ — العشور وكان يطلق عليه « خراجى مقاسمة » وهى ضريبة نوعية يقدرها جامعوا الضرائب وقت الحصاد . وهؤلاء كانوا ملتزمين فى حالة الأملاك

الأميرية أو متولين فى حالة الأوقاف وكانت هذه العشور تختلف من منطقة إلى أخرى .

٢ — الرسم وكانت متنوعة منها مايفرض على حقول الكروم وبساتين الفواكه والخضراوات إذا كانت على أرض ميرى أو وقف . وهناك رسوم تفرض على الطاحونة بل وعلى منازل الفلاحين لأن الطاحونة أو المنزل ولو أنهما من الأملاك الخاصة الا أنهما بنيا على أرض ميرى أو وقف وبذلك خضعا للرسوم . ومن هذه الرسوم أيضاً « معرفة أقجة » أى المال المعروف وهو عبارة عن الرسوم التى يدفعها الرعية لصاحب الأرض إذا أراد بيع تصرفه . ومع أن الدولة قصدت من التشريع الخاص بالتصرف ألا يقع الفلاح تحت رحمة صاحب الأرض إلا أن النظام الزراعى كان به من نواحى الضعف مايمكن صاحب الأرض من الاستبداد بالرعية إذ جعل له من حق جمع الضرائب على أملاك الفلاح الخاصة ولم تتول الخزانة نفسها جمعها ومعنى هذا أن الأملاك الخاصة بالفلاح دخلت هى الأخرى فى اختصاص صاحب الأرض . وعلاوة على ذلك فإن الفلاح إذا لم يسدد القروض الخاصة بتصرفه فمن حق صاحب الأرض أن يتدخل فى أملاكه الخاصة ليغطى منها مافشل الفلاح فى دفعه وأهم طبقات أصحاب الأرض هم السباهية وكانوا أكثر أصحاب الأرض اتصالا بالفلاح .

أولا : لأن الوراثة فى السباهية نفسها كانت للأبناء والتصرف كما سبقت الإشارة كان مستمراً فى عائلات الفلاحين ولذلك ظلت الصلة قوية بين عائلة صاحب الملك والفلاح بمرر الزمن .

ثانياً : فى بعض الحالات كان بعض السباهية يقتسمون الأرض بينهم وبين الفلاحين ويمدون الفلاحين بالماشية والحبوب ويقتسمون معهم المحصول . ويحسن بنا هنا أن نشير إلى النظام الإقطاعى الذى اقتبسه العثمانيون من الدولة البيزنطية — فقد كان السلاطين العثمانيون الأوائل يمنحون جنودهم الذين أبلوا بلاء

حسنا فى الحرب إقطاعات صغيرة يطلق عليها « تيمار » وهى عبارة عن قطعة من الأرض تغل صاحبها مايقرب من ٣٠٠٠ أقجة وكان على صاحب الإقطاع أن يقدم للدولة فى نظير هذا الإقطاع عدداً من الفرسان يتراوح بين اثنين وأربعة فإذا أراد السلطان مكافأة أكثر من هذا منحه إقطاعاً أكبر يطلق عليه «زعامت» ويبلغ دخله مائة ألف أقجة وكان عليه أن يقدم للدولة فارساً عن كل خمسة آلاف أقجة . فإذا أراد السلطان مرة أخرى مكافأة صاحب الإقطاع زيادة عن ذلك منحه ما أطلق عليه « خاص » وهو إقطاع أعظم من الزعامت من ناحية المساحة ومن ناحية الامتياز لأنه لا يخضع لتفتيش الدفتردار المكلف بمراقبة الإقطاعات — والخاص لم يكن يمنح لغير الولاة المحليين . وكان الإقطاعيون العسكريون ينتظمون فى الولاة على النحو التالى :

أولا : أقلهم مرتبة الضباط الذين أطلق عليهم سوباشى ومهمتهم فى حالة السلم حكم المدن الصغيرة وتحت تصرفهم بعض الانكشارية أو العزب (المدفعية) لإقرار الأمن فى المدينة .

ثانياً : يليهم مرتبة « آلاى بك » أى « أمير آلاى » وهؤلاء مهمتهم فى حالة السلم أن يكونوا على استعداد مع مايتراوح بين ٤٠٠ أو ٥٠٠ جندى للاستدعاء فى وقت الحاجة .

ثالثاً : ثم فوق هؤلاء سنجق بك وهؤلاء السناجقة يقومون بحكم المدن الهامة ولهم سلطة على عدد كبير من المدن الصغيرة الأخرى .

رابعاً : وفى شبه جزيرة البلقان كان يوجد من أطلق عليه «بكلربك» وكانت سلطته فوق سلطة السناجق فى مناطقهم وكان له زميل فى الأناضول . وكان بكاربك الخاص بروميلى يقيم فى القسطنطينية أما بكار بك أناضولى فكان يقيم أولا فى أنقرة حتى ١٤٥١ ثم انتقل إلى كوتاهية .

الهيئة الحاكمة فى الدولة العثمانية :

تميزت الهيئة الحاكمة فى الدول العثمانية بعدة صفات خاصة بها أهمها :

١ — الطابع الحربى — فكما سبقت الإشارة جزء كبير من هذا الطابع راجع إلى طبيعة العثمانيين الحربية المستمدة من بيئتهم الأصلية ولكن الموقع الجغرافى لهذه الدولة ساعد دون شك على ظهور هذا الطابع ونموه كما أكسب الدولة العثمانية صفة خاصة بها مستقلة عن التأثير الفارسى والعربى — فمنذ ظهور الإسلام كان أهم وأعظم ملوك دار الحرب ممثلا فى إمبراطور الدولة البيزنطية ، ومنذ القرن الأول الهجرى والاستيلاء على القسطنطينيه حلم من أحلام الحكام المسلمين فى الشرق الأدنى . فلما أخذت الدولة العثمانية فى ابتلاع أملاك هذه الدولة تدريجياً وفى النهاية الاستيلاء على عاصمة الدولة نفسها كان من الطبيعى بل من السهل أن تحدث الدولة الزائلة فى الدولة الناشئة أثرها . وكان تقبل الدولة الناشئة لهذا التأثير أمراً غير عسير ذلك لأن الاحتكاك الطويل بين العالم الإسلامى والدولة البيزنطية قرب فى الواقع بينهما بل طبع الدولة البيزنطية فى أكثر من مظهر من مظاهر حياتها بطابع شرقى كما جاء هذا التأثير الشرقى فى الدولة البيزنطية على يد العنصر الأرمنى الذى عاش على حافة العالم الإسلامى والبيزنطى ولذلك كان تأثير الدولة البيزنطية فى الدولة العثمانية أمراً ممكنا كما كان عظيم الشأن — ومع أن هذا التأثير ظهر بشكل واضح جداً بعد سقوط القسطنطينية إلا أن هذا لا يعنى أن التأثير لم يكن موجودا قبل ذلك ، فالدولة العثمانية كما سبقت الإشارة تكونت فى نشأتها الأولى على أملاك بيزنطية ، وهذه الحقيقة فى حد ذاتها كافية للدلالة على أن عامل التأثير من جانب هذه الدولة كان مصاحبا لنشأة الدولة العثمانية منذ البداية ويتضح هذا التأثير بصفة خاصة فى البيروقراطية التى تميزت بها الدولة البيزنطية والعثمانية معاً ، كما يتضح أيضاً فى فكرة القانون نفسها وفى الاعتراف بالعرف كعامل هام فى تسيير أمور الدولة . ومع هذا فلا يجب المبالغة فى هذا التأثير البيزنطى فكما سبق كانت الدولة البيزنطية نفسها قد اتجهت اتجاها شرقياً بحكم الاتصال القوى والطويل بينها وبين العالم الفارسى

الإسلامى . إنما هناك نتيجة أهم من هذه جاءت لتكوين الدولة العثمانية تكوينا أوربيا على حساب الدولة البيزنطية — فخلال التاريخ الإسلامى . كانت هناك ثلاث جبهات لدار الإسلام .

أولا : الفتوحات العربية الأصلية .

ثانياً : غزوات الدولة الغزنوية فى الهند .

ثالثاً : دخول الأتراك السلاجقة فى آسيا الصغرى .

ولذلك فظهور الدولة العثمانية فى هذا الجزء من الشرق الأدنى شكلها بشكل خاص مميز لها وهو الوقوع على حافة جهة من جهات دار الحرب من ناحية ودار الإسلام من ناحية أخرى وأكثر من هذا أن الدولة بحكم الظروف السياسية فى آسيا الصغرى فى ذلك الوقت اتجهت بفتوحاتها إلى قلب دار الحرب وكان معنى هذا الاتجاه أن الدولة العثمانية لابد وأن تكون حربية فى تكوينها .

ثانياً : الاستبدادية — تتميز الهيئة الحاكمة العثمانية بالاستبداد ولكنه استبداد مقيد وقد يبدو أن هناك تناقضا فى الألفاظ حين نقول استبداداً مقيداً ولكن الواقع أنه لا يمكن أن يكون هناك استبداد مطلق فى أى مجتمع من المجتمعات — فالتاريخ لا يعرف بلدا كانت فيه إرادة فرد بالذات مطاعة من الجميع وباستمرار وفى كل زاوية من زوايا هذه الحياة ثم إن أى مجتمع مهما كانت مرحلته الحضارية لابد وأن له تقاليد واتجاهات وميولا من نوع ما تسيطر على حياته الاقتصادية والفكرية بل ربما شكلت الأوضاع السياسية داخله . لقد كانت قيود استبداد الهيئة الحاكمة فى الدولة العثمانية تتمثل فى الشريعة الإسلامية وهذه كانت فوق إرادة السلطان لا يستطيع أن يمسها بسوء وإلا تعرض للعزل — ولقد اقتسمت الشريعة الإسلامية مع هذه الهيئة الحاكمة ولاء العثمانيين فى الدولة وتمثلت هى الأخرى فيما أطلق عليه الهيئة الإسلامية وكان لها كيانها الاقتصادى وحقوقها التى كانت تتشابك أحيانا مع حقوق الهيئة الحاكمة ، فالإعدام لابد من موافقتها عليه وكذلك إعلان الحرب بل كان من نصيبها مشاركة الهيئة الحاكمة فى جزء كبير من إيراد الدولة وجمع الضرائب بل أكثر من هذا أنها تدخلت فى تنظيم أحوال الرعايا غير المسلمين فى الدولة . ومن هذه القيود التشريعات والقوانين التى

وضعها السلاطين السابقون ، فالسلطان حقيقة قد يتجاهل نوعا معينا من التشريع أو يعدله ولكنه لا يستطيع أن يضرب عرض الحائط بالقوانين المدنية الموضوعة كلها ومن هذه القيود أيضا التقاليد فالشعب العثمانى من أشد الشعوب تمسكا بتقاليده .

ولما كانت هذه الاستبدادية ممثلة فى السلطان العثمانى فيحسن أن نعرض للنظرية السياسية الخاصة بالسلطنة فى العالم الإسلامى فى ذلك الوقت . فلقد ورثت السلطنة العثمانية ما يقرب من تسعمائة عام من التاريخ الإسلامى تطورت خلالها الفكرة الإسلامية فى الملكية وتأثرت أثناء تطورها بحكم الرسول وبالتقاليد العربية والفارسية القديمة ونظريات أفلاطون وأرسطو وفقهاء السنة مضافا إلى كل هذا ضروريات الحكم والإدارة . وخلفت كل هذه المؤثرات أثراً معيناً فى مجموعة الأفكار التى أحاطت بفكرة الملكية وإن لم تغير من جوهرها الأصلى .

كانت الحكومة التى أنشأها الرسول حلقة انتقال بين القبيلة العربية والملكية بمعناها الصحيح . فالعمل الرئيسى للحكومة فى بلاد العرب كما تمثلت فى شيوخ القبائل هو حسم النزاع عن طريق التوسط وتطبيق القانون العرفى للقبيله . ولم تكن لهم السلطة التنفيذية فى الحرب أو السلم أو قوة التشريع . أما الرسول فكان أساس الحكم عنده العمل القضائى إلى جانب السلطة التشريعية وكان التشريع مستمدا فى حالته بصفة خاصة من مركزه كنبى إلى جانب القرآن — وفى عهده لأول مرة فى المجتمع العربى اتحدت السلطة التنفيذية والقضائية معاً ثم انتقل هذا الاتحاد إلى من جاء بعده من رؤساء المجتمع الإسلامى — أما السلطة التشريعية فقد سلبت بطبيعة الحال من يد هؤلاء الرؤساء أو الحكام وتركزت فى القانون الإسلامى الذى حل محل القانون العرفى للقبيله وحتى حق التفسير لهذا القانون سحب من يد هؤلاء الرؤساء أو الحكام وانتقل إلى يد عدد من العلماء . وفى منتصف القرن الثامن حين تأسست الدوله العباسية فى العراق أصبح التقسيم تقليديا على الرغم من محاولة بعض خلفاء الدولة العباسيه سحب حق التفسير من العلماء وفشلهم . ولكن قام خلفاء الدولة بتأكيد سلطتهم التنفيذية والقضائية : الأولى عن طريق تركيز الحكومة فى أيديهم والثانية بتعيينهم القضاء فى جميع أنحاء الدولة وإحياء تقليد فارسى قديم وهو إنشاء مجالس قضائية منتظمة للنظر فى المظالم . وفى هذه الفترة تكونت

نظرية الخلافة التى حددت بشكل نهائى وجهة النظر السنية فى العلاقة بين الحاكم والمحكومين .

وتنحصر هذه النظرية فى أن الخليفة أو الإمام ليس إلا ممثلا أو حامى حمى القانون المقدس وأن منصبه مقدس لا يمكن الاستغناء عنه وكما أن القانون المقدس واحد لايمكن تقسيمه فكذلك الخلافة وكما أن القانون ملزم الجميع دون مناقشة أو اعتراض فكذلك الولاء للخليفة والطاعة لأوامره اللهم إلا إذا كانت هذه الأوامر مخالفة للقانون المقدس نفسه .

وتنص هذه النظرية على أن الخليفة يجب أن يكون ذكراً من الأحرار بالغا محتفظاً بقواه الجثمانية ، على درجة معينة من التقوى والمعرفة قادراً على تسيير دفة الأمور وقيادة الحرب . أما الجزء الخاص بهذه النظرية الذى ينادى بأن تكون الخلافة فى القرشيين فهو من وضع القرشيين أنفسهم لاحتكار هذا المنصب ولم يكن راضيا عنه عدد كبير من المشرعين المسلمين . . أخيراً كان من المسلم به حسب هذه النظرية أن الخليفة يستحق العزل إذا اتهم بالفسق أو الإلحاد ولكن الفقهاء الذين وضعوا هذه النظرية كانوا يدركون هذه الحقيقة وهو أنه ليست هناك سلطة تستطيع عزل الخليفة فى المجتمع الإسلامى وأن الفتوى بمفردها دون قوة حربية وراءها ليست لها قيمة فكان لابد لهم من أن يقروا العزل بالقوة ، وعلى ذلك فالخلافة كانت فى الواقع استبدادية مقيدة تقيدها من الناحية النظرية الشريعة وخضوع الخليفة لها وتمشيه فى إدارته وأعماله وحكمه عامة مع أحكامها ، وتقيدها من الناحية العملية الثورة المسلحة . هذه النظرية فى الخلافة مرت بمرحلتين هامتين قبل أن تصل فى وضعها النهائى للعثمانيين .

المرحلة الأولى : وهى تشمل العصر العباسى الثانى حتى سقوط الخلافة العباسية وتعدلت فيها نظرية الخلافة حتى وصلت الصيغة النهائية التى وضعها الغزالى ، ولقد حدث هذا التعديل نتيجة لعاملين هامين .

أولا : التأثير الفارسى للمبادئ الملكية فى نظرية الخلافة وجاء هذا التأثير عن طريق التقاليد الفارسية فى الحكم التى تسربت إلى الدولة العباسية وظهرت واضحة

فى كتابات رجل مثل نظام الملك فى كتابه سياسة نامة . وتنادى هذه التقاليد بأن السلطة الزمنية ، حاجة اجتماعية وأن ليس هناك وسيلة خلافها للمحافظة على النظام الاجتماعى -- وعلى ذلك فنصب الملكية مقدس واحترام الحاكم جزء من الدين ، والملك كقاض أعلى وكحاكم بأمره يجب أن تكون أهم مميزاته العدل والكرم

ثانياً : وفى منتصف القرن العاشر كانت الخلافة قد فقدت سلطتها الزمنية وواجه المشرعون موقفاً شاذاً كان معناه إما الاعتراف بأن الخلافة لم يعد لها وجود أو تعديل نظريتهم دون إلغائها . والهروب من المشكلة وجدت النظرية التى تقبل أن يفوض الخليفة حكاما ليحكموا باسمه وبذلك أصبح مشروعا قيام بعض الأفراد بالقوة للوصول إلى الحكم مع استمرار الإقرار بأن الخليفة مصدر السلطة — هؤلاء الحكام الزمنيون هم الذين أطلق عليهم السلاطين وحكمهم « السلطنة » . وبهذا تهيأ الجو للخطوة الأخيرة . فالسلطنة إذن فرضت نفسها فرضاً على المشرعين المسلمين وقبلوها — بغرض إنقاذ العالم الإسلامى من التفكك — على أنها أمر مشروع وعلى أنها خاضعة من الناحية النظرية لسلطة الخلافة ، كما حلت السلطنة محل الخلافة فى أعمالها والتزاماتها وأصبحت المسألة تنحصر فى أن الحقوق المكتسبة بالقوة إن هى إلا حقوق مشروعة تستطيع أن ترشح لإمامة سليمة غير مطعون فيها — فلما سقطت الخلافة العباسية فى ١٢٥٨ لم تكن هناك حاجة لتغيير هذه النظرية كما أن قيام « ظل الخلافة » فى القاهرة لم يغير من جوهر المسألة خصوصاً وأن عدداً قليلا جداً من الفقهاء المسلمين كانوا يعترفون بها .

المرحلة الثانية : على أن نظرية الغزالى هذه سرعان ما عدلت فى العالم التركى بما يناسب حاجة هذا المجتمع السنى إلى إمامة . فوجد من العلماء السنيين فى الدوله العثمانيه ولا سيما الدوانى من ينادى بنظرية جديدة تأثرت إلى حد كبير بنظرية أفلاطون . وهى تقوم على اعتبار أن الحاكم شخص مميز ومقدس وأن عليه أن يقود الناس إلى الكمال ويحقق لهم نظاما صالحاً . هذا الشخص كما يقول الدوانى هو الذى يطلق عليه الفلاسفة الحاكم المطلق والمحدثون (الفلاسفة المسلمون) يسمونه الإمام ومنصبه الإمامة — فالسلطة حسب هذه النظرية هبة

مقدسة أعطيت لشخص مختار والحكومة إما أن تكون خيرة أو شريرة فالحكومة الخيرة هى التى تنظر الى رعاياها على أنهم أتباعها وأصدقاؤها وتعمل لصالحهم وهى الإمامة والحكومة الشريرة هى حكومة القوة التى تعامل رعاياها كعبيد وعلى ذلك فكل حاكم غير عادل ينفذ الشريعة يستحق لقب وحقوق والتزامات الخليفة . وبهذا المعنى والمدلول استعمل لفظ الخلافة فى العالم العثمانى . ولم يكن الدوانى وحده مخترع هذه النظرية فقد وجد قبله بمدة طويلة تقرب من ٢٠٠ سنة لقب الخلافة واستعمل لدى عدد كبير من الحكام المسلمين بما فيهم السلاطين العثمانيين . ولكن الفضل يرجع للدوانى فى أنه صاغها فى صيغتها النهائية فى أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر . والدليل على أن الدوانى لم يخترع هذه النظرية أن رجلا آخر مثل ابن خلدون وهو مالكى وفى الجانب الآخر من العالم الإسلامى وصل إلى نتيجة مشابهة لنظرية الدوانى . وهكذا أصبحت السلطة والخلافة اصطلاحين يقوم أحدهما مقام الآخر تماما . ولكن مع هذا يجب ملاحظة أن السلطان العثمانى لم يشر إليه أو يخاطب بلقب إمام أو خليفة فى الوسائل الرسمية فى ذلك الوقت — وكان كتاب القرن السابع عشر والثامن عشر يقولون عن القسطنطينية «دار الخلافة ودار السلطنة » والسلطان يلقب «بسلطان » أو « بادى شاه » وحتى فى ١٨١٣ حين أخمدت ثورة الوهابيين وفتح محمد على المدينه ومكة باسم السلطان العثمانى جاء فى الصيغة الرسمية للخطب « السلطان خادم الحرمين » إن الفكرة التى كانت تعتبر السلاطين العثمانيين خلفاء العالم الإسلامى على غرار خلفاء المدينة أو دمشق أو بغداد لم تجد لها تأييداً من كبار العلماء المسلمين حتى القرن الثامن عشر .

ثالثاً : العبودية — كانت الهيئة الحاكمة العثمانية بأكملها من أصغرها إلى الوزير عدا أفراد الأسرة المالكة عبيد السلطان يطلق على الوحد منهم كلمة (قول) وهنا تبدو استبدادية السلطان بمعناها الصحيح إذ كان له التصرف فى أرواح وممتلكات هؤلاء العبيد . وعلى ذلك فلا يمكن لفرد أن يدخل الهيئة الحاكمة إلا عن طريق العبودية ، الذى كان مفتوحا فقط لعبيد المسيحيين من سن عشرة إلى عشرين وكان أمام السلطان أربعة طرق للحصول على عبيده :

أولا : بالأسر   ثانياً : بالشراء

ثالثاً : الهدايا   رابعاً : الضريبة

وأهم هذه الطرق وأكثرها اعتباراً فى الدولة العثمانية كان بطبيعة الحال الضريبة . وبمرور الزمن انحصرت الطرق الأربعة فى طريقتين وهما الأسر والضريبة ذلك لأن العبيد الذين يشتريهم السلطان أو يقدمواله كهدايا كانوا فى الغالب من أسرى الحرب أو جلبهم بصفة غير قانونية العملاء الموكل لهم بجمع ضريبة العبيد .

ويختلف البحاث حول تقدير عدد العبيد المجلوب فى السنة ، ولكن يكاد يكون من الثابت أن هذا العدد بلغ فى القرن السادس عشر ثلاثمائة صبي — ويتميز هذا النظام بثلاث ميزات :

أولا : أنه كان فريدا فى نوعه — إذ يعتبر أغرب وأوسع تجربة عملت فى التاريخ ولها نظيرها من الناحية النظرية فى جمهورية أفلاطون ومن الناحية العملية فى النظام المملوكى فى مصر ولكنها اختلفت عن نظرية أفلاطون فى أنها لم تكن محصورة فى الاستقراطية الهيلينية كما كانت أوسع مدى وتطبيقا من نظام المماليك فى مصر وهى إلى جانب هذا تتميز بعنصر ديمقراطى من نوع خاص بها لا يعرفه التاريخ — قد تفخر الولايات المتحدة أن بعض فلاحيها قد وصلوا إلى كرسى الرياسة فى الجمهورية ولكنهم وصلوا إلى هذا المركز بعد جهاد طويل مضنى وليس عن طريق نظام موضوع بدقة لهذا الغرض — وقد تفخر الكنيسة الكاثوليكية بأن بعض البابوات كانوا أفلاحين ولكننا لا نعرف أنها اختارت لمنصب الرياسة هذا أحداً من دين أو عقيدة مخالفة . أما النظام العثمانى الحاكم فقد وضع عمداً بشكل يسمح للعبيد — الذين جلبتهم الدولة مختارة — وتوصيلهم إلى منصب الوزارة وتزويجهم من أميرات — أى أنها أحضرت هؤلاء العبيد المسيحيين ليحكموا دولة إسلامية —

ثانياً : ومع هذا فيجب أن نقرر أن هذا النظام كان يتضمن أيضاً إهمالا للعاطفة الإنسانية وعدم الاعتراف بحق الآباء فى تربية أطفالهم حسب دينهم وقوانينهم .

ثالثاً : أن هذا النظام أخرج إلى العالم رجالا على جانب كبير من الكفاية والموهبة نجحوا تماما فى خدمة الدولة العثمانية — وكانت هذه الضريبة تجمع فى

العادة مرة كل أربع سنوات أو وقت الحاجة ، من المناطق المسيحية فى الإمبراطورية وشبه جزيرة البلقان والمجر والساحل الغربى لآسيا الصغرى والسواحل الجنوبية والشرقية للبحر الأسود ولكن أقوى العبيد كانوا يجلبون من العناصر الألبانية . والشعوب السلافية فى جنوب أوربا — وكان السلطان يرسل وكلاء إلى هذه المناطق ويخصص لكل وكيل العدد الذى عليه إحضاره للسلطان ولم يكن هناك قانون معين للطريقة التى يجمع بها الأطفال — كان كل من هؤلاء الوكلاء ينزل فى المنطقة المخصصة له فيطلب من قسيس القرية أو المنطقة قائمة بأسماء الأطفال الذين قام بتعميدهم والذين تنحصر أعمارهم بين ١٢ .. ٢٠ سنة ويجمعهم ويختار منهم أقواهم وبذا تنقطع الصلة إلى الأبد بين هؤلاء الأطفال وبين آبائهم .

وكان الوكيل فى العادة بعد أن ينزل القرية يحصل لنفسه على بعض الصبية بصفة غير قانونية لبيعهم — ثم يحمل معه هؤلاء الصبية جميعهم إلى العاصمة .

* * *

ومن الممكن تقسيم الهيئة الحاكمة إلى :

أولا : الجيش   ثانياً : البلاط   ثالثاً : الحكومة

أولا : الجيش ؛ كانت الحكومة العثمانية جيشاً قبل أى شىء آخر شأنها فى ذلك شأن الشعوب التركية فى موطنها الأصلية ولدت وعاشت على الحرب والغزو — كانت المهمة الأولى للحكومة الغزو والمهمة الثانية الحكم — وبدأت المهمة الثانية تحتل مكان الصدارة منذ عهد محمد الفاتح ومع ذلك فالمهمتان ارتبطتا ببعض أشد ارتباط حتى منتصف القرن السادس عشر — فكانت الحرب تحرك معها الحكومة بأسرها إلى جبهة القتال وحتى بعض القضاة كانوا يؤخذون إلى ميدان القتال — كانت الحكومة والجيش وجهين مختلفين لعملة واحدة أحدهما مهمته خارجية والآخر داخلية — كبار موظفى الدولة هم فى نفس الوقت قواد الجيش — ولا يهمنا من شأن الجيش إلا بقدر علاقته بالحكومة — وكانت أهم قوات الجيش الوحدات النظامية وهذه كانت تنقسم إلى الانكشارية (المشاة) أو سباهية السلطان وهم الفرسان أو الخيالة — وكان إلى جانبهما وحدات تابعة خاصة بالمدفعية أو المواصلات ومع أن جنود السباهية لم يتلقوا من السلطان رواتب معينة أى لم يكونوا عبيدا

بمعنى الكلمة إلا أن ضباطهم كانوا من عبيد السلطان . وبجانب هذه الفرق النظامية كانت هناك بعض الوحدات غير النظامية فى مرتبة أقل وأهمها أقينجى والغرب .

١ — الانكشارية ، ليس من المعروف بالدقة متى وكيف بدأ نظام الانكشارية فى الدولة العثمانية فالمؤرخون العثمانيون أنفسهم تتضارب آراؤهم حول هذا الموضوع . والثابت أن الفتوحات الأولى للعثمانيين تمت على يد مسلمين متحمسين وكانت أول قوة لدى السلاطين العثمانيين هى التى أطلق عليها يايا أو بيادة وهذه كانت إقطاعية ومقصورة على الأناضول ولكن يعيب هذه البيادة أنها كانت صعبة الانقياد وكان من الصعب بحكم أنها إقطاعية وأفرادها من المشاة استخدامها فى عمليات بعيدة عن إقطاعياتها . فكان من الطبيعى أن يفكر السلاطين العثمانيون فى إبدالهم بفرق أخرى متى سنحت الفرصة — ولقد سنحت الفرصة بالفعل فى الربع الثالث من القرن الرابع عشر ذلك أن الغزوات الأولى للعثمانيين فى أوربا مكنت السلاطين من الحصول على عدد كبير من الأسرى وهؤلاء أصبحوا عبيداً بحكم الأسر وكانت رغبة السلطان العثمانى فى ذلك الوقت اختيار أقوياء البنية منهم كأجناد ولكن الصعوبة جاءت من ناحية الشرع الإسلامى إذ من أهم مبادئه أن للمسلمين وحدهم الحق فى حمل السلاح ولذلك تعين على الدولة أن تكره النصارى الذين اختيروا لتأليف هذا الجيش الجديد على الدخول فى الدين الإسلامى فإذا جمع الصبية أو الغلمان دربوا تدريباً جثمانياً وعقلياً حتى تظهر مواهبهم ثم يقسموا إلى :

أولا : أحسنهم فى الجسم والعقل وبصفة خاصة فى العقل يختارون ويطلق عليهم (أوج أوغلان) وهؤلاء يرحلوا لتلقى نوع خاص من التدريب فى القصور الإمبراطورية فى بروسة وأدرنة أو فى مدارس سلطانية خاصة فى غلطة أو إستانبول نفسها — وهؤلاء فى النهاية الذين يستخدمون فى مناصب البلاط أو القصر حسب قدراتهم ومواهبهم كما يختار منهم أيضا أصحاب المناصب الإدارية الرفيعة فى الحكومة .

ثانيا : أما الباقون من « القولارى » (العبيد) فمكانهم الجيش ويطلق

عليهم « عجمى أو غلان » (الصبية الغرباء) وهؤلاء كانوا يدربون تدريبا مختلفا عن تدريب السابقين يمتاز بالناحية العسكرية والخشونة وقلة الدراية بحياة القصور . وأغلب هؤلاء كان مصيرهم إلى المشاة هى وحدات الانكشارية ويطلق على هذه الوحدات أوجاق وكان هذا يتكون من ١٦٥ أورطة (كل أورطة تكون عشرة رجال) يقوم على قيادتها كلها ينتشرى أغاس أو أغا الانكشارية . وكان مركزه فى الدولة العثمانية هام جداً لأنه قائد أقوى وحدات الدولة المحاربة ولأنه كان يقوم بمنصب رئيس الشرطة فى إستانبول . وفى القرن السادس عشر كانت الانكشارية لا تكون أكثر من ربع القوات العثمانية المحاربة ولم تكن أهميتها بجانب الأهمية العددية لها لتظهر إلا من ناحية أو ناحتين .

أولا : بحكم تدريبها تدريبا جثمانيا كبيرا بالنسبة لتربيتهم العقلية ، وبحكم حالة الركود التى كانوا عليها فى فترات السلم ، لهذا كله كانت الانكشارية من الأدوات المخربة فى الدولة . فكثيراً ما قاموا بثورات محلية الغرض منها النهب والسرقة كما كانوا ينهبون المدن إذا دخلوها فاتحين وعاثوا فيها فساداً مخالفين بذلك شروط التسليم — وكانوا يحسون بأن وفاة أحد السلاطين يعطيهم فرصة للمناداة ببعض المطالب قبل مجىء سلطان آخر على العرش ، فألحوا فى طلب الهبات السخية كلما ارتقى العرش سلطان جديد . على أن أبرز أخطار الانكشارية انحصرت فى أنهم تسببوا فى إيقاف بعض الفتوحات العثمانية فأكرهوا السلطان سليم الأول فعلا على أن يقطع أثناء الحرب الفارسية رأس الصدر الأعظم ورأس قاضى العسكر ورأس قائدهم نفسه بل اضطروه إلى الانسحاب من فارس . ثانيا . بسبب نفوذهم فى تولية السلاطين — لم يكن هناك قانون معين لوراثة السلطنة العثمانية فلا الشريعة ولا القوانين وضعت أمثال هذه القوانين — ولكن كان من التقاليد الأساسية فى الدولة العثمانية أن أميراً من البيت العثمانى هو الذى يجب أن يحكم كما كان من الأسس أيضا أن ابن السلطان يجب أن يخلف والده — وهذا القانون تغير فى ١٦١٧ حين أصبح أكبر أفراد الأسرة المالكة من الذكور هو الوارث . إنما قبل ذلك لم يكن للابن الأكبر للسلطان الحق فى خلافة والده على العرش ولذلك فقد كان من حق السلطان أن يختار من يخلفه من أبنائه غير مقيد فى هذا الاختيار . وكانت هناك علامات كثيرة للدلالة على من يخلف الأب فى السلطة كأن يوكل

لهذا الابن بالذات أهم مناصب الدولة وأقربها للعاصمة — وسن السلطان محمد الثانى قانونه المعروف الذى يقضى بأن من حق الابن الذى يصل إلى العرش أن يقتل إخوته ، وكان لهذا القانون أسوأ الأثر فى أحوال الدولة ، فكل ابن من هؤلاء الأبناء كان يعلم أن مصيره إما العرش أو الموت ولذلك كان الابن إذا عين فى منصب بعيد عن العاصمة وعرف المصير الذى ينتظره يبدأ فى الثورة ضد والده لتغيير هذا الوضع — ولقد تركت هذه العلاقات الشاذة بين السلاطين وأبنائهم أو بين هؤلاء الأبناء بعضهم بعضاً ثغرة واسعة لتلعب الانكشارية دوراً خطيراً فى الانقلابات — رأينا هذا الدور فيما يتعلق بسليم حين أراد بيازيد أن يخلفه ابنه حشمت على العرش ، كذلك لعبت الانكشارية دوراً رئيسياً فى مصرع مصطفى بيازيد أحد أبناء سليمان وانتهت هذه الأزمة بأن تولى السلطان سليم الثانى العرش بعد سليمان — وهنا تبدو خطورة تدخل الانكشارية فلو قدر للدولة العثمانية أن يتولى العرش فيها مصطفى أو بيازيد وهما من أقوى أبناء سليمان وأكثرهم نشاطاً وموهبة بدلا من السكير سليم الثانى لكان من المحتمل أن يتغير مصير لبانتو وفينا [1] — ثم كان من العوامل التى ساعدت على زيادة الفساد فى صفوف الانكشارية أن الدولة حوالى نهاية القرن السادس عشر سمحت لأفراد الانكشارية بالزواج وكان من نتائج هذا الإجراء أن أصبح الانتماء إلى جيش الانكشارية وراثيا بصرف النظر عن المقدرة العسكرية . وأحس سلاطين الدولة العثمانية فى القرن السادس عشر بخطورة الانكشارية فحاولوا أن يضعفوا من شوكتهم عن طريق تفريقهم وتوزيعهم على حاميات الحدود — ففى ١٥٨١ مثلا لم يكن يعسكر منهم فى إستانبول ذاتها غير أربعة آلاف .

٢ — السباهية . كانت السباهية بمثابة الفرسان النظاميين فى الجيش العثمانى وتطلق بهذا المعنى العام وإن كان لها معنى خاص فيما يتعلق بالسباهية الإقطاعية أى أن لفظ أو كلمة السباهية كانت تشمل :

السباهية الإقطاعية التى سبق لنا الكلام عنها والتى كانت مهمتها تقديم عدد من الفرسان للسلطان حسب إقطاعيتهم كما كان من مهمتها جمع ضرائب الدولة وحكم المدن والمقاطعات .

---

(١) لبيانتو هى المعركة البحرية التى تحدد انهيار البحر العثمانية فى البحر الأبيض وفينا هى المعركة التى توقفت عندها الفتوحات العثمانية فى أوربا .

وإلى جانب هـــذا توجد وحدة تتبع السباهية بالمعنى العام ويطلق عليها سلحدار أى حملة السلاح وهؤلاء كانت مهمتهم تقديم من أربعة إلى خمسة فرسان وهم أقل مرتبة من السباهية الإقطاعية .

ثم يلى ذلك علوف أجى أى الفرق المأجورة وهذه تقسم إلى فرقتين فرقة اليسار وفرقة اليمين .

ثم الغرباء وهم أقل منها مرتبة وهى تختار من المسلمين فى الولايات العثمانية الإسلامية — ويقدر عدد السباهية بالمعنى العام فى منتصف القرن السادس عشر حوالى ٤٠ أو ٥٠ ألف فارس — وفى أثناء الحـــرب كانت تشترك فى حماية السلطان فتقف الانكشارية فى المقدمة والسباهية الإقطاعية فى اليمين والسلحدار فى اليسار بينما تقف كل من علوف أجى والغرباء فى الخلف .

٣ — الفرق غير النظامية — إلى جانب الانكشارية والسباهية كانت توجد فرق غير نظامية أهمها الأكنجى أو (الفرسان) والعزب (المشاة) — أما الأكنجى فبلغ عددها فى منتصف القرن السادس عشر حوالى ٣٠ ألفاً فى زمن السلم وكان مركز معسكراتهم على حدود الولايات الأوربية يعيشون على ما يخرجون به من غارات . ولم يكن لهم رواتب معينة فى أثناء السلم أو الحرب وكان بعضهم يخدم فى الحاميات والآخر فى الأسطول وكان العزب والأكنجى تكون مقدمات الجيش لاستنفاد قوى العدو وكانت هذه أخطر وحدات الجيش العثمانى بالنسبة للعدو أو البلاد المفتوحة لما تحدث من التخريب والتدمير ، كما أنها كانت عظيمة الفائدة فى فتح المدن عنوة وفى فك الحصار . وإلى جانب العزب والأكنجى كان هناك الكرد وهؤلاء كانوا على الحدود الفارسية ويبلغ عددهم حوالى ٣٠ ألفاً .

ولقد عرف عن الجيش العثمانى بسالة جنوده والطاعة والنظام ونظافة المعسكرات واحتمال المصاعب والرغبة فى الحرب وضبط النفس وقت الشدة وغير كل هذا مما كتبه عنه الرحالة والساسة الأوربيون والمعاصرون وإلى جانب هذه الميزات كان الجيش العثمانى من الناحية العامة يتميز بالوحدة وتظهر هذه الوحدة بشكل واضح فى القيادة بمعنى أن قائد الجيش العثمانى هو السلطان ولا قائد غيره ، هو الذى يقود الجيش فتلتف حوله الهيئة الحاكمة بل بعض أفراد الهيئة الإسلامية

والانكشارية والسباهية للدفاع عنه وتظهر هذه الوحدة أيضاً فى أن الجيش العثمانى بهذا الوضع غير قابل للتجزئة لا فى القيادة ولا فى صفوفه أى ليس للإمبراطورية غير جيش واحد وكان لهذا عيبه الخطير خصوصاً حين اتسعت رقعة الإمبراطورية إذ كان معنى انشغال السلطان العثمانى مثلا فى الجبهة الشرقية أمام فارس أو مصر أن الجبهة الغربية خالية تماماً من جيش يستطيع أن يقف أمام النمسا مثلا .

الأسطول :

لم ترث الدولة العثمانية أى نوع من التقاليد البحرية ســـواء من بيئتهم الأصلية أو من غـــيرها من الأتراك الذى نزلوا بالشرق الأوسط . فالدولة السلجوقية الكبرى والدولة السلجوقية فى قونية بسطا نفوذهما عن طريق الحروب البرية وحتى المناطق الساحلية فتحوها من ناحية البر . ومع هذا فبعض الدويلات التركية التى تكونت فى آسيا الصغرى — فى نفس الوقت الذى تكونت فيه الإمارة العثمانية — كانت على سواحل آسيا الصغرى مثـــل إمارة آدن — ولكن الإمارة العثمانية بالذات بحكم موقعها الجغرافى فى بادئ الأمر لم يكن لها حاجة إلى قوة بحـــرية — وحتى أثناء حملاتهم فى شبه جزيرة البلقان كان العثمانيون يعتمدون على مراكب يستأجرونها من اليونان . وكانت هذه الفتوحات فى أغلبها على حساب إمبراطورية العرب وهذه أملاكها برية ولذلك فقد تمكن العثمانيون من إسقاط هذه الدولة دون حاجة إلى قوة بحرية على النحو الذى غزوا به الأفلاق والبغدان والمجر . إنما الدولة التى احتاج العثمانيون إلى بحرية فى محاربتها كانت الدولة البيزنطية نفسها على ضعفها البحرى والبندقية وجنوة — وكل من هاتين الدولتين الأخيرتين كان لها أسطول بحرى قوى يرجع تاريخه إلى الحروب الصليبية التى مكنت لهما التجارة فى البحر الأبيض المتوسط الشرقى أو الليفانت ، وكانت قوة البندقية وجنوة تنحصر فى أسطولهما . لهذا كله كان من اللازم للسلاطين العثمانيين بناء أسطول بحرى فى حربهم مع هاتين الجمهوريتين وللاحتفاظ من ناحية أخـــرى بأملاكها التى فتحتها . أما الدولة البيزنطية فكان أسطولها قد اضمحل شأنه شأن كل أجهزة الدولة . وأما جنوة فكانت حليفة بيت باليولوجاس الدائم فى نزاعه مع الصليبيين

بينما وقفت البندقية فى صف الصليبيين وأدى النزاع بن الجمهوريتين إلى اضمحلال بحـــرية جنوة ، وعلى ذلك فحين ظهرت البحرية العثمانية فى الليفانت لم يكن منافسها الخطير الأسطول البيزنطى أو الجنوى بل الأسطول البندقى وحده .
ولذلك فمن الممكن القول بأن الأسطول العثمانى قد بنى خصيصاً لمحاربة البندقية — وكان أول من أنشأ نواة الأسطول العثمانى الحربى السلطان مراد الثانى ليطرد البنادقة من بعض الأملاك الساحلية فى شبه جزيرة البلقان . ولم تتجه أنظار العثمانيين إلى فكرة الأسطول قبل مراد لأن أملاكهم على الرغم من سعتها كانت فى الواقع تشمل عدداً قليلا جداً من المدن الساحلية . فلما سقطت فى أيديهم الدويلات التركية غير العثمانية فى عهد بايزيد الأول اتجهت أنظارهم إلى أهمية الأسطول ولكن عطل مشروع إنشائه غارة تيمورلنك ، وكان من الطبيعى أن يفكر مراد الثانى الذى أتى بعد هذه الغارة فى إنشاء الأسطول

ومن الممكن تقسيم تاريخ الأسطول العثمانى منذ نشأته حتى منتصف القرن السادس عشر إلى مرحلتين :

المرحلة الأولى من سقوط القسطنطينية حتى أواخر القرن الخامس عشر . وكان أبرز خواص هذه الفترة تحويل البحر الأسود إلى بحيرة عثمانية — وقد حدث هذا أولا بتدمير ولاية طرابيزون . وهذه الولاية تأسست أولا على يد أسرة كمنينة بعد طردهم من القسطنطينية على يد الصليبيين وظلت بعد ذلك مستقلة عن أسرة باليولوجاس .

وثانياً : بإخضاع خانات القرم وملحقاتها — كما تتميز هذه الفترة بأن نشاط الأسطول انحصر فى المناطق الساحلية فى البلقان والجزر المحيطة بها .

أما المرحله الثانية فتبدأ فى عهد السلطان سليم الأول ؛ فإبان حروبه مع الصفويين فى فارس والمماليك فى مصر ، كان يخشى أن يؤدى انشغاله فى هذه الحروب إلى قيام أعدائه فى الجبهة الغربية بهجوم دون أن يكون مستعداً لهم بحريا . لذلك أصدر أوامره المشددة إلى ضباط البحرية بعدم الالتحام مع العدو وأخذ فى نفس الوقت

يجهز لبناء سفن أكبر وأقوى مما عرفه الأسطول العثمانى فى تاريخه الأول . وكان من شواهد هذا أن نقل مركز قيادة الأسطول من غاليبولى إلى العاصمة ، كما أنشأ ترسانة هناك لصنع سفن قوية ومتينة . وتبدأ هذه الفترة باستيلاء العثمانيين على جزيرة رودس وانتزاعها من فرسان القديس يوحنا (١٥٢٢) وكان هؤلاء يعيشون ماديا وروحيا على أعمال القرصنة ضد المراكب والممتلكات الإسلامية وتستمر الفترة طوال عهد سليمان وفترة من عهد سليم الثانى . وكانت أبرز شخصية فى حياة الأسطول فى هذه الفترة خير الدين الذى عرفه الأوربيون باسم بربروسة فهو بحق بطل الأسطول العثمانى — كان خير الدين مـــن القراصنة الذين عملوا لحسابهم الخاص فى البحر الأبيض المتوسط بادىء الأمر . وتمكن من إخضاع الجزائر لنفسه ، فلما طلب المساعدة من السلطان سليمان عينه هذا بكلر بك على هذه الولاية التى ضمت إلى الإمبراطورية منذ ذلك الوقت — وعلى هذا النحو بدأ شمال أفريقية يخضع للدولة العثمانية إذ استولى بربروسة على تونس وتبعه استيلاء أحد حلفائه فى قيادة الأسطول على طرابلس — ثم استدعى بربروسة إلى إسطنبول وعهد إليه ببناء السفن وتنظيم الأسطول — وإبان قبطانية بربروسة خضعت آخر الجزر الأيجية للسلطان العثمانى كما حدث أيضاً ذلك التحالف بين فرنسا والدولة العثمانية فى الوقت الذى كانت فرنسا تحارب فيه أسبانيا . فأرسل بربروسة لمساعدة الفرنسيين فى حصار نيس (١٥٤٣) وقضى كثيراً من مجهوده ووقته حتى وفاته (١٥٤٦) فى مهاجمة أملاك ملك أسبانيا فى إيطاليا من ناحية البحر . والفضل يرجع إلى نفوذ بربروسة فى ذلك التحالف بين الدولة العثمانية وفرنسا . وبما أن هذا التحالف انتهى بالامتيازات فمن الممكن القول أيضاً بأن بربروسة يرجع إليه الفضل فى تلك الامتيازات التى نظمت العلاقات بين الدولة العثمانية والدول الأوربية لفترة طويلة جداً من الزمن — وتنتهى هذه الفترة بسقوط قبرص فى عهد سليم الثانى و وقعة لبانتو التى فقد فيها الأسطول العثمانى نصف سفنه الحربية .

ولقد بلغ عدد سفن الأسطول فى عهد سليمان حوالى ثلاثمائة . وكان الإشراف على بناء السفن فى أغلب الحالات فى أيدى البنادقة وكان الصناع والعمال فى العادة من اليونان الذين لم تكن خدمتهم فى دور الصناعة تتسم بطابع الدوام فهى

تتأثر بأحكام الحاجة ومقتضيات الظروف مما أضعف الصناعة وأضربها — وكان الملاحون فى العادة من النصارى الطليان أو اليونان الفارين طمعاً فى المغانم الوافرة التى كانوا يحصلون عليها فى خدمة الأسطول العثمانى — وكان هناك بين الملاحين عنصر آخر أقل جدارة بأن يعتمد عليه من هؤلاء ، وأعنى البحارة العبيد الذين كان يشد وثاقهم إلى السفينة . وكانت آفات الأسطول العثمانى ثلاث :

أولا : كان يعوزه ذلك العمود الفقرى الذى مكن للأساطيل اللاتينية المعادية فى البحر وأمدها بقوة فائقة أعنى بحرية تجارية قوية .

ثانياً : فقدان روح الأمانة فى الإدارة وهى آفة قدر لها أن تستمر جيلا بعد جيل .

ثالثاً : قلة الخبرة فى القبطانات الذين تولوا قيادة الأسطول بعد خير الدين .

البلاط العثمانى :

كانت الهيئة الحاكمة بأسرها عبيد السلطان العثمانى ، تمتع هؤلاء العبيد بعدد كبير من الامتيازات . والحكومة ميزتهم عن رعايا السلطان وجعلتهم يحتلون فى المجتمع العثمانى المكانة التى كان يحتلها النبلاء أو الأشراف فى المجتمع الغربى — ومع هذا فقد تميز النبلاء فى الغرب عن نبلاء الدولة العثمانية .

أولا : فى نوع العمل .

وثانياً : فى الامتيازات والحقوق ، فالنبلاء فى المجتمع الغربى كانوا فرسانا بينما أغلب عبيد السلطان كانوا فى الانكشارية أى المشاة — والنبلاء فى الغرب كانوا يتوارثون الحقوق والامتيازات بينما لم تكن وراثة الامتيازات والحقوق من الأسس التى كانت يعمل بها فى الهيئة الحاكمة العثمانية . وأهم امتيازات هؤلاء النبلاء العثمانيين كان الإعفاء من الضرائب ولقد نتج هذا الإعفاء من كونهم عبيدا — فليس من مصلحة السلطان أن يجبى ضرائب من قوم يقوم هو بمهمة الصرف عليهم، مضافاً إلى هذا أن مهمتهم خدمة السلطان بكل قواهم .

على أنه حدث فى عهد السلطان سليمان أن وزيره الأكبر رستم أعاد سابقة كانت فى عهد بيازيد الأول وهى فرض ضريبة على وظائف الدولة الكبرى ولكن هذا التقليد الذى بدأه رستم تطور إلى بيع الوظائف الحكومية نفسها . ولقد أدت هذه البدعة الجديدة إلى إلحاق أكبر الضرر بالهيئة الحاكمة وكانت سبباً من أسباب سقوط الدولة العثمانية فأصبح السلطان يتناول رسوماً معينة فى نظير منح الوظيفة لصاحبها واتخذت هذه الرسوم شكل نظام دقيق فيما بعد ، وكان من أضرارها :

أولا : أن أخذ أصحاب الوظائف بعد توليهم وظائفهم يقسون على رعايا الدولة مسلمين ومسيحيين ليحصلوا منهم على مادفعوه للسلطان قبل توليهم الوظيفة .

وثانياً : انصرف هؤلاء عن عملهم سواء فى الجيش أو الإدارة أو خلافه إلى مشاكلهم الخاصة وبذلك فقد نظام الهيئة الحاكمة أهم عناصر قوته وهو الانصراف عن كل مسئولية سوى خدمة السلطان .

وكان من مميزات النبلاء العثمانيين طريقة المحاكمة — فى أول الأمر كان هؤلاء يحاكمون أمام المحاكم الإسلامية أى على يد قضاة مسلمين ، تعلموا تعليماً مختلفاً كل الاختلاف عن تعلم الهيئة الحاكمة بل وينتمون إلى هيئة غير الهيئة الحاكمة ونقصد بها الهيئة الإسلامية — ولقد كان هذا الوضع محل سخط أفراد هذه الهيئة الحاكمة وانتهى هذا السخط فى عهد بيازيد الثانى بأن أنشأ هذا السلطان محاكم خاصة لعبيده أفراد الهيئة الحاكمة يمثل القضاة فيها بعض أعضائها . ولقد كان لهذا الامتياز أثر كبير فى تأكيد الخلاف بين الهيئة الإسلامية والهيئة الحاكمة من ناحية وفى فصل « القولارى » عن بقية رعايا السلطان فى الدولة العثمانية من ناحية أخرى وأصبح هؤلاء يكونون قومية قائمة بذاتها — ولقد أدت هذه الامتيازات إلى حقد المسلمين فى المجتمع العثمانى وعدم رضائهم ورأوا فيه ظلماً بالنسبة لهم ، فهم أحفاد أولئك الذين أراقوا دماءهم فى سبيل الدين والدولة ، ومع ذلك فقد كان محرماً عليهم دخول تلك الهيئة التى احتكرت مناصب الدولة فى الجيش والحكومة والبلاط ورأوا أبناء المسيحيين يحصلون

على هذه الوظائف والامتيازات، لايدفعون الضرائب ولا يخضعون لقضاة الهيئة الإسلامية مثلهم وكان هذا الحسد من جانب المسلمين من الأسباب التى أدت أيضاً إلى سقوط الدولة .

سبق القول أن من أهم أوجه الخلاف بين النبلاء فى الغـــرب ونبلاء الدولة العثمانية أن نبلاء الغرب كانوا يرثون امتيازاتهم وحقوقهم أما نبلاءالدولة العثمانية فلم يعرفوا حق الوراثة فى وظائفهم وليس معنى هذا أنه لم توجد شواذ لهـــذه القاعدة ، فبعض الأسر كانت تتولى منصباً معيناً لفترة طويلة من الزمن — من أمثلة هذه الأسر أسرة قره خليل التى تولت منصب الوزير الأعظم لما يقرب من قـــرن وأسرة ميخائيل ذى الذقن المدببة تولت منصب قائد الأقنجى لأجيال طويلة — ومع هذا أى بصرف النظر عن هذه الشواذ القليلة لم تعرف الدولة العثمانية مبدأ وراثة الوظائف — ومن ناحية أخرى وجدفى الإسلام تقليد يقول باعتبار سلالة النبى من النبلاء وهم الذين يطلق عليهم الأشراف أوالأسياد ولكن العثمانيين لم يحترموا هذا التقليد ولم يعيروه اهتماما كبيراً . إن العثمانيين لا يعرفون نبلاء خارج الوظائف الحكومية والخدمة العامة(وفى الغالب استمدوا هدا التقليد من بيئتهم الأصلية عن طريق الصين) أى أن النظام النبيلى فى الدولة العثمانية كان وظيفيا فرديا أو شخصيا وليس له صفة وراثية .

إلى أكبر مظهر لمنافاة هذا النظام لمبدأ الوراثة أن الأب كان يقف حائلا أمام ابنه فى الدخول فى الهيئة الحاكمة — ومع هذا فالقولارى لم تكن الطبقة الوحيدة التى تمتعت بالامتيازات الوظيفية والفردية فأعضاء الهيئة الإسلامية كذلك كانوا معفيين من الضرائب تنفق عليهم الدولة ، لهم يد غير مقيدة فى الجانب الآخر من تشريع الدولة — بل أكثر من ذلك أنه كان لهم امتيازات تفوق امتياز القولارى وهو أن أملاكهم لم تكن خاضعة للمصادرة — وعدم إقرار مبدأ الوراثة كان يتناسب تماما مع نظام القولارى ذلك لأن الغرض من هذا النظام ألا ينشغل أفراده بمسائل المعيشة أو مسئولية الأسرة أو بأى شيء

آخر سوى خدمة السلطان بكل قواه الجثمانية والعقلية سواء فى الجيش أو البلاط او الإدارة الحكومية ، زد على ذلك أن حياته ومستقبله متوقف على خدمة السلطان ورضائه عليه — وكان فى هذا خدمة جليلة للدولة العثمانية أو بمعـــنى أصح للسلطان العثمانى لحال دون تجمع الثروة والقوة فى يد أسرة واحدة وكما حال دون تضخم سلطة معينة فى وظائف الدولة المركزية أو حكومات المقاطعات — فأى بكلربك أو سنجق لايستطيع أن يثور على الباب العالى إذ ليس له سند من عائلة أو ثروة أو نفوذ فى خروجه على السلطان فهو يحكم فى بلد كغريب أو أجنبى ويستمد سلطته من السلطان مباشرة بل وحياته مركزة فى هذه السلطة وحدها — وعلى ذلك فمصير الدولة العثمانية اختلف لهذا السبب عن مصير دولة شرلمان أو السلاجقة — فمهما وصلت إليه الدولة من اضمحلال وضعف ومهما كان مصيرها فلم يكن من المنتظر كما حدث بالفعل أن ينتهى أمر الدولة إلى الانقسام إلى دول صغيرة مستقلة على يد حكام الولايات — ومع هذا فقد وقف أمام سلامة الدولة التى حكمها مبدأ عدم الوراثة عاملان عملا باستمرار على هدم هذا المبدأ — العامل الأول كان تفضيل المحسوبية على الكفاءة ، وأحدث هذا اضطرابا فى نظام الترقية — والثانى رغبة المحرومين من الامتيازات فى الحصول عليها ، وهذا واضح فى فتح الهيئة الحاكمة لأبناء الموظفين وغيرهم من المسلمين . سليم الأول كان حريصا جداً على تجنب هاتين الآفتين ولكن حدث فى عهد سليمان أن بدأت هاتان الآفتان تعملان فى الدولة فأخذت ابتداء من عهده بعض وظائف الدولة تباع أى أصبح المال والمحسوبية لا الكفاءة السبيل الموصل إلى الوظيفة والترقية — وفى عهده أيضاً سمـــح لأبناء الانكشارية بالانضمام إلى صفوف العجم أو غلان ولم ينقض جيل على حكمه حتى فتحت الانكشارية والسباهية للمسلمين .

فى المراحل الأولى لتاريخ الدولة العثمانية لم تكن هناك تفرقة واضحة بين الحكومة والبلاط وإنما جاءت هذه التفرقة بنمو النظم العثمانية واتخاذها شكلها النهائى — وكانت قوة أحدهما على حساب الآخر وتحكمها فى أمور الدولة يتوقف

دائما على الظروف السياسية التى تمر فيها الدولة وعلى شخصية السلطان العثمانى نفسه — ومع هذا يمكن القول كقاعدة عامة أن الحكومة كان لها الكلمة العليا فى شئون الدولة وقت الفتوحات والتوسع أى فى القرون التى كانت الإمبراطورية العثمانية تسير نحو أوج عظمتها . ولكن لما ركدت الحروب وانكمشت الدولة وبدأ الاضمحلال يتسرب إليها علت كلمة البلاط على حساب الحكومة وأصبح المسيطر فى شئونها — ويمكن القول أيضاً أنه منذ عهد السلطان محمد الثانى بدأ يتضح الفصل بين الحكومة والبلاط ففى عهده كانت الحكومة هى المسيطرة بطبيعة الحال واستمر الفصل واستمرت سيطرة الحكومة حتى بلغا أقصى مراحل الوضوح والسيطرة فى عهد سليمان ، ومع هذا فقد ظهر فى عهد سليمان فى هذه الناحية كما ظهر فى النواحى الأخرى بوادر الانقلاب الذى شاهدته الدولة العثمانية بعد سليمان والذى سيطر فيه البلاط على الحكومة . ففى عهد سليمان مثلا كان الدور الذى لعبته ركسلانة زوجة سليمان فى مقتل مصطفى ابن زوجة سليمان الأولى وبيازيد ابنها ليتولى ابنها المفضل لديها سليم . والواقع أن هناك عاملين ساعدا على وضوح هذا الوصع :

أولا : اختلاف شكل البلاط العثمانى وطبيعته عن البلاط الأوربى فى المجتمع الغربى — فى بلاط الغرب ظهرت النساء فى الحفلات الخاصة باللهو أو الأعياد أو غيرها من المناسبات الهامة — ولكن خلت حفلات البلاط العثمانى من العنصر النسائى تماما . فمن الثابت أنه حتى منتصف عهد السلطان سليمان خلا قصره الكبير الذى كان يقضى فيه أغلب أوقاته من النساء ، فأسرته كانت تسكن فى مكان آخر فى حراسة جيدة وراء أسوار محكمة حيث لايسمح لأحد بالدخول هناك سوى السلطان نفسه — وعلى ذلك نجد ان الملتفين حول الملك كانوا منقسمين إلى مجموعة الرجال ومجموعه النساء وأن السلطان هو وحده حلقة الربط بين الاثنين — هذا الوضع ساعد دون شك على أن يأخذ البلاط العثمانى صفة الانزواء وأن يبتعد عن رجال الحكومة .

ثانياً : يضاف إلى هذا أن السلاطين العثمانيين سعوا وراء تحقيق مبدأ قدسية

السلطان بعد السلطان محمد الثانى فمنعوا جلوس أحد على موائدهم ، وعملوا على تجنب أن يكون رجال الحكم والإدارة من المشتركين معهم فى لهوهم حتى لا يقلل هذا الاشتراك من هيبة السلطان — ولذا اضطر الملك إلى جعل رفقائه فى لهوه ومسراته من الغلمان والنساء والأغوات — وأصبح اتصال رجال الحكم به اتصالا حديا خاصة فقط بأمور الدولة — ويمكن تقسيم البلاط العثمانى إلى ثلاثة أقسام

أولا : الخدمة الخارجية وهذه تكون من عجم أو غلمان .

ثانياً : الخدمة الداخلية ويقوم بها الأغوات البيض .

ثالثاً : الحريم ويقوم بها الأغوات السود والنساء .

الحريم : كان الحريم فى عهد سليمان فى شبه عزلة عن بقية الخاصة السلطانية ولذلك فالمعلومات عنه قليلة كذلك تأثيره أيضاً فى تسير أمور الدولة لايكاد يذكر الدور الهام الذى لعبه الحريم كان بعد سليمان حين انتقل الحريم إلى القصر الرئيسى وأصبح السلاطين يقضون أغلب أوقاتهم بين الحريم — وليس معنى أن الحريم لم يكن له أى نفوذ على السلطان سليمان — ويأتى بعدهما فى المرتبة بقية الزوجات وكانت لكل من السيدتين المفضلتين جناج خاص وعدد من الخدم النساء برأسهن سيدة يطلق عليها « كخيا » — أما الحريم عامة فيقوم بحراسته وخدمته ما يقرب من أربعين وأكثر من الأغوات السود يرأسهم ما يطلق عليه « أغا الكزلر » أى أغا البنات وكان عظيم الشأن وناظراً لأوقاف دينية كبيرة .

الخدمة الداخلية : المقصود هنا الخدمة الداخلية فى القصر السلطانى نفسه (١) يقوم بالخدمة فيها كما سبق القول الأغوات البيض ورئيسهم « أغا الكابو » أى حارس الباب وكان ناظراً أيضاً لأوقاف دينية وله مركز كبير إذ كان له حق محادثة السلطان حين يريد . وكانت الخدمة الداخلية تقسم إلى خمس قاعات أو حجر يطلق عليها أودة منها الأودة الداخلية للسلطان ويقوم بالخدمة فيها ٢٩ من الخدم ويرأسهم أوده باستى أو رئيس الإدارة الداخلية ومنهم السلحدار أى حامل سلاح السلطان ، شرابدار أى حامل كأس السلطان . الحجرة الثانية كانت الخزنة ويرأسها خزندار باش . وحجرة ثالثة كيلار اوداسى ويرأسها كيلا رجى باش وهو يقوم بإعداد الخبز والفطائر وبالجملة المطبخ أما الحجرتان الآخيرتان فخاصتان بتعليم الخدم .

(١) اعتمدنا بصفة أساسية فى هذه المواضيع على كتاب أنظمة الحكم العمانى فى عهد سليمان العظيم للمؤلف ليباد .

الخدمة الخارجية — وهى متفرعة متشعبة بحيث لايتسع المقام هنا للكلام عنها بالتفصيل ويكفى أن نذكر أنها تشمل خدمة السلطان خارج داخلية القصر وتمثل فى الحرس السلطانى وحرس القصر وجماعة العلماء المتصلين بالسلطان وخدمة الإسطبل وخيمة السلطان .

الحكومة العثمانية

للحكومة العثمانية خطوط عامة تسعى إلى السير فيها والعمل على تحقيقها منها احتفاظها بسلطتها على رعاياها عن طريق الحكم المحلى والقوانين والتشريعات ومنها التعامل مع الدول الأجنبية سياسيا وحربياً إن اقتضى الأمر — يضاف إلى هذه فيما يتعلق بالقرن السادس عشر زيادة أملاك الدولة وزيادة عدد رعاياها لصالحها السنى على حساب المسيحيين فى أوربا والشيعة فى الشرق — ولم يكن ضمن هذه الخطوط الرئيسية إصلاح الزراعة أو الصناعة أو المنشآت العامة أو العمل على معاملة الأهالى المحكومين معاملة حسنة فكل هذه الاعتبارات لم تصنعها الحكومة فى القرن السادس عشر سواء فى ذلك التركية أو الغربية فى المحل الأول وإنما جاءت إذا جاءت على الإطلاق كضرورة من الضروريات اللازمة للحكومة لتسهل عليها مهمة الحكم وهذه المهمة أى مهمة الحكم إلى جانب مهمة التوسع قد بذلت كل الجهود نحوهما السر فى نظام العبيد فى الدولة ولذا جاءت مهمة الحكومة العثمانية منحصرة فى :

أولا : التشريع الخاص بالهيئة الحاكم والدولة .

ثانياً : الإدارة .

ثالثاً : جمع المال اللازم للهيئة الحاكمة لتؤدى مهمة الحكم

رابعاً : إعداد كتابة كل القوانين والتشريعات الخاصة بتسيير أمور الحكم .

خامساً : خصم النزاع بين الرعايا العثمانيين .

أولا : التشريع — كما سبق كان السلطان العثمانى رئيس الدولة المستبد ؛ هو قائد الجيش ورئيس الحكومة ورئيس الهيئة الإسلامية ورئيس الملل المختلفة فى الدولة وحكام المقاطعات — استمد هذه السلطة الاستبدادية من البيئة الأصلية التركية حيث الطاعة التامة للرئيس أو القائد ومن كونه إمام المسلمين فى مجتمع إسلامى ولكن هذا الوضع الأخير أى احتلاله لمنصب الإمامة كان فى نفس الوقت

يحد من سلطته أو استبداديته كمشرع فى الدولة . فالقانون فى الدولة العثمانية كان مستمداً من :

أولا . الشريعة .

ثانياً : القوانين وهى قرارات السلطان المكتوبة .

ثالثاً : العادة .

رابعاً : العرف أو إرادة السلطان الحاكم وهذا العرف إذا كتب يصبح قانوناً أى أن العرف مرحلة أولية للقانون قد يتطور إلى قانون وقد لا يتطور والشريعة كانت مستمدة من القرآن ومن تقاليد الرسول سواء ظاهر فى أحاديثه أو أعماله ومن أعمال الخلفاء الأوائل وتفسيرات علماء الشريعة الأوائل — جمعها وفسرها أول هؤلاء العلماء السنيين أبو حنيفة الذى انتمى إلى مذهبه جميع الأتراك العثمانيين وتلى أبو حنيفة عدد من علماء السنة الذين أضافوا إلى كتابته حتى أحس السلطان محمد الثانى بالحاجة إلى إعداد جديد للشريعة فقام بهذا الاعداد خسرو باشا فى ١٤٧٠ — على أن الحاجة زادت مرة أخرى إلى إعداد آخر شامل حين فتح العثمانيون مناطق إسلامية فى سوريا ومصر والحجاز فوكل سليمان إلى الشيخ إبراهيم الحلبى مهمة إعدادها وبالفعل أتم هذا الشريعة فى ١٥٤٩ فى كتاب أسماه ملتقى البحار الذى أصبح منذ ذلك الوقت أساس القانون العثمانى حتى عهد الإصلاحات فى القرن التاسع عشر . والشريعة أوسع مدى من فكرة القانون عند الغرب إذ هى لا تتناول حكومة الدولة وحدها بل وتشمل أيضاً تنظيم حياة الأفراد الاجتماعية والخلقية والدينية . على أن هذه الشريعة تعرضت لأزمة لسببين .

أولا : اتساع المجتمع الأصلى البسيط إلى قوة عالمية ضخمة لها مصالحها وعلاقاتها المعقدة .

ثانياً : أنه كان من المسلم به أن الشريعة لا يجب أن تمسها يد التغيير رغم الظروف الجديدة حقيقة لقد اجتهد العلماء كما شاهدنا مثلا فى فكرة أو نظرية الخلافة والسلطنة ولكن المهمة كانت أشق كثيراً من أن تحل بمثل هذه المجهودات . ولذلك أضحى من الضرورى على الحكام والسلاطين فى المجتمع الإسلامى أن يكملوا الشريعة بعدد من القوانين الموضوعة . ولكن علينا أن نلاحظ أن هذه القوانين لم يكن يسمح

لها بمخالفة الشريعة التى يجب أن تظل هى أساس القانون العثمانى كله — إنما مست هذه القوانين الموضوعة النواحى التى لم تعالجها الشريعة من قبل .

كان السلاطين العثمانيون يصدرون تشريعاتهم فى مثل فرمانات ولكن بمرور الزمن اقتبسوا كلمة إغريقية وهى قانون ، وكانت القوانين تعالج المسائل الخاصة بالحرب والمسائل المالية والإقطاعية والمجرمين والبوليس والاحتفالات . وكل هذه المسائل عالجتها الشريعة إلى حد ما عدا قانون الإقطاع وقانون المراسيم (الاحتفالات) وفى هذين الميدانين كانت يد السلطان مطلقة وكان السلطان يصدر قوانين منفصلة — أى حسب الظروف التى توجب صدورها ولكن إذا جمعت مجموعة من هذه القوانين أطلق عليها قانون نامة أو كتاب القانون .

ثانيا : الإدارة المركزية فى الإمبراطورية العثمانية كانت نفس الإدارة الحاكمة فى الدول الإسلامية السابقة مع شىء من التعديل ونجد نظيرها فى الدولة العباسية — وإدارة الدولة نفسها متأثرة بنظم الدولة الساسانية — وهذا النظير معدل عن طريق الدولة الغزنوية والسلاجقة . يشبه الأستاذ Gibb هذه الإدارة بالمثلث على رأس هذا المثلث نائب الملك الذى يطلق عليه الوزير أو « الفزير » كما يطلق عليه بالتركية . وفى كل زاوية من زاويتى القاعدة توجد إدارة هامة جداً ؛ الأولى خاصة بالمراسلات وكتابة الوثائق وإصدار الأوامر والتشريعات والثانية خاصة باستلام الدخل وصرفه .

والإدارتان تتبعان الوزير . ومنصب الوزير معروف فى تاريخ الإسلام الأول والمظنون أنه أخذ عن الدولة الساسانية . وفى عهد السلاطين العثمانيين الأوائل لم يكن يطلق على صاحب هذا المنصب لقب وزير بل لقب بيرفان وهو اصطلاح فارسى أخذته الدولة العثمانيه عن سلاجقه قونية — أما لقب وزير فكان يطلق على القائد الحربى وكان البيرفان يتمتع بما يتمتع به الشاغل لمنصب وزارة التفويض لا التنفيذ فى الحكومات الإسلامية السابقة أى أنه لم يكن منفذاً لأوامر السلطان بل كانت لديه الفرصة للتصرف بوحى من نفسه فى حدود السلطة المخولة له من السلطان . والسبب فى هذا أى فى كون البيرفان فى العهد الأول للسلطنة العثمانية من وزراء التفويض أن السلاطين العثمانيين الأوائل كانوا دائماً فى شغل

تام بحروبهم . فلما شكلت وجمعت القوانين فى عهد السلطان محمد الفاتح أطلق على بيرفان لقب وزير أو الوزير الأعظم . وحتى فتح القسطنطينية كان منصب الوزير الأعظم يشغله مسلمون أحرار — وكان ممن تولى الوزارات فى هذه الفترة — أى قبل فتح القسطنطينية — فى عهد السلطان أورخان علاء الدين وأسرة جاندرالى شغلت هذا المنصب فى فترات متعددة بعد أورخان حتى فتح القسطنطينية ولكن السلطان محمد الفاتح بدأ تقليداً استمر بعده وهو اختيار الوزير الأعظم من عبيده — كما أن جميع وزراء الدولة منذ فتح القسطنطينية حتى أواخر عهد سليمان القانونى كانوا وزراء تنفيذ — ولكن حدث فى أواخر عهد سليمان بسبب انزواء السلطان عن مباشرة أعمال الدولة إلى عزلة نسبية أن أصبح الوزير الذى أصبح يطلق عليه منذ ذلك الوقت الصدر الأعظم — المحرك للدولة — وكان لهذا أضراره :

أولا : لأن هؤلاء الوزراء لم تكن لهم المقدرة التى كانت للسلاطين العثمانيين وخصوصاً بعد أن تصدع نظام الهيئة الحاكمة .

وثانياً : أن مركزه كان محفوفا بالخطر لأن السلطان فى عزلته أصبح تحت رحمة الحريم والأغوات ومؤامرتهن وبعض هذه المؤامرات كانت توجه ضد الصدر الأعظم . فالصدر الأعظم (١) محمد صوقللى استغل نفوذه استغلالا شائنا — كان يطمع فى إنماء طريق ثروته فضاعف من موارده عن الرشوة حتى بلغت أرقاما خالية . فكان على باشوات الولايات أن يعيدوا شراء مناصبهم كل سنة بالهدايا ويقال إن باشا القاهرة كان يدفع مايزيد على مائة ألف دينار بندقى سنوياً إلى صوقللى هذا — وكان يقبل الهدايا والهبات من الدول الأجنبية . وفى ١٥٧٣ اشترت منه البندقية صلحاً مقابل مقدار كبير من المال — وطبيعى

---

(١) الباب العالى — نشأت هذه التسمية فى ١٦٥٤ حين منح السلطان محمد الرابع وزيره الأعظم درويش باشا — وكان الوزير الأعظم أو الصدر الأعظم حتى ذلك الوقت يسكن فى منزل صغير هو وأسرته — محل إقامة رسمى له ولأسرته وفيه تدار أعمال الدولة الخاصة بالوزير بل القصر السلطانى الذى كان يلجأ إليه الوزير الأعظم من قبل لإدارة الأعمال وسمى السكن الجديد بابى عالى (أحياناً باب الباشا) .

أن يكون الصدر الأعظم مثلا سيئاً لموظفى الدولة فى فروع الإدارة المختلفة — ومن المظنون أن مقتله جاء بإيعاز الحريم .

ومن الأسماء اللامعة التى تولت هذا المنصب فى عصر السلطان سليمان سليمان رستم زوج ابنة سليمان وإبراهيم وكان فى أوائل عهد سليمان — وفى أواخر أيامه ترك سليمان كل شىء فى يد على ومحمد من أسرة صوقللى .

وإلى جانب الوزير الأعظم أو الصدر الأعظم كان هناك بعض الوزراء لم يكن عددهم ثابتاً ولكن فى عهد سليمان كانوا فى العادة أربعاً — وهؤلاء لم يكن لهم مسئولية دائمة أكثر من كونهم أعضاء مهمين فى الديوان الذى سيأتى ذكره . وكان كل وزير يمنح لقب الباشا كما كان دخله كبيراً — ومع أن الوزير الأعظم كان يمثل السلطان المطلق فلم يكن له سلطة مباشرة على الهيئة الإسلامية أو البلاط ، ولكن فيما عدا هذا كانت له الكلمة العليا وكان يشرف على جميع التعيينات فى الجيش أو الإدارة المحلية أو إدارة المقاطعات بل يتولى قيادة الجيش إذا شاءت الظروف . وكانت علامة التفويض من السلطان أن يمنحه السلطان خاتمه فإذا استرجع الخاتم كان معناه عزل الوزير الأعظم — وكان هذا الوزير يتمتع بامتيازات وحقوق واسعة جداً أبرز ما فيها أن على كل موظف فى الدولة كبر أو صغر — عدا شيخ الإسلام — أن يقبل طرف رداء الوزير الأعظم حين دخوله .

الإدارة المالية : كان يقوم بإدارة الشئون المالية فى الدولة دفترداران أحدهما يقيم فى روميلى والآخر فى أناضول يساعدهما اثنان أقل مرتبة منهما أحدهما فى حلب والآخر فى البلاد الدانوبية . وكان للدفتردارين حقوق وامتيازات كثيرة ودخل كبير ولهما حق مقابلة السلطان لاستشارته فى الشئون المالية الخاصة بالدولة .

كانت الإدارة المالية تنقسم إلى خمسة وعشرين قسماً عليها أقلام ، وكان السلطان محمد هو واضع هذا النظام . ويرأس كل من هـذه الأقلام

خوجا ، وبين هؤلاء والدفتردارين حلقة يمثلها عـدد من الموظفين أهمهم روزنامجيان أو القائمان برصد الحسابات .

ويحسن بنا أن نشير هنا فى لمحة عاجلة إلى نظام الضرائب . فلقد استمد العثمانيون نظام ضرائبهم وبالتالى مصادر دخل الدولة من أصول متعددة . أهمها الأصل الإسلامى الذى يفرض الضريبة على الزراعة وحدها ممثلة فى العشور والخراج (والخراج فى الغالب ضريبة تقدير تتراوح بين العشر ونصف المحصول) وضريبة الجزية وهذه كانت تفرض على غير المسلمين من الذكور البالغين — ثم مصدر آخر للتشريع المالى العثمانى جاء من الدولة البيزنطية والسلاجقة وهو فى نظام الإقطاع . وكانت إقطاعات كبيرة ملك للدولة وهى التى يطلق عليها الميرى وكانت مصدراً من مصادر الدخل فى الدولة العثمانية — يضاف إلى هذا النظم التى كانت موجودة بالفعل فى الأراضى التى فتحها العثمانيون شرقاً وغرباً وهذه وإن عدلها العثمانيون فإنهم لم يلغوها ، وعلى ذلك فإن أهم ما تميز به نظام الضرائب العثمانى تعدده وتنوعه فهناك ضرائب على الزراعة وهناك ضرائب على الرأس وضرائب على التجارة والمناجم والأسواق وغير كل هذا كثير . بل يتميز النظام بتنوعه من سنجقية إلى أخرى وقرية إلى أخرى كما يتميز باختلاف الطرق فى جمعها . وكل هذا التعقد لا يمكننا من دراسته تفصيلا فى هذه المناسبة وإن كان يجدر بنا أن نضع بعض الملاحظات الخاصة به :

أولا : نظام الالتزام فى جميع الضرائب — ففى عهد محمد الفاتح كانت إدارة المالية تقوم بجمع الضرائب مباشرة ولكن كان لهذا النظام عيوبه فاضطرت إلى العمل بنظام الالتزام حتى تضمن لنفسها حقها فى الضرائب . فضرائب المناطق الكبيرة كانت توكل لبعض ضباط القولارى وهؤلاء لا يقومون بجمعها ولكن يبيعون حقهم إلى غيرهم وهؤلاء يبيعونها إلى غيرهم وهكذا حتى تصل فى النهاية فى شكل أقسام صغيرة إلى أيدى المسيحيين واليهود الذين كانوا يتعسفون مع رعايا الدولة المساكين .

ثانياً : تميز النظام الضرائبى العثمانى بالتحفظ فلم يغير السلاطين العثمانيون نظام ضرائبهم بمرور الزمن مع أنه ثبت عدم ملاءمته للظروف الجديدة .

ثم كان معنى التحفظ أيضاً أن دخل الدولة لا يزيد لعدم تغيير نظام الضرائب بل لقد كان من المعقول أن يأخذ دخل الدولة فى النقصان ، فقيمة العملة النقدية أخذت تقل بمرور الزمن من ناحية والمعاهدات أو اتفاقيات الامتيازات كانت دائماً فى صالح الدول الأجنبية بحيث لم تعد الضرائب الجمركية مصدراً كبيراً فى دخل الدولة — وعلى ذلك فمن الممكن القول أن دخل الدولة كان ثابتاً فى الغالب إن لم يكن آخذاً فى النقصان .

ثالثاً : مصـــدر هام من مصادر الدولة كان الغنيمة التى تشمل العبيد . وكان للسلطان خمسه والغنيمة كلها على كل حال كانت تخصص للهيئة الإسلامية ولا شك أن هذا المصدر كان هاما حتى أواخر عهد سليمان لأن كل هذه الفترة كانت فترة فتوحات — كما كانت الغنيمة تؤخذ من المناطق التى تقع فيها الثورات كعقاب للثوار . يضاف إلى هذا المصدر الأملاك المصادرة وأملاك القولارى الذين لم يخلفوا أبناء ليرثوا أباءهم .

رابعاً : كان أهم أوجه الصرف فى الدولة الأسطول والبلاط — بعض الكتاب الغربيين يلاحظ أن السلطان العثمانى لم تكن مصاريفه فى أوقات الحرب لتزيد كثيراً عن مصاريف السلم . وهذا صحيح فيما يتعلق بالجيش ، فالجيش العثمانى واحد فى زمن السلم والحرب والسلطان ينفق عليه فى وقت السلم بنفس الشكل الذى ينفق فى زمن الحرب أى أن الجيش العثمانى لم يكن كجيوش الدول الغربية له شكل مختلف فى وقت السلم عنه فى الحرب . ولكن لا يجب المبالغة فى هذه الحقيقة إذ لا شك أن السلطان العثمانى كان عليه دائماً إمداد الجيش بأسلحة وحيوانات بدل التى تستهلك أو تهلك فى الحرب كما أن الانكشارية والسباهية كانت تمنح عادة بعض الهدايا السلطانية لإرضائها — يضاف إلى هذا أن عملية تموين الجنود وهم فى ميدان القتال كانت تكلف الدولة أكثر من تموينهم وهم فى ثكناتهم إبان السلم — إنما الأسطول العثمانى كان يمتص جزءاً كبيراً من دخل الدولة على الرغم من الغنائم التى كان يحصل عليها بإغاراته ولا سيما فى شمال أفريقية ، كذلك كانت عظمة البلاط العثمانى أيام سليمان وما اتسم به من بذخ وإسراف يمتص جزءاً كبيراً من إيراد الدولة — وكانت هذه النفقات الباهظة سواء على الأسطول أو

البلاط من الأمور التى خلقت حاجة سليمان إلى المال فاضطر إلى الالتجاء إلى موظفيه ليساعدوه فى الحصول على المال ومن هنا نشأ التقاليد الذى يقضى بأن يدفع إليه هؤلاء الموظفون بعض المال وقت تعينهم وكان لهذا التقاليد نتائجه كما رأينا .

ثالثاً : النشنجى أو المستشار . وهذه الإدارة يطلق عليها المستشارية وهى تضم عدداً من الموظفين أبرزهم الريس أفندى (أو رئيس الكتاب) الذى تبرز أهمية منصبه فى القرن الثامن عشر فيصبح بمثابة وزير الخارجية ، ومنهم كخيا وهو نائب الوزير الأعظم — على أن أهم شخصية فى هذه الإدارة النشنجى أو المستشار . وكان مهمته وضع إمضاء السلطان على الفرمانات والوثائق وكان مسئولا عن دقة وقانونية الصيغة التى تكتب بها الأوراق الرسمية والقوانين ولكن منصب النشنجى بدأ فى الأفول وحل محله الريس أفندى فى رئاسة المستشارية لسببين : السبب الأول أن انزواء السلطان العثمانى فى الحريم قلل أو قطع من الصلة الشخصية بين النشنجى والسلطان وبذلك قلت قيمة النشنجى — والسبب الآخر هو دخول الدولة العثمانية فى علاقات دبلوماسية قوية مع الدول الأوربية جعلت الحاجة ماسة إلى من يتولى شئون هذه العلاقات الخارجية الهامة — وكان الوزير الأعظم فى بادئ الأمر يتولى هذه الناحية ولكن لما كثر العمل عليه تخلى عنها للريس أفندى وبذلك بدأ الريس أفندى يحتل مركز النشنجى .

الديوان — ما دام قانون الدولة موضوع ومحدد وما دام أى نوع من التشريع الجديد يرتكز حول السلطان نفسه ، فالتشاور إذن وتبادل الآراء لا يجـــد له مجالا سوى فى الناحية الإدارية والقضائية ولهذين الغرضين فقط أى ليس للغرض التشريعى وجد الديوان فى الدولة العثمانية — وكان الديوان يعقد اجتماعات لساعات طويلة فى أربعة أيام من كل أسبوع (السبت — الأحـــد — الاثنين — والثلاثاء) طول السنة عدا شهر رمضان . وهو يشمل أكبر موظفى الهيئة الحاكمة إلى جانب تمثيله عن طريق اثنين للهيئة الإسلامية - فالديوان لم يكن بمثابة المجلس الإدارى الأعلى بل أيضاً المحكمة العليا فى الدولة — وعلى ذلك فالديوان لم يكن جزءاً من الهيئة الحاكمة ولكن همزة الوصل بين الهيئة الحاكمة والإسلامية ويجمع بينهما وحدة على رأسها السلطان نفسه وكان

السلطان العثمانى قبل عهد سليمان يحضر جلسات الديوان ولكن سليمان لم يتبع هذه القاعدة وبعض المؤرخين يعدون هذا سبباً من أسباب انهيار الإمبراطورية — على أن سليمان كان يكتفى بأن يستمع إلى ما يجرى فى المجلس عن طريق نافذة تطل على حجرة الاجتماع .

الهيئة الإسلامية : الهيئة الإسلامية تختلف فى طبيعتها وتكوينها عن أى تنظيم دينى مسيحى فى الغرب فالإسلام لا يعترف بنظام الكهنوت أو الارستقراطية الدينية أو القساوسة ولكن الهيئة الإسلامية العثمانية كانت على الرغم من هذا تشمل جماعات من التى عرفت فى الغرب . وتشمل الهيئة الإسلامية جميع المسلمين فى الإمبراطورية العثمانية خارج الهيئة الحاكمة من الذين كانوا أكثر شأناً من المسلمين العاديين وكان لها نظام تعليمى خاص كما كانت تتكون فى شكل هرمى على رأس هذا الشكل الهرمى يجلس السلطان العثمانى الذى كان يعين من يتولى أهم مناصب الهيئة الإسلامية ويشرف على دخلها المالى ويعين المشرفين على هذا الدخل . وأهم خلاف بين هذه الهيئة الإسلامية والهيئة الحاكمة أن الهيئة الإسلامية كانت تستمد أعضاءها من الأسر الإسلامية بينما تستمد الهيئة الحاكمة أعضاءها من المسيحيين ولذلك اختلفت الهيئتان تماماً وكان لهذا أثره فى ظهور المنافسة التى أضرت فى النهاية بالدولة — وتنقسم الهيئة الإسلامية إلى ثلاث فئات هامة :

١ — فئة الإداريين الدينيين .

٢ — فئة المفتيين .

٣ — فئة القضاة ويطلق على الفئة الثانية والفئة الثالثة معاً هيئة العلماء .

والفئة الأولى لم يكن لها نفوذ كبير كما لم يكن تعليمها عظيما وهذه الفئة تنقسم بدورها إلى خمس طوائف :

(ا) الشيوخ (الوعاظ) .

(ب) الخطباء وهم الذين يقومون بخطبة الجمعة .

(ح) الأئمة وهم الذين يقومون بالصلاة يوميا .

(ى) المؤذن .

(هـ) القائم الذى يتولى الإشراف على المسجد .

ويدخل فى هذه الفئة أيضاً الأسياد وهم الأشراف وهؤلاء لم يكونوا أعضاء فى هيئة العلماء بمعنى الكلمة إلا إذا دخلوا المدارس التعليمية الخاصة بالهيئة إنما كانوا يستمدون مركزهم من انتسابهم إلى النبى عليه الصلاة والسلام وهؤلاء وحدهم هم الذين يحق لهم التمتع بالعمامة الخضراء وكان عددهم كبيراً وكان بعضهم أدعياء كما ارتبطت ببعضهم السمعة السيئة . والواقع أنهم وحدهم كانوا يمثلون الوراثة فى الامتيازات فى الدولة العثمانية (إلا أن هذه الامتيازات كانت شخصية أو فردية أكثر منها مالية كتمتعهم بعدم الخضوع للعقاب الشديد كما كانت لهم محاكمهم الخاصة) . أهم الشخصيات فى هؤلاء الأشراف كان أمير العلم الذى كان يحمل علم السلطان ونقيب الأشراف أى رئيسهم وهذا كان يحتل مكانة سامية فى نظام الهيئة الإسلامية تفوق فى حفلات الأعياد مقام المفتى نفسه ومنصب نقيب الأشراف كان يعينه السلطان لمدى الحياة وكان مقره العاصمة وكان تحته عدد من الموظفين كما كان برأس الهيئة القضائية الخاصة بالأشراف كما كانت له سلطة مطلقة على هؤلاء الأشراف .

إلى هؤلاء أيضاً ينتمى الدراويش وهم ليسوا أعضاء فى هيئة العلماء وينقسمون إلى طرق كثيرة أهمها أربعة فى القرن السادس عشر وكان لهم سلطة كبيرة على جماهير الناس وكان عدد منهم أمناء ولكن أغلبهم كانوا متسكعين ولصوصاً متجولين .

ثانياً : كانت هناك هيئة العلماء وأعضاء هذه الهيئة من الذين أكملوا دراستهم للقانون وتولوا مناصب قضائية أو مناصب الإفتاء أما المفتيون فكانوا يعينون فى المدن الهامة فى صحبة القاضى كانوا بمثابة مستشارين لبكلر بك أو السناجق ويبلغ عددهم ما يقرب من مائتين وكانوا يعينون لمدى الحياة ومهمتهم الإفتاء فى الأمور الدينية على مبدأ أبى حنيفة وتسمى هذه الاستشارات الفتاوى وفى المدن العادية كان المفتى يأتى فى المرتبة بعد القاضى إلا فى القسطنطينية نفسها حيث كان مركز المفتى فى القسطنطينية خطيراً جداً وأطلق عليه منذ عهد محمد الثانى لقب شيخ الإسلام وكان من حقه تعيين جميع المفتيين فى الإمبراطورية كما كان تحت

تصرفه إدارة أطلق عليها فتوه خانة التى أنشأها السلطان سليمان وكان مركزه عظيما فى الدولة بحكم أنه يمثل الشريعة الإسلامية وهذه كانت فوق السلطان نفسه وقيل إن السلطان بايزيد الثانى كان من عادته أن يقف ليستقبل المفتى ويمنحه معقداً أعلى من معقده ولم يكن المفتى على الرغم من هذا سلطة زمنية أو دوراً هاما فى شئون الدولة فهو لا يظهر نشاطه إلا إذا طلب منه ذلك وكان له وحده الحق فى إعلان الحرب وفى إرسال الوعاظ يخطبون فى الناس ويعلنوا أن الحرب واجب على المسلمين جميعاً كما كان السلطان يستشيره فى مدى مطابقة القوانين الوضعية مع الشريعة على أن أهم نقط القوة فى مركز المفتى شيخ الإسلام أنه هو وحده الذى يستطيع أن يقرر أن السلطان قد انحرف عن تطبيق الشريعة الإسلامية ويجب عزله وبالاختصار فعلى الرغم من أن المفتى كان لا يستطيع الادعاء بأن له قدرة مقدسة على عمل التشريعات والقوانين الخاصة بالعقيدة إلا أنه كان بمثابة السلطة النهائية فى تفسير هذه الشريعة .

٣ — القضاء : وهؤلاء كانوا يتولون المحاكم للنظر فى جميع القضايا سواء كانت خاصة بالجرائم أو القضايا المدنية وسواء كانت من اختصاص الشريعة أو القوانين أو العرف أو غيرها وهؤلاء القضاة لم يكن لهم سلطة قضائية على جميع أفراد الدولة فالقولارى أو الأسياد والأشراف والملل كانت لهم محاكمهم الخاصة بهم كما أن القضايا الخاصة بإدارة الأوقاف كانت لها محاكم خاصة بها أيضاً وعلى ذلك فالقضاة فى الهيئة الإسلامية كانوا يقومون بالنظر فى القضايا التى تتعلق بالشريعة بين المسلمين أو بين المسلمين والمسيحيين إلا إذا كان المسلم ينتمى إلى القولارى أو الأشراف . كذلك يشمل اختصاصهم جزءاً كبيراً من القضايا التى تقع خارج نطاق الشريعة الإسلامية . وكان القضاة يعينون فى المدن للنظر فى القضايا الخاصة بالمدينة والمنطقة التى حولها .

كانت الهيئة الإسلامية تعيش على الأوقاف وهذه بلغت مساحتها ما يقرب من ثلث أراضى الدولة المزروعة وأغلب أوقاف الهيئة الإسلامية كانت منحاً من السلطان العثمانى وبعضها كان أوقافا من أفراد ويقوم بالإشراف عليها متولى وناظر وقف. وكانت هناك ثلاثة أنواع من الوقف .

(ا) أوقاف منتظمة على المساجد .

(ب) أوقاف لأبواب الخير .

(ح) أوقاف المساجد من النوع غير المنتظم أى استغلال أموال الوقف نفسها.

ويدخل فى النوع الثانى إنشاء المدارس والمكتبات والمستشفيات وغير ذلك .

ومن هذه الأوقاف كان يستمد أفراد الهيئة الإسلامية الرسمية دخلهم فيما عدا القضاة الذين كانوا يستمدون جزءاً كبيراً من دخلهم من الرسوم والغرامات وكانت الدولة تشرف على الوقف وتقوم بجمعه ثم تتولى إنفاقه على أعضاء الهيئة الإسلامية كل بحسب مقامه فى الهيئة — ويضاف إلى هذا ما سبق أن ذكرناه من أن هذه الهيئة كانت معفاة من الضرائب وعدم مصادرة أملاكها وكان لها نظاماً تعليمياً دقيقا ينقسم إلى ثلاثة أنواع : المدارس الأولية التى أطلق عليها المكاتب ويلى هذا المدارس المتوسطة ثم المدارس العالية أو ما يعادلها الجامعات . وفى المكاتب كان الطلاب يتلقون القراءة والكتابة بالعربية والقرآن وفى المدارس المتوسطة — كان الطلبة يدرسون المنطق وما وراء الطبيعة وشيئاً من الفيلولوجيا والهندسة ثم المدارس العليا يتعمق الطلبة فى العلوم التى تتصل بالقرآن والشريعة الإسلامية كالحديث والفقه كما كانوا يدرسون القانون الوضعى — ولم تكن الدراسة محددة بسنوات ثابتة إنما تتوقف على مقدرة الطالب . وعلى كل حال فالمتخرجون من المدارس المتوسطة كان يحق لهم التدريس فى المدارس الأولية وفى تولى الوظائف الدينية كخطباء المساجد والوعاظ وغير ذلك أما الذين يودون تكملة تعليمهم فلا بد لهم من التعليم فى المدارس العالية وكان يمتحنهم فى نهاية التعليم العالى شيخ الإسلام فإذا نجح الطالب أطلق عليه (ملازم) وهؤلاء كان يحق لهم التدريس فى المدارس الوسطى — أما إذا شاء بعض المتخرجين أن يطمحوا إلى مناصب القضاء أو الإفتاء فعليهم مواصلة دراستهم فيما يشبه عندنا اليوم الدراسات العليا وهى تنتهى عادة فى سن بين ٣٠ — ٤٠ سنة .

رابعاً ـ الفتوحات العثمانية فى الشرق العربى

فى عهد سليم الأول أى فى أوائل القرن السادس عشر حدث انقلاب فى استراتيجية الدولة العثمانية فتوقف الزحف الغربى أو كاد واتجهت الدولة العثمانية اتجاهاً شرقياً فى قلب الشرق العربى .

والدولة العثمانية قبل هذا الاتجاه الشرقى كانت إمبراطورية متكاملة تكونت كما رأينا أساسا فى أوربا. وفى البلقان كان مركز الثقل عاصمة الدولة . وليست الصبغة البلقانية فى الدولة العثمانية مقصورة على هذه الحقائق السابقة بل من أبناء الأوربيين تتكون الانكشارية خلاصة الجيش العثمانى . كما أن أصحاب المناصب الكبرى فى الدولة كانوا من أصول أوربية أيضاً . ذلك أن الممتازين من أبناء المسحيين الذين جمعوا فى ضريبة الدم كانوا يوجهون نحو تربية ثقافية علميه وفنية لإعدادهم لتولى مناصب الدولة .

توقف الاتجاه العثمانى فى أوربا وبدأت الدولة العثمانية اتجاهها الشرقى . فما تفسير هذا الاتجاه ؟

والمؤرخون يختلفون فى تفسير هذه الظاهرة. البعض يعتقد أن الدولة العثمانية قد بلغت مرحلة التشبع فى فتوحاتها الغربية بنهاية القرن الخامس عشر وإنه كان عليها فى أوائل القرن السادس عشر البحث عن ميادين جديدة للنشاط والتوسع .

حقيقة أن الفتوحات العثمانية لم تنقطع تماما فى الجبهة الغربية ولكن لاريب فى أن مركز الثقل فى التوسع العثمانى قد انتقل نهائياً من الغرب إلى الشرق منذ أوائل القرن السادس عشر حتى إنه يمكن القول بأن موقف الدولة العثمانية فى الجبهة الغربيه كان موقفاً دفاعياً أكثر منه هجومياً ـ وهذا الرأى يتفق مع المنطق التاريخى فلكل دولة مدى معين فى التوسع ودولة مركزها القسطنطينية من المعقول أن يقف مداها عند المجر

أما الفريق الآخر من المؤرخين فيعتقد أنه حتى ولو صحت وجهة النظر الخاصة بمدى التوسع العثمانى فى الغرب فإن الأحداث التى دارت داخل الشرق العربى أو حوله فى أوائل القرن السادس عشر هى التى جذبت الدولة العثمانية إلى الدخول فى ميدان الشرق العربى .

غير أن أصحاب هذا الرأى يختلفون فيما بينهم حول تفسير المقصود بأحداث الشرق العربى . فبعضهم يرى أن سياسة الدولة الصفوية فى إيران من محاولة بسط المذهب الشيعى فى العراق وآسيا الصغرى هى التى دفعت الدولة العثمانية إلى الخروج إلى الشرق العربى لحماية آسيا الصغرى بصفة خاصة والعالم السنى بصفة عامة. ويبرز المؤرخ أرنولد توينبى فى مقدمة أصحاب هذا الرأى . والبعض الآخر يرى أن المقصود بأحداث الشرق العربى هو الزحف الأوربى أو البرتغالى على حدود الشرق العربى ومنافذه البحرية ، وأن خروج العثمانيين إلى هذه المناطق كان يقصد به الوصول إلى حدود ومنافذ الشرق العربى قبل البرتغاليين وحماية الشرق الأدنى الإسلامى من الخطر البرتغالى .

الرأى الأول إذاً يفسر الاتجاه العثمانى الجديد من زاوية الموقف فى شرق أوربا والرأى الثانى من زاوية أحداث الشرق العربى الخاصة أو المحلية — والرأى الثالث يربط بين هذا الاتجاه الجديد فى الدولة العثمانية وبين الأحداث العالمية الدولية التى أخذت بدورها تؤثر فى مناطق الشرق الأوسط .

والواقع أننا لانرى مايمنع من أن تكون هذه العوامل جميعها مسئولة مسئولية مشتركة عن الاتجاه الشرقى للدولة العثمانية . ومهما يكن من أمر فنستطيع أن نقرر من البداية أن الفتح العثمانى للشرق العربى قد تمخض عن أربع نتائج هامة .

أولا : أنه خلق فى الشرق الأوسط وحدة سياسية بعد تفككه بسقوط الدولة العباسية حوالى منتصف القرن الثالث عشر وهى الوحدة التى نتخذها نقطة البداية فى تاريخ الشرق الأدنى الحديث . كانت وحدة راكدة منعزلة فلم يعد الشرق الأدنى محور النشاط العالمى فى السياسة أولا اقتصاد ولم يعد يتصل عن قرب أو بعد بالأحداث العالمية بل دخل فى عزلة سياسية واقتصادية وفكرية استمرت حتى مطلع القرن التاسع عشر وكانت حياته تسير وفق أحداث محلية خاصة به .

ورغم ذلك فهذه الوحدة قد أكسبت مناطق الشرق الأدنى نوعاً من الاستقرار النسبى كان فى أشد الحاجة إليه منذ القرن الثانى عشر .

ثانياً : أن الفتح العثمانى قد أنقذ العالم السنى فى آسيا الصغرى والشام ومصر والعراق إلى حد ما من السيطرة الشيعية وحصر هذه السيطرة داخل إيران وحدها .

ثالثاً : أنه وإن لم يتمكن من طرد النفوذ البرتغالى من مياه المحيط الهندى إلا أنه استطاع أن يوقف توغله فى البحار العربية وبالتالى أنقذ الشرق العربى من الخطر الأوربى .

كان الشرق الأدنى قبيل دخول العثمانيين مباشرة مقسما إلى قسمين كبيرين :

(ا) القسم الغربى ويشمل : إيران والعراق وهو القسم الذى تلقى الإغارات المغولية الأولى وعانى الكثير من الخراب والفوضى والاضطراب .

(ب) القسم الشرقى ويشمل : مصر والشام وهو الذى نجا من هذه الإغارات بفضل الدول المملوكية .

أما القسم الغربى فقد قامت فيه على أنقاض الدولة المغولية الأولى فى فارس والعراق إمارات مغولية وتركمانية حتى استطاعت الإمارة الصفوية فى إيران أن تكون منه فى أوائل القرن السادس عشر وحدة سياسية على أساس دينى .

أما دولة المماليك فكانت رغم ضخامتها قد وصلت إلى حالة من الإعياء الشديد . وإعياؤها راجع إلى عوامل خارجية وداخلية. فى مقدمة العوامل الخارجية الانقلاب التجارى العالمى الذى تم على يد البرتغال وتحولت بواسطته التجارة العالمية بين الشرق والغرب عن مصر والبحر الأحمر إلى طريق رأس الرجاء الصالح وعبثاً حاولت الدولة المملوكية إيقاف هذا التحول فبسطت نفوذها فى البحر الأحمر وعلى اليمن ، ودخلت فى حرب بحرية مع الدولة البرتغالية كان نصيبها فيها الهزيمة والتراجع . ولقد حرم هذا التحول التجارى مصر من مصدر مالى هام كما لم تعد مصر بسببه سوقاً تجارياً عالمياً . فالتحول التجارى كان السبب فى الأزمة التجارية التى عانت من جرائها مصر منذ أوائل القرن السادس عشر .

وساعد على وطأتها الإرهاق الشديد الواقع على عاتق الطبقات المنتجة من أهل الفلاحة وأصحاب الأصناف . ذلك أن حروب الدولة المملوكية المستمرة استلزمت فرض المغارم الصارخة التى كانت موضع استياء المصريين المعاصرين[1]

---

(١) انظر Stripling
The ottoman Turks and the Arabs, (11 — 1514)
الفصل الأول عن التحول التجارى وأثره فى الشرق العربى .

أما الدولة الصفوية فى إيران فقد نشأت أولا كحركة دينية وسط الاضطراب الذى عم إيران والعراق عقب سقوط دولة المغول الكبرى والحركة تنسب إلى الشيخ صفى الدين الذى كان يقيم فى أردبيل من أعمال أذربيجان وكانت هذه الحركة فى نشأتها صوفية كبقية الحركات الصوفية التى اجتاحت هذه المناطق ولكنها لم تتخذ الدعوة الشيعية إلا ابتداء من مشيخة «خوجه على» وإبان إغارة تيمور لنك على الشرق اتصل تيمور بخوجة على هذا وأوقف عليه أردبيل له ولأعقابه من بعده . وتمركزت الحركة هناك . ثم أخذت فى الانتشار حتى إذا ماوصلت مشيخة الحركة لجنيد أخذ هذا يعمل على تحويلها من حركة دينية إلى حركة سياسية متخذا القوة أداة لنشرها وارتبط جنيد بأواصر المصاهرة بأسرة أوزون حسن واكتسب بهذا الزواج قوة كبيرة .

ثم خلفه «حيدر» منظم قوات الصفويين العسكرية واتخذ لهم لباساً للرأس وهو تاج أحمر ذا اثنتى عشر ذؤابة كناية عن الاثنى عشر إماماً ولهذا أطلق عليهم العثمانيون قزل باش أى الرؤوس الحمراء . وفى سنة ١٤٨٨ قتل حيدر فى إحدى المعارك المحلية وخلفه إسماعيل الذى يعتبر المؤسس الحقيقى للدولة الصفوية .

وقد حكم إسماعيل إيران من ١٥٠٠ إلى ١٥٢٤ وكان يرمى إلى خلق دولة شيعية موحدة فى إيران فأخذ يعمل على إخضاع أجزائها المتفرقة واستعان فى الوصول إلى ذلك بعناصر من الأتراك من الأناضول وسورية . واستولى على تبريز واتخذها عاصمة له ، كما اتخذ التشيع مذهباً رسمياً للدولة .

والبعض يعزو إلى إسماعيل فكرة إقامة دولة قومية فى إيران أى دولة تقوم على العنصر الإيرانى فقط . ولا شك أن إسماعيل قد خلق دولة موحدة سياسياً ذات مذهب دينى رسمى ولكن من الصعب أن نصبغ عليه وعلى دولته صبغة القومية فسلالة الصفويين خليط من الدم العربى والتركى والإيرانى . كما أنها كانت تعتمد أساساً على الأجناد الأتراك

تطلع إسماعيل إلى حوله من مناطق كمجالات لدعوته وكان لا بد للعراق أن يجذب أنظاره فهو مجال التوسع فى الغرب كما أن ظروف العراق السياسية وما أحاط بها من اضطراب كان مشجعاً للتوسع الصفوى ، والعراق إلى جانب هذا مجال اقتصادى ففى الجزيرة الفراتية أرض زراعية جيدة والعراق مركز تجارى هام لأنه يطل على الخليج الفارسى غير أن للعراق أهمية خاصة بالنسبة للأسرة الصفوية فالعراق مركز الشيعة وبه الكثير من تراث الشيعة مثل مقابر أئمتهم وهى التى يطلق عليها المزارات

وفى سنة ١٥٠٨ تم لإسماعيل فتح العراق ودخل بغداد واتبع فى العراق سياسة بسط المذهب الشيعى وهى السياسة التى كان يطبقها فى إيران واعتمد فى ذلك على بقايا الشيعة هناك. ولاشك أنه نجح فى ذلك ولكنه نجاح غير مطلق خصوصاً بعد أن فتح العثمانيون العراق بعد ذلك فعملوا على رفعة المذهب السنى وبذلك أصبح العراق حتى الوقت الحاضر موزعا توزيعاً متوازناً بين السنة والشيعة .

على هذا النحو تاخمت الإمبراطورية الصفوية فى حدودها من ناحية العراق الإمبراطورية العثمانية خصوصاً بعد أن قضت كل من الدولتين على الدول التركمانية الصغيرة التى نشأت كنتيجة لانهيار دولة أوزون حسن . ولم تكن هذه الحدود مضبوطة بحيث تمنع الاشتباك بين الدولتين . كما كان يسكنها عناصر مختلفة من أكراد وتركمان وعرب وأتراك . وهؤلاء كانوا يتأرجحون فى ولائهم للدولتين فكانت مشاكل الحدود من العوامل التى لابد من أن تؤدى إلى قيام الحرب بينهما .

أخذ إسماعيل يعمل على إثارة العثمانيين بطرق شتى فأصبحت فارس ملجأ للفارين من وجه السلاطين العثمانيين كذلك أخذ الصفويون يبثون دعوتهم فى الأناضول معتمدين على الأقليات الصفوية المنتشرة هناك للقيام بثورة ضد الحكم العثمانى السنى . ولقد ثار الشيعة بالفعل فى السنة الأخيرة لحكم بيازيد الثانى بزعامة رجل يسمى شاه قولى اعتماداً على تأييد أصحاب الأمر فى فارس ولكن سليما أخمد الفتنة وشرع فى تنفيذ سياسة الاضطهاد ضد الشيعة المقيمين فى الدولة العثمانية ففرقهم فى الولايات العثمانية الأوربية . ورد إسماعيل على ذلك بإقامة مذابح عامة ضد السنة فى بلاده . ثم قام للأخذ بالثأر لإخوانه فى المذهب مهاجماً آسيا الصغرى . وفى سهل جالديران ١٥١٤ التقى سليم وإسماعيل فى معركة دارت الدائرة فيها على الصفويين وتقدم سليم فى إيران فوصل تبريز واستولى على أموال الشاه وكنوزه ونسائه وفر إسماعيل إلى الداخل

وهنا واجهت سليم مشكلة شائكة هل يتبع إسماعيل داخل إيران أم يكتفى بما أحرزه من انتصار ؟

ومما يروى فى هذا المجال أن الانكشارية اضطرت سليما إلى الرجوع دون تعقب إسماعيل ولكن لاريب أيضاً فى أن سليما كان يقدر صعوبة وخطورة هذا التعقب ووعورة المسالك ولذلك قرر الانسحاب . وقد كسب العثمانيون بهذا الفتح :

أولا : تأمين حدودهم الشرقية باستيلائهم على شمال العراق وديار بكر وجزء من أذربيجان . وكان هذا ممهداً لتكملة فتح العراق كله فى عهد سليمان خليفة سليم

ثانياً : ومن نتائج جالديران أيضاً أنها بدأت حقبة من الزمن لتطاحن الدولة الفارسية والدولة العثمانية ، أو تطاحن الشيعة والسنة .

أما آسيا الصغرى فخرخت بسنتها . وأما العراق فتوازنت فيها القوة وأما إيران فظلت على شيعيتها وأصبحت بذلك أكبر دولة إسلامية ممثلة لهذا المذهب حتى يومنا هذا .

ثالثاً : أن فترة الخلاف بين الدولة العثمانية والفارسية قد فتحت على مصراعيها من الناحيه السياسية . وهو خلاف يستمر من القرن السادس عشر حتى أوائل القرن العشرين حين حددت الحدود فى هذه المنطقة .

والمؤرخ أرنولد توينبى Toynbee نظرية حول النزاع بين الدول العثمانية والدولة الفارسية أسماها انقسام العالم الإيرانى فحتى ذلك الوقت أى حتى نشوب النزاع بين الدولتين كانت آسيا الصغرى والعراق وإيران تكون عالماً إيرانياً واحداً تسوده الثقافة الإيرانية أو الاتجاهات الثقافية الإيرانية.

وفى داخل هذا العالم الإيرانى كان المذهب السنى يعيش فى سلام جنباً إلى جنب مع المذهب الشيعى ولكن حركة الشاه إسماعيل الصفوى فى بث المذهب الشيعى عنوة أو بالقوة فى آسيا الصغرى أثار السنة فى آسيا الصغرى كما أثار الدولة العثمانية فقام النزاع بين الدولتين السنية والشيعية وهذا النزاع قسم العالم الإيرانى الموحد فى ثقافته وفى اتجاهاته الفكرية إلى عالمين متنافرين أشد النفور عالم شيعى صفوى وعالم عثمانى سنى وبذلك يتحمل الشاه إسماعيل الصفوى من وجهة نظر توينبي مسئولية انقسام العالم الإيرانى

ثم يستمر توينبى فى شرح نظريته فيرى أن الموقف العسكرى بعد موقعة جالديران كان مائعاً أو راكدا فهو لم يؤد إلى انهيار إحدى الدولتين واتضح لهما أن سقوط أحدهما سقوطاً مباشراً أمر متعذر وأن الموقف يتطلب محاصرة العدو بالاستيلاء على البلاد المحيطة به وبمعنى آخر أن النزاع بين الدولتين من الصعب أن يتخذ مجاله داخل إيران نفسها ، أو آسيا الصغرى نفسها بل يجب أن يحدث فى المناطق التى تقع بينهما وفى كسب مجالات فى هذه المناطق وبذلك يعتبر Tynbee أن استيلاء العثمانيين على سوريا ومصر ماهو إلا حلقة من حلقات الصراع بين الدولتين الصفوية والعثمانية

ولسنا بحاجة هنا إلى أن نسترجع ماقلناه عن نظرية توينبي من أنه يعتقد أن وجود قوتين فى الطرفين الشرقى والغربى من الشرق الأدنى يحيل بالضرورة مناطق الشرق العربى ميداناً للنزاع السياسى والعسكرى بين هاتين الدولتين .

وعلى مافى رأى توينبي من وجاهة إلا أنه يتجاهل وجود سياسة أو اتجاه عثمانى قائم بذاته نحو الشرق العربى فى سوريا ومصر . فنحن نعتقد أن الفتح العثمانى فى الشرق العربى لم يكن إلا جزءا من عملية السيطرة العثمانية على العالم الإسلامى كله ولا يمكن أن تتم هذه السيطرة دون إخضاع مصر مركز الخلافة السنية والحجاز مركز الحرمين الشريفين .

ثم إن رأى توينبي يتجاهل عامل التسابق بين العثمانين ودولة البرتغال حول الوصول إلى مفاتيح البحار العربية فى الخليج الفارسى والبحر الأحمر ، وهو تسابق استدعى استيلاء العثمانيين على البلاد العربية المطلة على هذين البحرين .

الفتح العثمانى للشام :

ماذا كانت العلاقات بين سلطنة المماليك والدولة العثمانية تلك التى انتهت بالحرب بينهما ؟

حين نشأت الدولة العثمانية وفى الوقت الذى كانت فيه عاصمتها « بروسة » لم يسترع وجودها انتباه دولة المماليك ثم سرعان ما اتسعت الدولة العثمانية وابتلعت آسيا الصغرى ، فاقتربت حدودها من حدود سلطنة المماليك فى أعالى بلاد الشام وأوجد هذا نقطة للاحتكاك بين الدولتين . ثم إن خروج العثمانيين إلى البحر الأبيض خلق نقطة أخرى للاحتكاك بسبب سيطرة المماليك النسبية فى هذا البحر .

ولقد وجد من البداية اتجاهان فى العلاقات العثمانية المملوكية : اتجاه التحالف والتعاون بين الدولتين مبعثه الأخطار التى تعرض لها الشرق الأوسط الإسلامى من الشرق أو الغرب ممثلا أولا فى إغارة تيمورلنك ولكن هزيمة بيازيد فى أنقرة عطلت فكرة التحالف . ثم ظهرت هذه الفكرة حين ظهر الخطر البرتغالى على حدود الشرق الأوسط واشتباك سلطنة المماليك فى حرب مع البرتغاليين لإعادة الطريق التجارى إلى البحر الأحمر . فطلب الغورى مساعدة السلطان بيازيد الثانى وبذلت المساعدة فى شكل أخشاب لبناء الأسطول المملوكى كما حدث

بالفعل اشتباك بين السفن المصرية العثمانية من ناحية وسفن فرسان القديس يوحنا بقيادة قائد برتغالى بالقرب من مياه الإسكندرية فى سنة ١٥١٠ .

كذلك يلاحظ فى سبيل هذا الاتجاه الودى تلقى القاهرة أنباء انتصارات العثمانيين فى أوربا بابتهاج وسرور باعتبارها انتصاراً للإسلام وبصفة خاصة نبأ سقوط القسطنطينية حين احتفل السلطان إينال فى القاهرة احتفالا رسمياً بهذا الحدث.

وفى نفس الوقت وجد اتجاه آخر للنزاع بين الدولتين حول الحدود فى أعالى الشام من ناحية والسيطرة فى البحر الأبيض من ناحية أخرى. فلقد أقلق العثمانيين استيلاء المماليك فى عهد السلطان بارسباى سنة ١٤٢٤ على جزيرة قبرص .

كذلك حدث نزاع على الحدود فى عهد بيازيد الثانى زاد من حدته التجاء الأمير جم منافس بيازيد فى العرش إلى مصر فى عهد السلطان قايتباى فأساء ذلك السلطان العثمانى فنشبت الحرب بين بيازيد وقايتباى فى سنة ١٤٨٥ وأغار العثمانيون على طرسوس . إلا أن قايتباى هزمهم فعقد الصلح بين الفريقين فى سنة ١٤٩١ .

والواقع أن اتجاه الخلاف هذا لم يتطور فى جميع مراحله إلى نزاع عنيف فلما نشبت الحرب بين العثمانيين والصفويين كان على الغورى أن يتخذ موقفاً معيناً من النزاع الصفوى العثمانى ولم يكن موقف الغورى صريحاً أو حاسماً فلا هو ناصر الصفويين صراحة وتدخل تدخلا مباشراً ليرجح كفة الصفويين ولا هو من ناحية أخرى استطاع أن يكسب ثقة العثمانيين وبهذا يعتبر الغورى مسئولا إلى حد ما عن قيام الحرب بين الدولة العثمانية والدولة المملوكية .

والحقيقة أنه يجب أن نلتمس للرجل العذر فى موقفه هذا فهو لم يكن يستطيع أن يتحالف صراحة مع الصفويين فهم شيعة ومصر مركز الخلافة السنية العباسية.

وكان لسلطنة المماليك فى أعالى الشام وعلى الحدود المشتركة بين الدول الثلاث الصفوية والعثمانية والمملوكة إمارة مملوكية صغيرة تسمى إمارة « دولة ذو الغادر » وحاكمها « علاء الدين » . وكان موقف هذه الإمارة من النزاع العثمانى الصفوى عدائياً بالنسبة للعثمانين وكان هذا بإيعاز من الغورى إذ كانت العلاقات قد ساءت بالفعل بين الدولتين . فالغورى أجار الأمراء العثمانيين الفارين من وجه سليم . ورد سليم هذا بأن أغلق أسواق الرقيق فى وجه المماليك وهى ضربة قاصمة لأن النظام المملوكى يستمد كيانه من أسواق العبيد

أو الوقيق . ورد الغورى على هذا بأن منع وصول بعض الهدايا المرسلة من الهند إلى القسطنطينية .

فلما نشبت الحرب بين الصفويين والعثمانيين وخرج سليم بجيشه إلى فارس أسرع علاء الدين بتحصين إمارته ، كما رفض تقديم المؤن اللازمة للجيش العثمانى فعطل بذلك تقدمه بعض الوقت فلما انتهى سليم من غزو فارس أزال هذه الدويلة المملوكية فى طريق عودته إلى القسطنطينية — واعتبر ذلك عملا عدائياً صريحاً موجها نحو الدولة المملوكية .

ولكن حتى ذلك الوقت لم تكن هناك حالة حرب بين الدولتين. إنما من الطبيعى أن يشعر الغورى بتحرج الموقف فخرج بجيوشه إلى الشام وتقدم إلى حلب فى أوائل صيف سنة ١٥١٦ . وكان الموقف فى جبهة المماليك خطيراً عظيم الخطورة .

ومبعث هذه الخطورة هى خيانة خير بك نائب الشام الذى كان يتبادل هو والسلطان سليم المراسلات سراً .

ثم يبدو أن الغورى لم يكن يفرق بين أصدقائه وأعدائه، ففى نفس الوقت الذى كان يثق فيه بخير بك كان سيباى نائب الشام (وهو لقب حاكم دمشق) تعوزه ثقة الغورى وكان سيباى فى الحقيقة الرجل الذى يستطيع أن ينقذ دولة المماليك من محنتها هذه .

كانت خطة سيباى أن يقوم الغورى بتطهير صفوفه من الخونة أمثال خير بك — وكان سيباى على علم بخيانته — ثم يعود الغورى إلى مصر ويتولى سيباى قيادة جيش المماليك ومواجهة العثمانيين مع أعوانه من نواب الشام . غير أن الغورى كان يشك فى نوايا سيباى ويعتقد بغير حق أن سيباى يطمع فى سلطنة المماليك .

وكم ألح سيباى على الغورى ولكن السلطان الغورى كان يصم أذنيه دائماً عن نصائحه وكاد سيباى أن ينجح فى ذلك إبان وجود الغورى فى حلب ففى حضرة السلطان والأمراء المماليك قام سيباى فجأة وأمسك بتلابيب خير بك وجره بين يدى السلطان الغورى وقال «يا مولانا السلطان إذا أردت الله أن ينصرك على عدوك فاقتل هذا الخائن» وتردد الغورى وتدخل جان بردى الغزالى نائب حماه وأقنع الغورى بأن مقتل خير بك سيؤدى إلى تفرقة كلمة المماليك فى وقت يواجهون فيه عدواً مشتركا .

وابن أياس المؤرخ المصرى المعاصر وصاحب كتاب «بدائع الزهور فى وقائع الدهور ج ٣» يتهم جان بردى الغزالى نفسه بالخيانة ويقول إنه كان هو الآخر على اتصال سرى مع العثمانيين .

والثابت على كل حال أن جان برى انضم علانية إلى جانب العثمانيين عقب انهزام المماليك فى الشام .

* * *

بعد خروج الغورى من حلب تبادل الرسائل مع السلطان سليم ولكن أهان كل منهما رسل الآخر وأصبحت الحرب واقعة لا محالة. واشتبك الجيشان عند مرج دابق فى أغسطس سنة ١٥١٦ .

وكانت ميمنة وميسرة الغورى من «القرانصة» وهم المماليك القدامى قبل سلطنة الغورى. أما فى القلب فقد وقف الغورى مع مماليكه الخاصة وكان يطلق عليهم «الجلبان» .

وكان الخلاف شديداً بين القرانصة والجلبان . وفى المرحلة الأولى للمعركة استطاع فرسان المماليك الشجعان أن يحرزوا نصراً جزئياً . إنما لم يمتد هذا النصر كثيراً لانسحاب خير بك وجان بردى الغزالى من الميمنة والميسرة بعد أن أشاعا الفوضى فى صفوف الجيش بادعائهما أن الغورى يركز الهجوم على الميمنة رغبة منه فى التخلص من القرانصة والإبقاء على جلبانه .

كما أن المدفعية العثمانية وهو السلاح الذى امتاز به العثمانيون على المماليك أوقعت بالجيش المملوكى . فاضطرب نظامه وحاول الغورى أن يقوم بالهجوم بجلبانه ولكن تزاحم عليه الأمراء المماليك وأفهموه أن الدائرة قد دارت عليه وأن عليه أن يهرب بنفسه .

وهنا يدرك الغورى الحقيقة المفجعة ألا وهى خيانة بعض الأمراء المماليك فأسقط فى يده وطلب بعض الماء وأحضر له الماء فى كوب من الذهب فشرب قليلا ثم مال إلى جانبه وسقط ميتا .

وتوغل العثمانيون جنوبا يتعقبون فلول المماليك فسقطت المدن السورية تباعا فاستولى السلطان سليم على حلب وحماه وحمص ووصل إلى دمشق وخطب باسمه فى صلاة الجمعة هناك . ووفد عليه الكثير من أمراء الشام يقدمون فروض الطاعة والولاء فأمنهم وثبتهم فى أملاكهم .

فتح مصر

لم يكن سليما يريد الزحف إلى مصر إنما كان يأمل فى أن تؤدى معركة مرج دابق إلى سقوط سلطة المماليك نهائياً فى قبضته فأرسل إلى طومان باى « نائب الغيبة » كتابا شديد اللهجة يهدده فيه ويطلب إليه الاعتراف بالسيادة العثمانية وبأن يكون نائبه فى حكم مصر حتى مدينة غزة . ولكن طومان باى رفض هذا العرض .

ولم يكن طومان باى قد اشترك فى معركة مرج دابق بل لم يخرج مع الغورى فى حملته إلى الشام إذ بقى فى مصر ينوب عن الغورى إبان غيبته فى الشام .

وعرف عن طومان باى الشجاعة والذكاء والعدل . وكان الخلاف شديداً فى صفوف المماليك عقب موقعة مرج دابق حول من يخلف الغورى فالقرانصة وقع اختيارهم على طومان باى ولكن الجلبان رفضوا هذا الاختيار ، وتمسكوا بابن الغورى الذى كان لا يزال طفلا صغيراً .

والحقيقة أن طومان باى كان زاهداً فى السلطنة فهناك الخلاف فى صفوف المماليك بين القرانصة والجلبان وخزانة الدولة خاوية فقد أخذ الغورى معه أمواله وكنوزه ولكن طومان باى اضطر إلى قبول السلطنة تحت إصرار المماليك .

وكان طومان باى يعلم أن مقاومة العثمانيين لن تجدى ويعرف تماما المصير الذى ينتظره هو ودولته ولكنه رغم هذا كان يشعر فى أعماقه أنه قد قدر له أن يحمل لواء المقاومة المملوكية حتى النهاية رافضاً كل العروض التى قدمها له سليم .

لقد بذل طومان باى إبان سلطنته التى لم تدم أكثر من ثلاثة شهور كل ما فى وسعه لتنظيم قواته للدفاع فاشترى قدراً من البنادق والمدافع من البندقية وأقام خط دفاع عند الصالحية لعرقلة الزحف العثمانى .

غير أن العثمانيين بعد استيلائهم على غزة تجنبوا خط دفاع الصالحية وانحرفوا جنوبا واخترقوا صحراء سينا ودخلوا الدلتا حتى بلبيس ثم فوجىء بهم طومان باى عند الريدانية (بين المطرية والجبل الأحمر) فى يناير سنة ١٥١٧ .

وقامت المعركة وانتهت بهزيمة طومان باى . ثم دخل العثمانيون القاهرة .

وحاول طومان باى استرداد المدينة وحدث قتال عنيف فى شوارع العاصمة ظفر طومان باى ببعض الانتصارات المحلية المؤقتة ولكن النتيجة النهائية كانت الهزيمة له والانتصار لسليم . ثم حاول وقف القتال فعرض على طومان باى حكم الصعيد تحت السيادة العثمانية ولكن طومان باى رفض العرض واستمرت المناوشات .

كان مركز طومان باى فى الجيزة وما حولها ثم تمكنت القوات العثمانية من عبور النيل واشتبكت مع طومان باى فى معركة فاصلة انتهت بهزيمته وهربه إلى الدلتا والتجائه إلى أحد زعماء العربان فى مديرية البحيرة فسلمه هذا إلى العثمانيين. واستقبله سليم استقبالا طيباً وكان معجبا بفرط شجاعته وذكائه وحادثه طويلا فى شئون مصر وإدارتها .

وتقول الرواية إن سليما كان يريد الابقاء على حياة طومان باى لولا أن خيربك وجان بردى الغزالى أوغرا صدره عليه فأمر بشنقه . وفى اليوم الذى اختير لقتله قادوه إلى باب زويلة فى حراسة شديدة سائراً على قدميه وخرج الناس للفرجة . وكان طومان باى يلقى عليها السلام فى طريقه وكانت الناس تبكى حتى إذا ما وصل إلى باب زويلة طلب ممن حوله أن يقرؤا عليه الفاتحة ثم قرأ هو الفاتحة بصوت مرتفع فلما انتهى من قراءتها التفت إلى المشاعلى (الجلاد) وقال له فى صوت هادىء « اعمل شغلك » .

على هذا النحو يصف لنا المؤرخ المعاصر ابن إياس مصرع طومان باى فى الجزء الثالث نهاية دولة المماليك تلك الدولة التى طالما دافعت بسيوفها ودمائها عن عزة الإسلام والتى طالما دفعت عن الشرق الإسلامى أخطارا محققة كادت تودى به وهكذا كانت نهاية سلطنة المماليك نهاية مجيدة كما كانت حياتها سواء بسواء .

بقى سليم فى مصر بعض الوقت ليدرس أحوالها بنفسه فأحسن استقبال سفراء البندقية وعقد معهم معاهدة تمنحهم نفس الامتيازات التى تمتعوا بها فى عهد المماليك وهى امتيازات تجارية بطبيعة الحال . وهذه المعاهدة هى النموذج الذى وضعت على أساسه معاهدات الدول العثمانية مع الدول الأخرى حول الامتيازات الأجنبية فى مصر . (١)

(١) انظر « مختصر تاريخ مصر »
E ,Combe . precis de l'histoire d'Egypte T . III
عن المعاهدة مع البندقية

ومن أعمال سليم وهو فى القاهرة عفوه عن البقية الباقية من المماليك فأصدر أمره بعدم التعرض لهم ولممتلكاتهم وباستمرار صرف مرتباتهم كما جرت العادة ليحتفظ بهم كعنصر هام فى إدارة البلاد .

وقبل أن نتابع حديثنا عن امتداد النفوذ العثمانى إلى الحجاز والبحر الأحمر واليمن والعراق يحسن أن نقف قليلا لنعالج مسألة كانت دائماً موضع خلاف بين المؤرخين يضيعون فيها الكثير من الوقت والفكر ولا يصلون إلى نتيجة حاسمة ألا وهى مسألة تنازل المتوكل للسلطان سليم عن الخلافة . وهى المسألة التى يتفرع منها موضع شرعية الخلافة العثمانية .

* * *

مسألة الخلافة العثمانية : بعد سقوط مصر فى يد العثمانيين سنة ١٥١٧ أو بمعنى أدق بعد وفاة آخر الخلفاء العباسيين فى مصر سنه ١٥٤٣ انتقلت الخلافة إلى آل عثمان واستمرت فى آل عثمان حتى سنة ١٩٢٤ رغم أن السلطنة ألغيت أو سقطت فى سنة ١٩٢٢ وحلت محلها الجمهورية التركية الحديثة وصفيت أملاك الدولة العثمانية فى معاهدات الصلح .

ورغم زوال السلطنة العثمانية فقد أبقى كمال أتاتورك رئيس الجمهورية التركية الحديثة على الخلافة مراعياة لشعور المسلمين فى أنحاء العالم ولاسيما مسلمو الهند الذين كانوا يتطلعون إلى الخلافة باعتبارها الملاذ من سيطرة الدولة الغربية .

ثم إن أتاتورك كان حريصاً على عدم إثارة شعور الأتراك أنفسهم حتى لا يؤدى زوال الخلافة إلى انقلاب على يد رجال الدين . ثم سرعان ما أثبتت الخلافة أن بقاءها يضر بالجمهورية التركية الحديثة . فمن المحتمل أن تصبح مركزا للمؤامرات ضد الجمهورية أو على الأقل يتوزع ولاء الناس فى تركيا بين الخلافة والجمهورية .

ثم إن وجود الخلافة يتعارض مع التيار الغربى الجارف الذى كانت تسير فيه تركيا الحديثة . وأخيراً اعتقد حكام تركيا الحديثة أن وجود الخلافة قد يوقع الجمهورية التركية فى مشاكل خارجية ، فالعالم الإسلامى كان واقعاً تحت حكم أو نفوذ دولة أوربية وكفاح هذه الشعوب الإسلامية ضد الدول الأوربية كان يتطلب بطبيعة الحال تدخل الخلافة الإسلامية لتأييد هذه الشعوب الأمر الذى قد يجر تركيا إلى الدخول فى مشاكل مع الدول الأوربية .

ولهذه الأسباب جميعاً ألغيت الخلافة العثمانية فى سنة ١٩٢٤ وأصبح العالم لأول مرة فى حياته يعيش بدون خلافة .

ثم ظهرت محاولات عدة لإحياء الخلافة الإسلامية بعد ذلك ، كان منها محاولة الملك حسين ملك الحجاز وزعيم البيت الهاشمى فتلقب بلقب خليفة . ولكن محاولته باءت بالفشل عندما فشل مشروع إنشاء دولة عربية كبرى برئاسته بعد أن تخلت عنه الدول الأوربية ولا سيما إنجلترا . ثم خرج هو نفسه من الحجاز على يد الملك عبد العزيز آل سعود الذى كان حتى ذلك الوقت ملكاً على نجد .

وكان من هذه المحاولات أيضاً محاولة الملك فؤاد الأول ملك مصر وهذه المحاولة التى سببت الأزمة بين السراى وحزب الأحرار الدستوريين فى سنة ١٩٢٤ حين نشر أحد رجال هذا الحزب وهو الأستاذ على عبد الرازق كتاب « الإسلام وأصول الحكم » ونفى فيه وجود الخلافة كأساس من أسس الحكم الإسلامى .

ولعل هذه المحاولة كانت هى السبب أيضاً فى سوء العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية لسنوات عدة . والأمر الذى لاشك فيه أن ظهور القومية فى محيط البلاد الإسلامية العربية قد جعل من المتعذر وجود نظام إسلامى عام شامل كالخلافة والقومية من حيث كونها فكرة ونظام سياسى تتعارض أساسا مع الخلافة من حيث كونها فكرة ونظام سياسى .

ولنسأل ما هى قصة انتقال الخلافة إلى العثمانيين ؟

حين خرج السلطان الغورى لمقابلة سليم فى الشام اصطحب معه الخليفة العباسى فى مصر وهو المتوكل على الله . كما اصطحب معه قضاة المذاهب الأربعة وعدداً كبيراً من أرباب الطرق الصوفية ثم تركهم فى حلب قبل خروجه إلى موقعة مرج دابق ، فلما هزم الغورى ودخل سليم حلب قابل الخليفة المتوكل ولم يحفل به كثيراً ثم اصطحبه معه إلى مصر .

وفى هذه الفترة كان الاختيار قد وقع على السلطان طومان باى ليخلف الغورى ولما كان التقليد يجرى بأن يمنح الخليفة السلطان تعويضا شرعيا بالحكم فقد وجد طومان باى والد المتوكل وكان هو نفسه خليفة قبل المتوكل — ثم تنازل عن الخلافة لابنه الأكبر — واسمه المستمسك . وجد فيه طومان باى من يعطيه التفويض الشرعى

واستخدم سليم الخليفة المتوكل بعد ذلك فى الوساطة بينه وبين طومان باى لإقناعه بقبول حكم مصر تحت السيادة العثمانية .

ولكن فشلت وساطة المتوكل ، ثم حدث أن أسبغ سليم إبان وجوده فى مصر بعض المكانة على المتوكل ، كما منحه بعض النفوذ . ولكن المتوكل استغل هذا النفوذ أسوأ استغلال ، وشعر سليم بسلوك المتوكل المشين فضمه إلى زمرة المسافرين من المصريين إلى إستانبول ، وهم بعض القضاة والعلماء والأعيان وأصحاب الحرف والأمراء . وعاش المتوكل فى إستانبول حياة ملؤها الاستهتار والمجون والتكالب على جمع المال وجمع الجوارى حتى اضطر سليم إلى حبسه . وظل المتوكل فى حبسه حتى توفى سليم وخلفه سليمان فأفرج عنه وأعاده إلى مصر .

ولعب المتوكل دوراً خطيراً فى سنة ١٦٢٣ حيث ثار أحد باشوات مصر وهو أحمد باشا على السلطنة العثمانية بغية الانفصال بحكم مصر فطلب من المتوكل مبايعته فلم يتردد ورغم أن السلطنة العثمانية قضت على هذه الثورة إلا أنها لم تلحق بالمتوكل سوءاً واستمر هذا فى نزاع لا ينقطع مع أهله وعشيرته حول الأوقاف والأملاك حتى توفى سنة ١٥٤٣ فمات دون أن يحس أحد بانتهاء الخلافة العباسية من الوجود .

والمؤرخون المسلمون المصريون المعاصرون للفتح العثمانى لا يذكرون شيئاً البتة عن حدوث تنازل من الخليفة المتوكل للسلطان سليم بالخلافة .

كان أول من ادعى حدوث هذا التنازل هو المؤرخ الرومانى دسوون Dhosson فى كتابه الذى كتبه بالفرنسية فى أواخر القرن الثامن عشر تحت عنوان:

Tableau générale de l'Empire ottoman

فقد ادعى أن سليما أخذ من المتوكل تنازلا بالخلافة كما أنه ادعى أنه أخذ منه شعائر الخلافة التى كانت مودعة فى القاهرة وهى بردة النبى صلى الله عليه وسلم وبعض شعرات من لحيته وسيف عمر . ومنذ ذلك الوقت انتقلت الخلافة إلى العثمانيين فى رأى هذا المؤرخ .

وهذه الشعائر موجودة حتى الآن فى إستانبول ولا ريب فى أنها نقلت أيام سليم .

ولكن الحقيقة أن مجرد نقلها لا يعنى أن حادثة التنازل قد حدثت بالفعل سيما وأن المؤرخين المعاصرين لا يذكرون عنها شيئاً . يضاف إلى ذلك أن سليماً فى رسائله التى كان يبعثها إلى ابنه سليمان عن فتوحاته فى مصر والشام لم يذكر شيئاً فيها عن حادثة التنازل .

ثم إن اللقب الذى كان سليم يعتز به بعد فتحه لمصر هو « خادم الحرمين الشريفين » وهو لقب كان يستعمله السلاطين المماليك بحكم تبعية الحجاز لهم فورثه سليم بعد فتحه لمصر وسيادته على الحجاز .

بل إن لقب خليفة لم يكن جديداً على السلطان سليم فاستعمله الكثير من السلاطين والملوك المسلمين قبل سليم وبعد سقوط الخلافة العباسية فى بغداد .

غير أن سلاطين الدولة العثمانية لم يهتموا بلقب الخليفة اهتماما خاصاً ضمن ألقابهم المتعددة حتى أواخر القرن الثامن عشر ، فلقد جاء اهتمام السلاطين العثمانيين بالخلافة وبتأكيدها والتشبث بها ضمن ألقابهم ومحاولة استغلالها نتيجة لتطور ظروف الدولة السياسية .

فمنذ أواخر القرن الثامن عشر والدولة العثمانية تواجه دولا أوربية تقتطع منها باستمرار بقعاً إسلامية ولذلك فقد كان تمسك السلاطين العثمانيين بالخلافه أمراً يجعل لهم الحق فى فرض سلطة روحية على المسلمين جميعاً حتى الداخلين منهم تحت سلطان دولة مسيحية .

ظهر هذا الاتجاه اول ما ظهر فى معاهدة كتشك قينارجة سنه ١٧٧٤ وهى المعاهدة التى استولت روسيا بمقتضاها على بلاد القرم وهى بلاد إسلاميه ، فنصت المعاهدة على جعل هؤلاء المسلمين تحت السيادة الروحية للسلطان بمعنى أن السلطان العثمانى من حقه أن يعين القضاة والمفتى فى هذه بلاد .

وكذلك نجد شيئاً من هذا القبيل فى معاهدة الدولة العثمانية مع النمسا سنة ١٩٠٨ بشأن مسلمى « البوسنه » ، ومع إيطاليا بعد أن استولت على طرابلس عام ١٩١١ .

وفى عهد السلطان عبد الحميد (١٨٧٦ — ١٩٠٨) جد من العوامل ما جعل السلطنة العثمانية تمعن فى سياسة استغلال الخلافة وتفخيم هيبتها والتزاماتها ؛ فإلى جانب اعتداءات الدول الأوربية المستمرة على أملاك الدولة العثمانية من الخارج، واجهت السلطنة العثمانية فى عهد عبد الحميد خطراً داخلياً نابعاً من الشرق الأوسط ألا وهو ظهور الحركات الوطنية وبالذات حركة الاتحاد والترقى ، وهى حركة الأحرار فى تركيا الذين كان من رأيهم أن الأمل الوحيد فى إنقاذ الدولة العثمانية هو إصلاح نظام الحكم فيها والحد من استبداد السلطنة وذلك بتزويد الدولة بدستور على غرار دساتير الدول الأوربية الحديثة . وكان زعيم هذه الحركة مدحت باشا الذى يسمى « أبو الأتراك الأحرار » .

ولقد نجحت الحركة بادئ الأمر فوضع دستور بالفعل ولكن السلطان عبد الحميد بنزعته الاستبدادية سرعان ماقضى على الدستور وشرد الأحرار وعلى رأسهم مدحت باشا وتمسك بحقوق الخلافة على أساس أن الخلافة كنظام يجعله مسئولا أمام الله لا أمام الشعب كما يرى أصحاب الدعوات الدستورية . والخلافة على كل حال تضفى على صاحبها نوعا من القداسة وتجعله فى مأمن من النقد والتجريح.

ونجح السلطان عبد الحميد فى ذلك إلى حد كبير وساعده على ذلك ظهور الحركة الإسلامية التى كانت يتزعمها السيد جمال الدين الأفغانى والتى كانت ترمى إلى توحيد قوى العالم الإسلامى لمواجهة الضغط الأوربى فكان من الطبيعى أن تلتف هذه الدعوة حول الخلافة العثمانية باعتبارها أقوى الدول الإسلامية قاطبة فى ذلك الوقت .

هذا على الرغم من أن حركة الجامعة الإسلامية لم تنتج فى مهمتها الرئيسية فى حماية العالم الإسلامى من الخطر الأوربى فاستمرت اعتداءات الدول الأوربية على أجزاء العالم الإسلامى فاحتلت فرنسا تونس سنة ١٨٨١ واحتل الإنجليز مصر فى السنة التالية . واعتدى الفرنسيون والأسبان على مراكش واحتلت إيطاليا طرابلس .

ومن ناحية أخرى لم يؤدى تمسك السلطان عبد الحميد بالخلافة إلى نجاحه آخر الأمر ضد حركة الأحرار فى تركيا إذ قامت ثورة سنة ١٩٠٨ بقيادتهم وخلع السلطان عبد الحميد وصدر الدستور العثمانى ، وتولى حزب الاتحاد والترقى الحكم غير أنه حدث قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة أن انقسمت الحركة الوطنية العثمانية إلى حركتين :

١ : الحركة الطورنية : وهى حركة تركية بحتة تقوم دعوتها على اعتبار أن الأتراك عنصر نقى ممتاز يكون قومية على غرار القوميات الأخرى ولقد دعم زعماء هذه الحركة وجهة نظرهم بأساليب علمية دخلها الكثير من التضليل والتلفيق شأنها شأن الحركات الوطنية الجنسية القائمة على أساس جنسى كالنازية الألمانية.

وهدف هذه الحركة تكوين دولة تركية خالصة تضم الأجناس التركية المبعثرة وكان من نتيجتها الإساءة إلى الشعور القومى لدى القوميات غير التركية داخل الدولة العثمانية وخاصة العرب والأرمن .

٢ : كما نما التيار القومى داخل الدولة العثمانية وهو التيار الذى لعب دوراً هاماً فى انهيار الدولة العثمانية إبان الحرب العالمية الأولى وكان يهدف إلى تكوين دولة عربية كبرى .

فظهور الحركة الطورانية من ناحية والحركة العربية القومية من ناحية أخرى يحدد بداية انفصال عرى الوحدة الإسلامية فى الشرق الأوسط .

ولم يقدر للتيار العربى القومى الداعى إلى تكوين وحدة عربية النجاح بعد الحرب العالمية الأولى لأن الدول الأوربية فى بسط نفوذها فى الشرق العربى كانت تسير على قاعدتى التفتيت والسيطرة . فقسم الشرق العربى بين فرنسا وإنجلترا فدخلت سورية ولبنان فى النفوذ الفرنسى ودخلت العراق وشرق الأردن وفلسطين فى النفوذ البريطانى .

ثم تظهر علامات الوحدة العربية فى الأفق بعد الحرب العالمية الثانية كنتيجة مباشرة لنمو الوعى الوطنى العربى ولتدهور النفوذ الغربى وتتمثل هذه العلامات فى جامعة الدول العربية ، وما يليها من مشروعات .

أما التيار التركى فقد انتهى بإقامة دولة تركية قومية اتخذت لها اتجاها أوربيا جارفاً وولت ظهرها للعالم العربى وفقدت كل اهتمام به وبمشاكله اللهم ما كان يتعلق بمشروعات الدفاع التى تحرض عليها الدول الغربية ضد الاتحاد السوفيتى كما حدث بعد الحرب العالمية الأولى مثل ميثاق سعد آباد ، وكما حدث بعد الحرب العالمية الثانية فى حلف بغداد الذى كان يضم تركيا والعراق وإيران وباكستان إلى جانب إنجلترا ، واللهم ما كان يتعلق بمسائل الحدود المشتركة كمشكلة الإسكندرونة بين تركيا وسورية .

وبصرف النظر عن هذين العاملين لم يعد هناك أى اهتمام سياسى مشترك بين البلدان العربية وتركيا بل على العكس ربما كان إمعان تركيا فى تيارها الغربى قد جعل منها بالفعل قوة معادية للشعوب العربية . وسنعرض تفصيلا للحركات الوطنية فى الشرق الأدنى فيما بعد .

* * *

سقوط الحجاز فى يد العثمانيين

نعود إلى الكلام عن امتداد النفوذ العثمانى فى شبه جزيرة العرب والعراق.

فلقد سبق القول بأن الاتجاه العثمانى نحو الشرق العربى كان يرجع إلى عوامل ثلاث :

أولا : التوقف النسبى للتوسع العثمانى فى أوربا .

ثانياً : ثورة الشاه إسماعيل الصفوى .

ثالثاً : خروج البرتغال إلى المحيط الهندى .

وهذا العامل الثالث هو بلا ريب أقوى العوامل جميعاً فى تفسير الزحف العثمانى فى الحجاز واليمن والعراق ، ولنتتبع تطور هذا العامل .

تحولت التجارة العالمية بين الشرق والغرب إلى الطريق حول أفريقية على يد البرتغال ، الدولة الصغيرة المطلة على المحيط الأطلسى . وهى دولة بحرية بطبيعتها تخلصت من حكم المسلمين فى القرن الرابع عشر . ثم أدركت أن توسعها لا يمكن بسبب صغرها أن يكون فى شبه الجزيرة إنما لابد أن يكون توسعاً بحريا .

فعرفت البرتغال فى أواخر القرن الرابع عشر نهضة ملاحية كبرى . ثم إن هذا الاتجاه البحرى تحدد بعامل آخر هام هو تعقب البرتغاليين المسلمين فى شمال أفريقية بعد طردهم من الأندلس . فامتد النفوذ البرتغالى فى أواخر القرن الخامس عشر على طول الساحل الأفريقى بفضل رجال مثل بارتليو دياز .

وفى مطلع القرن السادس عشر يستمر الزحف البرتغالى حتى يصل إلى الهند وكان فاسكودى جاما أول من وصل إلى هذه المناطق . بدأت بعد ذلك حملات برتغالية عسكرية أدت إلى إنشاء مراكز تجارية برتغالية مسلحة فى الهند وكان من أشهر هذه الحملات حملة كبرال وحملة الميدا و حملة ألبوكيرك .

وكانت سياسة البرتغال فى المحيط الهندى بحرية احتكارية أى تقوم على انشاء مراكز

تجارية مسلحة على طول الساحل الغربى للهند وفى جزر المحيط الهندى بينما يقوم الأسطول البرتغالى بفرض السياسية الاحتكارية بالقوة أى عدم السماح لغير السفن المصرح بها من البرتغاليين بالمتاجرة فى هذه المياه . وكانت هذه السياسة الاحتكارية تتطلب :

أولا : الاستيلاء على عدن لتتمكن القوة البرتغالية من السيطرة على مدخل البحر الأحمر على الأقل .

ثانياً : الاستيلاء على جزيرة هرمز ليتمكن البرتغاليون من الخليج الفارسى .

ثالثاً : السيطرة على جوا وديو وغيرهما مما أطلق عليها الجيوب البرتغالية لضمان السيطرة على ساحل الهند نفسه .

ولذلك قام ألبوكيرك فى سنة ١٥٠٦ بالاستيلاء على سو قطره الجزيرة التى تتحكم إلى حد ما فى باب المندب عند مدخل البحر الأحمر فحصنها واتخذ منها مركزاً بحرياً . ولو أنه يجب أن نقرر أن البرتغاليين فشلوا فى السيطرة على مدخل البحر الأحمر لأن عدن كانت لا تزال فى يد المسلمين .

ثم توجه ألبوكيرك نحو الخليج الفارسى فأعمل هذا السفاح الحرق فى المدن المطلة على الساحل الشرقى الجنوبى لشبه جزيرة بلاد العرب حتى مسقط .

وكانت مشيخة مسقط تابعة لمملكة هرمز وهى مشيخة كبيرة تمتد جنوباً حتى عدن أو قرب عدن وتمتد فى الداخل إلى مسافة بعيدة . وهناك لقى ألبوكيرك مقاومة عنيفة فحرق المدينة بمينائها وجامعها . أما الأسرى من الرجال والنساء فقطع أنوفهم وآذانهم واستمر على هذا النحو حتى وصل إلى جزيرة هرمز نفسها.

وكانت هرمز قد استعدت لملاقاته فوقف أسطول مسلح فى الميناء بينما تجمعت قوة من الفرسان على الشاطىء وكان ملك المدينة صبياً صغيراً يدعى سيف الدين.

وقامت معركة بحرية انتهت بانتصار ألبوكيرك وقبول ملك هرمز أن يظل حاكما

تحت السيادة البرتغالية (١) .

كانت سلطنة هرمز تخضع أصلا لنوع من السيادة الإيرانية تمثلت فى دفع الجزية لشاه إيران .

ولكن ألبوكيرك أمر بقطع هذه الجزية فأرسلت إيران مبعوثين لمفاوضة ألبوكيرك حول تقسيم النفوذ فى هذه المنطقة ، وهى المفاوضات التى انتهت فيما بعد فى سنة ١٥٤٥ بتوقيع معاهدة بين إيران والبرتغال سلمت فيها إيران بالسيطرة البرتغالية على هرمز بينما تعهدت البرتغال من ناحيتها بمساعدة إيران فى الاستيلاء على البحرين .

وكانت أهم نصوص هذه المعاهدة ما يتعلق بتحالف الدولتين ضد الدولة العثمانية .
هكذا سيطر البرتغاليون فى الخليج الفارسى وهكذا انهارت القوى الإسلامية المقاومة فى الهند والخليج الفارسى وبقيت الآمال معقودة على مقاومة سلطنة المماليك .

* * *

كان موقف سلطنة المماليك فى هذا الصراع ضعيفاً نسبياً . فدولة المماليك دولة برية بينما دولة البرتغال بحرية ، والصراع يأخذ مكانه فى البحار ولذلك فقد كان على السلطان المملوكى أن يبذل قصارى جهده فى بناء أسطول حربى يستطيع به الصمود أمام البرتغاليين فى المحيط الهندى .

كان الغورى فى حاجة إلى الأخشاب اللازمة لبناء الأسطول وإلى الخبراء والفنيين فى شئون الملاحة . وقدمت له دولة البندقية — التى كانت تعانى هى الأخرى من الانقلاب التجارى — الأخشاب اللازمة لبناء الأسطول .

فبدأ الغورى فعلا فى بناء أسطوله سنة ١٥٠٦ فى ترسانة السويس ، وتم بناء الأسطول فى سنة ١٥٠٨ ، فأبحر إلى المحيط الهندى بقصد تحطيم الحصار البحرى البرتغالى وذلك بالتعاون مع القوى الوطنية فى الهند التى كانت تقاوم النفوذ البرتغالى تحت زعامة ملك قاليقوط .

---

(١) انظر Wilson : The Persian Gulf
Ch. VIII . The Coming of the Portuguse.

واستطاع الأسطول المملوكى أن يحرز انتصارات مبدئية ولكنه هزم هزيمة ساحقة فى أوائل سنة ١٥٠٩ فى معركة ديو .

وحاول الغورى بعد ذلك بناء أسطول جديد ، فأعاد الاتصال بالبندقية يطلب المساعدة ولكن البندقية كانت قد استسلمت للأوضاع الجديدة وأخذت تفكر فى مشروع تجارى جديد ويدور حول استخدام الطريق البرى من إيران إلى تركيا .

وأرسلت البندقية بعثة دبلوماسية إلى إيران لمفاوضة شاه إيران حول هذا المشروع . ولكن الدولة العثمانية علمت بأنبائها فقبضت على رسل البندقية وهم فى طريقهم إلى إيران .

كما فشلت محاولة الغورى فى الاتصال بالشاه إسماعيل الصفوى لأن البرتغاليين كانوا قد سبقوه إلى ذلك .

ولم يكن أمام الغورى سوى الدولة العثمانية . وبالفعل قدمت الدولة العثمانية فى عهد بيازيد الثانى لدولة المماليك الأخشاب اللازمة لبناء ثلاثين مركبا حربياً كما أمدتها بثلاثمائة مدفع . ولكن فرسان القديس يوحنا الذين كانت لهم السيطرة فى جزيرة رودس استولوا على المراكب وهى فى طريقها إلى مصر .

عندئذ حدد الغورى سياسته الحربية ضد البرتغاليين باتخاذ اليمن قاعدة ارتكاز فى الحرب الدفاعية ضد البرتغال فى المحيط الهندى ولضمان السيطرة فى البحر الأحمر فأرسل حملة بقيادة الأمير حسين الكردى ، وتولى قيادة الأسطول المملوكى الريس سلمان وهو أحد البحارة العثمانيين الذين دخلوا فى خدمة المماليك .

وسار الأسطول إلى زيلع ثم استولى عليها ثم حط فى قمران . وكان يحكم اليمن فى ذلك الوقت أسرة بنى طاهر وكان سلطانها عامر بن عبد الوهاب .

وكان ينازع دولة بنى طاهر فى اليمن طائفة الإمامية الزيدية ومركزها صنعاء حيث كان يحكم الإمام شرف الدين . فطلب الإمام شرف الدين من المماليك التحالف ضد دولة بنى طاهر .

وكان المماليك قد طلبوا من السلطان عامر السماح لهم بالنزول فى اليمن ليتمكنوا من محاربة البرتغاليين ولكن السلطان عامر رفض طلبهم فما كان من المماليك إلا أن نزلوا

عنوة فى اليمن وهزموا جيوش بنى طاهر ودخل حسين الكردى زبيد وأعمل عسكر المماليك الحرق والنهب ثلاثة أيام . كما صادر حسين الكردى ما كان فى حوزة التجار والفقهاء وفرض مالا على أهل زبيد .

وقام الأسطول المصرى بمحاصرة عدن. وقاومت المدينة ونزل المماليك بالفعل فى عدن وحدثت مناوشات كادت أن تنتهى بسقوط المدينة ولكن النجدات من جنود السلطان عامر وصلت فى الوقت المناسب لتشد أزر المحاصرين وبذلك فشل استيلاء المماليك على عدن فانسحبت قواتهم ورفعوا حصارهم . وكان فشل الاستيلاء على عدن صدمة قاصمة لمشروعات مصر فى المحيط الهندى فلم يعد فى استطاعة الأسطول المملوكى القيام بعمليات حربية ذات قيمة فى المحيط .

وسنرى فيما بعد أن هذه السياسة أى اتخاذ عدن قاعدة الارتكاز فى مقاومة النفوذ البرتغالى فى المحيط الهندى والبحر الأحمر سيعمل بها العثمانيون بعد استيلائهم على سلطنة المماليك .

حين فشل المماليك فى عدن عادوا بفكرة جديدة فحواها الاقتصار على حماية مدخل البحر الأحمر بما لديهم من قوات فى اليمن ، ولذلك نرى حسين الكردى بعد فشله أمام عدن ينسحب إلى جدة تاركا فى اليمن برسباى وإسكندر ورمضان وهم كبار القادة الجراكسة ليقيموا الحكم المملوكى فى القطاع المصرى فى اليمن ولو أن هؤلاء الثلاثة شغلوا بالاستيلاء على أموال السلطان عامر بن عبد الوهاب بعد قتله فامتلأت اليمن كلها بالمذابح والمظالم والمصادرات .

وكان حسين الكردى يعتقد بضرورة إنشاء خط دفاع ثان فى جدة اعتقاداً منه بأن دخول البرتغاليين فى البحر الأحمر وتوغلهم شمالا كان أمراً قريب الاحتمال والحقيقة التى لا ريب فيها أن النفوذ البرتغالى كان قد بدأ يزداد فى خطورته فى البحر الأحمر . فقد اتصل البرتغاليون بدولة مسيحية كبيرة فى البحر الأحمر وهى الحبشة بقصد التعاون بين البلدين ضد القوى الإسلامية .

وكانت الحبشة من جانبها تتطلع إلى مساعدة دولة مسيحية أوربية لتعينها فى حروبها ضد الدويلات الإسلامية المجاورة لها وأهمها مملكة عادل ومملكة آفات ،

وهما مملكتان إسلاميتان مجاورتان للحبشة وكانت الحروب بين هاتين الدولتين وبين الحبشة مستمرة طوال القرن الخامس عشر كتب فى أغلب مراحلها للمسلمين الانتصار الساحق وهكذا دخل هذا الصراع المحلى بين الحبشة والقوى الإسلامية فى أفريقية الشرقية فى نطاق الصراع الهائل بين البرتغال والدول الإسلامية فى الشرق الأدنى .

وتبادلت الحبشة مع البرتغال المراسلات والبعثات الدبلوماسية كان من أهمها بعثة ماثيو سنة ١٥ ٢ . فقد أرسلته الحبشة إلى ألبوكيرك وأرسله ألبوكيرك إلى البرتغال فقابل ملك البرتغال وعرض عليه التحالف بين الحبشة والبرتغال .

ومن المهم أن نذكر أن ملكة الحبشة هيلين فى كتابها إلى ملك البرتغال كانت تؤكد إخلاص الأحباش للكاثوليكية . كما أشارت على الملك بإرسال إرسالية كاثوليكية إلى الحبشة .

والواقع أن هذه كانت حركة بارعة من جانبها إما لمحاولة لسلخ كنيسة الحبشة عن كنيسة مصر وربطها بكنيسة روما كجزء من الاتجاه العام فى ربط مصير الحبشة بالمسيحية الأوربية ، وكان هذا أمراً بعيد الاحتمال ، أو أنها كانت مناورة منها لتشجيع ملك البرتغال على التحالف . وعلى كل حال فهذا يفسر حقيقة هامة فى تاريخ الحبشة أو بمعنى أدق فى تاريخ العلاقات البرتغالية الحبشية التى توطدت بعد ذلك هذه الحقيقة هى أن البرتغال فى تحالفها مع الحبشة كان يحدوها بشكل قوى الأمل فى تحويل الحبشة إلى المذهب الكاثوليكى . والخيبة التى لاقاها هذا الأمل هى السبب الرئيسى فى سوء العلاقات بين البلدين فى النصف الأول من القرن السابع عشر وبالتالى فى طرد البرتغاليين من الحبشة على يد الأحباش أنفسهم .

ولقد عرج ماثيو على روما حيث قابل البابا ليو العاشر ويقال إن البابا لم يحسن مقابلته ثم عاد ماثيو إلى مصوع فى سنة ١٥١٧ فى الوقت الذى كانت دولة المماليك تلفظ أنفاسها الأخيرة .

وهكذا نرى أن التحالف بين الحبشة والبرتغال لم يتحقق بعد من الناحية العملية

فى عهد المماليك إنما كانت المفاوضات لاتزال دائرة بين الطرفين . ومع ذلك فقد ترددت فى هذه الآونة شائعات عن مشروعات كثيرة حبشية برتغالية كان بعضها خيالى ، كمشروع لتغيير مجرى نهر النيل من الحبشة لمنع وصوله إلى مصر ، ونزول البرتغاليين فى ينبع ميناء المدينة ومهاجمتهم لها ونبش قبر الرسول عليه الصلاة والسلام .

وقد رد الغورى على هذا بأن هدد بتدمير أماكن المسيحيين المقدسة فى فلسطين كما قام رئيس دير سانت كاترين بإيعاز من الغورى برحلة إلى أوربا ، فاتصل بالبابا وحاول تحريضه لمنع البرتغاليين من الإمعان فى سياسة الاستفزاز الدينى للمسلمين على أساس أن هذا سيعود بالضرر على المسيحيين الشرقيين أنفسهم .

كذلك كان من دلائل ازدياد الخطر البرتغالى فى البحر الأحمر محاولة ألبوكيرك الاستيلاء على عدن فى سنة ١٥١٣ ولو أنه فشل فى هذه المحاولة .

ثم قامت حملة بقيادة Lopo Soares « لبوسوريز » للاستيلاء على جدة نفسها وكان الموقف فى جدة ملائما للبرتغاليين ، ذلك أن حسين الكردى بعد أن بنى سوراً ضخماً حول جده لحمايتها من إغارات البرتغاليين دخل فى نزاع حاد مع الريس سلمان . غير أن حملة سوريز فشلت فى جنوب البحر الأحمر بعد أن تعرضت لريح عاتية .

وعلى ذلك فمن الممكن تلخيص الموقف فى الشرق العربى فى ذلك الوقت بما يلى :

أولا : انهيار تام فى تجارة المنطقة .

ثانياً : تفوق برتغالى ساحق فى الخليج الفارسى .

ثالثاً : لم ينجح البرتغاليون فى الدخول إلى البحر الأحمر . ولكن تحالفهم مع الحبشة كان بمثابة نذير للخطر البرتغالى فى هذا البحر .

* * *

وورثت الدولة العثمانية تركة الدولة المملوكية المثقلة بالمسئوليات وفى مقدمتها الخطر البرتغالى الذى يهدد البحر الأحمر ، فسارت الدوله العثمانية بصفة عامة فى نفس الخطط التى كانت تسير عليها الدولة المملوكية فى مواجهتها للخطر البرتغالى ، وذلك ببسط نفوذها فى الحجاز واليمن باعتبار هذين البلدين قواعد ارتكاز لمحاربة النفوذ البرتغالى ليس فقط فى البحر الأحمر بل كذلك فى المحيط الهندى .

ولقد تلى سقوط مصر فى أيدى العثمانيين أن سقط الحجاز فى يدهم سقوطاً تلقائياً . فالحجاز كان يتبع مصر تبعية تلقائية كذلك ، وهى تبعية تمثل دراسة طريفة فى العلاقات بين البلدين .

ففى أغلب مراحل تاريخ العصور الوسطى كان لمصر نوع من السيادة على الحجاز ترجع أساساً إلى أن الحجاز كان منطقة حيوية بالنسبة لمصر سواء من الناحية الدفاعية أو من الناحية الهجومية فمن الثابت أن كل سياسة دفاعية أو هجومية للدول القائمة فى مصر تتخذ مجالها فى شمال البحر الأحمر وجنوب بلاد الشام .

غير أن لسيادة مصر التاريخية على الحجاز عوامل أخرى إلى جانب الاعتبارات العسكرية . فمصر مركز هام لقوافل الحج الوافدة من المغرب العربى ومن أواسط أفريقية . فهذه كلها تتجمع فى مصر وتخرج إلى الحجاز فى حراسة الحكومة القائمة فى مصر .

هذا إلى أنه كان فى مصر الكثير من الأوقاف المحبوسة على فقراء مكة والمدينة وعلى الحرمين الشريفين والحجاز نفسه بلاد فقيرة حتى إنه يمكن القول أنه كان يعيش على قوافل الحج ولا سيما القافلة المصرية .

ولذلك فتبعية الحجاز لمصر أو سيادة مصر على الحجاز بعيدة كل البعد عن أن تكون نوعا من السيطرة المفروضة إنما هى سيادة تكلف الدولة القائمة فى مصر أكثر بكثير مما تكلف الحجاز .

ثم إن الدولة القائمة فى مصر حريصة أشد الحرص على هذه السيادة حتى يدخل تحت نفوذها الحرمين الشريفين فتكسب بذلك مكانة خاصة فى نظر العالم الإسلامى .

فالحجاز لهذه الأسباب لا يرتبط بدولة معينة أو بسلطة معينة فى مصر إنما يرتبط بمصر ذاتها بصرف النظر عن الحكومة أو الدولة القائمة فيها — وهذا هو المقصود بالتبعية التلقائية .

فلما سقطت دولة المماليك فى يد العثمانيين كان من الطبيعى أن يتبع ذلك سقوط الحجاز .

يضاف إلى هذا أن سليما كان حريصاً على بسط نفوذه على العالم السنى كله والحجاز يتمتع بأهمية خاصة فى هذا العالم ثم إن للحجاز أهمية خطيرة لمنع تسرب النفوذ البرتغالى فى البحر الأحمر .

* * *

لم تكن السيادة المملوكية على الحجاز تمثل حكما مباشراً بل كانت تقوم على نظام الشرافة وهو منصب يتولاه أشراف مكة الذين ينتسبون إلى الرسول .

وتتنازع حول هذا المنصب الأسر الشريفة. والأشراف يحكمون باسم السلطان فى مصر فيقيمون شعائر التبعية الاسمية أو الشكلية .

ولم يكن الشريف يختار من القاهرة بل يختاره كبار الأشراف من بينهم فى الحجاز ويطالبون إلى سلطان مصر تثبيته فى منصبه وتمتد سلطة شريف مكة إلى أراضى الحجاز كله وعليه أن يعمل على تأمين قوافل الحج الوافدة من بقاع العالم الإسلامى المختلفة فهناك قافلة الشام من الشمال، وقافلة مصر من الشمال غالباً ومن البحر الأحمر أحياناً ، ثم قافلة الجنوب من اليمن وأخيراً قافلة العراق وإيران .

وتأمين الحج هو دون شك أخطر مسئوليات شريف مكة وأصعبها جميعاً . ولذلك كانت علاقات شريف مكة بالقبائل العربية القاطنة على طول طرق القوافل من أهم أعمال شريف مكة . ولم يكن لدى شريف مكة قوات عسكرية كبيرة منظمة ليعتمد عليها إنما كان فى الغالب يعتمد على عصبيته الخاصة .

وكانت العلاقة بين أشراف مكة والسلطان الغورى فى أواخر أيام دولة المماليك سيئة فقد أغضب هؤلاء الأشراف فشل المماليك فى إيقاف التحول التجارى لأن هذا معناه حرمان جدة من مصدر مالى هام .

ولذلك بدأت السيادة المملوكية على الحجاز تضعف فى أواخر أيام الغورى . حقيقة استطاع حسين الكردى عقب عودته من اليمن أن يعيد النفوذ المملوكى إلى حد ما فى الحجاز ولكن سرعان ما نشب النزاع بينه وبين الريس سلمان فترك سلمان الحجاز وتوجه إلى مصر .

ثم تلى ذلك مباشرة سقوط دولة المماليك ودخول سليم القاهرة فوجد بعض القضاة ورجال الدين والعلم من الحجاز وكان الغورى قد اعتقلهم بعد الاضطرابات التى حدثت فى الحجاز ضد الحكم المصرى فأفرج سليم عنهم فأشاروا عليه بأن يكتب إلى شريف مكة الشريف بركات يدعوه إلى قبول السيادة العثمانية وإعلان الدعوة لسليم . وتعهدوا له بأن يكتبوا للشريف بركات فى هذا المعنى .

وبالفعل أثمرت هذه الحركة . ذلك أن الشريف بركات وجد من الحكمة قبول السيادة العثمانية . فهو يواجه الخطر البرتغالى . وفى حاجة إلى مساعدة دولة إسلامية كبيرة . وعلى كل حال فالحجاز يجب أن يكون مسالما مع الدولة الحاكمة فى مصر ليستفيد من الأوقاف المحبوسة على الحرمين الشريفين وفقراء مكة والمدينة ثم إن دخول الحجاز تحت السيادة العثمانية لن يغير من نظام الحكم القائم فى الحجاز نفسه بل ربما يؤدى إلى تقوية مركز الشريف بركات أمام خصومه فى الشرافة (١)

وقبل الشريف بركات العرض العثمانى وأرسل ابنه ويدعى « أبو نمو » إلى القاهرة حاملا للسلطان سليم تهانى أبيه ومفاتيح الحرمين الشرفين وهذه كانت دائماً إقراراً بالسيادة .

ولقد أكرم وفادة « أبى نمو » وأعطاه تفويضاً بحكم والده والتخلص من حسين الكردى واحتفلت مكة بعودة أبى نمو وقرأ التفويض على الناس وخطب باسم سليم وقبض على حسين الكردى وقتلوه غرقا .

دخلت الحجاز دخولا سلميا فى نطاق السيادة العثمانية واحتفظ بنظام الشرافة كما كان أيام سلطنة المماليك مع إنشاء صنجقية عثمانية فى جدة يتولاها أحد الحكام أو الأمراء العثمانيين (تسمى أحياناً صنحقية الحبش)،

---

(١) انظر Gerald de Gaurey : Rulers of Mecca
Crichton . History of Arabia V. ,2

وكان من أبرز النتائج السيادة العثمانية على الحجاز ظهور العثمانيين فى البحر الأحمر ومحاولتهم السيطرة عليه ودفع الخطر البرتغالى عنه .

ولنحدد من البداية أهداف السياسة العثمانية فى البحر الأحمر :

نحن نعتقد أن هذه السياسة كانت تقوم على أساس واحد هو إنقاذ البحر الأحمر من الخطر البرتغالى الزاحف من المحيط الهندى ، وليس على أساس إحياء تجارة الشرق فى البحر الأحمر ومصر .

يدلنا على ذلك أمران هامان :

أولا : أن الدولة العثمانية حين خرجت إلى البحر الأحمر وإلى الصراع ضد البرتغاليين لم تحاول أبداً أن تكون من القوى الإسلامية المبعثرة فى المحيط الهندى جبهة موحدة تعمل فى نظام وتناسق . وقد يرد على هذا بأن العثمانيين نزلوا متأخرين إلى المحيط الهندى بعض الوقت بعد أن كان البرتغاليون قد بسطوا نفوذهم هناك . وقد يقال أيضاً إن الدولة العثمانية قد شغلت نفسها بميادين حربية متعددة .

١ — جبهة المجر ضد النمسا .

٢ — جبهة شمال أفريقية ضد أسبانيا .

٣ — جبهة العراق ضد إيران .

وبهذا لم تستطع التفرغ للنزاع البرتغالى . وكل هذا صحيح ولكنه لا يمنع من أن السياسة العثمانية لم تبن أصلا على أساس إحياء تجارة الشرق .

ثانياً : أن الدولة العثمانية قد فرضت تقليدا جديدا يقضى بمنع دخول المراكب المسيحية فى البحر الأحمر بحجة أنه يطل على الأماكن المقدسة للمسلمين فى الحجاز وهو التقليد الذى ظلت الدولة العثمانية متمسكة به حتى أواخر القرن الثامن عشر .

لقد سار العثمانيون فى البحر الأحمر على نفس السياسة الحربية التى سار عليها المماليك وهى اتخاذ اليمن بصفة عامة وعدن بصفة خاصة قاعدة الارتكاز ضد البرتغاليين فى المحيط الهندى والسيطرة فى البحر الأحمر.

ثم يضاف إلى هذا فى حالة العثمانيين محاولة إدخال النفوذ العثمانى فى الخليج الفارسى من قاعدة اليمن لتوجيه الضربات من هناك إلى إيران نفسها .

فقد اتضح للعثمانيين أن الأراضى الجبلية فى منطقة الحدود بين الدولتين قد جعلت من الصعب الانتصار أو هزيمة إيران من هذه الناحية . وهذا الكلام فى الحقيقة جزء من رأى المؤرخ Toynbee القائل بأن السياسة العثمانية الحربية بعد معركة جالديران كانت محاصرة إيران وليس الاستيلاء المباشر عليها .

* * *

الفتح العثمانى لليمن :

كان دخول اليمن بادئ الأمر تحت السيادة العثمانية سلميا كالحجاز ، إذ أرسل السلطان سليم حكما سلطانيا الى إسكندر الجركسى بأن يكون واليا على اليمن فأطاع وتزيا بزى الأروام (الأتراك) وصارت الخطبة باسم السلطان سليم وسمى هو باسم إسكندر المخضرم لأنه تولى فى عهدين متلاحقين ، عهد الجراكسة المماليك وعهد العثمانيين .

كانت الحالة فى اليمن سيئة للغاية بسبب سياسة المماليك الجائرة كما أن النزاع لم يهدأ بين القواد الجراكسة أنفسهم فتمكن كمال الرومى أحد هؤلاء القواد من قتل إسكندر المخضرم وأخذ مكانه .

ثم قام فريق آخر فقتل كمال الرومى ووضع إسكندر بك القرمانى مكانه وفى ذلك الوقت سافر الريس سلمان من مصر إلى جدة وعرض على سنجقها الأمير حسين الرومى أن يرسل حملة إلى اليمن لتوطيد دعائم الحكم العثمانى هناك ولإقرار السلام والدفاع عن المراكب الإسلامية التى كانت تتعرض بشدة لهجوم الأسطول البرتغالى . وخرج الاثنان إلى اليمن . ورفض إسكندر القرمانى الخضوع لطاعتهما فقامت الحرب وهزم الإسكندر ودخل الأمير حسين الرومى زبيد سنة ١٥٢٣ .

ولكن الخلاف نشب بين حسين الرومى والريس سلمان فهرب سلمان إلى مصر

وأوغر صدر الباشا العثمانى فى مصر على الرومى وحرضه على إرسال حملة يتولى هو أى سلمان قيادتها ليعيد النفوذ العثمانى إلى مصر .

وخرجت حملة بقيادة الريس سلمان ولكن قبل وصولها إلى اليمن كان حسين الرومى قد مات ، وخلفه مصطفى الرومى ونشبت المعارك بين مصطفى الرومى والريس سلمان وانتهت بهزيمة الرومى فى سنة ١٥٢٧ . ولكن سلمان قتل على يد رجال خير الدين . فقام أحد أتباع الريس سلمان بقتل خير الدين .

كل هذا واختراق البرتغاليين للبحر الأحمر وتهديدهم لموانيه يسير على قدم وساق . فترك مصطفى بن بيرم اليمن فى يد أحد أصحابه وسار هو إلى كمران لبناء قلعة فيها ليدفع بها خطر الإفرنج ، ثم سرعان ما قام مصطفى بن بيرم بمن معه من كمران إلى الهند وانضم إلى صفوف الوطنيين هناك .

* * *

والواقع أن حملة سلمان باشا الخادم فى سنة ١٥٣٨ هى أول حملة رئيسية إلى اليمن وهى تعتبر بداية الجهود العثمانى الحقيقى فى هذا الميدان . كانت حملة كبيرة تتألف من ثمانين سفينة تم بناؤها فى مصر . وكان سليمان هذا قد تجاوز الثمانين من عمره سفاكا للدماء ضعيف العقل عديم الرأى .

وصلت الحملة إلى عدن التى كانت فى حوزة عامر بن داود الطاهرى وكان قد أضنته الحرب مع الإمام شرف الدين . فلما سمع بوصول حملة سليمان باشا الخادم أرسل إليه يستنصره على الإمام ويعده بالمساعدة ضد البرتغاليين ، كما فتح أبواب عدن أمام العثمانيين .

ولكن ما كادت القوات العثمانية تدخل عدن حتى قام الجند بالنهب والسلب فى المدينة كما أظهر سليمان باشا ما طبعت عليه نفسه من الغدر والخيانة فقتل عامراً .

وكان فتح العثمانيين لعدن غدراً نقطة سوداء فى تاريخهم وسبباً مباشراً لتدهور الوحدة الإسلامية فى هذه البقاع . وتلى سقوط عدن أن خرج سليمان باشا

بأسطوله إلى الهند لمساعدة المسلمين هناك فاستولى على عدد كبير من السفن البرتغالية فى الطريق واستطاع بالتعاون مع القوات الإسلامية فى الهند أن يضرب الحصار على قلعة ديو .

وكادت القلعة أن تسقط فى يد العثمانيين لولا وصول أسطول برتغالى شد من أزر البرتغاليين المحاصرين . ثم إن المسلمين الهنود كان قد وصلتهم أنباء غدر سليمان باشا وخيانته فى عدن فخافوا أن يغدر بهم إذا تم له النصر فتخلوا عنه .

وعاد سليمان باشا يجر أذيال الخيبة إلى اليمن فحاول أن يستدرج الإمام شرف الدين من مقر مركز الإمامية الزيدية ولكنه فشل فعاد إلى مصر .

وكانت أهم نتائج حملة سليمان باشا هى سقوط عدن فى يد العثمانيين . ولكن ثمن هذا كان غالياً فقد كان طعنة قاتلة لسمعة العثمانيين ووصمة ساحقة قضت على كل أمل فى قيام تحالف بينهم وبين القوى الإسلامية فى المحيط الهندى .

وحاولت الدولة العثمانية فى سنة ١٥٥١ أن تغير من سياستها فى اليمن فتزيل ما لحق بالحكم العثمانى هناك من سمعة سيئة فعينت مصطفى باشا النشار والياً على اليمن على أساس التفاهم مع الإمامية الزيدية . ونجح مصطفى باشا فى مهمته وتمتع اليمن بحالة من الاستقرار لسبع سنوات على الأقل تولى الحكم فى أغلب هذه الفترة أزدمر . وخلال هذه الفترة تمكن العثمانيون من بسط نفوذهم على الساحل الشرقى الأفريقى ساعدهم على ذلك قيام الخلاف فى الحبشة ، إذ انقسمت الحبشة إلى قسمين : قسم يؤيد الكنيسة الغربية وآخر يؤيد الكنيسة الشرقية . ودخلت الحبشة فى حرب أهلية طويلة استمرت حتى أوائل القرن السابع عشر .

ورحب العثمانيون بهذا الانقسام فتوجه جيش عثمانى إلى سواكن ومصوع فى سنة ١٥٥٧ واستولى عليهما ، ولكن العثمانيين لم يحاولوا أن يستفيدوا كثيراً من حالة الحبشة المضطربة فاكتفوا ببسط نوع من السيادة على الساحل دون التوغل فى الداخل .

وفى عهد الملك فاسيليداس Fasilidas ملك الحبشة عقد مع الباشوات العثمانيين معاهدة للتحالف بإغلاق الموانى الحبشية فى وجه البرتغاليين . كما استطاع العثمانيون

خلال هذه الفترة الهادئة من حكمهم فى اليمن أن يقوموا بحملات بحرية إلى الخليج الفارسى بقيادة قائد عثمانى اسمه بيرى ريس .

فأبحر سنة ١٥٥٣ من السويس إلى عدن وتزود هناك بما يحتاج إليه ثم سار إلى مسقط وهزم أسطولا برتغالياً صغيراً واستولى على مسقط . ثم أبحر إلى هرمز وضرب عليها الحصار ، ولكن وصلته أنباء عن وصول أسطول برتغالى ، كما هبت عاصفة عاتية فتشتت الجزء الأكبر من أسطوله ، فما كان من بيرى ريس إلا أن رفع الحصار وعاد إلى مصر يحمل معه ما جمعه من أموال فى الخليج الفارسى .

فلما وصل إلى مصر كان السلطان العثمانى قد أرسل أمراً بقتله لاتهامه بالخيانة. ثم تلى ذلك أن كلف السلطان مراد باشا ترك ولاية مصر والذهاب إلى الخليج الفارسى لجمع بقايا أسطول بيرى ريس . ونزل مراد بالبصرة وأبحر على أسطول عثمانى من هناك إلى هرمز والتقى بأسطول برتغالى وهزم مراد سنة ١٥٥٣ وعاد خائباً إلى القسطنطينية .

ثم أمر السلطان سيدى على أحد القواد العثمانيين بالقيام بحملة مشابهة لنفس الغرض وفى الخليج الفارسى هاجم سيدى على أساطيلا برتغالية فى سنة ١٥٥٤ ، وكان نصيبه الهزيمة والعودة الخائبة . ويبدو أن العثمانيين بعد سنة ١٥٥٤ كانوا قد تخلوا عن سياسة شن الحرب ضد البرتغاليين فى المحيط الهندى وضدهم وضد إيران فى الخليج الفارسى . وتحددت أهمية اليمن لدى العثمانيين بعد سنة ١٥٥٤ بالدفاع فقط عن البحر الأحمر .

* * *

أما داخل اليمن نفسه فسرعان ما عاد الحكم العثمانى إلى سيرته السيئة وتجدد النزاع بين الزيدية والعثمانيين فتمكنت الزيدية من طردهم من عدن وأغلب بقاع اليمن ، فسارعت الدولة بإرسال حملة كبرى لإعادة فتح اليمن بقيادة سنان باشا سنتى ١٥٦٨ و ١٥٦٩ ويسمى هذا الفتح العثمانى الثانى لليمن .

واستولى سنان باشا على عدن وتلى ذلك دخوله فى حرب ضروس مع الزيدية

استنفذت كل جهودهم حتى وصل الطرفان أخيراً إلى صلح يقضى بأن يحكم الإمام المطهر إمام الزيدية فى ذلك الوقت باسم السلطان العثمانى ثم سافر سنان باشا إلى إسطنبول .

ولكن سرعان ما نشب النزاع مرة أخرى بين الفريقين واستمر فترة طويلة من الزمن . وكانت حربا مائعة حتى انتهت إمامة الزيدية إلى المؤيد بالله محمد بن القاسم الذى حارب الباشا العثمانى أحمد فضلى . فانتصر المؤيد وفشلت القوات العثمانية فى مقاومته فاستولى الإمام على صنعاء وتعز وعدن . ومازال يتعقب فلول العثمانيين حتى أخرجهم من اليمن كله عام ١٦٣٦ .

ومن ثم قامت الدولة القاسمية الزيدية فى اليمن . إنما حدث هذا بعد أن كان البرتغاليون قد أخرجوا أيضاً من الحبشة على يد الأحباش أنفسهم وبعد أن انهارت إمبراطوريتهم فى الشرق وبعد أن اكتفت الدولة العثمانية بالسيطرة فى البحر الأحمر دون محاولة الخروج منه إلى المحيط الهندى .

* * *

الفتح العثمانى للعراق

أما عن دخول العراق فى الحكم العثمانى ، فقد سبق الكلام عن النزاع بين الشاه إسماعيل الصفوى وسليم حول العراق ذلك النزاع الذى انتهى فى سنة ١٥١٤ بهزيمة الشاه وعدم تعقب سليم له فى إيران واكتفاء الدولة العثمانية بسياسة محاصرة الدولة الفارسية دون الاستيلاء المباشر عليها .

ورغم حملة سليم لم يخضع العراق كله للحكم العثمانى فقد خضع شماله فقط فى الموصل وديار بكر . وحتى فى هذه المناطق لم يكن الحكم العثمانى مستقراً كل الاستقرار .

أما العراق الأوسط والجنوبى فقد ظل فى يد الإيرانيين . كان حاكم بغداد يعين من قبل الشاه الإيرانى ويبدو أن ضعف النفوذ الإيرانى فى العراق الأوسط كان مشجعاً على قيام النزاع حول منصب حاكم بغداد الذى كان يطلق عليه الخان . وفى هذا النزاع بطبيعة الحال يميل كل فريق من المتنازعين إلى العمل للحصول على

تأييد إحدى الدولتين الكبيرتين فقام أحد الطامعين فى حكم بغداد واسمه ذو الفقار بمهاجمة خان العراق وقتله وأعلن نفسه حاكما .

ولما كان يخشى من انتقام الشاه طهماسب الذى خلف والده الشاه إسماعيل فى سنة ١٥٢٤ فقد أرسل إلى السلطان العثمانى سليمان يرجوه فى تبعيته ومنحه الحماية . ومن ناحية أخرى قام الشاه طهماسب فى سنة ١٥٣٠ بالهجوم على بغداد محاولا استرجاعها فلم يتمكن بسبب دفاع ذو الفقار الباسل عن المدينة .

ولكن الخيانة نجحت حيث فشل السلاح . ذلك أن الشاه الصفوى أغرى إخوة ذى الفقار بخيانة أخيهم ونجحت جيوش الشاه فى اقتحام بغداد وقتل ذى الفقار وانتهت مدة حكمه القصيرة وسلمت مدينة بغداد إلى محمدخان لحساب الشاه الإيرانى [١] .

ومن ناحية أخرى تذرع السلطان سليمان بما كان يصله من ذى الفقار وأتباعه يطلبون النجدة فأخذ يستعد استعداداً كبيراً لإيفادة حملة لإنقاذ العراق ، وكانت أنباء هذه الحملة العثمانية تصل البلاط الإيرانى فتحدث ذعراً كبيراً . ولعل هذا هو السبب الذى جعل شاه إيران يعجل بالاستيلاء على بغداد .

ومن ناحية أخرى فقط اتصل الشاه الإيرانى بملك المجر لمفاوضته فى التعاون المشترك ضد العدو . وأجاب السلطان سليمان على هذا بأن أعدم الأسرى الإيرانيين الذين كانوا معتقلين داخل الدولة العثمانية وأصبح من المقرر قيامه بحملة على العراق .

غير أن الجيوش التى أعدها لذلك سيقت إلى المجر ، وبقى العراق تحت الحكم الإيرانى . ولم يكن معنى هذا أكثر من تأجيل الحرب بين الدولتين لعدة سنوات فقط . ثم جاءت حوادث الحدود بعد ذلك لتكون الأسباب المباشرة لقيام الحرب .

وقد كانت قبائل الأكراد على الحدود بين الدولتين تتأرجح فى ولائها نحو دولة أو أخرى فحدث أن أعلن خان تفليس الذى كان خاضعاً من قبل للنفوذ التركى ولاءه

---

(١) انظر Longrigg : Four Centuries of Modern Lraq
ترجمة جعفر خياط .
أو عبد الرازق الحسنى تاريخ العراق السياسى حـ ١

للإيرانيين . وقام حكام الولايات التركية المجاورة باقتحام تفليس ولكنهم فشلوا فى إخضاع خانها أمام مقاومته العنيدة .

واعتبرت الدولة العثمانية هذا الفشل إهانة تتطلب تدخل السلطنة نفسها بجيوشها . هذا بالإضافة إلى أن السنة فى العراق كانت ترسل إلى السلطان سليمان تتضرع لإنقاذها من الحكم الشيعى .

وفى أواخر خريف سنة ١٥٣٣ قام السلطان سليمان ومعه الصدر الأعظم إبراهيم باشا بحملة كبرى على العراق استولت عليه ودخلت بغداد . غير أن الحملة أرهقت الجيش العثمانى إرهاقاً شديداً حتى اضطر سليمان إلى البقاء بضعة شهور فى بغداد ليريح قواته من ناحية ولينظم أحوال الولاية الجديدة من ناحية أخرى .

ولقد كان سليمان حريصاً أشد الحرص فى سياسته الدينية حتى لا يسىء إلى مشاعر الشيعة باعتباره سلطاناً سنياً . فخرج من بغداد فى رحلة فى أنحاء العراق ليزور الكثير من أضرحه الشيعة . ثم أوقف مقاطعات مغلة المقاصد الدينية الشيعية والسنية على السواء ولم يشغله من الواجبات أكثر مما شغله التعرف على موقع قبر أبى حنيفة وإعادة بنا ضريحه ، وكان الإيرانيون من الشيعة قد هدموا القبة والضريح ودنسوا الرفات نفسه . ثم زار سليمان العتبات المقدسة فى الفرات الأوسط . وكانت المناطق حول كربلاء تغمرها مياه الفيضان فى الربيع دون أن تسلم العتبات المقدسة نفسها منه ، فبنى سدا على المدينة لوقايتها من الفيضان يسمى بالسليمانية .

ثم وسع الترعة المعروفة بالحسينية لكى تأتى بالماء باستمرار فزرعت المنطقة حول العتبات المقدسة بالبساتين وحقول القمح وبعد أن زار سليمان قبر الإمام على فى النجف عاد إلى بغداد .

ويلاحظ أن سياسة سليمان فى إرضاء الشيعة لم تلهيه عن إرضاء السنة كذلك ، فالعراق موزع توزيعاً يكاد يكون متساوياً بين الشيعة والسنة .

وقبل مغادرة سليمان للعراق خف الشيخ العربى الذى كان يحكم البصرة فبعث ولده « راشد » يحمل المفاتيح ووسائل الخضوع إلى السلطان . فألحقت البصرة على هذا النحو بالممتلكات العثمانية وأصبحت إيالة عثمانية . وعين راشد نفسه فيها على أن تكون تابعة لباشوية بغداد .

كما جعل سليمان حاكم ديار بكر السابق أول وال عثمانى فى بغداد كما خضعت غالبية مناطق العراق لنظام الوحدات الإقطاعية للجنود الذين أظهروا الكفاية فى الحملة الأخيرة .

* * *

لم ينه الفتح العثمانى للعراق فى عهد سليمان النزاع الإيرانى العثمانى حول هذه البلاد . فالعراق عادت إلى السقوط أكثر من مرة بعد ذلك فى يد الإيرانيين .

وكان كذلك فى سنة ١٦١٣ نتيجة للفتنة التى وقعت بين والى بغداد يوسف باشا ورئيس الشرطة بكر أغا الصوباشى . إذ ثار الصوباشى على الباشا العثمانى فى سنة ١٦١٩ وأعلن نفسه حاكما على بغداد . فأصدرت الحكومة العثمانية أمراً إلى حافظ أحمد باشا والى ديار بكر بأن يسير إلى بغداد ويقضى على الفتنة هناك . فلما أحس الصوباشى بذلك داخله الخوف وكتب إلى الشاه عباس شاه إيران بعد طهماسب ليأخذ بناصره . فأنفذ الشاه المدد اللازم .

وكان حافظ باشا والى ديار بكر قد أسرع من قبل إلى بغداد فوجدها محصنة والأمراض تفتك بالأهلين ففضل أن يصالح حقنا للدماء من جهة وليحفظ كرامة الدولة العثمانية من جهة أخرى على أن يتولى الصوباشى إيالة بغداد .

ورضى الصوباشى بذلك . وعاد حافظ باشا بجيشه إلى ديار بكر . ثم كتب الصوباشى إلى الشاه الإيرانى يخبره بما تم ويرجوه سحب جنوده . إذا كان الجيش الصفوى قد دخل العراق . فلما وصل الشاه كتاب الصوباشى غضب أشد الغضب وزحف على بغداد فألقى الحصار عليها واستسلمت سنة ١٦٣٣ فقبض على الصوباشى وقتل وعاد العراق إلى الحكم الإيرانى .

ولقد استمر العراق تابعاً للدولة الصفوية حتى سنة ١٦٣٨ حين جهز السلطان العثمانى مراد حملة كبرى زحف بها على العراق وحاصر بغداد واستولى عليها فعاد العراق مرة أخرى إلى الحكم العثمانى .

وكانت آخر محاولات إيران للاستيلاء على العراق بعد سقوط الدولة الصفوية فى سنة ١٧١٢ حين قام نادر شاه الذى يحتل حكمه فترة انتقال بين الأسرة الصفوية والأسرة القاجارية فى إيران والذى يعتبر أعظم ملوك إيران الفاتحين ، قـــام

هذا الشاه فى سنة ١٧٣٣ بحملة على العراق وكادت بغداد أن تسقط لولا وصول نجدات عثمانية فى الساعات الأخيرة فأفلتت بغداد من نادر شاه .

وتعتبر المعركة الحربية بين نادر شاه وحملة الإنقاذ العثمانية بقيادة طوبال عثمان من أهم المعارك فى تاريخ العراق .

ورغم هزيمة الجيش الإيرانى فقد تجددت الحرب مرة أخرى فى عهد نادر شاه واستمرت بينه وبين الباشوات العثمانيين من سنة ١٧٤٣ حتى توفى نادر شاه فى سنة ١٧٤٧ فعقد الصلح بين الدولة العثمانية وإيران حول الحدود التقليدية مع دخول العراق فى نطاق الإمبراطورية العثمانية . وكان هذا الصلح هو نهاية الصراع الإيرانى العثمانى حول العراق .

خامساً ـ الحكم العثمانى للشرق العربى

لقد كونت الفتوحات العثمانية من الشرق الأدنى وحدة سياسية خاضعة للنفوذ العثمانى من القرن السادس عشر حتى أوائل القرن العشرين . وتاريخ الشرق الأدنى تحت الحكم العثمانى ينقسم إلى عصرين :

أولا : العصر العثمانى الأول ـ ويبدأ من الفتح العثمانى وينتهى بنهاية القرن الثامن عشر .

ثانياً . العصر العثمانى : يشمل القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

أما العصر الأول فهو عبارة عن تاريخ الأنظمة العثمانية وما أصابها من تدهور وإفلاس وما حدث من هزات فى الشرق العربى نتيجة لهذا التدهور

أما العصر الثانى فهو عبارة عن الاتجاهات الجديدة التى قامت على أنقاض الأنظمة العثمانية ، والتى انبعثت إما من الولايات الإسلامية الداخلة فى نطاق وحدة الشرق الأوسط كحركة محمد على فى مصر ، والحركة الوهابية فى شبه الجزيرة العربية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر أو الاتجاهات القومية العربية أو التركية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وإما أنها زحفت من خارج الشرق الأدنى كلية كزحف الاستعمار الغربى ونموه الشرق الأدنى .

ولنحاول أولا أن ندرس أهم معالم هذه الوحدة السياسية خلال العصر العثمانى الأول .

* * *

يدخل فى نطاق هذه الوحدة السياسية الكبرى شبه جزيرة الأناضول والعراق والشام ومصر والحجاز واليمن وبعض النفوذ على الساحل الشرقى لأفريقية . وهى وحدة متجانسة متكاملة حدودها فاصلة قوية باستثناء الحدود الشرقية فهى معرضة أو مكشوفة . فرغم سقوط العراق فى يد العثمانيين ، إلا أن ساحل العراق المطل على الخليج الفارسى لم يستقر فيه النفوذ العثمانى كل الاستقرار . كذلك الشاطىء الغربى لهذا الخليج المطل على شبه جزيرة بلاد العرب ، فلم يصل إليه

النفوذ العثمانى إلا فى القرن التاسع عشر . فعمان ، والبحرين ، والكويت لم تخضع حتى اسمياً للحكم العثمانى الأول .

لاريب إذن أن هذه الحدود الشرقية كانت أضعف حدود الدولة العثمانية . وبسبب من هذا تعرضت لضغط النفوذ الأوربى البرتغالى فالهولندى فالإنجليزى فالروسى .

* * *

ولا ريب فى أن الفتوحات العثمانية فى الشرق الأدنى قد أثرت تأثيراً بالغاً فى الدولة العثمانية نفسها كما أن هذه الفتوحات أثرت بدورها فى حياة مجتمعات الشرق الأدنى .

فالفتوحات العثمانية قد صبغت الدولة العثمانية بصبغة شرقية بدخول بلاد إسلامية عريقة فى إسلاميتها وعروبتها داخل نطاق الدولة العثمانية .

أما عن الأثر العثمانى فى حياة الشرق الأوسط فإن أول مايلاحظ عنه أن العثمانيين استطاعوا أن يدفعوا عن الشرق الأدنى الاستعمار الغربى حتى أواخر القرن الثامن عشر .

ولكن خوف العثمانيين من خطر الاستعمار الغربى الماثل على حدود مناطق الشرق الأدنى الشرقية منذ بداية القرن السادس عشر جعلهم يمعنون فى سياسة الحذر والاحتياط فأحاطوا الشرق الأدنى بسياج منيع وحالوا بينه وبين العالم الخارجى ، فلم تعد أحداث الشرق الأوسط خلال العصر العثمانى الأول تتصل من قريب أو بعيد بالأحداث الدولية أو العالمية إنما كانت تسير حياته وفق أحداث محلية كالنزاع بين الحاميات العثمانية داخل الإيالات (الولايات) أو بين العناصر العثمانية والقوى المحلية كالنزاع بين الزيدية والباشوات العثمانيين فى اليمن أو بين المماليك والباشاوات العثمانيين فى مصر ، أو بين المتاولة والمعنيين والشهابيين من ناحية والعثمانيين من ناحية أخرى فى الشام ، أو بين قبائل الأكراد والباشوات العثمانيين فى العراق .

ولم تكن عزلة الشرق الأوسط خلال هذا العصر العثمانى الأول سياسية واقتصادية فحسب بل كانت حضارية أيضاً . فلم يصل الشرق الأوسط عنصر واحد من العناصر المكونة للحضارة الغربية والتى كانت تسير بخطى سريعة فى طريق التقدم فيما بين القرن السادس عشر وأواخر القرن الثا من عشر .

وكان مما ساعد على تأكيد هذه العزلة شعور من الشك والريبة فى البلاد الإسلاميه إزاء الفرنجة ونحو كل ما هو أوربى ، وهو شعور نما واستقر إبان الحروب الصليبية .

خصائص الحكم العثمانى فى العصر الأول

أول ما يتميز به الحكم العثمانى فى الشرق الأوسط فى العصر العثمانى الأول أنه كان حكما غير مباشر . قد يكون مركزياً ولكنه غير شامل . ففكرة الحكم عند العثمانيين بسيطة للغاية ؛ وهى أن للدولة وظائف محدودة لايجب أن تتعداها ، وهى :

أولا : الدفاع عن ولايات الدولة أو ممتلكاتها ومهاجمة البلاد المجاورة . وهذه مهة تقع على عاتق الجيش .

ثانياً : ثم للجيش وظيفة أخرى هامة هى حفظ الأمن فى الداخل ثم تحصيل

الأموال الأميرية أى الضرائب وتوزيعها فى وجوهها المختلفة وهذا يستلزم إنشاء إدارة مالية .

ثالثاً : الفصل فى الخصومات بين الناس وهذا يستلزم إقامة نظام قضائى .

رابعاً : أما فيما عدا هذه الوظائف الثلاث من مسائل عامة كالصحة والتعلم فقد كانت الدولة العثمانية تعتبرها خارج نطاق مسئوليتها فتتركها للأفراد والهيئات والجماعات . ويرتبط بهذا المفهوم لوظيفة الدولة عند العثمانيين حقيقة هامة هى أن الحكم العثمانى كان قليل التأثير فى حياة المجتمعات الإسلامية فى الشرق الأدنى . فاحتفظت هذه المجتمعات بثقافاتها المحلية وتقاليدها بل وبالكثير من أنظمة الحكم التى كانت موجودة فيها بالفعل قبل الفتح العثمانى .

ورغم أن الحكم العثمانى فى الشرق الأدنى كان غير مباشر إلا أنه كان يتفاوت فى هذا من بلد إلى آخر .

ففى الولايات الجبلية أو البعيدة عن قلب الدولة أولها ظروف خاصة عند

الفتح العثمانى ، لم يكن الحكم العثمانى فيها إلا سطحيا أو اسميا بمعنى أن الدولة لم تكن ترسل حكاما عثمانيين إنما تعترف فقط بوجود رياسة معينة قد تكون قبلية أو عسكرية أو إقطاعية تحكم باسم السلطان وتؤدى للدولة قدراً معيناً من الجزية كل سنة ومثال هذه البلاد : أجزاء من شبه جزيرة بلاد العرب أو الجهات الجبلية مثل كردستان ولبنان وبعض أجزاء سورية .

وهناك نوع أخر من الحكم العثمانى فى الشرق الأدنى أكثر مركزية وإن كان غير مباشر بصفة عامة . يتمثل هذا فى الباشويات كباشوية دمشق وبغداد والقاهرة . وحتى فى هذه الولايات كانت السلطنة العثمانية تعمل دائماً على الحد من نفوذ ممثليها .

ثانياً : تميز الحكم العثمانى أيضاً بأنه حكم عسكرى بمعنى أنه يتفرع من الجيش العثمانى أداة الحكم فى الولايات . فالجيش أداة للحرب وأداة للحكم معاً . ففى بعض مناطق الشرق الأدنى كالعراق مثلا خضع لنظام الوحدات الاقطاعية بمعنى أن رجال الجيش كانوا يمنحون أرضاً لزراعتها أو الاستقرار فيها تسمى زعامة أو تيمار وهؤلاء بدورهم يوزعون مالديهم من أراضى زراعية على أتباعهم فى نظير خدمة يقدمونها عند حروب السلطان .

وسلاطين الدولة العثمانية رحبوا بهذا النظام الإقطاعى لأنهم من جهة ضمنوا زراعة الأرض وضمنوا من جهة أخرى الحصول فى أوقات الحرب على قوات لازمة دون تكاليف تذكر لأن صاحب الإقطاع كان يأتى للحرب ومعه سلاحه وجواده وهذا يفسر لماذا طبق نظام الإقطاع على فرق الفرسان فى الجيش العثمانى دون المشاة .

ثم إن هذا النظام كان يغنى الدولة عن دفع مرتبات للجنود أوقات السلم ومع ذلك فقد كان لهذا النظام الإقطاعى عيوبه .

ذلك لأن العهد الإقطاعى كان يتضمن اشتراطات معينة . فالإقطاعى حتى فى وقت الحرب يؤدى خدمته العسكرية لمدة محدودة (٤٠ يوما مثلا) . فإذا انتهت هذه المدة تحق له العودة إلى أرضه رغم استمرار الحرب ثم إن الإقطاعى فى أيام السلم كان يميل عادة إلى الكسل فيهمل تدريبه ويتقاعد عندما يدعى للحرب وتتغلب إذاً نزعه الفلاحة على نزعة الحرب وعدم الرغبة فى ترك أرضه .

أما فى غير المناطق الخاضعة للنظام الإقطاعى العسكرى والتى لا تعرف الزعامة أو التيمار كإيالة مصر وبغداد والبصرة فقد عرفت الحاميات (الأوجاقات) . وهذه تتكون من عسكريين محترفين تدفع لهم الدولة مرتباتهم . ولم يكن عمل هذه الحاميات مقصوراً على الحرب بل كانت تشترك فى إدارة البلاد اشتراكا فعالا وهذا أمر واضح كل الوضوح فى حالة الحاميات العثمانية فى مصر بالذات .

هذا بالإضافة إلى أن غلة الأرض كانت محبوسة على مرتبات الأجناد أى أفراد هذه الحاميات ومعنى هذا أن النظام الزراعى كان هو الآخر إلى جانب النظام الإدارى مرتبط أوثق الارتباط بنظام الحاميات العثمانية داخل بعض الإيالات .

ثالثاً : يمتاز الحكم العثمانى فى الشرق الأدنى بالرجعية . فالنظم الحكومية كانت توجه مباشرة إلى الإبقاء على الحالة كما كانت قبل الفتح العثمانى ، كما بقيت مجموعة القوانين التى وضعت فى عهدى سليم وسليمان أساساً لسلاطين الدولة العثمانية بعد ذلك .

فالدولة العثمانية لم تكن ترحب كثيراً بأى تجديد فى نظم الحكم السائدة وهذه الحقيقة كانت تشل يد ممثلى الدولة . فأصحاب الأفكار الجديدة من هؤلاء الممثلين لا يحوزون رضاء السلطنة بل ربما يكونون موضع ريبتهم وسخطهم .

رابعاً : إذا تركنا النظريات السياسية الأوربية الخاصة بحقوق الإنسان والعقد الاجتماعى جانبا ونظرنا إلى الحكم العثمانى فى الشرق الأوسط من جهة نظر الاعتبارات التى اهتدى بها العثمانيون فى وضع نظمهم فإننا نجد أن نظام الحكم العثمانى فى الشرق الأوسط بصفة عامة كان عمليا للغاية ولم يكن ظالما أو عنيفاً . فالعثمانيون قد قبلوا التقسيم الذى كان شائعاً فى المجتمعات الإسلامية إلى طبقات : رجال السيف ورجال العلم والتجار وأصحاب الحرف أهل الذمة والعبيد .

وكانت القاعدة أن كل إيالة تعيش على دخلها الخاص وتدفع إلى خزانة الدولة قدراً معقولا جداً من الجزية ولذلك لم يكن التشريع الضرائبى العثمانى مرهقاً لرعايا الدولة . فالسلاطين العثمانيون أدركوا أن الضرائب البسيطة وأساليب الإدارة البسيطة فى صالح كل من الحكام والمحكومين . فإذا قورنت الضرائب التى دفعها الفلاحون

والتجار فى مصر والشام سلطنة المماليك وفى العراق أيام الحكم الإيرانى بما دفعوه أيام الحكم العثمانى لوجدنا أن الضرائب أيام الدولة العثمانية كانت أخف وطأة ولهذا سبب واضح . فقد خفت الحروب فى الشرق الأدنى بعد أن ابتلعت الدول العثمانية المنطقة بأسرها : فخفضت المنشآت العسكرية إلى مستوى حاميات صغيرة للمحافظة على الأمن وبذلك لم تعد هناك حاجة ماسة إلى إرهاق الطوائف المنتجة من الفلاحين والتجار بالضرائب أو المغارم لغرض الحرب .

وأخيراً فإن الحكم العثمانى قد ساعد على تقوية أو على تأكيد الحياة الدينية لسكان الشرق الاوسط ، وذلك بتمسكه بأحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية أساساً لحكمها ثم هناك القوانيين الوضعية ولكن هذه القوانين الوضعية كانت تتعلق بالتفصيلات دون المبادىء .

هذه كلها تعكس الجوانب الطيبة من الحكم العثمانى فى الشرق الأدنى . غير أن هناك مظاهر أخرى لهذا الحكم تعكس الفلسفة السياسية الفارسية التى تؤديها تجربة الإمبراطورية . فقد كانت الفكرة الأساسية فى هذه الفلسفة هنا عدم الثقة والشك فى ممثلى السلطنة ، فالأصل أن ينوب عن السلطان فى حكم ممتلكاته والى أو باشا . والأصل أن يجمع الباشا فى يده السلطتين العسكرية والمدنية ، فهو مسئول عن أحوال الولاية وعن تطبيق نظمها وعن جميع الضرائب ، وإنما جاءت فكرة عدم الثقة فى ممثل السلطان فى الحد من سلطته فقد كان منصب الوالى أو الباشا محاطاً بجواسيس السلطنة وعيونها ، وفى القرن الثامن عشر خطت السلطنة خطوة هامة فى سبيل الحد من سلطة الباشا فى الإيالات بأن جعلت منصبه لعام واحد حتى لا تكون لديه فرصة كافية لوضع الخطط والمشروعات لتحقيق أطماع خاصة .

ويلاحظ على الاتجاه للحد من سلطنة الوالى أن السلطنة انتزعت منه من الناحية العملية الكثير من اختصاصاته . فالإدارة المالية كانت فى يد الدفتردار وهو يعين من القسطنطينية أى لا دخل للباشا العثمانى فى تعيينه . ثم إن بقية النواحى الإدارية غير المالية كانت تقع من الناحية العملية فى يد الكتخدا أو الكخيا وهو وكيل الباشا العثمانى ويعين من القسطنطينية أيضاً .

ومع أن الباشا العثمانى يملك من وجهة النظر الإسلامية السلطنة القضائية باعتباره ممثل السلطان إلا أن قاضى القضاة الحنفى كان يرسل من القسطنطينية .

غير أن أهم القوى التى كانت تحد من سلطة الباشا العثمانى تمثلت فى الأوجاقات أو الحاميات العثمانية . ولكل أوجاق قائد هو « الأغا » ثم نائب قائد هو الكخيا . ولكل أوجاق دفتردار ثم هيئة ضباط الأوجاق . وهؤلاء جميعاً لا يعينهم الباشا إنما يثبتهم فى مناصبهم وكانت سلطة الباشا على هذه الأوجاقات محدودة للغاية فالقوانين تحدد لكل واجباته وحقوقه ثم إن بعض هذه الأوجات وبالذات فى حلب ودمشق تكون جزءاً من الجيوش السلطانية أى المتابعة مباشرة للسلطان لا للولايات . وهذه كانت تحت إمرة ضباط يعينهم السلطان .

وفى حالة مصر — التى كانت تختلف عن الولايات الآسيويه لأنها تكون إيالة واحدة — كان للأوجاقات مركز أخطر لاشتراكها فى الديوان الذى كان يتألف من بعض العلماء وكبار موظفى الدولة والأعيان ورجال الدين وكان لها نفوذ كبير يحد من سلطة الباشا العثمانى .

مثل هذا النظام المتوازن فى حكم إيالات الشرق الأوسط كان يتوقف فى بقائه على مدى قوة إشراف السلطنة عليه وعلى شخصية كل من الباشا والدفتردار ومن الطبيعى أن يحدث خلل فى هذا النظام من وقت لآخر ومن إيالة لأخرى .

وتاريخ الويات العثمانية فى الشرق الأوسط فى القرنين السادس عشر والسابع عشر حافل بتفاصيل مملة عن النزاع بين حزب وآخر أو تعدى الهيئات المحلية على الحكومة المركزية . ولكن رغم هذا فإن الإدارة العثمانية المالية كانت أمينه إلى حد معقول . كما أن الفلاحين لم يعانوا ماعانوه من حكم دول قبل وبعد العثمانيين .

وكان مما ساعد على بقاء هذا النظام رغم ماشابه من عنف ، الفكرة التى كانت سائدة عن المسلمين فى ذلك الوقت عن السلطة فالسلطة . فى نظر المعاصرين تتطلب القوة المسحوبة بشىء من العنف والبطش

فالمؤرخ المسيحى ميخائيل الدمشقى يقول فى تاريخ حوادث الشام ولبنان « إن

عبد الرءوف باشا كان معتدلا محباً للسلام وبسبب إفراطه فى عدله كانت الناس فى دمشق تتطاول عليه » .

كما يقول المؤرخ المصرى عبد الرحمن الجبرتى فى كلامه عن العلاقة بين الملتزم والفلاحين : « إذ التزم بهم ذو رحمة ازدروه فى أعينهم واستهانوا به وبخدمه وما طلوه فى الخراج وسموه بأسماء النساء وتمنوا زوال التزامه وولاية غيره من الجبارين الذين لا يخافون ربهم ولا يرحمهم لينالوا بذلك أغراضهم بوصول الأذى لبعضهم ، وكذلك أشياخهم إذا لم يكن الملتزم ظالماً لا يتمكنون هم أيضاً من ظلم فلاحيهم لأنهم لم يحصل لهم رواج إلا بطلب الملتزم الزيادة والمغارم فيأخذون لأنفسهم فى ضمها ما أحبوا » .

وكلام الجبرتى يشير إلى حقيقتين هامتين جداً تساعدان على فهم الإدارة العثمانية .

الحقيقة الأولى : أن بعض الأفراد ولا سيما من موظفى الدولة كانوا يستفيدون من وقوع الظلم على الرعية ومن انعدام مقاييس معينة للعدالة . وذلك حسب قول الجبرتى « وكذلك أشياخهم إذا لم يكن الملتزم ظالماً لا يتمكنون هم أيضاً من ظلم فلاحيهم » . ومن الطبيعى أن تضع عدالة الملتزم حداً لنهب هؤلاء الذين يأتون بعده فى صلتهم بالفلاح كشيخ القرية والمشد والصراف وغيرهم .

أما الحقيقة الثانية : فهى أن انقسام الناس فى ذلك الوقت إلى عصبيات أو أحزاب متنافرة جعلهم يرحبون بفكرة العنف والبطش كميزة من ميزات السلطة أو الحكم حتى يتمكنون من إلحاق الأذى بالعصبية المعادية لهم إذا وصلوا هم إلى السلطة أو أى نوع من النفوذ الحكومى . هذه الروح العصبية تمثل ظاهرة هامة جداً فى الحياة الاجتماعية للجماعات الإسلامية فى الشرق الأدنى . وقد ألحقت أكبر الضرر بحياة الناس . كما لم تتمكن المثل الدينية الإسلامية ولا المثل الإنسانية والأضرار السياسية التى لحقت بحياة الناس من جرائها — من إيقافها أو الحد منها . ورغم أنها كانت أقوى العوامل المشكلة لحياة الإنسان الاجتماعية فى العصر العثمانى الأول إلا أنها أصعبها فهما وتحليلا .

هذه العصبية لم تكن مقصورة على المدنيين وإنما شملت العسكريين كذلك بل ربما يكاد يكون من المحقق أن وجودها بين العسكريين أوضح وأعمق .

ففى مصر كان النزاع بين الأوجاقات أو الحاميات العثمانية طوال القرن السابع عشر وبين البيوت المملوكية طوال القرن الثامن عشر . وكان النزاع أيضاً بين الانكشارية والأسياد وهى فرق عسكرية محلية فى حلب ، أو بين الانكشارية السلطانية وهى القابيقول والانكشارية المحلية وهى فى دمشق .

هذا الانقسام بين العسكريين فقط هناك انقسام آخر اجتماعى يقسم المجتمع كله إلى قسمين ولا يستند إطلاقاً على أسس مذهبية سياسية أو اقتصادية .

ففى بلاد الشام كان الناس ينقسمون من الناحية العصبية البحتة إلى قيسى ويمنى، وفى مصر إلى نصف سعد ونصف حرام ، لكل منها شعار خاص يختلف عن شعار العصبية الأخرى[1] .

* * *

لا ريب فى أن أخطر نقط الضعف فى الإدارة العثمانية تمثلت فى تصور العثمانيين لمهمة الدولة . هذا التصور الذى يفتقر إلى إحساس حقيقى بأن وظيفة الدولة هى العمل على رفاهية المحكومين . ولهذا فقد ترك المجال واسعاً لظهور المحسوبية والرشوة وبيع الوظائف الإدارية بل حتى القضائية والدينية .

وقد زحفت هذه المساوئ كلها فى الإدارة العثمانية وبقيت وتشجعت حتى أصبحت فى نظر الحكام والمحكومين على السواء أموراً طبيعية .

إن هذا الموقف الاستهتارى من جانب الإدارة العثمانية . وهذه المساوئ هى المسئول الأول عن الانهيار الاقتصادى والفوضى السياسية التى حلت بمجتمعات الشرق الأدنى فى القرن الثامن عشر وفى مصر بالذات .

ومع أن هذه المجتمعات كانت على شفا الانهيار فى الشرق الأدنى قبل دخول العثمانيين مباشرة إلا أن دخول العثمانيين أخر هذا الانهيار . فقد سار العثمانيون على نظام ضرائبى مخفف فأنقذوا الفلاحين والتجار وبسطوا حالة من الأمن والاستقرار تمتع بها الشرق الأدنى حتى النصف الثانى من القرن الثامن عشر حين أخذت نظم الحكم العثمانية نفسها تعمل على عودة هذه الفوضى السياسية وهذا الانهيار الاقتصادى .

ففى مصر مثلا كان من مظاهر هذا التدهور الاقتصادى أن مساحات كبيرة من

(١) سعد وحرام من القبائل والبطون العربية التى نزلت بمصر مع الفتح العربى .

الأرض لم تعد بسبب الإهمال صالحة للزراعة كما تناقص عدد السكان الذى كان فى القرن الرابع عشر حوالى ٤ مليون إلى ٢½ مليون فى سنة ١٨٠٠ حسب تقدير علماء الحملة الفرنسية .

لم يكن فهم العثمانيين لمهمة الدولة هو المسئول وحده عن فساد حكمهم فى الشرق الأدنى بل كذلك فهمهم لتكوين المجتمع .

فالمجتمع فى نظر العثمانيين ينقسم إلى قسمين : الحكام الأتراك ، والمحكومين الرعية . ومهمة القسم الثانى أن يعمل على خدمة القسم الأول ومده بما يحتاج إليه وبمعنى آخر أن الأتراك كانوا يكونون داخل مجتمعات الشرق الأوسط أرستقراطية حاكمة منعزلة عن بقية أجزاء المجتمع بحكم فهمها لوظيفتها وإحساسها بذاتيتها . وهذا أيضاً من العوامل التى جعلت الحكم العثمانى عديم التأثير فى حياة الشرق الأوسط . فالعثمانيون لم ينجحوا فى عثمنة الشرق الأدنى أو بمعنى أدق لم يحاولوا هذا على الإطلاق وإنما نجحت مجتمعات الشرق الأدنى فى صبغ الأتراك بصبغتها المحلية أو القومية .

ثم ساعد على انعزال الطبقة الحاكمة عن الجماهير المحكومة احتفاظ العثمانيين بالبناء الاجتماعى الذى كان سائداً قبل دخولهم الشرق الأدنى . فقد كان الناس ولا سيما الطبقات المنتجة من الفلاحين والتجار وأصحاب الحرف يقسمون إلى طوائف والطائفة تضم أصحاب الحرفة الواحدة فهى منظمة اجتماعية واقتصادية شبه مستقلة . لكل طائفة دستورها غير المكتوب من عادات وتقاليد موروثة ولها شيخ يتولى العلاقة بين الطائفة والحكومة وهى فى الغالب علاقة خاصة بالضرائب . كما كان عليه أن يقوم بحفظ النظام داخل الطائفة ورعاية مصالحها والفصل فى الخلافات أو الخصومات بين أفرادها وأحياناً إصدار الأحكام لمعاقبة المذنبين منهم .

ولقد كان المقصود من هذه النظم المحافظة على سرية الصناعة أو الحرفة داخل نطاق محدود . أسرة أو أسرات معينة . ولكن يبدو أن الفكرة الطائفية من حيث إنها تنظيم اجتماعى انتقلت من طوائف أصحاب الحرف والتجار فشملت أفراد المجتمع الآخرين فأصبح نظام الطوائف تنظيماً اجتماعياً تسير عليه فئات المجتمع كلها فجميع الناس الذين تجمعهم مهنة واحدة أو عمل واحد أو حتى مذهب

ديني واحد ينظمون أنفسهم في شكل طائفة لرعاية مصالحهم الذاتية ولهذا فقد كان نظام الطوائف يشكل أهم ظاهرة فى حياة مجتمع المدينة فى الشرق الأدنى . فهناك طوائف الأساتذة والطلبة والخدم وأصحاب الحرف والتجار والشحاذين واللصوص .

ولقد لعب نظام الطوائف دوراً هاماً فى حياة الناس فهو قد أتاح لكل فرد وضعاً اجتماعيا معيناً أتاح له هذا الوضع مجالا للعمل والنشاط دون تدخل من جانب الهيئة الحاكمة .

وكان يقوى من الوظيفة الاجتماعية للطائفة ولا سيما الطوائف الحرفية انتماؤها إلى إحدى المنظمات الدينية التى يسميها المعاصرون « العشيرة » ويقصد بها جماعة من أصحاب الطرق الصوفية وإلى هذا الانتماء يرجع الفضل فيما عرف عن أهل المدينة ولا سيما أصحاب الحرف من أمانة وتعفف . كما كان لنظام الطوائف الفضل فى حل مشكلة التنافس غير المشروع بين أفراد الطائفة والواحدة وإن كان من ناحية مسئولا عن عرقلة تقدم الصناعة وفشل حرية الصانع وفرصته فى الابتكار .

وأما من وجهة نظر الدولة فقد كان نظام الطوائف مرغوبا فيه لأنه يعينها على حفظ النظام بين سكان المدينة ويساعدها على الاتصال بالأهالى على اختلاف مشاربهم عن طريق شيوخهم . والبعض يشبه الطائفة فى ذلك الوقت « بالنقابة » فى عصرنا الحاضر وهو تشبيه غير دقيق ويقوم على عدم فهم لوظيفة الطائفة . ففى وقتنا الحاضر وكنتيجة للإنتاج الصناعى الرأسمالى تحديد الخلاف بين صاحب رأس المال والعامل وبالتالى بين مصالح أصحاب الصناعة ومصالح العمال ولذلك فالنقابات الحديثة تنتظم عمالا مرتزقة وتكون مهمتها حماية مصالح هؤلاء العمال من استغلال أصحاب رءوس الأموال .

ولكن الأمر بالنسبة للطائفة يختلف كل الاختلاف . فالصناعة فى القرن الثامن عشر منظمة على أساس ألا تفرقة بين العامل الذى يرتزق وصاحب العمل . ذلك أن الإنتاج الصناعى لم يكن واسع النطاق لأن الآلات فى ذلك الوقت كانت بسيطة ويدوية والإنتاج الصناعى لم يكن يقوم على رأسمالية كبيرة فالوحدة النموذجية للإنتاج الصناعى هى دكان الأسطى . فى هذا المصنع الصغير يكون صاحب المصنع هو نفسه العامل وهذه حقيقة توضح لنا لماذا لم تكن هناك فرقة واسعة بين طبقة العمال وطبقة أصحاب العمل كما هو الحال فى وقتنا الحاضر .

ولا يجب أن نفهم من هذا أن الصناعة فى ذلك الوقت لم تعرف التفرقة الطبقية من الناحية الاقتصادية . فالواقع أن الطائفة كانت تضم عمالا باليومية لا يملكون دكاكين ولا حتى أدوات الإنتاج بعكس أصحاب الصناعة ، وكل ما هنالك أن التناقض بين مصلحة الطبقتين لم يكن صارخا بحيث يتطلب وجود نقابات مستقلة لكل طبقة إذ لما كانت الطائفة تضم أصحاب الصناعة والعمال فمن الطبيعى جداً أن تكون السيطرة داخل الطائفة لأصحاب الصناعة وليس للعمال ولذلك فمن الإنصاف أن تقول إن شيخ الطائفة رغم كونه حامى الطائفة وحارسها فهو فى الوقت نفسه سارقها وناهبها .

كذلك يجب أن نشير فى كلامنا عن نظام الطوائف إلى أن نظام الطائفة كان أيضاً النظام الاجتماعى فى الريف . فقد كان شيخ القرية بمثابة شيخ الطائفة من حيث عمله ومسئولياته وهو من ملاك الأراضى . وكما أن أفراد الطائفة فى المدينة كانوا يتعرضون لنهب شيخ الطائفة كذلك كان الفلاحون يتعرضون لأذى شيخ القرية .

هذا فيما يتعلق بالعلاقة بين الفرد وطائفته ، أما عن العلاقة بين الطوائف المختلفة بعضها البعض فمن الخطأ أن نتصور أن هذه الطوائف كانت تمثل طابع العزلة الصارخة من الناحية الاجتماعية كما كان الحال فى التفرقة الاجتماعية والدينية بين الهنود مثلا وذلك لعدة عوامل :

أولا : كان يحول دون ذلك أن الإسلام يدعو إلى المساواة الاجتماعية .

ثانياً : أن الحاجز الفاصل بين هذه الطوائف لم يكن صارما ، فكان من الممكن فى حالات استثنائية أن ينتقل الفرد من طبقة اجتماعية معينة إلى طبقة اجتماعية أخرى إذا كانت لديه الكفاءة .

لكن على الرغم من هذه الحقيقة فغالبية الناس كانت مراكزهم وأعمالهم وحالتهم الاقتصادية تتحدد بمولدهم . فالابن فى العادة يرث أباه فى مهنته إن كان أستاذاً فى الأزهر أو نجاراً أو نحاساً أو فلاحاً ، والبنت تتزوج زميل والدها فى الحرفة وهذا ساعد على تقوية الرابطة الاجتماعية داخل الحرفة كما ساعد على وحدة الدم فى الطائفة الواحدة أن الطائفة كثيراً ما كانت تقتصر فى ذلك الوقت على أسرة واحدة .

وهذه حقيقة هامة فيما يتعلق بالقرية لأنها ساعدت على مواجهة مشكلة الميراث الإسلامى فقانون الميراث الإسلامى من شأنه أن يفتت الملكية ولكن [illegible]

الأسرة الواحدة فى القرية وزواج أفرادها فى حدود هذه الأسرة بفروعها المختلفة يساعد على عودة تجميد ملكية الأرض .

كذلك مما ساعد على تماسك هذه الطوائف أن المدينة كانت تنقسم من الناحية الإدارية إلى عدد من الأحياء أو كما يسميها المعاصرون « الحارات » وكانت كل حارة من الناحية الإدارية البحتة تحت إمرة شيخ يطلق عليه اسم « شيخ الحارة » . ويسكن كل حارة أفراد طائفة واحدة ؛ طائفة بالمعنى الواسع فهناك حارة المغاربة وحارة المغربلين وحارة النحاسين وهناك حارة اليهود وحارة النصارى إلى بقية الطوائف المختلفة .

ومن ناحية أخرى كانت هناك علاقات اجتماعية بين الطوائف بعضها البعض ذلك أن حياة المدينة أتاحت فرصاً كثيرة لتجمع هذه الطوائف مثل الأعياد الدينية والمناسبات العامة كتولية سلطان أو قدوم باشا عثمانى جديد . ففى هذه المناسبات كانت الطوائف تشترك فى الاحتفال ، كل طائفـــة تحمل شعارها الخاص بها .

* * *

لقد أصيبت نظم الحكم العثمانى فى الشرق العربى فى القرن الثامن عشر بالانهيار ، حين اختل التوازن الذى كانت ترمى إليه قوانين السلطان بين السلطة المركزية ممثلة فى الباشا من ناحية والحاميات العثمانية والعصبيات المحلية من ناحية أخرى . وزاد من هذا الخلل تمرد القبائل فى الولايات العربية وقبائل الأكراد فى شمال العراق . فقد طغت سلطة هذه الحاميات العسكرية التى كانت تكره النظام والخضوع للرقابة المالية وأخذت تعمل على زيادة نصيبها فى الإدارة .

وكان الباب العالى يعتريه الخوف من جراء هذا الاضطراب فى إيالات الشرق العربى فكان يتردد بين انتهاج سياسته التقليدية فى تغيير الباشوات العثمانيين بانتظام وبين تثبيت الباشوات على الأقل الذين أثبتوا قدرة فى إخضاع حركات التمرد .

وقد اضطر الباب العالى إلى تثبيت الكثير من الباشوات لحاجته إليهم الأمر

الذى أدى إلى تكوين أسر حاكمة فى هذه الإيالات تتداول الحكم فيما بينهما مثل حكم المماليك فى العراق أو آل العظم فى الشام .

كما أدى ضعف السلطة المركزية إلى قيام حركات فردية متعددة تحمل مشروعات ذات طابع انفصالى مثل حركة الشيخ ظاهر العمر فى جنوب بلاد الشام وحركة على بك الكبير فى مصر .

ففى العراق كان حسن باشا الذى عين فى سنة ١٧٠٤ قد نجح فى إخضاع القبائل العربية المتمردة حتى لم يعد فى استطاعة الباب العالى أن يستغنى عن خدماته . وبانتقال الباشوية إلى ابنه أحمد إبان أزمة الحرب الفارسية سنة ١٧٣٤ خضع العراق لحكم أسرة حاكمة ذلك أن حسن وأحمد نظما قوة خاصة من المماليك . وكان أحد هؤلاء المماليك كتخدا لأحمد باشا وزوج ابنته ألا وهو سليمان أغا ، قد لعب دوراً كبيراً فى إخضاع القبائل العربية فرقى إلى مرتبة الباشوية . وبعد وفاة أحمد فى سنة ١٧٤٧ حاول الباب العالى أن يؤكد سيطرته على العراق بتعيين باشا خارج جماعة المماليك فرفضت الانكشارية فى بغداد الاعتراف بالباشا الجديد الذى أرسله الباب العالى .

وفى سنة ١٧٤٩ قام سليمان أغا هذا الذى كان فى البصرة بحملة على بغداد فدخلها واضطر الباب العالى إلى الاعتراف به كباشا وبذا بدأت سلسلة الباشوات المماليك فى العراق الذين استمروا هناك حتى سنة ١٨٣١ .

أما عن سورية فقد عانت أكثر من جميع الولايات العربية من جراء انهيار أنظمة الحكم العثمانى هناك على الرغم من أن سورية كانت أكثر هذه الإيالات استفادة من دخولها فى الحكم العثمانى فى أول الأمر إذ تمتعت أول الأمر بفترة غير قصيرة من الانتعاش الاقتصادى والاجتماعى بسبب علاقاتها القوية الجديدة بأجزاء الشرق الأدنى فنمت تجارتها مع تركيا ومع العراق وأصبحت حلب أكبر وأهم المراكز التجارية العربية فى البحر الأبيض الموسط .

وعلى الرغم من حركات التمرد المسلح أحياناً : جشع الباشوات العثمانيين وجامعى الضرائب وتمرد بعض القبائل العربية ، وعلى الرغم من انتشار المجاعات والأوبئة فى حلب ودمشق فليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن التنظيم الإدارى فى سورية قد تعرض بشكل جدى للانهيار قبل عام ١٧٥٠ .

ففى حلب ودمشق انقسمت القوات العسكرية إلى فريقين — ففى حلب كانت قوات الانكشارية فى نزاع دائم مع القوات المحلية التى كانت تسمى « الأسياد » أو الأشراف وهم يدعون الانتساب إلى بيت الرسول عليه السلام .

أما فى دمشق فكان النزاع بين الانكشارية والسلطانية وهى القابقول والانكشارية المحلية التى تسمى « يرلية » .

وحتى يتمكن الباشوات العثمانيون من المحافظة على النظام اضطروا إلى تكوين جيش خاص من الفرسان والمشاة . أما فرقة الفرسان فتتكون أساساً من التركمان، والمشاة من الجزائريين والتونسيين وكانوا يعرفون بالمغاربة ولم تجد هذه الوسيلة كثيراً لأنه فى أيام الباشوات الضعاف كان هذا الجيش الخاص عاملا جديداً من عوامل الاضطراب والفوضى . وقد أدت الاضطرابات المتوالية وخصوصاً فى حلب إلى انهيار الزراعة فالرحالة الفرنسى فولنى Volney يذكر فى سنة ١٧٨٥ أن أكثر من ٣٢٠٠ قرية من إيالة حلب كانت مسجلة أسماؤها فى سجلات الضرائب ولكن لم يبق منها ذلك العام أكثر من ٤٠٠ قرية ، أما بقية القرى فقد هجرها سكانها .

ولقد شاهدت دمشق نفس المصير الذى شهدته حلب ولم ينقذها إلى حد ما سوى أسرة حكمت هى وأتباعها فى إيالة دمشق وجنوب سورية ما يقرب من ستين عاما وهى أسرة العظم .

وظهور هذه الأسرة يشبه كثيراً أسرة حسن باشا فى العراق ذلك أنها ساعدت على تثبيت النفوذ العثمانى فى بلاد الشام حتى أضحى من الصعب الاستغناء عن حكمها هناك . ففى أيام حكومة عثمان باشا المعروف باسم أبو طوق من سنة ١٧٢١ إلى سنة ١٧٢٤ وصل النزاع بين القابقول واليردلية إلى حد خطير جدا .

ولم يكن فى استطاعة السلطان العثمانى أن يتغاضى عن وجود الاضطرابات فى إيالة هامة مثل إيالة دمشق ، فالسلطان كما هو معروف يستمد نفوذه فى العالم الإسلامى من مركزه كزعيم للعالم السنى . وهذا المركز يستلزم حماية الحج إلى مكة . وكانت دمشق نقطة التجمع لأطراف قافلة الحج الكبيرة الوافدة من الولايات الشمالية . ولذلك كان باشا دمشق يحمل لقب «أمير الحج» ، وكان عليه أن يعمل على تنظيم هذه القافلة ومدها بما تحتاج إليه بل ويقود الحملة العسكرية المرافقة للقافلة لحمايتها من اعتداء القبائل العربية فى شبه جزيرة بلاد العرب .

فقيام الاضطرابات فى دمشق أمر يهدد سلامة الحج ولذلك فقد عزل السلطان عثمان فى سنة ١٧٢٤ وعين مكانه إسماعيل باشا المشهور بالعظم وكان حتى ذلك الوقت حاكما فى صيدا .

واستطاع إسماعيل أن يخضع حركات التمرد فى دمشق ويعيد إلى المدينة نوعاً من الاستقرار واستمر ماسكا بزمام الأمور مستعيناً بجنده من مماليك البوسنة والمغاربة حتى طرد هو نفسه من دمشق فى سنة ١٧٣٠ . وتلى ذلك فترة من الاضطراب حين عين أخوه سليمان باشا العظم فى باشوية دمشق واستطاع هذا أن يقبض على زمام الأمور حتى توفى سنة ١٧٤٢ .

وتولى بعده ابن أخيه أسعد باشا العظم الذى كان حاكما فى صيدا من قبل والذى تضاعفت متاعبه مع اليردلية بعداء دروز لبنان له .

أما اليردلية فكان يتزعم تمردها الدفتر دار سيد فتح الله . وكان الدفتر دار رأس أسرة كبيرة فى دمشق . ولكن أسعد استطاع فى سنة ١٧٤٦ أن يقبض على فتح الله وعلى عدد كبير من اليردلية وأن يقتلهم جميعاً . ورغم ذلك فالسلطنة العثمانية لم تكن مرتاحة لتثبيت أقدام العظم فى باشوية دمشق فقد عظم نفوذه وأعطيت باشوية طرابلس وباشوية صيدا لأقاربه وأتباعه . كما أعطيت له إيالة حلب سنة ١٧٥٥ .

وفى نفس الوقت قام حسين باشا المشهور بابن مكى والذى كان حاكما فى بيت المقدس ، والذى أصبح فى سنة ١٧٥٦ حاكما على صيدا ، بانتزاع دمشق من أسعد باشا .

غير أن هذه المحاولة لإقصاء آل العظم عن الحكم قد أثبتت فشلها . إذا سرعان ماعادت الفوضى إلى إيالة دمشق . وتعرض الحج فى سنة ١٧٥٧ لهجوم قبائل البدو فهرب حسين باشا إلى غزة وعادت الاضطرابات إلى دمشق بين القابيقول واليردلية كما انحاز الدروز إلى جانب اليردلية .

وفى أواخر سنة ١٧٥٨ سلمت باشوية دمشق لعبد الله باشا الذى كان حاكما فى حلب ، فأحضر معه قوة عسكرية كبيرة ؛ وتحالف مع القابيقول ضد اليردلية وبعد مناوشات طويلة مملة تمكن من إعادة الاستقرار فى دمشق. ثم توفى فى سنة ١٧٦١ فعادت أسرة العظم إلى الحكم لحوالى عشر سنوات .

فكان عثمان باشا الملقب بعثمان الصادق هو الحاكم فى دمشق . وكان ازدياد خطر

ظاهر العمر فى إيالة صيداً قد أجبر السلطان على تأييد آل العظم فى باشوية دمشق وتعيين أقاربهم وأتباعهم فى إيالات صيدا وطرابلس وفى حلب أحياناً حتى فاجأ الغزو المملوكى لسورية — لمساعدة ظاهر العمر — عثمان باشا والسلطنة العثمانية نفسها . فاستسلمت دمشق دون مقاومة تذكر .

ولكن الجيش المملوكى انسحب فجأة . وتلى ذلك أن عينت السلطنة عثمان باشا آخر يسمى « المصرى » ولكن « المصرى » فشل فى إحباط حركة ظاهر العمر مما جعل السلطنة تخلعه لتعين مكانه فى عام ١٧٧٨ محمد باشا العظم الذى تمتع بالسلطة ما يقرب من عشر سنوات كان موفقاً إلى أبعد الحدود حتى قال عنه المؤرخ الدمشقى القاضى خليل المرادى إنه أفضل حكام دمشق فى القرن الثانى عشر الهجرى .

وبعد وفاة محمد العظم فى ١٧٨٣ تجددت الاضطرابات فى دمشق حتى تولى إبراهيم باشا وحكم من عام ١٧٨٦ حتى ١٧٩٠ . ولقد اشتبك الباشا فى نزاع مع أهالى دمشق فأجبروه على ترك دمشق ثم عاد فاسترجعها بقوات من حمص وحماه. ثم خلفه أحمد باشا الجزار الذى يعتبر حكمه أسوأ ما شاهدته إيالة دمشق وكان باشا فى صيدا ثم انتزع الحكم فى إيالة دمشق . وهذه الحقيقة تدل على أن إيالة صيدا قد أصبحت تتحكم منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر فى إيالة دمشق بعد أن كانت قبل ذلك من الناحية العملية تابعة لباشوية دمشق ذلك أن التنظيم العثمانى لسوريا أو لبلاد الشام عند الفتح العثانى كان يقسم هذه البلاد إلى ثلاث إيالات : إياله حلب وإيالة الشام أى دمشق وإيالة طرابلس .

وفى عام ١٦٦٠ بعد إخضاع ثورة الأمير فخر الدين المعنى الدرزى فى لبنان أنشئت إيالة رابعة تتكون من المناطق الساحلية التى كانت تابعة لإيالة الشام ومهمة هذه الإيالة الجديدة مراقبة دروز لبنان والموارنة وإخماد الثورة من جانبهم بالاستعانة بإيالة طرابلس .

وحتى تتمكن هاتان الإيالتان الساحليتان من تأدية وظيفتيهما كان لابد من أن تتعاونا مع إيالة دمشق . وقد رأينا أن الإيالتين كانتا من الناحية العملية حتى أيام الجزار تابعتين لإيالة دمشق .

ولكن إبان النصف الثانى من القرن الثامن عشر اكتسبت إيالة صيدا مركزاً خاصا بين إيالات الشام . وكان هذا يرجع إلى ثلاثة عوامل :

(أولا) تجدد النزاع مع دروز لبنان ،

(ثانياً) تطلع البكوات المماليك فى مصر إلى جنوب بلاد الشام .

(ثالثاً) نشاط الأوربيين التجارى فى صيدا .

هذه العوامل خلقت جوا ملائماً لظهور حركة رجل مثل الشيخ ظاهر العمر فى هذه الإيالة . فالدولة مشغولة عنه بالنزاع مع الدروز بحيث يستطيع هو أن يتحالف مع هؤلاء الدروز ضد السلطنة ومع البكوات المماليك . كما يستطيع أن يستعين بالأوربيين كخبراء من ناحية ، وبتجارتهم من ناحية أخرى .

وبداية الشيخ ظاهر العمر مرتبطة بالنزاع بين القيسية واليمنية التى كانت تقسم لبنان وجنوب سوريا إلى عصبيتين متنافرتين ، ففى عام ١٦٩٨ قام المتاولة الشيعة الذين يسكنون المنطقة الجبلية بين الجليل وصيدا بثورة بزعامة شيخ يمنى .

ولكن الأمير الدرزى بشير الأول وكان من القيسية تحالف مع باشا صيدا وباشا طرابلس وأخضع ثورة المتاولة فعين الشيخ ظاهر فى صفد وهو ينتمى إلى أسرة قيسية تدعى بنو زيدان .

وفى عام ١٧٠٥ عين ظاهر العمر حاكما على عكا فأخذ يعمل فى تقوية مركزه فتحالف مع المتاولة وفى عام ١٧٤٢ تمكن من احتلال طبرية وفى عام ١٧٥٠ أعاد تحصين عكا ضد أمراء الدروز أسياده القدامى .

وأخذ الشيخ ظاهر يعمل على جذب التجار الأوربيين . وبمساعدة وزيره إبراهيم الصباغ أدخل سياسة اقتصادية مخربة وهى سياسة الاحتكار لأهم المنتجات فى إمارته لخدمة الجيش :

فلما أخذت الدولة تشك فى نوايا الشيخ ظاهر واشتد النزاع بينه وبين عثمان باشا الصادق ، تحالف ظاهر مع على بك شيخ البلد فى مصر وساعده على غزو بلاد الشام ، ثم تحالف فى العالم التالى مع الأمير يوسف الدرزى .

وتمكن بمساعدة الأسطول الروسى المرابط فى البحر الأبيض المتوسط من الاستيلاء على بيروت وطرد حاكمها أحمد الجزار .

وفى عام ١٧٧٥ قام محمد أبو الذهب بغزو سورية للمرة الثانية للاستيلاء على ممتلكات الشيخ ظاهر باسم السلطنة العثمانية ، فاستولى على الجزء الجنوبى من إمارة الشيخ ظاهر ولكنه مات فجاة ، فانسحب جيشه عائدا إلى مصر .

وقد أتم هدم إمارة ظاهر العمر القبطان باشا العثمانى الذى حاصر عكا واستولى عليها ، أما الشيخ ظاهر نفسه فقد قتل على يد بعض أتباعه من المغاربة كما قبض على إبراهيم الصباغ وصودرت أمواله .

وورث أحمد باشا الجزار ظاهر العمر فى إمارته وفى سياسته ، ولهذا الرجل تاريخ طويل قبل وصوله إلى إيالة صيدا ، فلما تولى الباشوية هناك أعاد تحصين عكا وأنشأ جيشاً من مماليك البوسنة والأرناؤوط والمغاربة والأعراب ، كما اتبع سياسة الاحتكار الاقتصادية ، وشجع التجار الأوربيين ، وبنى أسطولا وأرهق الناس بضرائب كثيرة .

وفى عام ١٧٧٩ حصل على باشوية دمشق . هذا إلى جانب باشويتى صيدا وطرابلس ويصف ميخائيل الدمشقى مقدار سوء الحالة فى دمشق على أيام الجزار بسبب الضرائب الباهظة وانخاض العملة وسياسة الاحتكار وبسبب إسرافه فى القتل وإراقة الدماء فيقول «إنه حين عزل الجزار عام ١٧٩٥ زين الناس الشوارع وأضاءوا الحوانيت » .

ولقد استطاع الجزار أن يعود إلى حكم دمشق مرتين بعد ذلك ، مرة فى عام ١٧٩٩ والأخرى والأخيرة فى آخر عام ١٨٠٣ إلى ١٨٠٤ وكان فى المرتين أشد عنفاً وفتكا وتسبب فى خروج الكثير جداً من أهالى دمشق باحثين عن ملجأ فى حلب أو لبنان وبانتهاء حكمه يختم الشام العصر العثمانى الأول

* * *

أما فى مصر فقد أدى انهيار السلطة المركزية ممثلة فى سلطة الباشا العثمانى إلى طغيان سلطة الأوجاقات العثمانية الست فى النصف الأول من القرن الثامن عشر ، سلطة البكوات المماليك فى النصف الثانى من هذا القرن .

والواقع أن الأمر لم يكن مجرد انهيار لسلطة الأوجاقات بل تلاشى الأوجاقات نفسها فأفراد الأوجاقات اندمجوا بمرور الزمن من المصريين سواء عن طريق الزواج

أو الانخراط فى سلك الطوائف الحرفية الدنيئة رغم احتفاظهم بميزاتهم كأفراد فى الأوجاقات ، وبذلك فقدوا صفتهم العسكرية .

أما المماليك فكانوا عناصر متجددة دائما . وهذا التجديد يضمن عدم انصهارها فى المجتمع فظلت طوائف المماليك محتفظة بذاتيتها الخاصة ، فالمماليك يشترون صغارا ويحولون إلى الإسلام ويخضعون لتدريب عسكرى عنيف .

وواضح من كلام الشيخ المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى أن التقاليد المملوكية العريقة الخاصة بتربية المماليك قد دخلها الكثير من التدهور خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر . فحسب التقاليد المملوكية لم يكن يسمح للمملوك بأن يسير فى شوارع القاهرة فى غير صحبة سيدة — أما فى أواخر القرن الثامن عشر فقد ترك المماليك منازل أسيادهم وتزوجوا واقتنوا البيوت والأتباع وساروا فى الشوارع فى القاهرة على ظهور الخيل يدخنون ، كما اقاموا الولائم على نحو ما كان يفعل أسيادهم البكوات .

كما أننا نعثر فى كتابات الجبرتى عن بعض الصفحات كفيلة بإعطاء صورة واضحة عن درجة تعليمهم الدينى والأدبى فهو حين يروى أن إسماعيل بك أحضر عساكر من البلقان يقول إن المصريين وجدوا هؤلاء العسكر غير متدينين وغير مهذبين وأن إسماعيل بك أحضرهم لغرض الحرب دون أن يلقنهم أصول الآداب والمعاملة والدين.

ومثل هذا القول يجعلنا لا نتردد كثيراً فى تصور المماليك كأميين وغير نظاميين ومع أننا يجب أن نسلم بأن التقاليد المملوكية القديمة كانت قد انهارت إلى حد كبير إلا أننا لا نتفق مع جملة المؤرخين فى تصويرهم لمماليك القرن الثامن عشر بهذه الصورة المظلمة — فهناك أمثلة كثيرة عن هؤلاء المماليك تجعل تصوير هؤلاء المؤرخين بعيداً إلى حد ما عن جادة الصواب .

ونحن نعتقد أيضاً أن الحكم فى ذلك يجب أن يترك للمصريين المعاصرين كالجبرتى مثلا حين يقارن بين المماليك من ناحية وأجناد الدولة الذين وفدوا إلى مصر فى مناسبة مختلفة حتى أوائل القرن التاسع عشر من ناحية أخرى ، إذ نراه بلا تردد يصف المماليك بأنهم أكثر تهذيباً وتدينا ونظاما .

وهناك أمثلة كثيرة تؤيد الجبرتى فى وجهة نظره ، فالكثير من شخصيات البكوات المماليك كانت فيها نواحى طيبة جديرة بالاعتبار . فعثمان باشاذو الفقار الذى كان شيخاً للبلد من سنة ١٧٢٩ الى سنة ١٧٤٣ كان عادلا مستقيما يرفض الرشوة ولا يسمع لأتباعه بقبولها ولم يفرض مغارم قط .

وعبد الرحمن كتخدا المتوفى سنة ١٧٧٦ كان من أكبر المولعين ببناء المساجد فى تاريخ مصر الإسلامية فبنى أو أعاد بناء ثمانية عشر مسجداً من مساجد القاهرة الكبرى وعدداً كبيراً جداً من الجوامع الصغيرة والمدارس .

وحتى مراد بك ذو السمعة السيئة اعاد بناء مسجد عمرو بن العاص فى مصر القديمة كما أن من هذه الأمثلة احتضان بعض الأمراء المماليك للأدباء وتشجيعهم للأدب والعلم . فمن المعروف أن محمد أبو الذهب اشترى النسخة الأصليـــة من كتاب القاموس للشيخ مرتضى الزبيدى بمائة ألف درهم من الفضة ليضعه فى مكتبته بجامعه — وهو أمر لا نسمع عنه إلا فى أيام عظمة بغداد .

كما يروى الجبرتى أن إبراهيم بك كان رجلا شجاعاً صبوراً من السهل إرشاده إلى طريق الصواب كما كان كارها لإراقة الدماء . ولعلنا نذكر مقاومة مراد العنيدة للفرنسيين فى الصعيد إبان الحملة الفرنسية » وموقف بعض المماليك من عروض الإنجليز إبان حملة فريزر على مصر ، ورفضهم لهذه العروض ضد محمد على .

كل هذه الشخصيات والمواقف المملوكية تشير الى أن الصورة التى وضعها مؤرخو محمد على عن مماليك القرن الثامن عشر فى مصر غير دقيقة وغير منصفة .

* * *

نتيجة لانهيار سلطة الباشا والأوجاقات طغت سلطة البكوات المماليك وبالذات سلطة زعيمهم شيخ البلد وهو حاكم القاهرة الذى يصل إلى منصبه ويحتفظ به تبعاً لعصبيته وما لديه من قوة عسكرية بقطع النظر عن عدالة حكمه .

ورغم طغيان سلطة شيخ البلد فقد كانت الإدارة فى مصر بشكل عام معقولة ومنصفة فى معاملتها للرعاية . وباستثناء بعض الزيادات فى الضرائب وباستثناء بعض قبائل البدو فإن مصر لم تشهد تغيراً كبيراً فى الهيكل التقليدى للحكومة والمجتمع حتى نهاية السبع سنوات من حكم رضوان بك وإبراهيم بك (سنة ١٧٤٧ — ١٧٥٤)

وذلك أن ازدياد سلطة شيخ البلد جعله يتطلع إلى مشروعات كبيرة تطلبت المال وبالتالى فرض ضرائب الأمر الذى أدى إلى الخروج على القاعدة الأساسية فى الحكم العثمانى وهى الضرائب البسيطة ومن ثم بدأت الأزمة أو بدأ الانهيار الاقتصادى .

هذه الاتجاه يأخذ طريقه على أيام على بك الكبير منذ سنة ١٧٦٧ فمشروعات هذا الرجل وأطماعه تطلبت قوة عسكرية كبيرة جعلت على بك يدخل بدعة جديدة . فإلى جانب شراء المماليك ، استخدم جنداً مرتزقة من النوبيين والبدو . كما جهز جيشه بقوة من المدفعية لابأس بها أشرف عليها يونانيون وقد لعبت هذه المدفعية دوراً كبيراً فى حملته على سورية .

ولقد سار على هذه السياسية خلفاء على بك أبو الذهب ، استخدم جنوداً وبحارة من الأتراك واليونانيين كما وضع مدفعيته تحت قيادة ضابط إنجليزى .

كما أحضر إسماعيل بك من البلقان والبوسنة وألبانيا عساكر يطلق عليهم الأرناؤوط — وبعد استخدام مراد يونانيين وكرواتيين وبمساعدتهم أنشأ مصنعاً للبارود وأسطولا كبيراً من المراكب الصغيرة ، واتخذ من الجيزة ترسانة جديدة قام بالإشراف عليها ميكانيكيون إيطاليون ، كما استخدم ضباطاً وصيادلة إيطاليين وكان أسطول مراد تحت إمرة ضابط يونانى يدعى نيقولا كان يعمل سابقا فى خدمة القبطان باشا واستطاع أن يجعل من أسطول مراد قوة يخشاها الفرنسون إبان حملتهم على مصر .

* * *

هناك حقيقتان هامتان نستطيع استخلاصهما من هذا العرض السريع للحكم العثمانى الأول فى الشرق الأوسط فى سوريا ومصر بالذات . الحقيقة الأولى أن كارثة الانهيار الاقتصادى فى مصر جاءت نتيجة لاستبدال نظام الأوجاقات بوضعها القديم بجيش من المرتزقة . وعلى إنشاء هذه الجيوش المرتزقة وليس على بذخ البشوات العثمانية والبكوات المماليك كما يعتقد المؤرخون تقع مسئولية فرض الضرائب والمغارم والشطط فى جميع الضرائب التى تملأ تاريخ مصر والشام فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر .

والحقيقة الثانية أن الكثير جداً من الاتجاهات والعوامل التى قدرلها أن تلعب

دوراً كبيراً فى دولة محمد على فى مصر فى القرن التاسع عشر كالاحتكار الاقتصادى وإنشاء قوات عسكرية كبيرة والاستعانة بالخبراء الأوربيين ومحاولة التخلص من السلطات العثمانية وبسط السيطرة المصرية على المقاطعات المجاورة وبالذات فى الشام وبلاد العرب ، هذه الاتجاهات كلها كانت واضحة كل الوضوح فى الحقبة الأخيرة من القرن الثامن عشر فى حركات رجال مثل على بك الكبير والشيخ ظاهر العمر وأحمد الجزار .

ومهما يكن من ضعف الرقابة العثمانية على الإيالات العربية فى القرن الثامن عشر فليس هناك مايدعو إلى الاعتقاد بأن السلطات العثمانية أو رعايا الدولة كانت تعتقد بإمكانية انفصال هذه الولايات نهائياً عن السلطنة .

فنظام الحكم العثمانى غير مباشر كما سبق أى أن سلاطين الدولة لايصرون على طاعة صارمة من جانب حكام هذه الإيالات مادامت أسس الحكم متبعة أو مرعية وبالذات مسألة الخزنة .

وهذا الوضع يتيح فرصة لإقامة نوع من الحكم الذاتى فى الإيالات . وعلى أى حال فخروج بعض السلطنة بعض العصبيات المحلية لم تكن تقلق السلطنة كثيراً . فهى تستطيع الانتظار حتى تحين فرصة مناسبة فتسترجع نفوذها . ولذلك فقد كان اعتقاد المعاصرين هو أن باع الدولة طويل وأنها لابد أن تنتصر فى النهاية على الخارجين عليها .

والحقيقة أن تاريخ الشرق الأوسط من القرن السادس عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر يؤيد هذا الاعتقاد باستثناء أسرة المماليك فى العراق .

فالحكام الذين حملوا راية العصيان فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر هم على بك وظاهر العمر . وقد نجحا فى بادئ الأمر لأن الدولة كانت مشغولة فى حربها مع روسيا . ولكن مالبثت السلطنة أن تمكنت من استرجاع نفوذها فى سوريا ومصر دون كبير عناء أو تضحية تذكر .

ثم سار مراد وإبراهيم فى مصر على سياسة الاستهتار بأوامر السلطنة فأرسلت السلطنة حملة حسن باشا القبطان واستولت على مصر بسهولة وأخرجت مراد وإبراهيم من القاهرة

دون أدنى مشقة . وحتى بعد أن عادا عقب خروج القبطان باشا من مصر إلى سياسة الاستهتار وعدم إرسال الخزنة بشكل منتظم أو إرسالها ناقصة فقد كانا دائماً حريصين على الاعتذار للباب العالى وعلى تبرير مسلكيهما .

وكان السلطان فى حالة مصر بالذات يملك سلاحا قوياً ليضمن خضوع المماليك لحكمه بتحكمه فى أسواق الرقيق الأبيض على شواطئ البحر الأسود أو البلقان .

أما آل العظم فى سورية فقد كانوا أتباعاً لابأس بهم من وجهة نظر السلطنة فالباب العالى على استعداد للتغاضى عن مسألة الوراثة فى إرسالهم الخزنة إلى إستنبول بانتظام والولاء الرسمى له كذلك كانت السلطنة تغض النظر عن الفارق الهائل بين دخل الجزار وبين مايرسله سنوياً إلى إستنبول وتصم آذانها عن الشكايات المرة التى انبعثت من أهالى الشام .

كذلك لاريب فى أن من العوامل التى ساعدت السلطنة على الاحتفاظ بنفوذها فى الإيالات العربية أن رجال الدين هناك كانوا يقفون فى جانبها فمع أن حركة الجامعة الإسلامية لم تكن قد ظهرت بعد إلا أن القواعد النفسية لهذه الحركة كانت موجودة بالفعل وتمثلت فى الولاء العام للسلطان باعتباره ممثل وحامى حمى المذهب السنى ضد الكفرة فى أوربا والمارقين فى فارس .

ولقد بدأت ظاهرتان خطيرتان فى الحياة السياسية للشرق العربى فى القرن الثامن عشر ؛ أما الظاهرة الأولى فهى اضطراد ضغط القبائل البدوية فى هذه المنطقة ففى مصر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر أضحى لها نفوذ كبير ، فهناك قبائل فى شرق الدلتا ووسطها والهنادى فى البحيرة والهوارة فى الصعيد وكانت هذه مصدر خطر كبير على طرق المواصلات وعلى حياة الفلاحين كما كانت مركزاً للمؤامرات المملوكية ضد السلطة القائمة فى القاهرة . ولذلك فقد كان هم كل حكومة قوية فى القاهرة أن تعمل على كسر شوكتهم فوجهت إليهم ضربات قاصمة من على بك الكبير والحكومة الفرنسية إبان الاحتلال الفرنسى لمصر ومن محمد على فيما بعد .

وفى سوريا كذلك ظهر خطر هذه القبائل البدوية فى الصحراء السورية . فخلال القرن السادس عشر والسابع عشر كانت الحدود الشمالية لصحراء سوريا يقوم على حراستها تحالف من قبائل الموالى وكان زعيمهم الذى يحمل لقب أبو ريشة يحكم منطقة واسعة تمتد من مركزهم على الفرات وكانت علاقتهم طيبة بالسلطنة العثمانية يأخذون منها إتاوات نظير حراستهم للقوافل ، كما لعبوا دوراً هاماً فى جانب الأتراك ضد العصبيات المتمردة فى العراق .

ولكن انهيار نظام القبائل فى الصحراء السورية وقسوة الباشوات أخرجت هذه القبائل من وظيفتها التقليدية كحراس للطرق الصحراوية إلى قطاع طرق .

ولقد انهار النظام كله فى صحراء سوريا بهجرة قبائل عنزة فى شمال بلاد ناحية الشمال أوائل القرن الثامن عشر اضطرت هذه القبائل نتيجة لعوامل متعددة غالبيتها اقتصادية إلى الهجرة وفى حوالى منتصف القرن الثامن عشر استطاعت أن تخرج الموالى من الفرات وأن تدفعهم إلى ناحية حلب وحماه مع نهب فى المناطق المعرضة للإغارة .

ووجدت السلطة العثمانية أن من الحكمة الاعتراف بالوضع الجديد ومحاولة الاستفادة منه ولذلك فقد منحت السلطنة زعيمهم لقب بك على أن تكون مهمته حراسة حدود الصحراء بين حلب ودمشق فى مقابل رسوم معينة يفرضها على القوافل .

أما فى المناطق الجنوبية فى بلاد الشام فقد كانت القيادة القبلية فى يد قبيلة صخر التى امتد نفوذها من فلسطين إلى شرق الأردن والتى انحازت إلى جانب الشيخ ظاهر العمر إبان عداء الأخير للسلطنة فأمدها بالأسلحة .

وفى نفس الوقت وفى شبه جزيرة بلاد العرب ولكن خارج نطاق العثمانيين — كان الوهابيون يكونون دولتهم الأولى بزعامة البيت السعودى . ومع ذلك فحتى نهاية القرن الثامن عشر لم يكن لهم ذكر فى سورية أو مصر فالجبرتى مثلا لا يتحدث عنهم إلا فى سنة ١٨٠٢ .

والسلطنة العثمانية لم تنظر إلى حركتهم إلا على أنها مشكلة من مشاكل الحدود من الممكن تركها لباشا بغداد المجاور لمعالجتها ولم يكن أبعد الناس تصوراً وأدفعهم بصيرة يستطيع أن يتكهن بأن الحركة الوهابية خلال العشرين سنة الأولى من القرن التاسع عشر ستهز كيان الدولة العثمانية هزاً عنيفاً .

أما الظاهرة الثانية التى وجدت طريقها إلى الحياة السياسية فى الشرق العربى فى أواخر القرن الثامن عشر فهى ظهور شبح الاستعمار الغربى . هذا أمر واضح فى المفاوضات التى دارت بين على بك الكبير وقيادة الأسطول الروسى . وواضح أيضاً فى تحالف ظاهر العمر مع الأسطول الروسى . حقيقة أنها لم تسفر عن شىء ذى بال ولكنها تشير إلى أن الدولة العثمانية تعد وحدة معزولة عن العالم الخارجى وأن عليها آجلا أو عاجلا أن تواجه غزواً استعمارياً من الخارج ولكن موضوع الغزو الاستعمارى للشرق العربى موضوع منفصل ومظهر من مظاهر حياة المنطقة فى القرن التاسع عشر .

خامساً — الزحف الاستعمارى على الشرق العربى

لقد صاحب تدهور الحكم العثمانى فى الشرق العربى ، ذلك التدهور الذى بدا واضحاً منذ أواخر القرن الثامن عشر ، ظهور تيارات جديدة فى حياة الشرق العربى ونقصد بها الزحف الاستعمارى الأوربى من ناحية وظهور الحركات الوطنية من ناحية أخرى ، وليس هناك علاقة تامة بين تدهور الدولة العثمانية وبين ظهور هذه القوى الجديدة كما يتصور البعض وليس صحيحاً أن القوى الجديدة ظهرت كرد فعل مباشر لهذا التدهور فالزحف الاستعمارى الأوربى مرتبط — كما هو معروف بتطور الرأسمالية فى غرب أوربا وانعكاسات هذا التطور فى العالم الخارجى بما فى ذلك الشرق العربى — والحركات الوطنية ، سواء فى الشرق العربى أو فى غيره من مناطق العالم ، مرتبطة هى الأخرى فى ظهورها بعوامل موضوعية لابد من توفرها فى مناطق ظهورها ولا تنبثق أصلا من انهيار الدولة الأجنبية الحاكمة أو المسيطرة . ومع ذلك فمن المؤكد أن ضعف الدولة العثمانية وإفلاسها فى حكم مجتمعات الشرق العربى كان له أثره فى تطور هذه القوى التى أصبحت تدريجيا وطوال القرن التاسع عشر العوامل المؤثرة فى مقدرات مجتمعات الشرق العربى فى الوقت الذى كان التأثير العثمانى يأخذ طريقه إلى الاختفاء — ولهذا كان لابد من تتبع تدهور الدولة العثمانية المركزية باعتباره جانباً من جوانب تطور هذه القوى الجديدة : الاستعمارية والحركات الوطنية فى الشرق الأدنى .

١ — تدهور الدولة العثمانية أمام الدول الأوربية . (المسألة الشرقية)

منذ أواخر القرن الثامن عشر بدأت الدولة العثمانية تسير بوضوح فى طريق التدهور فلقد نمت هذه الدولة نمواً سريعاً فيما بين القرن الثالث عشر والقرن السادس عشر ففى القرن الرابع عشر عبر العثمانيون إلى شبه جزيرة البلقان واستطاعوا الاستحواذ

على مراكز ستراتيجية هامة فى اليونان (١٣٩٩) والصرب (١٣٨٩) وبلغاريا (١٣٩٣) وكانت الدولة البزنطية قد سقطت أغلب أجزائها حتى ذلك الوقت وفى عام ١٤٥٣ سقطت القسطنطينية عاصمة هذه الدولة وفى عهد السلطان محمد الفاتح (١٤٥١ — ١٤٨١) توالت الفتوحات العثمانية فى أوربا ففى عام ١٤٦٨ تم الاستيلاء على اليونان وفى عام ١٤٦٥ ضم العثمانيون البوسنة والهرسك. ولم يكن امتداد النفوذ العثمانى فى أوربا فحسب بل امتد نفوذهم إلى شواطئ البحر الأسود كذلك ففى عام ١٤٧٤ سقطت « المستعمرات » التابعة لجمهورية جنوة فى آزوف والقرم ودخل « التتر » فى إطار الإمبراطورية العثمانية وأصبح البحر الأسود بحيرة عثمانية .

وفى عهد خلفاء السلطان محمد الفاتح امتدت الإمبراطورية العثمانية فى أنحاء الشرق الأوســط ففى عهد سليم الأول فتح العثمانيون العراق وسورية ومصر والحجاز . وفى عهد السلطان سليمان وصلت الإمبراطورية إلى أوجها يتعلق بالتوسع الخارجى وتطور نظم الحكم بأشكالها المختلفة فاستطاع سليمان فى ١٥٢١ الاستيلاء على بلغراد كما استولى على المجر عقب موقعة موهاكس الشهيرة وفى ١٥٤٧ ضمت الدولة العثمانية غالبية أراضى المجر وترانسلفانيا . كما استمر التوسع العثمانى فى الشرق الأدنى فاستولى سليمان على أجزاء كبيرة من أرمينية والعراق ووصل النفوذ العثمانى حتى عدن والسواحل الشرقية لشبه الجزيرة العربية ومن ناحية أخرى امتد النفوذ العثمانى إلى الحوض الغربى للبحر الأبيض بدخول شمال إفريقية فى نطاق النفوذ العثمانى فيما بين عام ١٥١٦ عام ١٥١٩ .

وهكذا فى أواخر أيام سليمان القانونى امتدت الإمبراطورية العثمانية من الدانوب حتى الخليج الفارسى ومن أراضى الاستبس فى أوكرانيا إلى الشلال فى جنوب مصر .

غير أن عهد سليمان القانونى يحدد من ناحية أخرى تطورات هامة فى علاقات الدولة العثمانية الدولية فحتى ذلك الوقت كان توسع الدولة العثمانية على حساب دول ضعيفة قديمة متداعية كالدولة البيزنطية وغيرها من دول جنوب شرق أوربا والشرق الأدنى ولكن عصر سليمان كان بداية الصراع بين الدولة العثمانية ودولتين كبيرتين فى ذلك الوقت — هما إمبراطورية الهبسبرج فى الجانب الأوربى والدولة الفارسية فى المجال الأسيوى ولقد استمر الصراع بين الدولة العثمانية وإمبرطورية الهبسبرج ما يقرب من قرن ونصف قرن حتى يستقر بشكل نسبى عند معاهدة كارلوفتز عام

١٦٩٩ . وبعد ذلك انبرت روسيا القيصرية كدولة أولى فى الصراع الأوربى ضد الدولة العثمانية .

هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى تميز عهد سليمان القانونى من زاوية علاقات الدولة العثمانية الدولية بالتحالف بين الدولة العثمانية وبين فرنسا وقد كان هذا التحالف نتيجة طبيعية للعداء التقليدى بين فرنسا وإمبراطورية الهبسبرج وبين فرنسا وإسبانيا فى إيطاليا وكانت الدولة العثمانية بدورها تشتبك فى صراع طويل ضد إسبانيا حول السيطرة فى الحوض الغربى للبحر الأبيض وشمال إفريقية وهكذا وجدت الظروف المهيئة لعقد الاتفاق الشهير بين فرنسو وسليمان القانونى فى عام ١٥٣٥ والتى حصل الفرنسيون بمقتضاه على الامتيازات (Capitulaticns) [1] ولقد استمرت هذه المعاهدة حجر الزاوية فى سياسة الدولة العثمانية فى علاقاتها بأوربا حتى حملة بونابارت على مصر عام ١٧٩٨ ، كما أنها تأكدت بعدة اتفاقيات لاحقة من أشهرها اتفاقية سنة ١٧٤٠ .

وحين استكملت الدولة العثمانية عناصر قوتها وعظمتها بدأت تدخل دور التدهور . وتدهور الدولة العثمانية يرجع فى المحل الأول إلى عوامل داخلية أهمها أولا — السلاطين العثمانيون بعد سليمان القانونى كانوا سلسلة من الحكام الضعاف الذين يفتقرون إلى دراية لاحتياجات الإمبراطورية الجديدة . ثانياً — أن الفساد أخذ يدب فى الإدارة المركزية والمحلية وبالذات فى عملية جمع الضرائب — وكان قد نتج عن حروب الدولة الكثيرة إرهاق شديد للولايات واستنفاد لمواردها . ثالثاً — تدهور نظام الانكشارية وهو العمود الفقرى فى النظام العثمانى العسكرى فقد تغير وضع الانكشارية تغيراً أساسياً فى عام ١٥٦٦ حين سمح لأفراد الانكشارية بالزواج — وقد نتج عن ذلك أن أصبحوا يكونون طبقة وراثية متميزة عن غيرها من ناحية كما بدأوا يفقدون روحهم العسكرية من ناحية أخرى .

وفى الوقت الذى كانت أداة الحكم العثمانى تصاب بتدهور شديد . لحقت الدولة العثمانية فى المجال الخارجى هزات خطيرة على يد الدول الغربية .

---

١ — من كلمة Capitula أى نصوص المعاهدة .

والحقيقة أن التوازن القديم بين الدولة العثمانية والدول الأوربية والذى كان فى صالح الإمبراطورية العثمانية باعتبارها نظاماً إقطاعياً أكثر مرونة من الإقطاع الغربى قد بدأ يتغير لصالح الدول الأوربية حين أخذت هذه الدول منذ القرن السادس عشر تتحول من دول إقطاعية إلى رأسمالية تجارية ثم رأسمالية صناعية عقب الانقلاب الصناعى حتى أصبح ميزان القوى بشكل نهائى فى صالح الدول الأوربية.

* * *

والصراع بين الدول العثمانية من ناحية والهبسبرج من ناحية أخرى تركز فى وادى الدانوب ووادى سافا، كما تركز النضال مع البندقية فى المجال البحرى ولقد أصيب النفوذ العثمانى البحرى بضربة قاصمة عام ١٥٧١ فى معركة لبانتو Lepanto (عند مدخل خليج باتروس) حين استطاع أسطول من البنادقة وحلفائهم بقيادة دون جوان النمسوى من إلحاق هزيمة ساحقة بالأسطول العثمانى.

ولا شك أن الدولة العثمانية شاهدت فترة انتعاش منذ منتصف القرن السابع عشر بفضل مجهودات الأسرة الألبانية كوبرولو التى استحوذت على أعلى مناصب الدولة غير أن هذا الانتعاش النسبى لم يحل دون انتكاس الدولة العثمانية فى حروبها الخارجية فكان فشلها الذريع فى استيلائها على فينا عام ١٦٨٣. كما استمرت دولة الهبسبرج تلحق بها الهزائم المتتالية حتى انتهت الحروب بين الدلتين بمعاهدة كارلوفتز وبمقتضاها أجبرت الدولة العثمانية على التنازل عن ترانسلفانيا وغالبية أراضى المجر وأجزاء كبيرة من سلافونيا وكروانيا وأن ترد أجزاء من أكرانيا إلى بولندة.

وإذا كانت معاهدة كارلوفتز قد أنهت حقبة الصراع العثمانى مع الهبسبرج فقد بدأ صراعها مع دولة حديثة هى روسيا القيصرية. وكانت روسيا قد نمت من دوقية موسكو فى أواخر القرن الخامس عشر حتى أصبحت دولة فتية صغيرة، وبدأ الاحتكاك بين الدولة العثمانية والدولة الروسية الحديثة، ولكنه انحصر فى إمارات الحدود على يد التتر والقوازق.

غير أن الوقت تغير بوصول بطرس الأكبر إلى عرش روسيا. وكانت سياسة القيصر الجديد تنحصر فى فتح آفاق جديدة فى البلطيق وفى البحر الأسود وفى عام ١٦٩٦ استولى بطرس على قلعة آزوف التى ضمت رسمياً إلى روسيا فى معاهدة ١٧٠٢ وفى أقل من ثلاثين عاماً اشتبكت روسيا مع تركيا فى حرب نتيجة للحرب السويدية الروسية

— وغزا بطرس الإمبراطورية العثمانية عن طريق بسارابيا — ولكن الحروب لم تنقطع بين روسيا والدولة العثمانية فى عهد خليفة بطرس الإمبراطورة كاترين. فثارت الحرب حول المسألة البولندية عام ١٧٦٨ وأحرزت روسيا انتصارات برية وبحرية فى رومانيا والبحر الأبيض وأحدث ظهور الأسطول فى البحر الأبيض دوياً كبيراً، فاتصل بالعناصر السلافية والأرثوذكسية الثائرة على الدولة العثمانية، بل العربية الثائرة فى الولايات العربية مثل على بك الكبير فى مصر والشيخ ظاهر العمرفى فلسطين وانتهت الحرب بمعاهدة كتشك قينارجه عام ١٧٧٤.

وتعتبر هذه المعاهدة. علامة مميزة فى تاريخ العلاقات العثمانية الروسية بل وتاريخ الدولة العثمانية. فبمقتضاها استحوذ الروس على الأجزاء الشمالية الشرقية من البحر الأسود. كما أعلن استقلال خانات القرم عن الدولة العثمانية. واكتسبت روسيا بمقتضى هذه المعاهدة حقوقاً تجارية وبحرية، فأصبح من حقها إنشاء قنصليات فى ممتلكات الدولة العثمانية وأصبح لرعاياها حق التجارة فى أملاك هذه الدولة كما فتحت لسفنها حرية الملاحة فى أوقات السلم فى البحر الأسود وعبر المضايق التركية. ومن أهم المكاسب التى حصلت عليها روسيا بمقتضى هذه المعاهدة أن أضحى لها حق إقامة كنيسة أرثوذكسية فى القسطنطينية على رأسها أساقفة روس كما أصبح من حق رعايا روسيا الحج إلى الأراضى المقدسة المسيحية التى تقع فى الممتلكات العثمانية — ومن الناحية السياسية كان لروسيا حق حماية المسيحيين فى ولاشيا ومولدافيا.

ومن الواضح أن المعاهدة بهذا الوضع كان لابد أن يكون لها آثار بعيدة فى الأحداث التالية. فقد فقدت الدولة العثمانية انفرادها بالسيطرة فى البحر الأسود، ومهدت المعاهدة الطريق لضم خانات التتر التى أعلنت استقلالها إلى روسيا عام ١٧٧٣، كما أصبح فى إمكان روسيا التدخل فى شئون الدولة العثمانية بحجة حماية المسيحيين الأرثوذكس. والواقع أنه منذ ذلك الوقت تحددت الطريق التى أضحى فى إمكان روسيا بواسطتها الزحف على الدولة العثمانية وهى: رابطة الشعوب السلافية وعلى رأسها روسيا للعمل على أثارة المتاعب للدولة العثمانية فى البلقان وجنوب شرق أوربا، والأرثوذكسية التى تدعى روسيا لنفسها حق حمايتها ورعايتها، والطريق الثالث العدوان المسلح وسلخ ممتلكات من الدولة العثمانية.

ولقد كان لقيام الثورة الفرنسية أثره الواضح فى انصراف الدول الأوربية وفى

مقدمتها روسيا والنمسا عن الاعتداء على أراضى الدولة العثمانية الضعيفة . ولكن هذه المهادنة كانت لفترة قصيرة إذ سرعان ما أصبحت الدولة العثمانية مرة أخرى مجال توسع لفرنسا الثورة نفسها ، فاحتلت مصر عام ١٧٩٨ . ومع أن فرنسا اضطرت إلى الجلاء عن مصر عام ١٨٠١ إلا أن هذا الجلاء لم يكن فى الحقيقة نتيجة انتصار عسكرى للعثمانيين بل جاء نتيجة لتدخل إنجلترا العسكرى البحرى والبرى ، ولكن الحملة الفرنسية رغم فشلها فتحت الباب على مصراعيه للتطاحن بين فرنسا وإنجلترا حول مصر وغيرها من ممتلكات الدولة العثمانية فى العالم العربى كما سيأتى ذكره تفصيلا فيما بعد .

ومع أن إنجلترا عادت فغزت مصر عام ١٨٠٧ إلا أن هذا الغزو فى حقيقته كان نابعاً من داخل الموقف الأوربى إبان الحروب النابوليونية ، وبعد أن استقرت هذه الحروب ووقعت معاهدة فينا عام ١٨١٥ ، أصبح حجر الزاوية فى سياسة كل من إنجلترا وفرنسا حماية الدولة العثمانية والمحافظة على تكاملها السياسى ضد الغزو من جانب روسيا بل ضد الانهيار من حركات منبعثة من داخل الإمبراطورية كحركة محمد على .

ولقد كان من المفروض أن تؤدى السياسة إلى الحيلولة دون تفكك الإمبراطورية العثمانية لولا أن هذا التفكك كان يتخذ طريقه من داخل الإمبراطورية نفسها ، من الحركات الثورية فى أملاكها الأوربية والشرقية معاً .

وظهور الحركات الوطنية فى البلقان وتطورها خارج عن موضوع هذه الدراسة ، غير أنه من المهم أن نذكر أنه منذ حرب الاستقلال الصربية (١٨٠٥ — ١٨١٣) أخذت بلدان البلقان طريقها إلى الاستقلال واحدة وراء الأخرى فاستقلت بلاد اليونان فى عام ١٨٣٢ ورومانيا ١٨٥٦ — ١٨٧٨ والصرب ١٨٢٤ — ١٨٧٨ والجبل الأسود (١٨٧٨) وبلغاريا ١٨٧٨ — ١٩٠٨ . أما فى داخل الولايات العربية فقد تعرضت الدولة العثمانية لحركات انفصالية خطيرة كحركة محمد على وتكوينه لإمبراطورية من الممتلكات العثمانية فى البلاد العربية : فى سورية ومصر والسودان وأغلب مناطق شبه الجزيرة العربية (١٨٢٠ – ١٨٣٩) . وفى شبه الجزيرة العربية كذلك شهد النصف الأول من القرن التاسع عشر الحركة الوهابية والتوسع السعودى خارج نجد فى اتجاه الأحساء والخليج الفارسى والحجاز . ومع ذلك فمن الخطأ أن نتصور أن سياسة إنجلترا وفرنسا من المسألة الشرقية

أوقفت الزحف الأوربى على ممتلكات الدولة العثمانية بصفة تامة — فروسيا كان لها أكبر الأثر فى ثورات البلقان . كما أنها استطاعت رغم حماية فرنسا وإنجلترا للدولة العثمانية أن تحرز مكاسب — ولو أنها غير كاملة — من ممتلكات الدولة عقب الحروب التى خاضتها مع الدولة العثمانية — ففى حرب القرم (١٨٥٤ — ١٨٥٦) بين روسيا وتركيا والتى دخلت فيها كل من فرنسا وإنجلترا ومملكة سردينيا ضد روسيا والتى انتهت بمعاهدة باريس استطاعت روسيا أن تحرز حق حماية مقاطعتى ولاشيا ومولدافيا — وحين تجددت الحرب عام ١٨٧٧ بين الدولتين وانتهت بمعاهدة برلين (١٨٧٨) استطاعت روسيا أن تحصل على (أولا) استقلال ذاتى لبلغاريا تحت السيادة العثمانية و (ثانياً) استقلال الصرب ورومانيا والجبل الأسود و (ثالثاً) انضمام جنوب بسارابيا إلى روسيا و (رابعاً) انضمام القار وأردهان إلى روسيا — هذا إلى جانب احتلال النمسا للبوسنة والهرسك واحتلال بريطانيا لجزيرة قبرص .

وعلى الرغم من هذه الانتصارات التى أحرزتها روسيا فى كل هذه المراحل ، إلا أن معاهدة برلين لها أهمية خاصة فى تاريخ العلاقات الروسية — العثمانية — فحتى معاهدة برلين كان زحف النفوذ الروسى ونشاطها السياسى والعسكرى موجهاً بصفة خاصة إلى الجهة الغربية أى البلقان . ولكن ظهور رومانيا وبلغاريا كدولتين مستقلتين أقام حاجزاً مانعاً بين روسيا والاتصال المباشر بممتلكات الدولة العثمانية فى الغرب ولذلك فقد اتجه النشاط الروسى بعد معاهدة برلين إلى الجهة الشرقية هناك حيث ولاية أرمينيه الخاضعة للدول العثمانية . والحقيقة أن هذا الاتجاه الجديد للسياسة الروسية كان من شأنه أن يقلل من خطورة السياسة الروسية نحو الدولة العثمانية وبالتالى يقلل من احتمالات سقوط الدولة العثمانية على يد روسيا .

والواقع أيضاً أن إنجلترا وفرنسا — صاحبتا التاريخ الطويل فى سياسة التكامل السياسى للدولة العثمانية - قد تخلتا بصفة واضحة عن هذه السياسة منذ مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ . وحتى فى مؤتمر برلين وعلى الرغم من وقوف الدول الأوربية الكبرى ضد روسيا ، ذلك الوقوف الذى انتهى بانسحاب الجيوش الروسية من البلقان ، فقد كان من الواضح أن فرنسا وإنجلترا قد تخلتا عن سياسة التكامل السياسى للدولة العثمانية — فأخذت هاتان الدولتان تنتزعان من الدولة العثمانية نفسها ولاياتها وأقاليمها . فقد أيدت

أن تكون الهرسك والبوسنة خاضعتين إدارياً لدولة النمسا ـــ المجر رغم بقائهما من الناحية الشكلية تحت السيادة العثمانية . بل خرجت إنجلترا نفسها من مؤتمر برلين بجزيرة قبرص .

ومنذ مؤتمر برلين لم تنقطع الاعتداءات على ممتلكات الدولة العثمانية فجزيرة كريت خرجت من الناحية الفعلية من السيطرة العثمانية عام ١٨٩٧ حين منحت حكما ذاتياً وأصبح حاكمها من اليونان . كما استولت فرنسا على تونس عام ١٨٨١ واحتلت إنجلترا مصر عام ١٨٨٢ واستولت إيطاليا على ليبيا عام ١٩١٢ ،

ولا شك أنه كان من العوامل التى شجعت الدول الأوربية على اعتدائها على ممتلكات الدول الأوربية أن الدولة العثمانية كانت تحتل مراكز استراتيجية على جانب كبير من الأهمية للدولة التوسعية ، فهى تتحكم فى قناة السويس أهم طرق المواصلات بين أوربا وجنوب شرق آسيا ، والدولة العثمانية تتحكم أيضاً فى المضايق التى تصل بين البحر الأسود والبحر الأبيض وتقف بذلك أمام حلم روسيا القيصرية فى السيطرة على البوسفور والدردنيل . وممتلكات الدولة العثمانية والبلقان تقف كذلك حائلا بين مملكة النمسا المجر من ناحية وسالونيكا من ناحية أخرى وهى الميناء على بحر إيجه الذى تحلم المملكة الثنائية بالاستيلاء عليه حتى لا تعتمد كلية على الإدرياتيك .

ومن مؤتمر برلين بدأ اعتماد تركيا بصورة كبيرة على تأييد ألمانيا بعد أن تخلت إنجلترا وفرنسا عن سياسة التكامل السياسى للدولة العثمانية . وكانت ألمانيا فى تطورها كدولة صناعية واستعمارية قد تطلعت إلى مجالات استعمار خارج أوربا ، والشرق الأدنى إحدى هذه المجالات وبالذات آسيا الصغرى وكان الإمبراطور ولهلم الثانى مدفوعاً بطبقة الرأسمالية الألمانية يعمل جاهداً فى الاتجاه الجديد فبعد سنة واحدة من وصوله إلى العرش قام الإمبراطور بزيارة السلطان العثمانى على الرغم من معارضة بسمارك الذى كان يرى أن تكون علاقات ألمانيا بتركيا خاضعة لسياستها نحو روسيا ذلك أن بسمارك كان بعد ١٨٧٠ شديد الاهتمام بالموقف الأوربى وبمحاولة عزل فرنسا بالاتفاق مع الدول الأوربية الكبرى التى قد تلجأ إليها فرنسا للتحالف حتى تثأر لنفسها من هزيمة الحرب السبعينية ولذلك كان بسمارك حريصاً على عزل فرنسا عن روسيا وعلى أن يتساهل فى سياستها التوسعية فى الشرق الأدنى ولكن بعد سقوط بسمارك وظهور الاتجاه الإمبراطورى الجديد على يد الإمبراطور ولهلم الثانى أصبح الإمبراطور الجديد يرى فى الإمبراطورية العثمانية مجالا لهذا التوسع إن لم يكن التوسع العسكرى فعلى

الأقل الاقتصادى . وقد عرف هذا التوسع فى اتجاه الشرق الأدنى بسياسة الاتجاه نحو الشرق Drang Nach Osten ففى عام ١٨٨٨ حصلت مؤسسة ألمانية على موافقة الحكومة التركية على بناء خط حديدى من البسفور إلى أنقرة وتأسست بذلك شركة خط حديد الأناضول للقيام بهذا العمل . وفى العام الثالث حصلت نفس المؤسسة الألمانية على إتمام الخط الحديدى الشرقى الذى يربط بين النمسا والمجر من ناحية والقسطنطينية من ناحية أخرى . وفى عام ١٨٩٣ حصلت شركة خط حديد الأناضول على ترخيص آخر لبناء فرع إلى قونية فى جنوب الأناضول وقد انتهت من هذا المشروع بعد ثلاث سنوات .

وكان المفهوم أصلا أن هذه المؤسسة سيرخص لها بإنشاء خط حديد الأناضول إلى بغداد . وعارض بسمارك فى مد خط حديدى إلى بغداد . غير أن القيصر لم يتورع عن الموافقة وفى ١٨٩٨ شرع الإمبراطور بصفة نهائية فى إنشاء وفاق اقتصادى ألمانى ـــ تركى الذى قد يتحول إلى وفاق سياسى فيما بعد وفى ذلك العام زار الإمبراطور السلطان العثمانى زيارة أحيطت بكثير من الدعاية وكان من نتائج هذه الزيارة وعد من تركيا للتصريح ببناء خط حديد بغداد بين قونية وبغداد حتى الخليج الفارسى .

والواقع أن ما كان يدور بذهن القيصر ومستشاريه هو بناء نظام من الخطوط الحديدية يمتد من البسفور عبر الأناضول إلى حلب مع فرع يمتد من حلب عبر سورية إلى شبه الجزيرة العربية وفرع آخر عبر العراق إلى الخليج الفارسى فإذا تم ذلك يصبح فى الإمكان وصل هذه الخطوط الحديدية فى الأناضول بخط حديد وسط أوربا Mittel-Europa » وبذلك تتكون شبكة ضخمة تحت السيطرة الألمانية بصفة أساسية وتمتد من بحر الشمال إلى الخليج الفارسى وهذا النظام هو الذى يطلق عليه عادة خط حديد برلين ـــ بغداد وكان المعتقد أنه سيمكن الرأسمالية الألمانية من استغلال المصادر المعدنية والزراعية فى الإمبراطورية العثمانية .

وعارضت روسيا المشروع لأنه يعنى نشاطا ألمانياً كبيراً فى تركيا كما عارضت بريطانيا من جانبها خوفا على مصالحها فى إيران والهند . ولذلك أسرعت بريطانيا فأرصدت الخليج الفارسى أمام هذا المشروع بعقد اتفاقية مع شيخ الكويت عام ١٨٩٩ وبهذه الاتفاقية قبل أمير الكويت الحماية البريطانية ووعد بألا يعقد أية اتفاقيات دولية دون موافقة بريطانيا .

وبقى المشروع الألمانى معطلا من ١٨٩٩ حتى ١٩٠٣ حتى تجددت اتفاقية أخرى

تأسست بموجبها شركة حديد بغداد لبناء الخط الحديدى من قونية إلى الخليج الفارسى وحتى تحصل ألمانيا على موافقة إنجلترا واشتراك رؤوس الأموال البريطانية فى المشروع بدأت المفاوضات بين إنجلترا وألمانيا ولكن المفاوضات كان مصيرها الفشل واقترحت بريطانيا عقد مؤتمر مع الدول الأربع الكبرى : ألمانيا وفرنسا وروسيا ولكن ألمانيا رفضت هذا المؤتمر لأن غالبية الدول كانت معادية لها .

ومع ذلك ففى ١٩١٠ أمكن الوصول إلى اتفاق حين زار قيصر روسيا إمبراطور ألمانيا فى نوفمبر هذا العام وكنتيجة لمباحثات بوتسدام وافقت روسيا على المشروع وبمقتضى هذا الاتفاق تعهدت روسيا بألا تضع العراقيل أمام بناء هذا الخط الحديدى، كما تعهدت ألمانيا مقابل ذلك بالاعتراف بادعاءات روسيا فى إيران . وفى أوائل ١٩١٤ وصلت ألمانيا إلى تفاهم مع فرنسا حول هذا الموضوع وفى هذا الاتفاق أقرت ألمانيا بأن يكون النظام الحديدى فى شمال الأناضول وسورية من اختصاص فرنسا بينما تتولى ألمانيا بقية خطوط الأناضول وبغداد .

وأخيراً فى يونية ١٩١٤ وصلت بريطانيا مع ألمانيا إلى اتفاق حول هذا الموضوع وفى هذا الاتفاق تعهدت بريطانيا بعدم إقامة العراقيل أمام مشروع شبكة السكة الحديدية الألمانية ولكن اتفق كذلك على عدم البدء فى إنشاء الفرع بين بغداد إلى الخليج الفارسى إلا بعد اتفاق شامل يضم الحكومة البريطانية والحكومة الألمانية والحكومة العثمانية . غير أن قيام الحرب العالمية الأولى أوقف تنفيذ هذا المشروع .

* * *

وإذا كان السلطان عبد الحميد فى سياسته لمواجهة الاعتداءات الأوربية على ممتلكات الدولة العثمانية قد أخذ يعتمد على الصداقة الألمانية ، فقد لجأ لمواجهة الأخطار الداخلية ممثلة فى الحركة الوطنية التركية إلى الاستجابة أولا إلى مطالب هذه الحركة بإنشاء دستور ١٨٧٩ ثم عاد فأوقف هذا الدستور ونكل بالوطنيين مستعيناً فى ذلك بنظام رهيب من الجاسوسية والضغط الشديد كما بدا واضحاً فى معالجته لثورة الأرمن فى الأناضول عام ١٨٩٤ .

وعلى الرغم من أساليب السلطان عبد الحميد فى التنكيل بالحركة الوطنية التركية

والاستعانة بألمانيا فى المجال الدولى ، إلا أن كل هذا لم يحل دون التدهور المتزايد للدولة العثمانية وخسائرها المتلاحقة . وكان فى مقدمة هذه أزمة مقدونيا .

فحسب معاهدة برلين منحت مقدونيا حكماً ذاتياً . ولكن السلطان عبد الحميد اعتقاداً منه بأن الحكم الذاتى بمثابة الخطوة الأولى نحو الاستقلال التام لم ينفذ شروط اتفاقية برلين فيما يتعلق بمقدونيا . وكان من نتيجة ذلك أن اتفقت كل من روسيا والنمسا ـ المجر على الوقوف أمام السلطان العثمانى . حدث هذا فى الوقت الذى كان تشتعل فيه الحركة الوطنية فى مقدونيا حتى انتهت بثورة ١٩٠٣ مما دفع ساسة أوربا إلى أن يولوا شئون البلقان أهمية قصوى .

وبضغط من بريطانيا وروسيا والنمسا ـ المجر وبقية الدول الأوربية اضطر السلطان العثمانى إلى قبول مشروع إنشاء بوليس دولى تشترك فيه الدول الكبرى للمحافظة على السلام فى مقدونيا ومع ذلك فقد فشلت خطة الهدنة فى مقدونيا بسبب نشاط اليونان والصرب والبلغار فى مقدونيا ضد الدولة العثمانية .

وفى ذلك الوقت كانت البورجوازية التركية ممثلة فى تركيا الفتاة التى تتألف من الشباب التركى المثقف ثقافة أوربية وتلقى علومه فى أوربا وتأثر بالحركات التحررية الأوربية تعارض بشدة دكتاتورية السلطان عبد الحميد . واستطاع الأتراك الأحرار السيطرة على الجيش وكونوا لأنفسهم جمعية الاتحاد والترقى واتخذوا من سالونيكا مركزاً لها فلما أحس السلطان عبد الحميد بقوة هذه الحركة أعلن فى ١٩٠٨ قيام الدستور السابق (دستور ١٨٧٦) .

غير أن نجاح الأتراك الأحرار فى الاستيلاء على السلطة لم يمنعهم من الاصطدام بالدول الأوربية . فعلى الرغم من التيارات التحررية والوطنية التى كانت تتبناها هذه الحركة إلا أنها كانت تهدف فى المحل الأول إلى المحافظة على الدولة العثمانية من التفكك أمام ضغط الدول الأوربية والاحتفاظ بمناطق مثل البوسة والهرسك وكريت ومقدونيا وحتى بلغاريا . والحقيقة أيضاً أن أوربا لم ترحب بحركة تركيا الفتاة على الرغم من اتجاهاتها التحررية الوطنية فقد كان الخوف من أن تنجح هذه الحركة فى أن تخلق من تركيا دولة كبرى الأمر الذى أقلق بصفة خاصة كل من روسيا والنمسا ـ المجر .

وانعكس هذا الموقف فى أزمة البوسنة والهرسك عام ١٩٠٨ . فالتطور الداخلى لإمبراطورية الهبسبرج فى السنوات القلائل السابقة لعام ١٩٠٨ كان من شأنه أن يؤدى إلى ازدياد نشاط هذه الإمبراطورية فى البلقان . ففى عام ١٩٠٦ عين كونت اريفنتال Aehrenthal وزيرا للخارجية ، كما عين كونراد فون موتزندورف Motzendorf رئيساً لأركان الحرب . واتجه الاثنان إلى بذل نشاط متزايد فى البلقان كان من أوضح صوره إنشاء خط حديد جديد عبر نوفيبارار Novibazar ليصل بين قونية وبودابست من ناحية وسالونيكا والقسطنطينية — وفى يناير عام ١٩٠٨ أعلن وزير خارجية النمسا أن مثل هذا المشروع سيمنح دولة النمسا — المجر منفذا على بحر إيجة عبر أراض تابعة لتركيا . ولكن رئيس أركان الحرب النمسوى أعلن فيما بعد أن مد الخط الحديدى على النحو السابق غير ملائم من الناحية العسكرية وأن أفضل الطرق العسكرية إلى سالونيكا هو ذلك الذى يمر عبر بلغراد ونيش ووادى الوار دار ، بمعنى آخر أن بلغراد تمثل النافذة الحقيقية للنمسا — المجر نحو البلقان . وواضح من هذا أن تقدم إمبراطورية النمسا نحو سالونيكا عبر الصرب يمكن أن يتم فى حالة واحدة فقط : إذا كان الصرب تابعة للهبسبرج . وعلى ذلك اتجهت الخطط السياسية والعسكرية النمسوية إلى أضعاف دولة الصرب إذا فشلت فى ضمها كلية إليها .

وكانت الخطة تنسجم بشكل عام مع سياسة النمسا فى إضعاف الصرب التى أصبحت مركزاً للإثارة بين الرعايا اليوغسلافيين التابعين لدولة النمسا وأصبح المعتقد أن أقوى السبل لذلك (أى إضعاف الصرب) هو أن تحتل إمبراطورية النمسا الهرسك البوسنة . وكما سبق كانت هاتين المقاطعتين تابعتين إدارياً للنمسا — المجر ولكن السيادة فيها للدولة العثمانية . وطالما أنهما لم تستقلا استقلالا تاما فمن الممكن أن تنجح حركات الإثارة التى كانت الصرب تقوم بها فيهما . وكان النمسا تخشى فى حالة سقوط الإمبراطورية العثمانية أن يعلن اليوغسلاف فى الهرسك والبوسنة انضمامها إلى الصرب . وبذلك يتحقق مشروع « الصرب الكبرى » الذى كان حلما من أحلام دولة الصرب الصغرى . فالاستيلاء على البوسنة والهرسك يضع حدا لهذا المشروع الذى يهدد أطماع ومصالح النمسا فى البلقان . واستطاعت إمبراطورية النمسا أن تحصل على موافقة كل من ألمانيا وإيطاليا (بسبب التحالف الثلاثى بينهما عام ١٨٨٢) على استيلاء النمسا على هاتين المقاطعتين .

وكان من المنتظر أن تعارض روسيا استيلاء النمسا على البوسنة والهرسك — وروسيا كما قلنا سابقا اتجهت إلى الجبهة الشرقية أى الشرق الأقصى بعد مؤتمر برلين ولكن هزيمة روسيا أمام اليابان فى عام ١٩٠٥ فى الشرق جعلها تعود مرة أخرى إلى ميدان البلقان . وعارضت روسيا رغبة النمسا فى الاستيلاء على الهرسك والبوسنة . ولكن فى صيف ١٩٠٨ استطاعت روسيا والنمسا الوصول إلى اتفاقية تقضى بأن تؤيد روسيا النمسا فى استيلائها على الهرسك والبوسنة مقابل تأييد النمسا لحق روسيا فى أن تعبر مراكبها الحربية مضايق البسفور والدردنيل . وإزاء هذا أعلنت النمسا فى ٦ أكتوبر عام ١٩٠٨ ضم البوسنة والهرسك .

وكان من الطبيعى أن يعارض الأتراك الأحرار — وهم فى الحكم — هذا الاعتداء على السيادة العثمانية واعتبروا هذا الاعتداء خرقا لمعاهدة برلين . وكانت ألمانيا بالذات تعارض بشدة فى ذلك حتى لا يؤدى هذا الإجراء إلى تغيير اتجاه الدولة العثمانية الودى نحو ألمانيا وتتوقف المشروعات الألمانية فى آسيا الصغرى . وكانت ألمانيا حليفة النمسا منذ أيام بسمارك (التحالف الثنائى ١٨٧٩ والتحالف الثلاثى ١٨٨٢) وخشيت ألمانيا أن يؤدى موقفها المعارض إلى انهيار التحالت الألمانى - النمسوى ولذلك لجأت إلى الضغط على تركيا حتى تقبل استيلاء النمسا على المقاطعتين مقابل تعويض مالى معقول ونجحت ألمانيا فى مساعيها ووافقت تركيا .

ولم تكن إمبراطورية النمسا — المجر الدولة الوحيدة التى استفادت من ضعف تركيا بعد ثورة الأتراك الأحرار . كانت هناك بلغاريا . فبلغاريا كما سبق — استقلت استقلالا ذاتيا فى معاهدة برلين مع بقاء السيادة العثمانية .

وفى أكتوبر ١٩٠٨ قام الأمير فردناند فأعلن استقلال بلغاريا الكامل كما أعلن نفسه ملكا . وكان الأتراك الأحرار يدركون تعذر الاحتفاظ ببلغاريا ضمن السيادة العثمانية ولذلك اكتفوا بطلب التعويض مقابل التنازل عن حقوق السلطان المكتسبة فى مؤتمر برلين ووصل الطرفان إلى اتفاق عام ١٩٠٩ .

وفى كريت أيضاً بدأت الحركات المعادية لتركيا منذ أكتوبر ١٩٠٨ ففى هذا الشهر أعلنت الجمعية الوطنية فى الجزيرة اتحادها مع اليونان وألغى منصب المفوض الأعلى وتسلم الحكم العثمانى لجنة مؤقتة من أهل كريت كان من بينهم فينزلوس Yenizelos

والواقع أن سياسة الأتراك الأحرار كان من شأنها زيادة ضعف الإمبراطورية العثمانية . ففى عام ١٩٠٩ ازداد نفوذهم فى الدولة نتيجة لقيام السلطان عبد الحميد بمحاولة انقلاب مضاد فى أبريل وفشله . وكان من نتيجة هذا الفشل أن عزله الأحرار من منصب السلطنة وولوا مكانه السلطان محمد الخامس وأصبح الموقف برمته فى يد الأتراك الأحرار .

غير أن هؤلاء الأتراك عمدوا إلى سياسة تتريك الإمبراطورية العثمانية ، فأصبحت اللغة الرسمية فى كل الولايات العثمانية هى التركية . وأصبحت معاهد التعليم تركية فقط . كما كان هذا التتريك يعنى مركزية فى الحكم ولقد كان من شأن سياسة التتريك هذه ثورة القوميات المختلفة داخل الإمبراطورية ومنها القومية العربية والقومية الأرمينية والقوميات المختلفة فى البلقان مثل مقدونيا وألبانيا وبذلك زادت متاعب الإمبراطورية العثمانية . والواقع أنه كان من شأن ثورة القوميات المختلفة فى الإمبراطورية العثمانية أن تضاعفت إمكانيات الزحف الأوربى على الإمبراطورية العثمانية . ففى ١٩١١ قامت إيطاليا بالاستيلاء على طرابلس واضطرت الدولة العثمانية بعد أن خاضت حرباً مع إيطاليا أن تعترف بالتنازل عن طرابلس وبرقة بمقتضى معاهدة لوزان عام ١٩١٢ .

وكان لحرب طرابلس أثرها فى ازدياد أطماع الدولة الأوربية الأخرى . فروسيا من جانبها تشجعت فقام سفيرها فى القسطنطينية بأن عرض على الحكومة التركية عقد حلف تركى — روسى تتعهد بمقتضاه روسيا بالفعل على التكامل السياسى للدولة العثمانية بينما تقوم تركيا من جانبها بالسماح للسفن الحربية بالمرور فى المضايق . ولكن إنجلترا وألمانيا عارضتا سراً فى هذا المشروع وحرضت السلطان سراً على رفضه فاستجاب السلطان لرغبة إنجلترا وألمانيا . وكان من نتيجة الفشل الروسى أن أخذت سياستها تتجه أكثر فأكثر إلى تكوين حلف بلقانى بزعامة الصرب تكون مهمته الأولى العمل على تصفية الممتلكات التركية الباقية فى البلقان .

ولقد كان من نتائج الحرب الطرابلسية أن دول البلقان الصغيرة أصبحت تعتقد أنه إذا كان فى إمكان إيطاليا أن تستولى على بعض ممتلكات تركيا فان دول البلقان تستطيع أن تتشجع للقيام بعمل مماثل فى ممتلكات تركيا فى البلقان ، وعلى ذلك ففى وسع دول البلقان أن تتحد وأن تعتمد على تأييد روسيا ضد الدولة العثمانية .

وفى مارس ١٩١٢ وقعت الصرب وبلغاريا معاهدة سرية للتحالف . وفى نفس العام دخلت بلغاريا واليونان والجبل الأسود هذه المحالفة وبذلك تألف الحلف البلقانى . وفى الحرب التى نشبت عام ١٩١٢ انتصر حلف البلقان فى كافة الميادين . وهنا تدخلت روسيا وإمبراطورية النمسا — المجر . فروسيا من جانبها التى كانت تخشى أن تقوم إمبراطورية النمسا بالتوسع فى البلقان لتوازن الانتصارات المتواصلة لحلف البلقان ولاسيما انتصارات الصرب . هذا بينما كانت النمسا تخشى انتصار الصرب وتحقيق آمالها فى مشروع دولة الصرب الكبرى — وحتى تمنع النمسا وإيطاليا خروج دولة الصرب إلى الإدرياتيك أعلنت اعترافها باستقلال ألبانيا . ولكن الاتجاه على كل حال بين الدول الكبرى — ألمانيا وبريطانيا وفرنسا — كان الحيلولة دون تطور الحرب البلقانية إلى حرب عالمية إذا دخلت الدول الكبرى . ولذلك اقترح سير إدوارد جراى عقد مؤتمر فى لندن برياسته يتألف من سفراء النمسا — المجر ، وألمانيا ، وفرنسا ، وإيطاليا . غير أن أعمال المؤتمر توقفت فى يناير عام ١٩١٣ بسبب نجاح أنور بك فى القيام بانقلاب استولى بمقتضاه على السلطة فى القسطنطينية واستأنف الحرب البلقانية .

وفى الحرب البلقانية كانت الهزيمة من نصيب تركيا حتى تضاءلت ممتلكاتها إلى منطقة القسطنطينية فأعلنت الهدنة .

واستؤنفت المفاوضات ووقعت معاهدة لندن فى ٣٠ مايو عام ١٩١٣ وبمقتضى هذه المعاهدة — التى لم تنفذ — فقدت تركيا كافة ممتلكاتها فى أوربا باستثناء شريط ضيق يمتد من القسطنطينية إلى خط يسير من اينوس Enos على بحر إيجة إلى ميديا على البحر الأسود .

ولقد كان السبب فى عدم تنفيذ معاهدة لندن أن دول حلف البلقان اختلفت فيما بينها حول الغنائم من أملاك تركيا . فقد كانت بلغاريا تطمع فى الاستيلاء على تراقيا ودخلت بسبب ذلك فى نزاع مع الصرب .

وأسرعت الصرب بتوقيع محالفة عسكرية مع اليونان (يونية ١٩١٣) وتدخلت روسيا لإصلاح الأمور بين بلغاريا والصرب حرصاً على تماسك حلف البلقان ولكن محاولتها باءت بالفشل .

وزاد الموقف تعقيداً أن رومانيا طلبت من بلغاريا تسليم بعض أجزاء دبروروجا Dodrudia للمحافظة على التوازن فى البلقان . ولكن بلغاريا - بتشجيع من النمسا - رفضت طلب رومانيا وكانت النمسا حريصة على تفكك حلف البلقان بإخراج بلغاريا منه . وكان من نتيجة هذا كله قيام الحرب البلقانية الثانية فى يونية عام ١٩١٤ .

وأسرعت اليونان والجبل الأسود فى دخول الحرب ضد بلغاريا كما دخلت رومانيا كذلك ضدها . ولم تستطع بلغاريا بطبيعة الحال أن تقف فى وجه كل هذه الجيوش . بل دخلت تركيا الحرب ضد بلغاريا للاستيلاء على أدريا نوبل — وإزاء هذا الهجوم من كافة الجبهات اضطرت بلغاريا إلى إعلان قبول الهدنة فى ٣١ يوليو — ثم وقعت معاهدة بوخارست .

وبمقتضى معاهدة بو خارست حصلت اليونان على أكبر نصيب من المغانم كما كانت بلغاريا أكثر الدول خسارة . وأما تركيا فقد حصلت على أدريا نوبل وبعض المناطق الأخرى .

والواقع أن المقارنة بين خريطة البلقان فى ١٩١٤ بخريطتها ١٨٧٠ توضح مدى انكماش الدولة العثمانية فى أوربا — فلم تعد تركيا دولة أوربية — كما يلاحظ أن الدولة البلقانية الصغرى توسعت بالفعل على حساب تركيا .

ومهما يكن من أن انكماش تركيا وانهزاماتها المتكررة فى أوربا أمام الدول الأوروبية — وهو جانب من جوانب الزحف الأوربى الاستعمارى — فإن هذا الانكماش العثمانى فى أوربا كان له نتائج بعيدة المدى — سنعرض لها تفصيلا فيما بعد — وهى :

أولا — تركيز الأتراك على ممتلكاتهم فى الشرق الأدنى وبالذات بالولايات العربية .

ثانيا — ظهور حركات الإصلاح داخل العالم العثمانى للمحافظة على الدولة العثمانية كدولة إسلامية شرقية مثل الجامعة الإسلامية وحركة الأتراك الأحرار .

* * *

ب — الزحف الاستعمارى على الشرق العربى

١٧٧٥ — ١٩١٤

من المؤكد أن مثل هذه الدراسة تكون ناقصة دون فهم واضح للتطور الاقتصادى الذى حدث فى أوربا منذ أواخر القرن الخامس عشر حتى أوائل القرن العشرين ، فهذا الفهم يساعد بدوره على تفهم الأشكال التى أخذها الزحف الاستعمارى الأوربى فى الشرق العربى — وفى خارج الشرق العربى — خلال مراحله المتطورة طول هذه القرون الأربعة التى تنحصر بين السادس عشر حتى أوائل العشرين .

وهذه الأشكال هى : الاحتكار التجارى من القرن السادس عشر حتى أواخر القرن الثامن عشر ثم الاستعمار الصناعى ابتداء من الثورة الصناعية أوائل القرن التاسع عشر حتى أواخره ثم الاستعمار الرأسمالى منذ أواخر القرن التاسع عشر . وحتى المراحل المتطورة فى تاريخ الاستعمار الأوربى لاتحدد فقط الشكل الذى اتخذه النفوذ الأوربى فى الشرق العربى بل تحدد أيضاً تحركات هذا الاستعمار وتنقلاته وتباين الأهمية النسبية لمناطق الشرق العربى .

منذ أواخر العصور الوسطى شاهدت المجتمعات الأوربية - لاسيما غرب أوربا - سلسلة من الانقلابات أو الثورات الاقتصادية . كان أولها الانقلاب التجارى الذى حدث فى أواخر القرن الخامس عشر والذى ساهم مساهمة فعالة فى نمو الطبقة البرجوازية الأوربية التى أحدثت بالفعل كافة الانقلابات الفكرية والعلمية فى أوربا كحركة النهضة والإصلاح الدينى والاستكشافات الجغرافية . وقد انعكس ظهور هذه الطبقة البرجوازية فى خروج الدول الغربية مثل البرتغال وأسبانيا وهولندا وفرنسا وإنجلترا لعملية الاحتكار التجارى الذى يمثل شكل الاستعمار فيما بين القرن السادس عشر والثامن عشر . ثم حدثت أيام الحروب النابوليونية الثورة الصناعية الأولى فى غرب أوربا التى كان من جرائها أن استخدمت القوة الميكانيكية بدلا من العمل اليدوى من ناحية فى كل الإنتاج الصناعى وفى وسائل المواصلات وكان من جرائها أن استخدم المصنع بدلا من نظام الحوانيت ، ثم أطاحت بكافة أشكال التنظيم الاقتصادى والاجتماعى

فى المدينة ونقصد بها الطوائف الحرفية . وانتقلت الرأسمالية الأوربية من رأسمالية تجارية إلى رأسمالية صناعية كما انتقلت البرجوازية الأوربية من تجارية إلى صناعية . وكان لذلك انعكاساته فى المجال الدولى فاتخذ الاستعمار بدلا من شكل الاحتكار التجارى شكل الاستعمار الصناعى وهدفه الحصول على المواد الخام للصناعة اللازمة فى أوربا من ناحية وعلى أسواق فى المستعمرات لتصريف هذه الصناعة من ناحية أخرى .

وبعد ١٨٨٠ خطت الرأسمالية خطوة ثالثة وأخيرة فى مجال تطورها . إذ ظهر فى مجال العلاقات الاقتصادية ما يعرف برأس المال كعامل فعال فى التطور الاقتصادى. فقد كان من نتيجة ازدياد عمليات الاستثمار فى ظروف القرن التاسع عشر أن تضاعفت الأرباح الرأسمالية فى الوقت الذى قلت فيه إمكانيات استثمارها داخل الدول الاستعمارية نفسها. ومن هذه الحقيقة بدأ التفكير فى تصدير رأس المال نفسه فيما يسمى برأس المال الفائض «Surplus capital» لاستغلاله فى المستعمرات ومناطق النفوذ فى أشكال متعددة فى شكل قروض أو إنشاء بنوك أو شركات للملاحة والسكك الحديدية . والسبب فى ذلك أن عمليات الاستثمار الرأسمالى تدر ربحاً فى المستعمرات يفوق كثيراً ما تدره فى البلاد صاحبة الاستعمار فإذا فرض مثلا أن هناك رأس مال قدره ايدر فى فرنسا أو إنجلترا من ٣ إلى ٤ فى المائة داخل إنجلترا أو فرنسا ، فإن هذا الرأسمال يدر من ١٠ — ٢٠ فى المائة إذا استثمر فى المستعمرات أو مناطق النفوذ بسبب انخفاض مستوى المعيشة فى هذه البلاد وانخفاض أجور اليد العاملة . ولن نعرض للانقلاب التجارى أو الصناعى هنا . ولكن كلمة عاجلة لا بد منها لتفهم الانقلاب الاقتصادى الأخير الذى يبدأ من ١٨٧٠ .

والواقع أننا حين نحدد بداية التطور الثانى للثورة الصناعية بعام ١٨٧٠ ، فى هذا التحديد الكثير من التجاوز ، لأن الآثار الملموسة لهذا التطور لا يمكن أن تلمس فى هذا العام أو تلمس فى كافة البلاد الأوربية فى وقت واحد . فلقد ظهرت آثارها فى بريطانيا وفرنسا وبلجيكا قبل غيرها ولم تتطور الثورة الصناعية فى ألمانيا إلا فى الثمانينات . وفى الولايات المتحدة بدأ التوسع الصناعى الضخم قبل الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ — ١٨٦٥) كما لم يستقر التصنيع فى كل من روسيا القيصرية واليابان إلا فى التسعينات من القرن التاسع عشر .

على أن النمو الصناعى فى كل من ألمانيا والولايات المتحدة سار بدرجة أسرع عن غيره من بقية الدول الأوربية . وتتضح هذه الحقيقة مثلا فى نسبة إنتاج الصلب فى العالم . فحتى عام ١٨٧٠ كانت بريطانيا أكبر دولة منتجة له فى العالم ثم احتلت الولايات المتحده المكانة الأولى فى العالم ثم سرعان ماحلت ألمانيا منذ ١٩٠٣ محل إنجلترا فى المكانة الثانية فى إنتاجه .

والواقع أن هذا التقدم الصناعى كان نتيجة تحسن كبير فى الكثير من أنواع الإنتاج الذى عرفه غرب أوربا منذ الثورة الصناعية الأولى إلى جانب ظهور مخترعات جديدة . ودون أدنى شك يعتبر أكبر تحسن طرأ بعد ١٨٧٠ فى صناعة الصلب ومن الأدلة على هذه الحقيقة أن إنتاج العالم فى الصلب كان لا يعدو ٦٩٢ ألف طن فى العام وصل فى عام ١٩٠٠ إلى ٥٤ مليون طن ولذلك يطلق المؤرخون على المرحلة التاريخية بعد عام ١٨٧٠ عصر الصلب .

ومع أن التقدم فى إنتاج الصلب وصياغته قد لعب دوراً كبيراً فى التطور الصناعى الأوربى بعد ١٨٧٠ إلا أن الفضل فى هذا التطور لا يرجع فى المحل الأول له ، إنما يرجع إلى ظهور صناعات جديدة خرجت إلى الوجود كنتيجة لظهور اختراعات جديدة فى أواخر القرن التاسع عشر كاختراع التلغراف والتليفون — وتبدو أهمية صناعة الكهربا بالذات فى تطوير الصناعة الألمانية — ففى ١٨٩٥ كان عدد المشتغلين بهذه الصناعة حوالى ١٥ ألف عامل وصل فى ١٩٠٢ إلى ٥٠ ألف وفى ١٩١٠ إلى ١٠٠ ألف ولا شك أيضاً أنه من العلامات الدولة على السرعة الخارقة التى سار بها التطور الصناعى الرأسمالى فى ألمانيا والولايات المتحدة بالذات ظهور اتحادات الصناعات فى هذين البلدين فالشركات التى تعمل فى صناعة واحدة اتحدت فيما يسمى بالمؤسسة فى أمريكا Trust أو الكارتيل Cartel فى ألمانيا بقصد احتكار سوق هذه الصناعة والتحكم فى سعرها وموادها الخام وزيادة أرباحها .

ويواكب هذه التطور الصناعى فى غرب أوربا وأمريكا ظاهرتان هامتان . الأولى تطبيق العلم فى الصناعة فأصبحت اختيارات وتجارب المعامل لها دورها المتزايد الأهمية فى تطوير الصناعة وفى هذا المضمار كان للعلماء الفضل الأكبر . فأصبح من الممكن أن تحضر صناعياً مواد مثل الجلود والمطاط وغيرها بل أصبح من الممكن الإفادة

من موادكانت تعتبر فى الماضى من الفضلات عديمة الأهمية فاستخرج من قطران الفحم الكثير من أنواع الأصبغة والعقاقير والمتفجرات .

والظاهرة الثانيه لهذا التطور الصناعى فى مرحلته الأخيرة هى زيادة هائلة فى الإنتاج وهو ما يعبر عنه Mass Production ومن أهم خصائص هذا الإنتاج التقدم الكبير فى استخدام الآلية الميكانيكية فى الصناعة والتخصص الدقيق فى العمل الصناعى والاقتصاد الحاد فى الجهد والوقت .

وعلى ذلك يمكن تلخيص أهم ظواهر التطور الصناعى بعد ١٧٨٠ فيما يلى :

أولا : نمو أغلب الصناعات القديمة إلى جانب ظهور صناعات جديدة ذات أهمية متساوية أو بما تزيد أهميتها .

ثانياً : ظهور الرأسمالية حتى أصبح رأسمال العامل المسيطر فى العلاقات الاقتصادية .

ثالثاً : ظهور الإنتاج المتزايد الذى يعبر عنه بـ « Mass Prcduction »

ويواكب هذا التطور الاقتصادى الذى شهدته أوربا بعد ١٨٧٠ تقدماهائلا فى طرق المواصلات والاتصال . وعلينا أن نفهم أن هذا التقدم كان متمماً للثورة الصناعية . فتقدم طرق المواصلات والاتصال يخدم بالضرورة الإنتاج الصناعى وبالتالى الاستعمار الرأسمالى .ففى بريطانيا زادطول الخطوط الحديدية فيما بين ١٨٧٠و١٩١٤ من ١٥ ألف ميل إلى ٢٤ ألفاً بينما زاد فى فرنسا من ١١ ألف ميل إلى مايزيد عن ٢١ ألف . وفى أقل من ثلاثين سنة فى ألمانيا بعد ١٨٧٠ زاد طول السكك الحديدية إلى الضعف.وحتى فى روسيا زاد عدد الخطوط الحديدية التى كان طولها فى عام ١٨٨٥ حوالى ١٦ ألفاً إلى ٤٠ ألف ميل فى عام ١٩٠٥ — وفى ١٨٧١ اتصلت السكك الحديدية الفرنسية بإيطاليا عبر جبال الألب كما اتصلت ألمانيا بإيطاليا وبلغ طول الخطوط الحديدية التى أنشئت فى أوربا فى مطلع القرن العشرين حوالى ٢٠٠ ألف ميل بينما بلغت طولها فى أفريقية وآسيا واسترالية ١٥٠ ألف ميل .

وفى نفس الوقت تحسنت طرق المواصلات البحرية عبر المحيطات فحتى عام ١٨٧٠ كانت الأساطيل التجارية تتكون أساساً من المراكب الشراعية — وحتى عام ١٨٨٠ كان البخار يستخدم جنباً إلى جنب مع الشراع . ولكن التحسن الذى طرأ على الآلات البخارية بعد ١٨٧٠ إلى جانب استخدام الصلب فى صنع المراكب البحرية أدى إلى سرعتها وزيادة حمولتها .

وكان من جزاء ذلك أن قلت نفقات النقل عبر المحيطات .

ومن العوامل التى ساعدت على سهولة المواصلات عبر المحيطات إتمام حفر قناة السويس عام ١٨٦٩ فربطت بين البحر الأبيض والمحيط الهندى وكذلك حفر قناة بنا ماعام ١٩١٤ .

وثمة تقدم مماثل أخذ طريقه إلى طرق الاتصال . فحتى منتصف القرن التاسع عشر كانت الرسائل تنقل من مكان إلى آخر . وكانت طرق الاتصال تعتمد على طرق المواصلات ثم أخذت تستقل عنها . ففى ١٨٦٦ أنشأ الاتصال الكهربائى بين أوربا وأمريكا الشمالية عن طرق البحر عبر الأطلنطى ، وفى أواخر السبعينات ظهر اختراع التليفون فى أوربا . وفى ١٩٠١ استطاع ماركونى أن يرسل أول رسالة لاسلكية عبر الأطلنطى .

هذه هى الحدود العامة للتطور الاقتصادى فى أوربا منذ القرن السادس عشر حتى الحرب العالمية الأولى فلنحاول الآن أن نعرض لانعكاسات هذا التطور فى العالم العربى .

* * *

لقد كان للانقلاب التجارى فى غرب أوربا الذى تمخض عن الاستعمار التجارى فى القرن السادس عشر آثاره فى الشرق العربى ، فهذا الانقلاب الذى أدى إلى تحول التجارة بين الشرق والغرب حول أفريقية كانت له من البداية آثار سيئة فى الشرق العربى

فى عزلة اقتصادياً وسياسياً وفكرياً عن بقية أجزاء العالم . وقد رأينا فيما سبق كيف حاول البرتغاليون بسط نفوذهم فى المحيط الهندى وسعوا إلى تطبيق مبدأ الاحتكار التجارى فحاولوا إغلاق البحار العربية فى وجه التجارة العربية لمنع تسرب التجارة الشرقية إلى منطقة الشرق الأدنى وخاضوا فى سبيل ذلك معارك عسكرية على حدود منطقة الشرق الأدنى من ناحية الجنوب والشرق وكتبت لهم فيها الهزيمة فى آخر الأمر على يد العثمانية ونجا الشرق العربى من احتمالات الغزو البرتغالى .

وعلى الرغم من نجاة الشرق الأدنى من الغزو البرتغالى إلا أنه منذ القرن السادس عشر دخـــل فى عزلة تكاد تكون تامة بالنسبة للعالم الخارجى بسبب الانقلاب التجارى أولا والفتح العثمانى ثانياً . فالدولة العثمانية كانت الحائط بين العالم الأوربى من ناحية والشرق العربى من ناحية أخرى .

ولم يكن معنى هذه العزلة أن الدولة الأوربية لم تمارس نشاطها داخل الشرق العربى ، فالواقع أن بعض هذه الدول كانت تمارس نشاطها وإن كان ضئيلا وقاصراً على الناحية التجارية والتجارة الخارجية بالذات .

أما البحر الأحمر فكان قد أغلق تماماً فى وجه الدول الأوربية كلها؛ وأما الخليج الفارسى فقد ظلت البرتغال مسيطرة عليه حتى احتل البريطانيون مكانها فى القرن السابع عشر . وعلى ما يأتى من هذين الطريقين إلى موانىء سورية ومصر كانت البندقية تبنى تجارتها . ولقد استطاعت البندقية أن تحصل منذ عام ١٥١٧ من السلطان سليم الأول على معاهدة للامتيازات مشابهة لما كانت تحصل عليه إبان الدولة المملوكية . ثم حصلت البندقية فى عام ١٥٢١ على امتيازات خاصة بتعاملها التجارى فى جميع أنحاء الإمبراطورية مشابهة لما كانت تحصل عليه من الدولة البيزنطية قبل سقوط الأخيرة . وهذه الامتيازات منحت بعد ذلك لفرنسا فى عام ١٥٣٥ . وتعتبر الامتيازات الفرنسية النموذج الذى اتخذ لكافة الامتيازات التى منحت لبقية الدول الأوربية بعد ذلك .

ولقد كانت هذه الامتيازات تنظم حياة وإقامة الأوربيين فى ممتلكات الدولة العثمانية لمزاولة نشاطهم التجارى . والواقع أن مصطلح «امتيازات» قد فهم خطأ فى

هذا الصدد ، لأن الدولة العثمانية لم تقطع رعايا الدول الأوربية امتيازات وإنما هى ميزتهم عن رعاياها ولم تعطهم ميزة . ولذلك يحسن استخدام تعبير «المعاهدات المنظمة لحياة الأوربيين» فى الشرق الأدنى .

واقد خيل لبعض الكتاب مثل Lewis Thomas فى كتاب Background & The middle East فى الفصل الذى كتبه عن الاستعمار الغربى فى الشرق الأدنى إن الامتيازات تستمد أصولها من التاريخ البيزنطى وأن الدولة العثمانية قد ورثت هذا التقليـــد عن الدولة البيزنطية وأن آية ذلك أن الدولة البيزنطية كانت تمنح البندقية مثل هذه الامتيازات داخل ممتلكات الدولة .

والحقيقة أن أساس هذه المعاهدات فقه إسلامى صرف فمن المفهوم أن المسئولية الأولى للدولة الإسلامية هى نشر الإسلام ، وعلى ذلك فالعالم فى الفقهاء المسلمين ينقسم إلى قسمين أو دارين : دار الإسلام ودار الحرب ، والعلاقة بين دار الإسلام ودار الحرب ليست حرباً على الدوام . فقد تمر فترات هدنة طويلة . وفى هذه الفترات من الممكن أن يعبر أراضى الدولة الإسلامية أناس من دار الحرب يقيمون فيها لأغراض سلمية مختلفة بأمان فيطلق على الواحد منهم مستأمن أى منح أماناً . كما تضمن له أموراً مختلفة خاصة بحياته وأملاكه ليباشر نشاطه السلمى . هؤلاء المستأمنون لا تنطبق عليهم القوانين والأنظمة المحلية إنما يخضعون لتشريعات بلادهم ويطبقها عليهم القنصل الممثل لبلادهم . كما يسمح لهم ببناء خان أو فندق يقيمون فيه ويخزنون فيه متاعبهم ويؤدون فيه شعائرهم الدينية وبجوار، أرض لدفن موتاهم .

وكانت هذه المعاهدات تنظم الرسوم الجمركية على بضائع رعايا الدولة وقد حددت هذه فى الامتيازات الفرنسية النموذجية بـ ٥ ٪ ثم خفضت فى الامتيازات الإنجليزية إلى ٣ ٪ .

والواقع أنه لم يكن فى هذه الامتيازات عيب خطير ، فهى أحكام تطبق على أناس عددهم قليل جداً يقيمون داخل الدولة لمهمة معينة ولفترة محدودة ، وإنما ظهرت مساوىء الامتيازات فيما بعد حين انفتحت بلدان الشرق الأدنى على مصراعيها لهجرات الأوربيين وألحوا فى الإقامة وملكوا الأرض ووصلوا إلى جوف الريف وباشروا أنواعا من النشاط كانت محرمة عليهم .

وبالجملة فقد جاءت مساوئ الامتيازات من تطبيق أحكام معينة مرتبطة بظروف القرن السادس عشر فى ظروف تختلف كل الاختلاف فى القرن التاسع عشر .

وعلى الرغم من هذه الامتيازات فقد كان الفرنجة موضع احتقار وكراهية المسلمين وهو شعور يراجع فى أصوله إلى أيام الحروب الصليبية فلم يكن يسمح لهم بالخروج فى الشوارع العامة أيام الجمعة وساعات الصلاة بالذات ، ولا يسمح لهم إلا بركوب الحمير باستثناء القناصل كما كان عليهم أن يتزيوا بزى الأتراك ولا يسمح لهم بزى الأوربيين إلا منذ القرن الثامن عشر (١) .

وثمة مصدر تشريعى آخر لتنظيم حياة الأوربيين داخل مجتمعات الشرق العربى ألا وهو الأحكام القانونية الصادرة من البلاد الأوربية نفسها لتنظيم تجارتها فى هذه المنطقة . والأساس الأول فى هذا التشريع هو الاحتكار فالتجارة الإنجليزية مثلا لم تكن فى يد التجار الأحرار الذين يتاجرون لحسابهم الخاص بل فى يد شركة الليفانت التى تأسست عام ١٥٨١ فهى التى كانت تحتكر المعاملات التجارية بين إنجلترا وممتلكات الدولة العثمانية ، ثم هناك غرفة مرسيليا التجارية وكانت تمارس نفس الحق فيما يتعلق بالمعاملات التجارية بين فرنسا والدولة العثمانية . هذا على السواحل الغربية للشرق الأدنى بينما كانت هناك على السواحل الشرقية للمنطقة شركة الهند الشرقية الإنجليزية وشركة الهند الشرقية الهولندية .

وعلى السواحل الغربية للشرق الأدنى أخذت فرنسا تحيل المكانة التقليدية للبندقية منذ أواخر القرن السادس عشر معتمدة فى ذلك على التحالف العثمانى - الفرنسى المعقود عام ١٥٣٥ . ولم تستطع شركة الليفانت بعد تأسيسها أن تقف فى وجه المنافسة الفرنسية ولذلك فقد كانت تجارة الحوض الشرقى للبحر الأبيض فى صالح فرنسا بصفة عامة حتى أواخر القرن الثامن عشر ، ففرنسا كانت الدولة الأوربية الأولى لدى البلاط العثمانى ولها حق حماية الرعايا الكاثوليك داخل الإمبراطورية

---

(١) سمح لهم بالزى الأوربى فى إسطنبول وأزمير فى عام ١٧٠٠ وحوالى ١٧٥٠ فى حلب وأما فى مصر فكان حوالى ١٨٠٠ .

العثمانية ثم إن صادرات فرنسا من الصوف كانت أرخص من الصوف الإنجليزى وأكثر ملاءمة لمناخ المنطقة هذا بالإضافة إلى فشل سياسة شركة الليفانت المفرطة فى البحث وراء الربح .

وعلى الرغم من ذلك فقد شاهد القرن الثامن عشر تنافساً حاداً بين إنجلترا وفرنسا فى هذا الجزء العربى من منطقة الشرق الأدنى كنتيجة لمحاولات إنجلترا المتكررة لإحياء طريق البحر الأحمر ومصر وإعادته إلى مكانته التى كان قد فقدها بعد الانقلاب التجارى . وقد كانت هذه المحاولات البريطانية تهدف بالدرجة الأولى إلى استخدام طريق البحر الأحمر للمراسلات بين جنوب شرق آسيا وأوربا وبالدرجة الثانية لاستخدامه فى التجارة . كما يلاحظ أن الصراع بين إنجلترا وفرنسا حول هذه المشروعات اتخذ ميدانه بالذات فى مصر البلد المسيطر على حلقة الربط بين البحر الأحمر والبحر الأبيض .

فمنذ الفتح العثمانى لمصر والحجاز ودخول نفوذهم فى البحر الأحمر واصطدامهم بالبرتغاليين فى جنوبه ، منذ ذلك الوقت حرمت الدولة العثمانية على مراكب الدولة المسيحية الدخول فى البحر الأحمر ، فلم تستطع مراكب الدول الأوربية التقدم فيما بعد ميناء مخا فى اليمن ، واستمر هذا التحريم متبعا حتى أواخر القرن السابع عشر حين سمح لمراكب شركة الهندسة الشرقية بدخول البحر الأحمر حتى جدة . وبقيت المنطقة بين جدة والسويس محرمة تماما بالنسبة للمراكب الأوربية .

غير أنه حدث فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر فى كل مصر والهند مادفع الإنجليز إلى الاهتمام بفتح طريق البحر الأحمر ومصر للمراكب والملاحة الإنجليزية أما فى مصر فقد قام على بك الكبير بحركته المعروفة ؛ فانفرد بالحكم فى مصر عام ١٧٦٩ وأخذ يتجه بأنظاره إلى آفاق للتوسع ، ففتح الحجاز عام ١٧٧٠ وكان لفتحه الحجاز أثره فى اهتمامه الزائد بما يجرى فى البحر الأحمر .

وكان على بك واقعاً تحت تأثير تاجر من البندقية هو كارلو روسيتى الذى أقنعه بضرورة فتح البحر الأحمر للمراكب الأوربية وتشجيع تجارتها .

هذا بالنسبة لما حدث فى مصر وأما بريطانيا فكانت شديدة الاهتمام بطريق البحر الأحمر بعد أن أنشأت لها إمبراطورية واسعة فى الهند سيما حين أصبحت أملاكها فى الهند قلب الإمبراطورية البريطانية بعد انسحاب إنجلترا من أمريكا بمقتضى معاهدة

فرساى ١٧٨٣ بعد حرب التحرير الأمريكية . ولذلك كان على إنجلترا أن تبحث عن طريق سهل وقريب للمواصلات بين لندن والهند سيما وأن النزاع الفرنسى — البريطانى فى الهند كان قد بدأ يدخل فى مراحله الأخيرة فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر . هذا إلى جانب أن تدهور الحياة الاقتصادية فى البنغال كانت تحتم على السلطات البريطانية فى الهند ضرورة تنشيط فروع التجارة الجانبية بين الهند وغيرها من البلدان المحيطة بها وفى مقدمتها فرع التجارة البريطانية فى البحر الأحمر .

لكافة هذه العوامل بدأ الاتصال بين على بك والتجار الإنجليز الذين كانوا يعملون فى تجارة البحر الأحمر . ولم يقدر لعلى بك أن يتم مشروع البحر الأحمر، فقد ثار محمد أبو الذهب وتخلص منه وقدر لمحمد بك أن يقوم بتنفيذ المشروع فعقـد مع حاكم البنغال وارن هاستنجز فى ١٧٧٥ اتفاقية خاصة بفتح ميناء السويس للتجارة الإنجليزية . ثم جاء خلفاء محمد أبو الذهب وهما مراد بك وإبراهيم بك فلم يحترما هذه الاتفاقية وفشل المشروع البريطانى بصفة واضحة فى عام ١٧٧٩ .

ثم سرعان ما دخلت فرنسا ميدان المنافسة مع إنجلترا فى هذا الصدد وتمكنت من عقد اتفاقية مع مراد بك عام ١٧٨٥ حصل الفرنسيون بمقتضاها على شروط أفضل بكثير مما حصل عليه الإنجليز . والواقع أن فرنسا رغم فشلها فى مواجهة التنافس الإنجليزى فى الهند فشلا يكاد يكون تاما منذ ١٧٦١ إلا أن الأمل ظل يراودها فى استرداد نفوذها فى الهند . وقد تطلب ذلك مجهوداً من جانب فرنسا للسيطرة على طريق البحر الأحمر ومصر وكان هذا هو الدافع لفرنسا إلى عقد الاتفاقية السابقة الذكر .

ولقد أعقب الاتفاقية الفرنسية فى عام ١٧٨٥ تجدد النشاط البريطانى فى مصر فأوفدت بريطانيا جورج بلدوين كقنصل لها فى مصر على أن يقوم بتوقيع اتفاقية مشابهة للاتفاقية الفرنسية فى مدى سنة واحدة وعلى أن يكون تابعاً كقنصل لوزارة الخارجية الإنجليزية لا لشركة الليفانت كما كانت العادة تجرى بالنسبة لقناصل بريطانيا فى الدولة العثمانية .

وجاء بلدوين مصر فى أوائل ١٧٨٦ ليجد الموقف قد تغير فى مصر إذ كانت الدولة

العثمانية قد أرسلت حملة تأديبية بقيادة حسن باشا الجزايرلى لوضع حد لانفراد المماليك بالسلطة وكان من أسباب غضب السلطان العثمانى على مسلك المماليك عقدهم للاتفاقيات التجارية مع الدول الأجنبية دون الرجوع بل دون موافقة السلطان العثمانى الأمر الذى كان يعنى فى الواقع اعتراف هذه الدول الأوربية باستقلال حكم المماليك فى مصر عن السلطنة العثمانية .

ولم يتمكن بلدوين — بسبب حملة الجزايرلى فى مصر وفرار إبراهيم ومراد إلى الصعيد — من مفاوضة المماليك وعقد الاتفاقية إلا بعد عودة الجزايرلى إلى تركيا ورجوع مراد وإبراهيم إلى القاهرة عام ١٧٩٢ . وفى عام ١٧٩٤ استطاع بلدوين أن يعقد اتفاقية مع مراد على غرار الاتفاقية الفرنسية السابقة .

غير أن الأمراء المماليك لم يحترموا الاتفاقية وعاودوا الاعتداء على أرواح الأجانب وممتلكاتهم . ومن ناحية أخرى كان اهتمام الحكومة البريطانية بمشروع الاتفاقية قد اختفى بعد أن فشلت الاتفاقية الفرنسية نفسها ، فقررت وزارة الخارجية البريطانية فى عام ١٧٩٣ إغلاق القنصلية البريطانية فى مصر وإعفاء بلدوين من منصبه . ولم تعر إنجلترا مصر اهتماماً بعد ذلك حتى الاحتلال الفرنسى لمصر عام ١٧٩٨ .

* * *

أما فيما يتعلق ببلاد الشرق الأدنى المطلة على السواحل الشرقية فقد ظهر فيها الصراع الدولى والتغلغل الأوربى قبل ظهورهما فى مصر والبحر الأحمر . ففى النصف الأول من القرن السادس عشر كانت البرتغال — كما رأينا فيما سبق — الدولة الأوربية المسيطرة فى الخليج الفارسى .

وفى أواخر ذلك القرن خرجت كل من هولندة وإنجلترا لمنافسة البرتغال فى منطقة جنوب شرقى آسيا . وقد تولى الإنجليز عمليا تصفية النفوذ البرتغالى فى الخليج الفارسى ولما كانت حكومة شركة الهند الشرقية البريطانية قد وزعت ممتلكاتها على الحكومات الرئيسية الثلاث التى أقامتها فى الهند وهى : حكومات البنغال ومدراس وبومباى، فقد

كان من الطبيعى أن يدخل النشاط البريطانى فى الخليج الفارسى ضمن اختصاص حكومة بومباى .

وكان مما ساعد إنجلترا على النجاح فى طرد النفوذ البرتغالى من الخليج الفارسى أن إيران كانت قد ضاقت ذرعاً بالبرتغال وسياستها الاحتكارية العنيفة ولذلك كان الشاه عباس شاه إيران شديد الحرص على البحث عن حلفاء جدد من أوربا ليستعين بهم ضد البرتغال من ناحية وضد الدولة العثمانية من ناحية أخرى وكذلك لنشر تجارة إيران الخارجية .

وقد كان من شأن هذه السياسة أن أخذت إيران ترحب بظهور شركة الهند الشرقية الإنجليزية . فأرسلت الشركة مراكبها التجارية فى عام ١٦١٦ إلى الخليج الفارسى . وكان معنى ذلك خرق الاحتكار البرتغالى المفروض فى الخليج الفارسى . وأعلنت البرتغال أنها ستقاوم بالقوة دخول التجارة البريطانية هناك . وأرسل الإنجليز بالتحالف مع إيران قوة عسكرية مشتركة تمكنت فى عام ١٦٢٢ من طرد البرتغاليين من هرمز كما قامت إيران بطرد البرتغاليين من البحرين . وهكذا أخذت شركة الهند الشرقية البريطانية تحتل مكانة البرتغاليين فى تجارة الخليج الفارسى . فاتخذت لها مركزاً تجارياً فى ميناء بندر عباس وأنشأت فروعاً ثانوية تابعة لهذا المركز فى أصفهان وشيراز . كما أنشأت فرعاً للتجارة فى مخا لتجارة البن مع اليمن ثم فرعا فى البصرة عام ١٧٦٤ للتجارة الهندية مع بغداد . وكان مما ساعد على تقوية نفوذ شركة الهند الشرقية البريطانية بداية أفول نجم الإمبراطورية الهولندية وانحسار نفوذها فى جزر الهند الشرقية كما ساعد الشركة البريطانية كذلك انهيار النفوذ الفرنسى فى الهند بمعاهدة باريس ١٧٦٣ وهى المعاهدة التى تخلت بمقتضاها عن أغلب ممتلكاتها فى الهند .

والواقع أن تجارة الخليج الفارسى لم تكن العامل الأساسى الذى جذب اهتمام البريطانيين إلى هذا الخليج فقد كانت الطرق حول أفريقية للتبادل التجارى بين جنوب شرق آسيا وأوربا لا تزال تمثل العمود الفقرى فى نشاط شركة الهند الشرقية البريطانية إنما ينحصر اهتمام الشركة البريطانية فى الخليج الفارسى بالدرجة الأولى فى اتخاذ الخليج والعراق وشمال بلاد الشام طريقاً للمواصلات السريعة بين لندن والسلطات البريطانية فى الهند . هذا إلى جانب الأهمية العسكرية للخليج الفارسى بالنسبة

للهند وإن كان هذا الاهتمام العسكرى لم يظهر بشكل واضح إلا بعد الحملة الفرنسية على مصر .

ولهذا العامل المتعلق بالمواصلات السريعة عن طريق الخليج الفارسى والعراق أنشأت إنجلترا قنصلية بريطانية فى البصرة لاتخاذها محطة لنقل الرسائل من الخليج الفارسى إلى البصرة ثم عبر الفرات إلى بادية الشام ثم ينتهى عند حلب .

وكان الموقف السياسى فى العراق — كما كان الحال فى إيران — من حيث رغبة الدولتين فى التحالف مع دولة أجنبية ما يساعد على تغلغل النفوذ البريطانى . فقد كان يحكم العراق فى القرن الثامن عشر ابتداء من ١٧٠٤ أسرة المماليك . وكان هؤلاء رغم تبعيتهم الاسمية للسلطنة العثمانية ينفردون بالحكم فى العراق ولذلك كانوا — شأن المماليك فى مصر — فى حاجة إلى المساعدة وتأييد دولة أوربية كبرى ضد أية محاولة من جانب السلطنة العثمانية لإرجاع نفوذها المباشر فى الطرق أو ضد محاولات دولة فارس فى بسط نفوذها على العراق .

وقد تسبب هذا الموقف فى التقارب بين ولاية بغداد والسلطات البريطانية فى بومباى ورضى الولاة تطبيق قاعدة الامتيازات التى كانت تمنحها الدولة العثمانية للأوربيين وهى ٣٪ . الأمر الذى أدى إلى نشاط التجارة البريطانية فى الخليج الفارسى .

أما فرنسا فقد أثر وضعها المتدهور فى الهند على نشاطها فى الخليج الفارسى فبعد معاهدة باريس لم يكن لفرنسا سوى جزيرتى موريشس (أيل دى فرانس) وبوربون (تقع الجزيرتان فى مواجهة الساحل الإفريقى لموزمبيق) ومن هاتين الجزيرتين كانت فرنسا تواجه النشاط التجارى البريطانى المتزايد فى الخليج الفارسى ولذلك اتسم طابع النشاط الفرنسى فى هذه المنطقة بالقرصنة .

وفى الوقت الذى اتجه فيه نشاط إنجلترا نحو العراق انصب اهتمام فرنسا على سلطنة عمان وكانت هذه السلطنة مزدهرة إلى حد كبير على يد أسرة بو سعيد منذ ١٧٥٢ فاستطاعت هذه السلطنة بسط نفوذها فى جنوب شرق جزيرة العرب كما بسطت نفوذها على السواحل المتاخمة للمحيط الهندى كما استولت على هرمز ومناطق على الساحل الشرقى لأفريقية وعلى الساحل الفارسى حيث استولت على بندر عباس

وبذلك أصبحت هذه السلطنة قوة بحرية ضخمة جداً لها دورها الكبير فى هذه المنطقة ولا سيما فى ممارسة أعمال القرصنة .

غير أن اهتمام فرنسا بالخليج الفارسى بدأ أكثر وضوحا منذ قيام الثورة فى فرنسا ودخولها فى حرب مع إنجلترا فدخلت فى خطط فرنسا لمهاجمة المستعمرات البريطانية فى الهند ولذلك قررت إنشاء قنصلية فرنسية فى مسقط كما أرسلت بوشمب Beauchamp كقنصل لها فى مسقط فى مهمة بحث الموقف فى الخليج الفارسى وقد قام بوشمب Beauchamp بجولة فى أرجاء الدولة العثمانية قبل وصوله إلى مسقط حتى فوجىء وهو فى حلب بالغزو الفرنسى لمصر فأصدرت الدولة العثمانية أمراً بالقبض على الرعايا الفرنسيين فى أنحاء الدولة العثمانية وهرب هذا المبعوث إلى مصر .

* * *

والواقع أن الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ — ١٨٠١) فتحت حقبة من الصراع الاستعمارى بين فرنسا وإنجلترا حول مصر كان له أثره الواضح كذلك فى بقية أنحاء الشرق الأدنى وبالذات الشرق العربى . وعلى الرغم من أن الحملة الفرنسية كانت تجربة استعمارية كاملة فى الشرق إلا أنها من ناحية أخرى كانت مرتبطة بالموقف الأوربى وبالذات الصراع بين فرنسا وإنجلترا . ولذلك فقد كان من أهداف هذه الحملة بسط النفوذ الفرنسى فى البحر الأحمر ومساعدة تيبو صاحب آخر ملوك المسلمين فى الهند الذى كان يخوض بدوره صراعا رهيبا ضد الحكم البريطانى فى الهند — غير أن الضربة القاصمة التى أصيبت بها الحملة منذ البداية فى موقعة أبى قير البحرية أفقدت الجيش الفرنسى فى مصر كل إمكانياته للنشاط فى البحر الأحمر وحتى الحملة الفرنسية على سوريا عام ١٧٩٩ كان المقصود بها بالدرجة الأولى حماية المستعمرات الفرنسية فى مصر .

غير أنه كان للحملة الفرنسية رد فعل سريع من جانب نشاط بريطانيا فى الشرق الأدنى فقد عقدت إنجلترا لأول مرة معاهدة تحالف مع الدولة العثمانية وروسيا فى يناير ١٧٩٩ كان المقصود منها طرد الفرنسيين وتغيير موقف السياسة البريطانية من الدولة العثمانية تماماً

أولا : الحملة الفرنسية هى التى تسببت فى سياسة إنجلترا التى ارتبطت بها حتى مؤتمر برلين ١٨٧٨ وهى سياسة المحافظة على التكامل السياسى للدولة العثمانية .

ثانياً : غيرت الحملة من طبيعة العلاقات بين إنجلترا والدولة العثمانية فقد كانت هذه العلاقات تجارية بحتة وكانت سياسة إنجلترا نحو الدولة العثمانية تتحدد بالمصالح التجارية البريطانية فى أنحاء الدولة العثمانية ولا سيما مصالح شركة الليفانت — أما بعد الحملة فأصبحت العلاقات السياسية هى الأساسية ولم يعد السفير البريطانى فى القسطنطينية تعينه شركة الليفانت بل وزارة الخارجية البريطانية .

ثالثاً : اتخذت بريطانيا من الحملة الفرنسية ذريعة لبسط نفوذها فى أجزاء متفرقة من الشرق الأدنى فأسرعت باحتلال جزيرة برم عند باب المندب جنوب البحر الأحمر . وحقيقة أنها اضطرت بسبب صعوبة تموين الجزيرة وطبيعتها الصخرية إلى الجلاء عنها ولكن الحامية البريطانية انتقلت إلى ثغر عدن بالاتفاق مع سلطان لحج . وفى ١٨٠٢ وقعت بريطانيا معاهدة مع سلطان لحج . وفى ١٨٠٦ تنبأ لورد فالنسيا بأن عدن ستكون جبل طارق الشرق .

كذلك تحركت إنجلترا إبان الاحتلال الفرنسى لمصر لتوطيد صداقتها مع كل من العراق وسلطنة عمان وكان بونابرت قد أرسل فى ١٧٩٩ إلى سلطان عمان يعرض عليه التحالف ضد إنجلترا لكن سلطان عمان رفض العرض الفرنسى وفى نفس الوقت أرسلت شركة الهند البريطانية بعثة مهدى على خان أحد موظفى الشركة من الفرس للتفاوض مع السلطان .

ونجحت هذه البعثة فى توقيع معاهدة سياسة فى أكتوبر ١٧٩٨ كان من شأنها أن تعهد سلطان عمان بعدم السماح بإنشاء وكالة فرنسية فى مسقط أو توابعها أو وكالة هولندية (كانت هولندة خاضعة فى ذلك الوقت لفرنسا) هذا إلى جانب طرد جميع الرعايا الفرنسيين — كذلك نصت المعاهدة على إنشاء وكالة بريطانيا فى بندر عباس والسماح بوجود حامية بريطانية فيها لا تزيد عن ٧٠٠ جندى وإعطائها كافة الامتيازات التى تتمتع بها بريطانيا فى أملاك الدولة العثمانية .

أما فى العراق فقد نجحت بعثة مانفورد جونس فى كسب ولاة بغداد إلى جانب

إنجلترا ضد فرنسا ومن العوامل التى سهلت على بريطانيا تحقيق هذا الهدف **(أولا)** أن العراق كان ولاية عثمانية رغم استقلاله النسبى وأن الدولة العثمانية كانت قد أعلنت الحرب على فرنسا . (ثانياً) أن سليمان باشا حاكم بغداد كان فى أشد الحاجة إلى مساعدات بريطانية لمواجهة الخطر الوهابى الذى ظهر فى نجد على جنوب العراق .

وعلى الرغم من معاهدة ١٧٩٨ التى عقدها الإنجليز مع السلطان بن أحمد سلطان عمان فلم يقدر لهذه المعاهدة النجاح أولا : للارتباط التقليدى بين الفرنسيين وسلطنة عمان وثانياً : أن سلطنة عمان تخشى من غاراب القراصنة الفرنسيين على الأسطول العربى التابع لها .

وثالثاً : أن سلطان عمان كان يشعر بالعطف على حركة تيبو صاحب سلطان ميسور الذى كان يكافح ضد الإنجليز فى الهند .

ولذلك أوفدت إنجلترا بعثة مالكولم Malcolm سلطان عمان للضغط عليه لتنفيذ الاتفاقية ، وكان نجاح مالكولم نسبياً فرضى السلطان قبول ممثل لبريطانيا فى مسقط ، وعين بالفعل الطبيب بوحل Bogle لشغل هذا المنصب . غير أن خلفه دافيد ستون David Seton تمكن من أن يرسى قواعد النفوذ البريطانى فى سلطنة عمان إبان الثمانية سنوات التى قضاها فى مسقط .

وفى نفس الوقت قامت فرنسا من ١٨٠٢ — ١٨١٠ بجهود مضن وضغط مباشرة لكسب سلطان عمان . وكان من مظاهر هذا الضغط بعثة كافيناك Cavignac كممثل للحكومة الفرنسية فى مسقط ولمفاوضة سلطان عمان ضد إنجلترا غير أن كافيناك فشل فى مهمته .

كما كان من مظاهر الضغط الفرنسى محاولة دنكان Cencan حاكم موريشيس مع سلطان عمان وكادت المفاوضات بينهم أن تنتهى بتوقيع معاهدة لولا إصرار حكومة باريس على أن يقطع سلطان عمان كل علاقاته مع الممتلكات البريطانية فى الهند عملا بتشريع الحصار الاقتصادى الذى يمنع فرنسا وممتلكاتها ومناطق نفوذها من التعامل مع إنجلترا ومستعمراتها وحلفائها ـ وأخيراً جاء سقوط القاعدة الفرنسية فى مياه المحيط الهندى وهى جزيرة موريشيس عام ١٨١١ ثم سقوط نابليون فى ١٨١٤ ليضع حداً لكل نشاط فرنسى فى منطقة الخليج الفارسى .

وفى طوال القرن التاسع عشر أخذ النفوذ البريطانى يتوطد فى الخليج الفارسى فى أشكال ثلاث :

أولا : محاربة القرصنة وثانياً : محاربة تجارة الرقيق وثالثاً : فرض الحماية البريطانية على الشياخات العربية الأساسية فى الخليج العربى .

وكانت منطقة القرصنة تتركز فيما يسمى بساحل القرصنة وهو الساحل الداخلى لخليج عمان والذى سمى فيما بعد بالساحل المهادن لعمان ((Trucial Coast)) وكانت تسكنه قبائل عدة بزعامة القواسم ومراكزها الرئيسية فى الشارقة ورأس الخيمة خصوصاً حين امتد النفوذ الوهابى إلى الخليج العربى ودخل القواسم تحت سيادة الدولة الوهابية الأولى ، فاشتدت أعمال القرصنة فى المنطقة ضد السفن المحلية والسفن البريطانية كذلك . هذا بينما قامت إنجلترا بالتحالف مع سلاطين عمان بالقضاء على أوكار القرصنة .

ولقد كان أسطول القراصنة أسطولا كبيراً حقاً يتألف من عدة مئات من المراكب المسلحة ويقدر فى وقت من الأوقات بثلاثة وستين مركبا كبيراً وثمانمائة مركباً صغيراً يقوم على العمل فيها تسعة عشر ألف رجل لهم خبرة طويلة بشئون الملاحة فى الخليج العربى إلى جانب شجاعة نادرة . وحدثت عدة مواقع بين البريطانيين وأساطيل القرصنة كان من أهمها الحملة البريطانية فى عام ١٨٠٩ . غير أن أكبر حملة بريطانية وجهت ضد القواسم كانت تلك أرسلت فى عام ١٨١٩ تحت القيادة العسكرية والسياسية للميجر جنرال سير وليم جرانت كير (Sir William Crant Keir) وهى التى استطاعت أن توجه ضربة قاسمة للقواسم والنفوذ الوهابى كذلك على ساحل عمان للقرصنة .

وإزاء ذلك بدأت المفاوضات من أجل الصلح فطلب من كل شيخ من زعماء الشيوخ على ساحل القرصنة أن يوقع اتفاقاً مبدئياً حتى يسمح له بالاشتراك فى معاهدة الصلح العامة التى وقعت فى ٨ يناير سنة ١٨٢٠ [1] والتى نصت على تحريم

---

(1) Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East. I P.P. 88–90

راجع مقال H.J. Liebesny فى مجلة The Middle Eest Journal لسنة ١٩٤٧ تحت عنوان «Interuational Relatioue of Arabia» ص ١٤٨ — ١٦٨ .

القرصنة فى الخليج ، وقد اشتركت البحرين كذلك فى هذه المعاهدة .

ومع ذلك فسرعان ما اتضح أن الصلح العام فى سنة ١٨٢٠ لم يحقق سلاماً دائماً فى المنطقة . ذلك أن هذه الاتفاقية لم تنص على منع الشيوخ من الحروب الداخلية بين بعضهم البعض . وتحت ستار هذه الحروب الشخصية مارس الشيوخ الكثير من أعمال القرصنة . فى عام ١٨٣٥ [1] وقع الشيوخ معاهدة الهدنة البحرية (وبعدها سمى ساحل القرصنة بالساحل المهادن) وتنص على أن لا يشترك الشيوخ بأى حال من الأحوال فى حروب بحرية فيما بينهم لمدة ستة أشهر بينما تعهدت الحكومة البريطانية بعدم التدخل فى حروب المشايخ إذا كانت برية . واستمرت هذه المعاهدة تجدد كل سنة حتى عام ١٨٤٣ حين مد أجلها إلى عشر سنوات ، فلما انتهت مدة المعاهدة وقعت معاهدة أخرى ذات صبغة دائمة فى مايو سنة ١٨٥٣ . ولم تختلف شروط هذه الاتفاقية الأخيرة عن شروط الاتفاقية السابقة ولكن أضيف إليها بند هام له أهميته فى تأكيد النفوذ البريطانى على ساحل عمان وهو ينص على أن كل عدوان بحرى تقوم به قبيلة ما على قبيلة أخرى لا تقابله القبيلة المعتدى عليها بالمثل بل ترفع الأمر للسلطات البريطانية فى الخليج الفارسى .

وكان الشكل الثانى للنفوذ البريطانى فى الخليج هو محاربة تجارة الرقيق . وإنجلترا كانت فى مقدمة الدول الأوربية التى حاربت الرق وتجارته . ففى عام ١٨٠٧ صدر تشريع حرمت بمقتضاه تجارة الرقيق فى الممتلكات البريطانية وفى عام ١٨٣٣ صدر قانون آخر بتحريم امتلاك العبيد فى الممتلكات البريطانية . وكان لابد أن تنعكس هذه السياسة فى نشاط بريطانيا ضد تجارة الرقيق فى الخارج ومنها تجارة الرقيق الدائرة على نطاق واسع فى الخليج العربى وإن اتخذت بريطانيا من هذه السياسة مدخلا لبسط نفوذها فى المنطقة .

لقد كان المصدر الرئيسى للرقيق فى الخليج العربى يقع فى شرق أفريقية فشرق أفريقية كان يصدر الرقيق إلى مراكز الخليج العربى التى كانت مسقط من أهمها ومن مسقط يوزع الرقيق إلى أنحاء الشرق الأوسط . وجاءت أول بادرة عن اهتمام بريطانيا بمحاربة تجارة الرقيق فى الخليج فى معاهدة الصلح العامة الخاصة بالقرصنة مع

(1) Hurewitz, I. P.P. 143 — 144 .

زعماء القواسم عام ١٨٢٠ . فلقد جاء فى المادة التاسعة من هذه المعاهدة (أن عملية نقل الرقيق رجالا أو نساء أو أطفالا من سواحل أفريقية أو غيرها ونقلهم فى مراكب يعتبر عملا من أعمال النهب والقرصنة وأن العرب الأصدقاء لن يقدموا على مثل هذا العمل) . غير أن هذا النص من المعاهدة لم يحترم على الإطلاق .

لقد كانت إنجلترا تدرك أن محاربة الرقيق فى الخليج العربى يجب أن تؤخذ بحذر وأن تتم على مراحل لأن حلفاءها على الساحل المهادن لعمان أو فى سلطنة عمان نفسها كانوا يعيشون اقتصادياً على هذه التجارة . ولذلك نرى إنجلترا فى عام ١٨٢٢ توقع معاهدة مع سلطان مسقط تنص على أن يتعهد السلطان بمنع رعاياه من بيع الرقيق للبلاد المسيحية . وكان الغرض من هذه المعاهدة منع تجارة الرقيق بين شرق أفريقية والهند مع بقائها مع شرق أفريقية وممتلكات سلطنة عمان كما نصت المعاهدة على تعيين موظف بريطانى فى ممتلكات سلطنة عمان فى شرق أفريقية لمراقبة هذه التجارة وإبلاغ السلطان عن أية مخالفة لنصوص المعاهدة السابقة . وفى عام ١٨٣٨ — ١٨٣٩ عدلت بريطانيا معاهدة سنة ١٨٢٢ ، وفى هذا التعديل منح الأسطول البريطانى حق تفتيش المراكب العثمانية ومصادرة الرقيق بها وفق حدود معاهدة ١٨٢٢ .

وفى عام ١٨٤٥ وقعت بريطانيا معاهدة جديدة مع سلطان عمان تعهد فيها السلطان بمنع تصدير الرقيق من الأملاك الأفريقية إلى الأملاك الآسيوية على أن يستخدم نفوذه مع زعماء القبائل فى البحر الأحمر والخليج العربى لمنع هذا التصدير من أفريقية إلى أراضيهم . وبمقتضى هذه المعاهدة كذلك أصبح من حق الأسطول البريطانى فى المياه الهندية تفتيش المراكب العثمانية ومصادرة ما بها من رقيق .

وجدير بالملاحظة أن هذه الاتفاقيات التى عقدتها بريطانيا مع عمان وقعت مع السلطان سعيد [١] (أعظم سلاطين بوسعيد) باعتباره حاكماً فى مسقط [٢] وزنجبار .

( ) راجع معاهدات عمان مع الدول الكبرى فى كتاب « نصوص ووثائق فى التاريخ الحديث والمعاصر » لمحمد فؤاد شكرى والسيد رجب حراز ومحمد أنيس — ص ٨٨ — ٩٨ .

(٢) من المفهوم أن مسقط وعمان يستخدمان للدلالة على إمارة واحدة باعتبار مسقط عاصمة عمان .

ولكن بعد وفاته فى عام ١٨٥٦ انفصلت سلطنة زنجبار عن سلطنة مسقط وبذلك أصبحت معاهدة سنة ١٨٤٥ لا تطبق على سلطنة زنجبار فظهرت الحاجة لعقد معاهدتين منفصلتين مع السلطنتين . فوقعت معاهدة جديدة فى عام ١٨٧٣ مع كلتا السلطنتين حول موضوع تجارة الرقيق ونصت المعاهدتان على منع تجارة الرقيق فى كل من السلطنتين .

أما فيما يتعلق بساحل عمان المهادن فقد وقعت اتفاقيات فى عام ١٨٣٨-١٨٣٩ وكذلك فى عام ١٨٤٧ وبمقتضى المعاهدة الأخيرة تعهد الشيوخ الخمس على الساحل المهادن بعدم جلب الرقيق داخل أراضيهم كما ارتضوا أن تقوم البحرية الإنجليزية بتفتيش المراكب ومصادرة الرقيق بها . وفى عام ١٨٥٦ تأكدت هذه المعاهدة العامة بعدد من الاتفاقيات الانفرادية التى عقدت مع المشايخ كل على حدة، تعهد بمقتضاها كل شيخ بأن يقوم بتسليم العبيد الذين يباعون فى أراضيهم للسلطات البريطانية فى الخليج . وفى عام ١٨٧٣ تأكدت هذه الاتفاقيات . فعقد عام ١٨٦١ معاهدة مع بريطانيا تعهد فيها بالامتناع عن تجارة الرقيق مقابل الحماية البريطانية له ولإمارته .

وفى الحقبة الأخيرة من القرن التاسع عشر ازداد النفوذ البريطانى فى الخليج العربى عن طريق فرض الحماية البريطانية على الإمارات والشياخات العربية الرئيسية وهى مسقط والبحرين والكويت .

ففى سنة ١٨٥٤ حصلت بريطانيا من سعيد بن سلطان أمير مسقط على جزائر كوريا موريا التى أصبحت تابعة للتاج البريطانى وفى سنة ١٨٥٦ توفى سعيد بن سلطان وخلفه ولداه ثوينى وماجد . واتفقا بعد تدخل بريطانيا على تقسيم أملاك السلطنة فيما بينهما سنة ١٨٦١ فحكم ثوينى فى مسقط وماجد فى سلطنة زنجبار .

وكانت فرنسا فى ذلك الوقت قد استعادت نفوذها فى الخليج العربى وفى مسقط بالذات بعد أن كان النشاط الفرنسى قد اختفى منذ عام ١٨١١ ففى عهد السلطان ثوينى عقدت فرنسا وبريطانيا معاهدة عام ١٨٦٢ الخاصة باحترام استقلال كل من سلطنة مسقط وزنجبار . ولا شك أن هذه المعاهدة كانت تحول دون انفراد إنجلترا التام بالنفوذ فى مسقط ومع ذلك فقد أخذت إنجلترا تزيد تدريجياً من قوة نفوذها فى مسقط فقد قدمت إنجلترا لسلطان مسقط فى عام ١٨٦٤ المساعدة حين تعرضت إمارته للضغط من

جانب الدولة السعودية الثانية . ذلك أن الوهابيين جددوا هجومهم فى ذلك العام على عمان فأسرعت إنجلترا إلى التدخل تحت قيادة الكولونيل لويس بلى (Lewis Pelly) المقيم البريطانى فى الخليج العربى ضد القطيف والبوريمى وهما المركزان الوهابيان فى منطقة عمان . وقد انتهى التدخل البريطانى إلى تراجع الوهابيين وإلى تأكيد من جانب الوهابيين فى إعلان سنة ١٨٦٦ بعدم معاودتهم الهجوم على الشيوخ العرب المتحالفين مع بريطانيا وبالذات أمراء سلطنة عمان . ومنذ ذلك الوقت خف بدرجة كبيرة الضغط الوهابى على الإمارات العربية فى الخليج العربى .

كذلك من مظاهر تزايد النفوذ البريطانى فى مسقط أن وقعت اتفاقية سنة ١٨٦٤ وبمقتضاها منح أمير مسقط الإنجليز حق إقامة خطوط تلغرافية فى أراضيه . وفى عام ١٨٧٣ وقع تركى حاكم مسقط معاهدة تحريم تجارة الرقيق السابقة الذكر . وفى نفس العام منح الرعايا الإنجليز أول نوع من الامتيازات فى مسقط وهى تقضى بأن يخضع البريطانيون فى مسقط للتشريع البريطانى القنصلى . وفى عام ١٨٨٠ أصبح للوكالة البريطانية فى مسقط الحق فى الاحتفاظ بقوة حرس عسكرى بريطانى كما سمح للوكيل البريطانى بالتنقل فى رحلاته داخل أراضى السلطنة .

وفى عام ١٨٩١ أى فى عهد فيصل بن تركى وقعت المعاهدة المشهورة التى حددت بشكل نهائى الحماية البريطانية على عمان وتعرف بمعاهدة الصداقة والتجارة والملاحة وهى تنص صراحة على أن يلتزم حاكم مسقط هو وخلفاؤه بعدم التنازل عن أى أرض من أملاك مسقط إلا للحكومة البريطانية .

والإمارة الثانية التى اتخذت مركزاً للنفوذ البريطانى كانت البحرين وقد رأينا كيف أن البحرين اشتركت فى المعاهدات الخاصة بمحاربة القرصنة وتجارة الرقيق منذ سنة ١٨٢٠ . وكان آخر المعاهدات الخاصة بهذا الموضوع معاهدة سنة ١٨٦١ التى تعهد فيها شيخ البحرين بأن يخضع البريطانيون داخل أراضيه للتشريع البريطانى القنصلى . وحين مد الأتراك نفوذهم إلى الأحساء عام ١٨٧١ طالبوا بالبحرين وأسرع الكولونيل بلى المقيم البريطانى فى البحرين بأن أعلن بأن البحرين تحت الحماية البريطانية كما استعد الأسطول البريطانى أمام البحرين لأى تدخل من جانب تركيا وإزاء ذلك تراجع الأتراك وفى عام ١٨٨٠ وقعت بريطانيا مع البحرين معاهدة تعهد بمقتضاها الشيخ عيسى بالامتناع عن عقد معاهدات مع الحكومات الأخرى إلا بموافقة الحكومة البريطانية

كما تعهد ألا يسمح لوكلاء دبلوماسيين أو قناصل أجانب فى البحرين أو إقامة محطات للفحم فى البحرين إلا لصالح بريطانيا . وهذه المعاهدة هى التى وضعت البحرين بصفة تامة تحت حماية بريطانيا ولذلك تسمى المعاهدة الانفرادية الأولى First Exclusive Agreement) تمييزاً لها عن المعاهدة الانفرادية الثانية التى وقعت عام ١٨٩٢ والتى تعهد فيها شيخ البحرين بعدم التنازل عن أية قطعة من أراضيه إلا للحكومة البريطانية [١].

والإمارة الثالثة التى عنيت بريطانيا بفرض حمايتها عليها هى الكويت [٢] التى كانت من الناحية الشكلية تحت سيادة الدولة العثمانية . ولم تكتسب الكويت أهمية تذكر .رغم موقعها الجغرافى الممتاز ، إلا منذ السنوات الأولى من النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

وحتى وصول الشيخ مبارك آل صباح إلى السلطنة فى عام ١٨٩٦ لم تدخل الكويت فى نطاق السياسة البريطانية وكان الشيخ مبارك حريصاً على بقاء إمارته خارج السيادة التركية التى نشطت لتدعيم نفوذها على الخليج العربى أواخر القرن التاسع عشر فتقدم الشيخ مبارك بعروض كثيرة فى عام ١٨٩٧ إلى الحكومة البريطانية يطلب دخوله تحت الحماية البريطانية وكانت الحكومة البريطانية ترفض هذه العروض حرصاً من جانبها على عدم إثارة الدولة العثمانية غير أن النشاط الروسى فى الخليج العربى منذ عام ١٨٩٨ دفع إنجلترا إلى إعادة النظر فى العرض الكويتى . وكانت تحاول الحصول على ميناء ومحطة الفحم فى الكويت ، وكانت تضغط على الباب العالى للحصول على امتيازات لصالح الكونت كابنست Kapnist وهو روسى لمد خط حديدى من البحر الأبيض إلى الخليج العربى وهو مشروع لو قدر له النجاح لأدى إلى ظهور النفوذ الروسى فى الكويت .

ولهذا أسرعت بريطانيا فى عام ١٨٩٩ إلى توقيع معاهده الحماية مع الشيخ مبارك آل صباح على نفس الأسس التى وقعت بها اتفاقية سنة ١٨٩١ مع سلطنة مسقط

---

(١) راجع الفصل الخامس عشر من كتاب A . Wilson. The perian Gulf. تحت عنوان ' The Growth of the Arab Principalities

(٢) راجع كتاب H. R. : Dickson : Kuwait and her Neighbours الفصل السادس تحت عنوان (Najd and Kuwait 1896—1917)

وعقب ذلك مباشرة ظهر المشروع الألمانى المعروف بخط حديد برلين — بغداد والذى سبق ان أشرنا إليه عند الكلام على المسألة الشرقية . وكان هذا المشروع يعنى إذا تم ظهور نفوذ الألمانى فى العراق والخليج العربى . ولذلك نزلت بريطانيا بكل قوتها لتأكيد نفوذها فى الخليج . فزار اللورد كيرزن (Gurzon) الخليج فى عام ١٩٠٢ بما فى ذلك إمارة الكويت وأعلن تمسك إنجلترا بحقها المطلق بالإشراف السياسى على الخليج .

وفى عام ١٩٠٤ وافق الشيخ مبارك على عدم السماح لأية دولة بخلاف إنجلترا بإقامة مكاتب البريد فى الكويت وفى صيف ذلك العام عين أول مقيم بريطانى فى الكويت . وفى عام ١٩٠٧ وافق الشيخ مبارك على أن يؤجر بصفة دائمة للحكومة البريطانية مقابل ستين ألف روبية قطعة من الأرض غرب الكويت بين بندر الشويخ والكويت . ومن المرجح أن هذا كان رداً على المشروع الألمانى (خط حديد برلين - بغداد) الذى كان من المفروض فيه أن يمتد إلى البصرة وكان تحصين هذه الأرض المشتراة من جانب بريطانيا مع تحويل بندر الشويخ إلى محطة تمويل السفن البريطانية قد جعل بريطانيا تتحكم تماماً فى ثغر الكويت . وفى مقابل ذلك تعهدت الحكومة البريطانية بالاعتراف بإمارة الكويت . بحدودها الراهنة للشيخ مبارك وخلفائه من بعده . وعلى مشارف الحرب العالمية الأولى جددت المعاهدة الكويتية البريطانية (المعاهدة الانفرادية التى وقعت سنة ١٨٩٩) فى عام ١٩١٤ .

أما فى جنوب شبه الجزيرة فقد توطد النفوذ البريطانى بمفرده فاحتل الإنجليز عدن عام ١٨٣٩ — وكانت تابعة لسلطنة لحج — كخطوة مضادة للنفوذ المصرى فى اليمن على أيام محمد على . وفى سنة ١٨٧٠ امتد النفوذ البريطانى من عدن على طول الساحل الجنوبى لشبه الجزيرة إلى مينائى المكلا وشحر . فى سنة ١٨٧٦ استولى الإنجليزى على جزيرة سطوقطرى قرب مدخل باب المندب .

والحق أن نفوذ بريطانيا أخذ ينشط فى المناطق المجاورة لعدن بعد أن بدأ الأتراك منذ سنة ١٨٤٩ يحاولون استعدادة سيطرتهم على اليمن وبعد أن انهارت المقاومة العربية فى هذه المنطقة عند سنة ١٨٥٧ تقريباً . فاستولى البريطانيون على الأجزاء الباقية من عدن والتى لم يحتلوها فى عام ١٨٣٩ . ثم عقدوا سلسلة من معاهدات الحماية مع سائر السلاطين والمشايخ فى جنوب شبه الجزيرة من حدود الصبيحة

ولحج غرباً حتى حضر موت شرقاً . فوقعوا اتفاقية مع أمير الضالع فى أكتوبر سنة ١٨٨٠ ومع سلطان العوالق السفلى فى يونية سنة ١٨٨٢ ومع سلطان الحواشب فى عام ١٨٩٥ . وكلها معاهدات تنحط إلى درجة الحماية البريطانية على هذه المناطق .

أما فى مصر فقد فتحت الحملة الفرنسية تاريخ حقبة طويلة من التنافس الاستعمارى الفرنسى الإنجليزى استمر حتى الاحتلال البريطانى لمصر سنة ١٨٨٢ . فقد تلى غزو فرنسا لمصر (١٧٩٨ — ١٨٠١) فشله غزو بريطانيا لمصر عام ١٨٠٧ . وقد ظلت بريطانيا تقف أمام استقلال مصر فى عهد محمد على وأمام كل مشروعاته التوسعية فى الشرق العربى . وبريطانيا هى المسئولة عن فشل محمد على فى حملاته على سورية وهى التى أجبرته على الانسحاب من سورية والحجاز ونجد واليمن وسواحل الخليج الفارسى وتقلص إمبراطوريته إلى حدود مصر والسودان وبريطانيا هى المسئول الأول عن معاهدة لندن (١٨٤٠) وهى المعاهدة الدولية التى فرضت على مصر ماسمى بالوصاية الدولية ، فقد وضعت تسوية لندن حدود وأبعاد الباشوية المصرية ونظمت العلاقة بين الباب العالى والباشوات فى مصر من أسرة محمد على وهى حدود لم يكن فى إمكان الباب العالى ولا باشوات مصر تعديلها إلا بالرجوع إلى الدول الأوربية الموقعة لمعاهدة لندن . وقد خلفت هذه الوصاية الدولية فرصة واسعة لتدفق النفوذ الاستعمارى الأوربى ولا سيما الإنجليزى الفرنسى خصوصاً حين عمد الباشوات فى مصر إلى الوقوف أمام محاولات الباب العالى لإعادة مصر إلى باشوية عادية تحت الحكم العثمانى المباشر ، وخصوصاً حين عمد هؤلاء الباشوات إلى توسيع حدود باشوياتهم عما حددتها معاهدة لندن فكان كل حاكم فى مصر يعكس هذا التنافس الاستعمارى الفرنسى الإنجليزى بشكل أو آخر ، فعباس الأول يمثل فترة تفوق النفوذ الإنجليزى وسعيد عصر التفوق الفرنسى وإسماعيل التفوق الفرنسى أولا ثم الإنجليزى ثانياً . وقد رافق تغلغل النفوذ السياسى الأجنبى فى مصر تدفق رؤس الأموال الأجنبية فى شكل شركات رأسمالية كبرى فى مقدمتها شركة قناة السويس أو فى شكل قروض حتى وصل النفوذ الأجنبى إلى اشتراك الدول الأجنبية صراحة فى الإدارة كالرقابة المالية واشتراك وزراء أجانب فى مجلس الوزراء المصرى على أواخر عهد إسماعيل كما يتجلى هذا النفوذ الأجنبى بشكل واضح فى عزل إسماعيل نفسه عام ١٨٧٩ حين قام وقومته المعروفة يحاول — متأخراً — إيقاف هذا النفوذ ويحرك عوامل الثورة المصرية الوطنية . وينهى النفوذ الأوربى فى مصر إلى الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ الذى

يخرج مصر من الناحية الفعلية عن السلطنة العثمانية ثم يزحف النفوذ البريطانى من مصر إلى السودان حين أجبر الإنجليز الحكومة المصرية على إخلاء السودان وإعادة فتحه باشتراك إنجلترا وتوقيع اتفاقية الحكم الثنائى فى السودان (سنة ١٨٩٩) تمهيداً لانفراد إنجلترا بإدارة السودان . ثم يستقر الاحتلال نهائياً بالاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا والذى بمقتضاه تركت مصر لإنجلترا دون تدخل فرنسا كما تركت مراكش للنفوذ الفرنسى . ومع ذلك فقد ظلت مصر من الناحية النظرية ولاية عثمانية حتى إعلان الحماية البريطانية على مصر فى عام ١٩١٤ وقد ظلت تركيا ترفض الاعتراف بالحماية حتى معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ التى تنازلت بمقتضاها عن كافة حقوقها وسيادتها فى الشرق العربى بما فى ذلك مصر .

وإذا كان التفوق الاستعمارى فى مصر من نصيب إنجلترا فقد كانت سورية منطقة نفوذ استعمارى لفرنسا .

واهتمام فرنسا ببلاد الشام قديم يرجعه البعض إلى أيام شرلمان الذى اتصل بالخليفة العباسى هارون الرشيد والذى حصل — فيما يقال — على حق رعاية الأراضى المقدسة فى فلسطين . ثم ازداد اهتمام فرنسا ببلاد الشام إبان الحروب الصليبية فمع أن الحملات الصليبية لم تكن فرنسية بحتة إلا أنه من المعروف أن ملوك فرنسا ورجال الدين فيها وفرسانها قاموا بالدور الرئيسى فى تنظيم الحملات الصليبية على بلاد الشام . وكانت الطبقة الحاكمة للإمارات الصليبية فى بلاد الشام فى الغالب فرنسية الأصل واللغة . وقد ترك الصليبيون الفرنسيون آثارهم واضحة فى بلاد الشام من قلاع وكنائس لا تزال بقاياها موجودة حتى اليوم [1] .

وبعد سقوط الإمارات الصليبية فى يد المسلمين (آخر معاقلهم كان فى عكا وسقط فى عام ١٢٩١) عاشت بلاد الشام ما يقرب من قرنين فى عزلة تامة عن فرنسا فالتجارة الواسعة بين أوربا والليفانت والتى ازدهرت فى أعقاب الحروب الصليبية كانت إلى حد كبير فى يد الدويلات التجارية الإيطالية .

أما الصلة الحديثة والتقليدية المعروفة بين فرنسا والشام — بل وبلدان منطقة

---

(١) راجع الفصل الثالث من كتاب Hourani : Syria and Lebanon
تحت عنوان The Problem of Westernization

الشرق العربى — فترجع بصورة محددة إلى النصف الأول من القرن السادس عشر حين استطاع الملك فرنسوا الأول ملك فرنسا أن يقيم علاقات ودية مع السلطان سليمان القانونى للتحالف ضد عدوهما المشترك شارل الخامس ملك إسبانيا وإمبراطور الهبسبرج (النمسا) . وفى عام ١٥٣٥ [1] وقعت معاهدة الصداقة والامتيازات بين الدولتين وهى المعاهدة التى اتخذت نموذجا لكافة معاهدات الامتيازات بين الدولة العثمانية والدول الأوربية حتى إلغاء نظام الامتيازات فى الدولة العثمانية عام ١٩١٤ . وبمقتضى هذه المعاهدة أصبح للرعايا الفرنسيين المقيمين فى أملاك الدولة العثمانية الحق فى ممارسة طقوسهم الدينية دون تدخل السلطات العثمانية، كما ساعدت هذه المعاهدة على أن تكون فرنسا صاحبة الحق فى حماية الأقليات الكاثوليكية فى الممتلكات الآسيوية فى الدولة العثمانية ، كما أن فرنسا منذ ذلك الوقت عمدت إلى التدخل بمقتضى هذه المعاهدة لصالح رجال الدين وقوافل الحج الكاثوليكية سواء كانت فرنسية وغير فرنسية .

ثم هبط النفوذ الفرنسى فى الدولة العثمانية قليلا منذ سنة ١٥٨٠ حين عمدت الكثير من الدول الأوربية إلى عقد معاهدة الامتيازات كإنجلترا وهولندا وغيرهما . وشاءت فرنسا أن تعيد توازن النفوذ بأن تأكد مسئولياتها نحو الكاثوليكية داخل الدولة العثمانية ، وكان من أهم الخطوات فى هذا السبيل تبنى لويس الرابع عشر فى عام ١٦٤٦ قضية الجالية المارونية فى لبنان فى أعقاب زيارة الأساقفة المارونيين لفرنسا . وقد رافق هذا الاتجاه ازدياد عدد الكاثوليك فى بلاد الشام بسبب امتداد نشاط الجزويت والفرنسيسكان وغيرهما من المؤسسات الكاثوليكية إلى الشرق لتثقيف الكاثوليك فى الليفانت ومحاولة ضم المسيحيين غير الكاثوليك من أتباع الكنائس الشرقية .

وفى النصف الثانى من القرن السابع عشر عين أحد المارونيين كنائب قنصل فرنسا

(1) . Hurewitz, I. p. P. I.5,
لم تكن فرنسا أول دولة أوربية عقدت معاهدات امتياز مع الدولة العثمانية فقد سبقتها إلى ذلك جنوة والبندقية وفلورنسا . ومع ذلك فالمعاهدة الفرنسية هى النموذج الصحيح لبداية نظام الامتيازات الذى عرفته الدولة العثمانية حتى إعلان الدولة العثمانية إلغاء الامتيازات فى أكتوبر سنة ١٩١٤ ، وجدير بالملاحظة أن معاهدات الامتيازات كانت تتجدد مع وصول كل سلطان جديد إلى العرش حتى سنة ١٧٤٠ فى عهد السلطان محمود الأول (١٧٣٠ — ١٧٥٤) .

فى دمشق كما أسس الفرنسيون مدارس لتعليم المارونيين أشهرها كلية الجزويت فى أنطورة .

ولقد استمر النفوذ الفرنسى متفوقاً فى بلاد الشام — بل وفى كافة ممتلكات الدولة العثمانية الآسيوية طوال القرن الثامن عشر — حتى تدهور هذا النفوذ مؤقتاً فى السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر بسبب الحملة الفرنسية على مصر وسورية ومع أن فرنسا استردت إلى حد كبير نفوذها بتوقيعها معاهدة سنة ١٨٠٢ مع الدولة العثمانية إلا أنها لم تتمكن من استرداد النفوذ الذى كان لها قبل الحملة الفرنسية بالكامل ، فقد وقفت موقف المؤيد لثورة اليونان ولمحمد على فى مشروعاته ضد الدولة العثمانية فى سوريا . وهذا هو السبب فى أن السلطات العثمانية بعد انسحاب محمد على من بلاد الشام بذلت كل ما فى وسعها لإضعاف قوة الموارنة الذين كانوا يحظون بحماية فرنسا فشجعوا الدروز على مهاجمتهم وبدأت سلسلة الاضطرابات التى انتهت بمذابح سنة ١٨٦٠ [1] .

ولقد كان هذا التصرف من جانب العثمانيين دليلا على قصر نظرهم لأنه أتاح لفرنسا فرصة نادرة للمطالبة بضرورة حماية الأقلية الكاثوليكية التى تعانى من وجودها فى وسط إسلامى وتحت حكم إسلامى و لقد كان للجزويت نفوذ ضخم بين الموارنة . ولم يكن دورهم ينحصر فى الناحية الدينية فقط بل وفى تأكيد نفوذ فرنسا السياسى . هذا بينما كانت إنجلترا قد أقامت بعض العلاقات مع زعماء الدروز فى جنوب لبنان إبان احتلال محمد على لبلاد الشام . وكانت حكومة إبراهيم باشا بسياستها المصلحة إلى جانب ازدياد عدد السكان فى وديان الجبل قد أدى إلى إحداث قلقلة بين الفلاحين وجعلهم أكثر إحساساً بحقوقهم المغتصبة من جانب السادة أصحاب الأرض. وزاد الموقف تعقيداً أنه بينما كان أصحاب الأراضى والفلاحين من الموارنة فى شمال لبنان كان الموارنة والدروز فى الجنوب من الفلاحين يعملون فى خدمة أصحاب الأرض وهم من الدروز .

(1) G. Kirk : Short History of the Middle East. 84 etc.
راجع فيما يتعلق بمذابح لبنان كتاب ميخائيل مشاقة : مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان ص ١٩٩ وكذلك .
C.H. Churchill' The Druzes and the Maronites uuber Turkish Rule, الفصول ٤ — ٧

وأخيراً فى عام ١٨٥٧ ثار الفلاحون فى شمال لبنان بتحريض من رجال الدين الموارنة ضد أصحاب الأراضى . وقسم الفلاحون الإقطاعات الكبيرة بينهم ، بينما رفض الفلاحون الموارنة فى الجنوب دفع الإيجارات للإقطاعيين من الدروز . وقد أدى هذا المسلك من جانب الموارنة إلى اتحاد الدروز إقطاعيين وفلاحين فى الجنوب .

وكان لموقف الباشا العثمانى فى بيروت أثره فى اشتداد الأزمة ، لأنه كان يهدف إضعاف القوتين بضربهما ببعض ، بينما كان عملاء فرنسا وإنجلترا يزيدون الموقف اشتعالا بإعلانهم حمايتهم لفريق أو آخر : الإنجليز للدروز والفرنسيون للموارنة وفى عام ١٨٦٠ قتل الدروز ما يقرب من أربعة عشر ألفاً من الموارنة وفى دمشق قام الكرد والعرب المسلمون بمهاجمة المسيحيين وقتلوا منهم خمسة آلاف .

وإزاء ذلك قامت فرنسا بموافقة الدول الأوربية الكبرى وبناء على اتفاق بينها وضع فى باريس — بإرسال حملة فرنسية عسكرية احتلت لبنان . وقد استمر الاحتلال الفرنسى للبنان سبعة أشهر . وكانت إنجلترا حريصة على ألا تنفرد فرنسا بالكسب من هذا الموقف فدفعت بالقضية إلى المستوى الدولى وأرسلت الدول الكبرى الخمس لجنة تحقيق إلى لبنان لبحث قضية المذابح على أن تقدم توصيتها حول إدارة لبنان.

ووصلت اللجنة الدولية فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٦٠ إلى بيروت وانتهت من تقريرها فى مايو سنة ١٨٦١ . وبناء على مقترحات اللجنة الدولية قام ممثلو الدول الخمس فى إستنبول بالاتصال بالباب العالى ووضعوا نظاماً خاصاً لحكم لبنان عرف باسم متصرفيه أو سنجقية لبنان ، قوامه الحكم الذاتى للبنان على أن يحكم فى لبنان حاكم مسيحى غير لبنانى يختاره الباب العالى بالتشاور مع الدول الأوربية الخمس.

ومع أن فرنسا فشلت كما هو واضح فى أن تجعل احتلالها للبنان دائماً بسبب الدول الأوربية إلا أن نفوذها بقى فى بلاد الشام وبالذات حقها فى حماية الأماكن المقدسة فى فلسطين باعتراف الدول الكبرى . ففى معاهدة برلين سنة ١٨٧٨ نصت المعاهدة (على الاحتفاظ بالحقوق التى تمتلكها فرنسا وعلى أنه من المفهوم أنه لن يجرى أى تعديل فى وضعية الأماكن المقدسة) .

كما ظلت فرنسا تزاول نشاطاً كبيراً ثقافياً واقتصادياً فى مناطق الدولة العثمانية . ففى سنة ١٨٦٨ احتفل الفرنسيون فى حضرة وزير الخارجية العثمانى والسفير الفرنسى

فى إسطنبول بافتتاح مدرسة الليسية الفرنساوية فى جلطة (من أهم أحياء العاصمة) وكانت أكبر معهد أجنبى فى الدولة العثمانية (١) . وفى نفس السنة منحت شركة رأس مالها فرنسى حق إنشاء خط حديدى يربط بين إسطنبول وسالونيك من ناحية بشبكة الخطوط الحديدية فى وسط الدانوب من ناحية أخرى . وفى عام ١٨٦٣ أنشىء البنك العثمانى برأس مال فرنسى وإدارة فرنسية ، وكان للبنك حق إصدار أوراق البنكنوت العثمانية كما كانت له فروع فى كل المدن العثمانية الكبرى (٢) .

وفى رأى بعض المؤرخين (٣) أن ما أحرزته فرنسا إبان أزمة الموارنة (١٨٦٠ — ١٨٦١) من مكاسب كان آخر مكسب حصلت عليه قبل الحرب العالمية الأولى فى الشرقين الأوسط والأدنى . فهزيمة فرنسا أمام بروسيا فى سنة ١٨٧٠ أضعف من مركزها الدولى ومن مشروعاتها الاستعمارية فى المنطقة ولذلك كانت فرنسا بصفة عامة الخاسرة فى التنافس الاستعمارى مع بريطانيا ؛ فانفردت بريطانيا باحتلال مصر والسودان كما انفردت ألمانيا بالنفوذ السياسى والاقتصادى فى الدولة العثمانية . ومع ذلك فيجب أن نذكر أن الموقف الدولى الأوربى الذى أملى على فرنسا تحالفها مع روسيا سنة ١٨٩٤ كان فى جملة العوامل التى أضعفت النفوذ الفرنسى فى الدولة العثمانية وأصبحت فرنسا الحليف الأول لأكبر عدو للدولة العثمانية .

وعلى الرغم من أن رؤوس الأموال الفرنسية ظلت تتدفق على الدولة العثمانية فى شكل قروض وشركات وبنوك إلا أن دور فرنسا التقليدى فى حياة الدولة العثمانية من الناحية الاقتصادية تدهور بشكل ملحوظ . ففى خلال العشر سنوات الأولى من القرن العشرين تفوق عدد التجار الألمان والنمساويين والطليان بدرجة كبيرة على عدد التجار الفرنسيين فى الدولة العثمانية . ورغم زيادة تجارة فرنسا مع الدولة العثمانية خلال هذه الفترة إلى ما يقرب من ١٧ ٪ فإن هذه الزيادة لم تكن تقارن بزيادة التجارة النمساوية التى بلغت ٨١ ٪ أو الزيادة فى التجارة الألمانية التى بلغت ١٦٦ ٪ (٤) .

(1). G. F. Abbott : Turkey. Greece and the Great Powers. — p.p. 52 — 53

(2) Kirk, P. 86 .

(3) Lenczowski : The aMiddle East in World Affairs — P. 22.

(4) M. Earle : Turkey. the Creat powers and the Bagdad Rail — way. — p. 199.

فى أواخر القرن التاسع عشر بدأ نشاط ألمانيا الاستعمارى فى الدولة العثمانية .

ولقد كانت الدولة العثمانية تعتمد طوال القرن التاسع عشر على تأييد كل من فرنسا وإنجلترا ضد الخطر الزاحف من روسيا القيصرية نحو البلقان والبحر الأسود وكانت كل من فرنسا وإنجلترا تسير كما رأينا فى دراسة المسألة الشرقية على سياسة حماية الدولة العثمانية والمحافظة على تكاملها السياسى . وقد تخلت كل من فرنسا وإنجلترا — كما رأينا سابقاً — عن هذه السياسة منذ مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ بل أخذت الدولتان تعتديان على ممتلكات الدولة العثمانية وإزاء ذلك اتجهت الدولة العثمانية إلى فكرة التحالف مع ألمانيا .

ورحبت ألمانيا بسياسة التقارب مع تركيا لتتخذ منها ميداناً للتوسع الاستعمارى على الأقل من الناحية الاقتصادية . فطبيعة الإمبراطورية الألمانية فى ذلك الوقت تحتم هذه السياسة . فقد كان عدد السكان يتزايد فى ألمانيا كما ازدادت حاجتها الشديدة إلى المواد الغذائية . وقد جاء نمو ألمانيا من الناحية الصناعية على حساب الإنتاج الزراعى واليد العاملة فى الريف . ومن ناحية أخرى كان الكثير من الصناعات مواد أولية ولا سيما صناعة المنسوجات . كما أن ألمانيا دخلت ميدان الاستعمار متأخرة بعض الشىء وكانت الغنائم التى حصلت عليها من المستعمرات رغم عظم مساحتها لا تبشر بخير كثير . فباستثناء شرق أفريقية الألمانى كانت المستعمرات الألمانية فقيرة نسبياً فى المواد الخام وغير منتجة للمواد الغذائية كما فشلت ألمانيا فى توطين المستعمرين الألمان فى مستعمراتها هذا إلى جانب أن المستعمرات الألمانية كانت بعيدة عن ألمانيا وتتطلب بحرية قوية وفى حالة الحرب تستطيع إنجلترا أن تعزلها تماماً عن مستعمراتها .

وفى نفس الوقت كانت الدولة العثمانية غنية بمواردها الأولية ومن الممكن أن تكون سوقاً رائجاً للبضائع الألمانية ، وهى ذات موقع جغرافى ممتاز وقريبة نسبياً من ألمانيا لهذه الاعتبارات رحبت ألمانيا بالتقارب العثمانى حتى تتخذ من الدولة العثمانية وولاياتها ميداناً للتوسع الاستعمارى الاقتصادى وهى السياسة الألمانية المعروفة بالاتجاه نحو الشرق .

حول موضوع خط حديد برلين — بغداد والنفوذ الألمانى راجع :

(1) A Cheradame : La question d,Orient. 1903 .

(2) Earl of Ronaldshay Notes on a Journey Across Asia : (proceedings of the Central Asian Society) 1904 ,

(3) A. von G. Winner : The Baghdad RailWay and the question of British co—operation . (Ninteenth Century ., June 1909).

وتعددت مظاهر النفوذ الألمانى فى الدولة العثمانية فكان هناك التفوق السياسى الألمانى فى القسطنطينية كما كان من مظاهر هذا النفوذ البعثات العسكرية الألمانية التى تولت تدريب الجيش العثمانى وكان فى مقدمتها بعثة دى جولتز (de Coltz) .

ثم توسعت ألمانيا فى سياسة الاتجاه نحو الشرق حين وصل إلى العرش الإمبراطور وليم الثانى فزار الدولة العثمانية مرتين (الأولى سنة ١٨٨٩ والثانية سنة ١٨٩٨) فى جو مسرحى مشحون بالكثير من الصخب والضوضاء وأعلن أنه حامى حمى المسلمين والسلطان . غير أن أكبر مشروع عثمانى ألمانى فى الدولة العثمانية كان مشروع خط حديد برلين — بغداد . وقد تناوله بدراسة تفصيلية M. Earle فى كتابه .

Turkey, the Great Powers and the Baghdad Railway

وقد رحبت الدولة العثمانية بالمشروع — وقد تناولناه فى دراستنا للمسألة الشرقية — لأنه سيؤدى إلى تنمية الصناعة المعدنية والزراعة فى المناطق التى ستنشأ بها شبكة الخطوط الحديدية . ومن الناحية الاستراتيجية سيضاعف المشروع من قدرة الحكومة التركية على تعبئة جيوشها وتركيزها بسرعة للدفاع عن حدودها ضد الأخطار الخارجية والثورات الداخلية .

ومع النشاط الألمانى فى مد شبكة الخطوط الحديدية فى الأناضول ازداد نشاط الرأس مال الألمانى فى الدولة العثمانية ففى عام ١٨٨٩ أنشأت جماعة من أصحاب رؤوس الأموال فى هامبورج خطاً ملاحيا فى الليفانت للملاحة بين هامبورج والقسطنطينية لتنشيط تجارة ألمانيا فى تركيا . وقد نجح المشروع بالفعل فحتى عام ١٨٨٠ كانت تجارة ألمانيا مع تركيا تعادل عشرة ملايين ونصف مارك وفى ١٨٩٣ ارتفع رقم الصادرات الألمانية إلى تركيا إلى ما يبلغ خمسين مليون مارك . كذلك ارتفعت صادرات تركيا إلى ألمانيا من حوالى ٢½ مليون مارك إلى ١٦½ مليون . والواقع أنه منذ عام ١٨٨٩ أصبحت السيطرة للرأس مال الألمانى الذى احتل مكانة الرأس مال الإنجليزى والفرنسى فى الدولة العثمانية . وكانت شركة كروب جرمانيا لبناء السفن تزود البحرية العثمانية بالأسلحة الكبيرة بينما كانت شركة لودفج لوف Lndwig Loewe تزود الجيش العثمانى بالأسلحة الصغيرة وشركة كروب (اسن) تشارك شركة ارمسترنج الإنجليزية فى تقديم المدافع للدولة العثمانية .

ولقد امتد هذا التوسع الألمانى الاقتصادى إلى الولايات العربية التابعة للدولة

العثمانية . فزادت تجارة ألمانيا زيادة ملحوظة مع فلسطين وسورية — وفى عام ١٨٩٩ أسس بعض المموليين الألمان « البنك الألمانى الفلسطينى » الذى كان له فروع فى كل من بيروت ودمشق وغزة وحيفا ويافا وبيت المقدس ونابلس وطرابلس . وفى عام ١٩٠٧ عهدت الحكومة التركية إلى المؤسسة الألمانية المسماة (شركة خطوط الأناضول) — التى عهد إليها بمد خط حديد الأناضول — بمشروع رى الوادى الصحراوى الواقع جنوب شرق قونية رياً صناعياً ، وفى عام ١٩٠٤ أنشأ (البنك القومى لألمانيا) مصرفا مالياً فى الدولة العثمانية تحت اسم « بنك الشرق » وكان له مراكز فى همبورج وأثينا والقسطنطينية وأزمير . وفى عام ١٩٠٥ أنشأ بنك درسدنر (Dresdner) بنكاسمى « بنك الشرق الأدنى » برأس مال قــدره ١٦ مليون مارك وكان له فروع فى الإسكندرية والقاهرة وأزمير وكان لهـــذا البنك بالذات دور هام فى التطوير الصناعى فى ممتلكات الدولة العثمانية .

ولقد كان من الطبيعى إزاء ازدياد النفوذ الألمانى السياسى والرأسمالى فى الدولة العثمانية أن تدخل الدولة العثمانية — آخر الأمر — الحرب العالمية الأولى ضد إنجلترا وفرنسا وروسيا .

سادساً — حركة التوسع والتنظيمات العثمانية فى الشرق العربى[1]

لقد أدى تغلغل النفوذ الاستعمارى فى الدولة العثمانية منذ مطالع القرن التاسع عشر وتدهور نظم الحكم العثمانى فى القرن الثامن عشر إلى ظهور اتجاه جــديد فى الدولة العثمانية يدعو إلى ضرورة إصلاح الدولة ونظم الحكم فى ولاياتها وهو الاتجاه المعروف بالتنظيمات العثمانية .

إن المعالم الرئيسية لمحاولات الإصلاح والتجديد العثمانية التى بدأت منذ مطلع القرن التاسع عشر تدور حول نقط ثلاث هامة .

أولا : الأخذ من الغرب فى تنظيم الجيش وتسليحه وفى نظم الإدارة والحكم .

ثانياً : الاتجاه بالمجتمع نحو التشكيل العلمانى والخروج عن التنظيم الإسلامى للدولة والمجتمع .

ثالثاً : الاتجاه نحو مركزية السلطة فى القسطنطينية والولايات .

---

(١) فيما يتعلق بموضوع التنظيمات يمكن الرجوع إلى .
H, Temperely : England and the Near East. Chap. VI and IX.
كما يشمل كتاب E . Englhardt واسمه La Turquie et le Tanzimat ملخصا للوائح التشريعية . كذلك يحسن الرجوع إلى الفصلين الرابع والخامس من كتاب F.E. Bailey واسمه "British Policy and Turkish Reform Movement" وكذلك كتاب ساطع الحصرى : البلاد العربية والدولة العثمانية ص ٧٥ — ٨٣ ومن المفيد فى هذه الدراسة كتاب F W . Has uck Christianity and Islam under the Sultans.

ويرى البعض أن هذه المحاولات قصد بها من جانب السلاطين ومن حولهم من دعاة التجديد إقناع الدول الأوربية بأن ثمة إصلاح يجرى فى الدولة العثمانية لعل هذا يؤدى إلى إقناع هذه الدول بصلاحية الدولة العثمانية فى البقاء فترفع يدها عن التدخل فى شئون الدولة ولعله يؤدى إلى ارتفاع سمعتها المنهارة لدى الرأى العام الأوربى وإلى حرمان الدول الأوربية من بدعة التدخل تحت شعار حماية العناصر المسيحية المضطهدة داخل الدولة الإسلامية الكبرى . ولا شك أن هذا الاعتبار كان يخالج دعاة الإصلاح العثمانى ولكنه لا يمثل بشكل تأكيد العامل الرئيسى فى حركة الإصلاح فالطبقة المتوسطة التركية رغم صغرها فى هذه المرحلة كانت تؤيد السلطنة العثمانية كل التأييد فى هذا الاتجاه للتخلص من الأوضاع الإقطاعية المتخلفة من العصر العثمانى الأول وكانت السلطنة العثمانية ترحب بتأييد الطبقة المتوسطة لأن هدم هذه الأوضاع سيدعم مركزية السلطنة داخل ممتلكاتها . وليس غريباً أن نشبه ما حدث فى الدولة العثمانية فى عصر التنظيمات بما حدث فى أوربا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر من تضامن الطبقة المتوسطة فى غرب أوربا مع الملكيات لهدم الإقطاع وإقامة ملكية مطلقة .

ولقد كان من الطبيعى أن يتجه الإصلاح أول الأمر إلى الجيش ؛ فالحكم العثمانى فى طبيعته حكم عسكرى والجيش هو الذى يحكم إلى جانب وظيفته الأصلية فى الحرب . ثم يضاف إلى هذا أن الهزائم المتكررة التى نزلت بالدولة العثمانية طوال القرن الثامن عشر كانت تتطلب الإسراع بإصلاح الجيش أولا . ولقد كان من الطبيعى أن يتضمن إصلاح الجيش تغيير نظام الانكشارية التى كان الفساد قد دب فيها إلى حد بعيد . فقد تضاءل ارتباط الانكشارية بثكناتهم وصار الكثيرون منهم لا يذهب إلى الثكنات إلا لتسلم المرتبات التى كانت تسمى العلوفات . ثم لجأ الكثير من أفراد الانكشارية إلى بيع تذاكر علوفاتهم إلى الراغبين من الناس وصار عـــدد كبير ممن يحملون اسم الانكشارية لا يجتمعون إلا لرفع صوت العصيان بالمطالبة بزيادة العلوفات أو عزل قائد أو وزير ، فكثرت حالات العصيان وكثرت الهزائم وبجانب هذا فقد تفاقم تسلطهم على الناس فى داخل البلاد فتعددت حوادث تعديهم على أرواح الناس وأموالهم حتى أصبحوا موضع كراهية شديدة من الأهالى .

وحين بدأ مصطفى الثالث (١٧٥٧ — ١٧٧٤) إصلاحه العسكرى تجنب الانكشارية (وهم المشاة) واتجه إلى البحرية والمدفعية واستفاد فى هذا الصدد بخدمات

البارون دى توت (de tott) الفرنسى . ولكن هذه الإصلاحات لم تجد كثيراً لأنها لم تتناول القوى الرئيسية أى المشاة . فاتجه سليم خليفة مصطفى إلى تكوين فرق من المشاة — دون أن يمس الانكشارية — فيما يعرف بالنظام الجديد على أن ينضم إلى هذا النظام من يشاء من أفراد الانكشارية . وجعل لهذه الفرق الجديدة الزى الأوربى . ولم يكتف السلطان ورجاله بإنشاء النظام الجديد فى عاصمة السلطان بل سعى إلى تعميم هذا النظام الجديد فى الولايات وقد ذكر أن والى بغداد سليمان باشا الكبير أخذ بهذه الفكرة وكذلك خسرو باشا والى مصر وأحمد باشا الجزار صاحب عكا .

ولكن الانكشارية — ومن ورائها رجال الدين الذين كانوا يمثلون قوة رجعية فى ذلك الوقت — رفضت النظام الجديد وحرض رجال الدين الشعب فى القسطنطينية ضد سليم فى عام ١٨٠٦ وأعلن شيخ الإسلام وجوب عزل السلطان . ولم يشأ سليم أن يصدر أوامره إلى الفرق الجديدة بمحاربة الانكشارية حرصاً منه على تجنيب بلاده الحرب الأهلية فوافق على عزله .

وتولى بعده السلطان محمود الثانى (١٨٠٨ — ١٨٣٩) الذى يعتبر علما من أعلام الإصلاح العثمانى وأدرك محمود أنه لن يستطيع إصلاح الجيش العثمانى إلا بالتخلص من الانكشارية وتريث حتى سنحت ظروف ملائمة وهى كراهية واحتقار الشعب للانكشارية بعد هزيمتهم فى ثورة اليونان فى الوقت الذى أنجدت فيه هذه الثورة قوة عسكرية مصرية صغيرة ، فقام السلطان محمود بمحاصرة ثكنات الانكشارية بالمدفعية ونسفها عن آخرها فى يونية سنة ١٨٢٦ . ويسمى الأتراك هذه الحادثة « بالواقعة الخيرية » لأنهم تفاءلوا بها خيراً . وبعد التخلص من الانكشارية أخذ السلطان يسير فى طريق الإصلاح العسكرى سيراً مطرداً بمساعدة ضباط بروسيين فى مقدمتهم مولتكه . وجدير بالملاحظة أنه حتى استطاع السلطان إعداد جيش عثمانى جديد بقيت الدولة فترة غير قصيرة دون قوة عسكرية أساسية وفى هذه الفترة بالذات استطاعت فيها اليونان أن تثور وتحرز استقلالها بمساعدة فرنسا وإنجلترا وروسيا كما ثارت الصرب وبلغاريا وهى الفترة التى استطاع فيها محمد على أن يحرز انتصاراته المعروفة فى بلاد الشام

ولم يقتصر نشاط السلطان محمود على ذلك فقد أنشأ مدرسة للطب وأكاديمية للعلوم العسكرية هذا إلى جانب عدد كبير من المدارس الثانوية وجعل التعليم الابتدائى إلزامياً كما أرسل ١٥٠ طالباً فى بعثات إلى أوربا وأنشأ نظاماً للبريد جديداً واسع

النطاق للبوليس الوطنى ووزعت المطبوعات على الأهالى التى تحوى ذكر الأمراض المعوية والوقاية منها . وأبطلت العادة القديمة فى سد عجز الخزانة بمصادرة أموال الموظفين كما أمر باستخدام الطربوش لباساً للرأس لجميع طوائف الرجال . وقد قوبل هذا الإجراء الأخير ببعض المعارضة غير الجدية ولهذه الأحدوثة الأخيرة — التى لم تطبق إلا بين رجال الجيش والموظفين — أهمية لأنها تشير إلى رغبة السلطان فى عدم التفرقة بين رعاياه بسبب دياناتهم والواقع أنه عرف عن السلطان محمود قوله: «أنا أعرف المسلمين فى الجامع والمسيحيين فى الكنائس واليهود فى المعابد ، وخارج أماكن العبادة أود أن يتمتع كل فرد بحقوق سياسة متساوية وبحمايتى الأبوية».

والحق أنه منذ أواخر القرن الثامن عشر تدفقت الصادرات الأوربية ولاسيما المنسوجات إلى الدولة العثمانية ولقد أدى هذا إلى أزمة اقتصادية وكساد خطير فى صناعة المنسوجات . العثمانية وكان الوسطاء فى هذا التجارة الأوربية من العناصر غير الإسلامية . فمع أنها من رعايا السلطان إلى أنها كانت تتمتع بحماية بعض الدولة الأوربية الأمر الذى مكنها من أن تصبح طبقة غنية مميزة . ولمعت هذه الطبقة فى القرن التاسع عشر حتى أطلق عليها الأتراك أنفسهم « فرنجة المياه العذبة » تمييزاً لهم عن الفرنجة الأوربيين ومع أهمية هذه الطبقة وخطورة الدور الذى تقوم به حياة الدولة الاقتصادى إلا إنها لم تكن تنسجم تماماً فى الكيان العثمانى بسبب موقف الدولة من الأقليات الممثلة فى نظام الملل . وهذا التناقض الصارخ بين الجانب التشريعى والواقع الاقتصادى للأقليات التى لم تكن تنسجم تماماً فى الكيان العثمانى بسبب موقف الدولة العثمانية من الأقليات الممثل فى نظام الملل : هذا التناقض الصارخ بين الجانب التشريعى والواقع الاقتصادى يشكل الظروف الموضوعية التى أوجبت تشريع التنظيمات العثمانية منذ سنة ١٨٧٩ (١)

وتشمل هذه التنظيمات مرسومين سلطانيين أساسيين: صدر الأول عام ١٨٣٩ (٢) وعرف باسم منشور الكلخانة والثانى فى عام ١٨٥٦ وعرف باسم التنظيمات الخيرية.

أما التنظيمات الأولى فقد صدر بها خط شريف هما يونى فى نوفمبر سنة ١٨٣٩ فى بداية عهد السلطان عبد المجيد وقرئ فى حفل رسمى كبير فى قصر الكلخانة . وكان المهندس الحقيقى لها مصطفى باشا رشيد الذى عرف بسعة اطلاعه وبعد نظره والذى خدم كسفير لدولته فى باريس وكان حريصاً على ألا تؤول السلطنة العثمانية إلى نفس المصير الذى آلت إليه الملكية الفرنسية .

1. G·Lewis, Turkey P. 39
2. Hurewitz. I.P.P. 113 — 116.

وبمقتضى هذا المنشور تنازل السلطان عن جزء من سلطته لمجلس الأحكام القضائية الذى أصبح من حقه سن القوانين على أن يصدق عليها السلطان . وقضى المنشور الثانى بأن لا يعاقب أحد دون محاكمة علنية وأن يعامل المسلمون وغير المسلمين معاملة متساوية أمام القانون . كما نص على ضرورة وضع تشريع لإبطال المتاجرة فى المحسوبية والوظائف تلك المتاجرة التى كانت أحد أسباب فساد الحكم . وأخيراً اعترف المنشور بالتجنيد الإجبارى للخدمة العسكرية .

وعلى الرغم من أنه لم ترد كلمة واحدة عن التعليم فى هذا المنشور إلا أن السنوات التى تلته شاهدت توسعاً كبيراً فى ناحية التعليم فأنشئت المدارس على يد المستنيرين من الأتراك رغم أن الدولة لم تقدم لها مساعدات مالية كما ازدادت بعثات الطلاب وموظفى الدولة إلى أوربا فعادوا يملؤهم الحماس للنظم الأوربية التى شاهدوها ، كما أدخلت إصلاحات واسعة النطاق فى القانون التجارى والمدنى وفى الإجراءات القضائية . واتخذت هذه القوانين الجديدة الشكل القومى الموحد للجميع .

أما منشور التنظيمات الخيرية الذى صدر فى يونية من عام ١٨٥٦ (بعد حرب القوم) فقد أقر كافة المبادئ التى وردت فى الخط الهمايونى السابق الذكر واهتم بصفة خاصة بمبدأ المساواة القانونية والمدنية لكافة رعايا السلطان وحقهم فى خدمة الدولة.

ومع كل هذا فثمة نقد شديد يوجه إلى حركة التنظيمات العثمانية . أولا — لقد كان الحماس شديداً للأخذ بنظم الغرب وأساليبه ولكن هذا الحماس لم يعد الجوانب الشكلية فقط من هذه النظم دون وجود الظروف الموضوعية التى تمكن من فاعليتها فالمصانع بنيت دون وجود الفنيين المهرة للعمل فيها . وكان هناك حديث طويل حول تأسيس جامعة دون وجود هيئة للتدريس بها (١) . ثانياً — عرض أوريل هايد (Uriel Heyd) فى كتابه The Foundation of Turkish Nationalism (٢) لنقط الضعف فى حركة التنظيمات ، فيرى أن الطبقة التركية المثقفة التى حملت لواء هذه الحركة كانت طبقة مصلحة ولكنها لم تكن ثورية بالدرجة الكافية . فبينما أدخلت نظام التعليم الأوربى فى عدة معاهد بقيت المدارس (وهى المعاهد الدينية) دون أن يمتد إليها الإصلاح وبذلك تميزت الحياة الفكرية فى تركيا بالازدواج. كما أن هذه الطبقة المثقفة الجديدة ظلت تمثل النخبة المختارة التى تفصلها عن الجماهير وعن طبقة العلماء هوة

(1) Lewis P. 36.
(2) P.P. 74.—78.

سحيقة فبينما تعيش طبقة العلماء على التراث الفارسى والعربى كانت الجماهير تعيش على أساليب وقيم تركية بدائية ؛ وفى نفس الوقت تعيش هذه الطبقة المثقفة الجديدة على أفكار أوربية باهتة .

فماذا كان أثر حركة التنظيمات على ولايات الدولة العثمانية فى الشرق الأوسط :

أولا — انتشرت موجة المدارس العثمانية فى الولايات العربية واستفادت هذه الولايات من حركة إنشاء المدارس ولاسيما المدارس العسكرية . وإنما جاءت هذه الفائدة بدرجات متفاوتة فولايات كاليمن والحجاز لم تنشأ فيها مدارس عثمانية عسكرية فظلت تنهل فى ثقافتها من المصادر الإسلامية التقليدية . وأما بلاد الشام فكان نشاط الجمعيات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستنتية قويا فى مجال الثقافة والتعليم وكان لذلك أثره فى اتجاه بلاد الشام عامة ولبنان خاصة نحو الثقافة الأوربية . ولكن ولايات العراق كانت أكثر استفادة من المدارس العسكرية العثمانية ، وهذا هو السبب فى ظهور طبقة العسكريين العراقيين الذين لعبوا دوراً هاماً فى أحداث الدولة العثمانية فى السنوات الأولى من القرن العشرين . وجدير بالملاحظ أن الحكومة العراقية فى بدء تكوين العراق الحديث لم تجد بين أبنائها عدداً كبيراً من خريجى المدارس العالية المدنية فى حين أنها وجدت عدداً كبيراً من خريجى المدارس العسكرية .

ثانياً — ومع أن منشور التنظيمات أعلن مبدأ المساواة بين المسلمين وغير المسلمين إلا أن الحكومة لم تستطع أن تطبق المبدأ تطبيقاً مطلقاً فظلت الخدمة العسكرية مقصورة على المسلمين دون غيرهم بينما دفع المسيحيون الجزية ، كما ظلت الوظائف العامة بصفة عامة — ولاسيما الوظائف الإدارية والقضائية — محصورة فى يد المسلمين، وهكذا أدت التنظيمات إلى زعزعة نظام الملل دون أن تدمجها فى كيان المجتمع إدماجا تاماً . فأصبحت هذه المؤسسات الدينية مجالا خصباً للنشاط الأوربى الثقافى والدينى والسياسى . وكان لذلك أسوأ الأثر فى الحالة فى الايات العربية ولاسيما بلاد الشام حيث تكثر الأقليات المسيحية فبينما كان المسلمون يتجهون إلى السلطنة ظلت هــذه الأقليات تتجه إلى الدول الأوربية لحمايتها وتأييد وضعها الشبه مستقل وبمعنى آخر انتهت التنظيمات إلى تعميق الهوة بين المسلمين والمسيحيين فى الولايات العربية حتى إن المؤرخ الفرنسى تومان (Thoumin) فى كتابة تاريخ بلاد الشام [1] يرى أن

(1) Hi toire de la Syrie P. .84.

مذابح لبنان (١٨٦٠) ترجع فى أسبابها غير المباشرة إلى التنظيمات العثمانية .

ثالثاً — يلاحظ أن التنظيمات العثمانية قد قضت على النظم العثمانية الإقطاعية [1] فى البلاد العربية ممثلة فى الإقطاع العسكرى (الزعامات والتيمارات والخاصات) وفى نظام الالتزام . وحل محل هذه النظم الإقطاعية نظام الحكم المركزى وكان من الطبيعى أن يستتبع ذلك إعادة تنظيم الولايات العربية على أساس المركزية .

والعراق كان يمثل باشوية هامة فى بغداد — قبل عصر التنظيمات — وهى الباشوية التى ظلت فى وضع شبه مستقل على يد أسرة المماليك التى ظلت تحكم فى العراق حتى سنة ١٨٣١ . وفى التنظيم الجديد [2] قسم العراق إلى ثلاث إيالات : ولاية بغداد (القديمة) وولاية البصرة التى أنشئت عام ١٨٨٤ وولاية الموصل التى أنشئت عام ١٨٧٩ . وكانت ولاية الموصل تتكون من سنجق الركن (الموصل) وتتبعها سنجقيات كركوك والسليمانية ، وولاية بغداد وتتبعها سنجقية الديوانية وسنجقية كربلاء . أما ولاية البصرة فكانت تضم سنجقية العمارة وسنجقية البصرة نفسها وسنجقية المنتفق . وكانت كل ولاية مقسمة إلى سنجقيات (أو متصرفيات) وكل سنجقية مقسمة إلى أقضية والأقضية إلى نواحى. أما الوالى الذى يحكم فى الولاية والمتصرف الذى يحكم فى السنجقية فيعينه السلطان ، وأما الأقل مرتبة فيعينهم الوالى نفسه . وكان الوالى يمثل السلطان ويعامل القناصل الأجانب وشيوخ القبائل ويتولى الإشراف على دخل الولاية بمساعدة الدفتردار . وفى كل ولاية مجلس إدارى يتألف أساساً من الموظفين ومن أعضاء منتخبين فيهم ممثلون للمسيحيين واليهود . وأما حفظ النظام فقد وكل إلى قوة عسكرية صغيرة تسمى الضبطية وتتبع وزارة الدفاع التركى مباشرة . أما فيما يتعلق بالتشريع فقد تحول من الشريعة الإسلامية إلى مجموعة من القوانين المدنية والقانون التجارى الفرنسى .

ولا شك أن يد الإصلاح امتدت إلى الحالة فى العراق خصوصاً حين تولى مدحت باشا الحكم فى بغداد ، فشمل الإصلاح نواحى متعددة كالتعليم ونظام الحجر الصحى

(1) Bonne : State and Economics in the Middle East · P· 13 — 14 .

(2) L‘ Lodgrigg : Iraq 1900 — 1950‘ P . P . 1—19 ,

راجع كذلك أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، تأليف لونجرج ، ترجمة جعفر خياط .

والمستشفيات . ومع ذلك بقى نظام « الطابو » أو إدارة تسجيل الأراضى من أهم الأعمال التى تمت على يد مدحت باشا . وهو نظام كان يهدف إلى استقرار القبائل فى الأراضى الزراعية . فللقبائل شأن خطير فى حياة العراق الاقتصادية والاجتماعية فهى مجتمعات صغيرة متفرقة داخل المجتمع العراقى تحيط بمدنه الكبيرة وقراه وتتحكم فى المواصلات ومع أنها تتشابه عادة فى طرق حياتها إلا أنها كانت تختلف فى اتجاهاتها . فالقبائل العربية منقسمة بصفة تقريبية إلى نصف سنة ونصف شيعة وبعضها مثل اتحاد قبائل المنتفق شيعية تحكمها أسرة سنية . وفى كردستان كانت القبائل الشيعية نادرة والسنة منها تدين عادة بالولاء للسلطان العثمانى . وكانت قبائل الأكراد رحل تتنقل وراء مراكز الرعى ، بينما القبائل العربية تعيش بصفة عامة على مناطق الحدود العراقية الصحراوية فالظافر على الحدود الجنوبية الغربية للعراق وعنزة فى منطقة الرعى الشامية وشمر فى شمال الجزيرة .

ولم يكن من السهل تطبيق نظام الحكم العثمانى الجديد بين هذه القبائل داخل العراق ، كما لم يكن من السهل أن تستجيب هذه القبائل للتشريعات الجديدة واستبدال العرف العشائرى بالقوانين المدنية العامة . ولهذا طبق مدحت باشا نظام الطابو وهو يتضمن قيام إدارة التسجيلات ببيع أراضى الحكومة بأقساط صغيرة سهلة الدفع على أن يبقى لأصحاب الأراضى حرية التصرف العامة لا المطلقة ومنح هذا الحق بصفة خاصة لشيوخ القبائل بحيث تسع قطعة الأرض القبيلة التى يتولون رآستها . وقد أدى هذا النظام إلى أن أصبح الكثير من شيوخ القبائل ملاكا زراعيين وإقطاعيين كباراً وهى ظاهرة أوضح ما تكون فى اتحاد قبائل المنتفق .

ورغم إصلاحات مدحت باشا والاتجاه نحو التركيز فى العراق إلا أن نظام المركزية لم يحرز نجاحاً كبيراً لعدة أسباب : أولا صعوبة المواصلات فى العراق حالت دون نجاح هذه المركزية. فالمواصلات ظلت متأخرة وظروف العراق من حيث الجبال تزيد من مشكلة الاتصال وتوزيع القبائل فى العراق توزيعاً عريضاً يحول دون قيام حكومة مركزية وكانت الخصومة شديدة بين المدينة والقبيلة وبين الشيعة والسنة وبين العرب والأكراد . ثانياً : كانت ظروف العراق المناخية تنفر الموظفين الأتراك من الخدمة فى العراق . ثالثاً كان السلطان يعمد — لتأكيد نفوذه فى العراق — إلى الإيقاع بين السنة والشيعة مع محاباة السنة لولائهم للخلافة .

وفى بلاد الشام أجرى العثمانيون تنظيما جديداً . فمنذ الفتح العثمانى كانت بلاد الشام مقسمة إلى ثلاث ولايات كبرى هى : ولاية حلب التى تشمل شمال الشام وولاية طرابلس وتشمل وسط الشام ثم ولاية دمشق (تسمى ولاية الشام) وتشمل المنطقة الجنوبية من سورية إلى جانب فلسطين . وفى عام ١٦٦٠ وكنتيجة لثورة الأمير فخر الدين المعنى الدرزى فى لبنان أنشئت إيالة رابعة تتكون من المناطق الساحلية تكون مهمتها مراقبة الدروز والموارنة وهذه الإيالة الجديدة هى إيالة صيدا .

وفى عهد التنظيمات استقل لبنان ـ كما سبق ـ استقلالا ذاتياً فيما يعرف بمتصرفية أو سنجقية لبنان أثر مذابح عام ١٨٦٠ وتدخل الدول الأوربية . وفى عام ١٨٨١ وكنتيجة لزيادة أهمية بيت المقدس أنشأ الباب العالى سنجقية منفصلة هى سنجقية بيت المقدس تابعة للباب العالى مباشرة . وفى نفس الوقت كانت مدينة بيروت تمتد وتزدهر من الناحية التجارية فقرر الباب العالى سنة ١٨٨٨ إنشاء ولاية جديدة فى بيروت ضمت إليها سنجقيات اللاذقية وطرابلس وعكا ونابلس وصور وصيدا ومرجعيون . وفى عام ١٨٨٧ أنشئت متصرفية الكرك لتنظيم ما وراء نهر الأردن وكذلك فى عام ١٨٨١ أنشئت متصرفية دير الزور ـ على الفرات وهى منطقة خاصة للعشائر البدوية . وهكذا منذ عام ١٨٨١ حتى جلاء الأتراك عن سورية عام ١٩١٨ كانت بلاد الشام مقسمة إلى ثلاث ولايات هى دمشق وحلب وبيروت وإلى أربع سنجقيات مستقلة هى القدس ولبنان ودير الزور والكرك (١) .

وكما حدث فى العراق كانت الولاية فى بلاد الشام تقسم إلى سنجقيات والسنجقية أو المتصرفية إلى أقضية والأقضية إلى نواحى ، فالناحية هى الوحدة الإدارية الصغرى وكما حدث فى العراق أيضاً كان الوالى يحكم فى الولاية والمتصرف فى السنجقية والمدير فى الأقضية والمختار فى النواحى . وتشابهت اختصاصات كل منهم مع اختصاصات زملائهم فى العراق على نحو ما ذكرنا سابقاً .

وعلى الرغم من هذا التنظيم الجديد لبلاد الشام فلم يكن من المتوقع أن ينجح الحكم العثمانى فى مركزيته فى بلاد الشام لاعتبارات عدة : أولاها أن الانقسام

---

(١) راجع مقال الدكتور أحمد عزت عبدالكريم عن « التقسيم الإدارى لسورية فى العهد العثمانى » ص ١٢٧ — ١٨٤ حوليات كلية الآداب ـ جامعة عين شمس ، المجلد الأول مايو ١٩٥١ .

الشديد بين السكان أنفسهم من الناحية الدينية كان يحول دون وحدتهم . وقد كانت بلاد الشام مقسمة إلى عدد كبير من النحل والملل والمذاهب الإسلامية والمسيحية على السواء . ففى أواخر القرن التاسع عشر كان عدد سكان بلاد الشام يقدر بحوالى ٣٠٣٠٠ر٠٠ بما فيهم البدو وكان منهم حو ٢٠٠٠٠٠و١ مسلم سنى بينما بلغ عدد الشيعة ٥٠ر٠٠٠ . أما المسيحيون فكانوا مقسمين إلى مجموعتين رئيسيتين : المجموعة التى كانت تابعة للبابا فى روما وعددها حوالى ٦٠٠ر٠٠٠ والمجموعة الثانية التى لا تدع البابوبة وعددها حوالى ٤٠٠ر٠٠٠ . وتشمل المجموعة الأولى الموارنة فى لبنان وعددهم فى ذلك الوقت ٣٠٠ر٠٠٠ والكلدانيين ومركزهم فى حلب واليونان الكاثوليك والأرمن الكاثوليك وإلى المجموعة الثانية ينتمى اليونان الأرثوذكس والأرمن الجريجوريون واليعقوبيون . كما كان للبروتستانت عدة آلاف . هذا بينما بلغ عدد اليهود ١٠٠ر٠٠٠ موزعين فى دمشق وحلب والمدن الساحلية وإن كان أكثرهم مركزاً فى فلسطين .

وكانت العقبة الثانية دون نجاح الحكم العثمانى المركزى وجود الاقطاع الشامى المحلى الذى تركز بصفة خاصة فى الجبل ، هذا إلى جانب عدد كبير من العصبيات القبلية الكردية والتركمانية والعربية والعقبة الثالثة تمثلت فى تأخر طرق المواصلات. فالواقع أنه لم يكن ببلاد الشام فى أواخر القرن التاسع عشر سوى طريق واحد عهد ذلك الذى يصل بيروت بدمشق . كما تخلفت الخدمة البريدية ، فمن جبال طوروس حتى البحر الأحمر لم يكن هناك سوى ثمان مكاتب للبريد قليل منها ما كان يعمل لخدمة المراسلات الخارجية . وطريق الاتصال الوحيد الذى اعتنى به العثمانيون — لاعتبارات سياسة عسكرية — كان التلغراف . فإلى جانب الخط الرئيسى الممتد من القسطنطينية إلى سورية كان شمال سورية مركزاً هاماً للاتصال التلغرافى من ديار بكر إلى حلب ثم إلى قبرص (١) .

ولاريب أن سورية شاهدت فترة انتعاش نسى فى عهد السلطان عبد الحميد حين عين مدحت باشا حاكما فى دمشق ، فاستطاع هذا أن يخضع الدروز وأن يكسب عطف المسيحيين ، كما انفتحت سورية لرؤوس الأموال الأجنبية ولاسيما الفرنسية للعمل فى حقل الاستثمار الاقتصادى فانفتح طريق دمشق — بيروت عام ١٨٦٣

(1) Thoumin p- 350 — 55

وافتتحت شبكة للخطوط الحديدية بين المدن السورية الرئيسية فيما بين ١٨٩٢ و ١٩١١ . كما اتصلت دمشق بالحجاز بخط حديدى انتهى العمل فيه عام ١٩٠٨ .

رغم هذا فقد ظلت الاضطرابات تسود بلاد الشام من جانب العصبيات الإقطاعية والقبلية حتى قبيل الحرب العالمية الأولى . فقد أخضع الباب العالى ثورة للدروز فى عام ١٨٩٦ ونشب صراع حاد بين الدروز والموارنة تبعه ثورة فى الكرك عام ١٩١٠ ولم يخمدها الأتراك بسهولة ثم زاد الموقف اضطراباً حين ضرب الأسطول الإيطالى بيروت عام ١٩١٢ .

ومع أن سورية لم تحظ بكثير من الاهتمام فى ناحية التعليم من جانب الدولة العثمانية إلا أنها انفردت دون غيرها من الولايات العربية بنشاط تعليمى وثقافى واسع النطاق على يد المؤسسات التبشيرية المسيحية الأمر الذى كان له أكبر الأثر فى ظهور الاتجاهات العربية القومية فى بلاد الشام دون غيرها من البلاد العربية العثمانية .

كما عمد العثمانية إلى تأكيد مركزيتهم فى الحجاز — ولقد كان للحجاز صفة استقلالية منذ دخول العثمانيين فيه تتمثل فى نظام الشرافة — وقد ظل هذا النظام يتدعم طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر وهى الفترة التى امتلأت بحوادث النزاع بين بيت بركات وبيت زيد حول منصب الشرافة . وكان من العوامل التى ساعدت على تدعيم نظام الشرافة استقلال اليمن وانسحاب الجيش العثمانى من اليمن والبحر الأحمر أوائل القرن السابع عشر ، كما تدعم بفتح البحر الأحمر للتجارة الأوروبية خلال القرن الثامن عشر .

ولقد استمر الموقف على هذا النحو حتى الحكم المصرى للحجاز إبان الحروب الوهابية — ولاريب أن الحكم المصرى أثر تأثيراً كبيراً فى شبه الجزيرة وفى الحجاز بالذات وقد ظل هذا التأثير باقياً حتى إلى ما بعد انسحاب الجيوش المصرية فى أوائل الأربعينات ، وهو تأثير مشابه لتأثير الحكم المصرى فى سورية ، فقد ساهم الحكم المصرى فى شبه الجزيرة فى تقريب شبه الجزيرة ليس فقط للمعرفة الأوروبية بل فى دخول شبه الجزيرة فى إطار السياسات الأوروبية — ومحمد على هو الذى فتح الحرمين الشريفين للرحالة السويسرى بركاردت Burckhardt فزار مكة والمدينة كما فتح مناطق أخرى فى شبه الجزيرة لغيره من الرحالة الأوروبيين مثل سادلير Sadlier الذى استطاع أن يزور نجد فى عام ١٨١٨ وأن يعبر شبه الجزيرة من البحر

الأحمر إلى الخليج العربي وأن يكون أول أوربى يزور البلاد التى ظهرت فيها الدعوة الوهابية(١) . وبفضل كتاب سادلير وكتاب بركاردت المعروف باسم «ملاحظات عن البدو والوهابيين» لم يعد وسط شبه الجزيرة بلاداً مجهولة وثمة أثر عظيم الأهمية للحكم المصرى فى شبه الجزيرة يتمثل فى كسر شوكة القبائل العربية بقيام حكومة تعمل على إقرار النظام — وقد أفاد الأتراك كثيراً من هذا العامل فى قيامهم بعد ذلك بفرض قبضتهم على شبه الجزيرة بعد خروج المصريين - وقد بدأ هذا الاتجاه العثمانى الجديد فى الحجاز منذ عام ١٨٥١ .

وفى الثمانينات من القرن التاسع عشر كانت الشرافة قد فقدت الكثير من نفوذها التقليدى(٢) . وقد ساعد العثمانيين على زيادة قبضتهم فى الحجاز فتح قناة السويس الذى قرب المسافة بين القسطنطينية والحجاز - ثم جاء السلطان عبد الحميد مدفوعاً بسياسته الإسلامية، فكان من الطبيعى أن يوجه اهتماماً خاصاً للحجاز باعتباره مركز الحرمين الشريفين - فزاد من الأموال التى كانت تدفع للقبائل لحراسة قوافل الحج وأخذ يعمل على إنشاء خط حديدى يصل الحجاز بالشام - وفى عام ١٩٠٨ كان هذا الخط قد وصل إلى المدينة ولكنه لم يتقدم خطوة واحدة بسبب تمرد قبائل حرب.

ولما عزل السلطان عبد الحميد وتولى حزب الاتحاد والترقى الحكم فى ١٩٠٩ ، ظل الاتحاديون يوجهون اهتماما كبيراً للحجاز فعينوا الشريف حسين الذى عاش فترة طويلة فى القسطنطينية وكان من أسرة آل عون وهى فرع من آل بركات - وكان حسين متزوجاً بسيدة تركية كما كان ولداه فى « مجلس المبعوثان » (المجلس النيابى التركى فى الآستانة) فعبد الله نائب مجلس المبعوثان وفيصل كان نائباً عن جدة فى المجلس - وهكذا كان الاتحاديون يرجون من وراء تعيين الشريف حسين فى الشرافة الولاء للدولة العثمانية والحق أنه بقى على ولائه للدولة العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى فقد ساعد الأتراك فى عام ١٩١٠ — ١٩١١ ضد الحركة الإدريسية فى عسير وضد الإمام يحيى فى اليمن كما ساعدهم فى محاولة بسط النفوذ التركى فى نجد بحملته على نجد فى عام ١٩١٠ وهى الحملة التى كان يقودها ابنه عبد الله (أمير شرق الأردن فيما بعد) والتى

1· Hogarth : Arabia p. p. 107 — 108 .

(٢) راجع كتاب G , de Gaury واسمه Rulers of Mecca

أحرز فيها انتصارات على الدولة السعودية الثالثة (فى عهد عبد العزيز آل سعود) ثم انسحب بعد توقيع الاتفاق الذى لم يعمل به — وفى عهد الشريف حسين كذلك أدخل نظام التجنيد الإجبارى لأول مرة فى تاريخ الحجاز (١)

ولقد حاولت السلطة العثمانية أن تمد يدها عن طريق التنظيمات إلى مصر نفسها فحاولت تدريجياً إعادتها إلى باشوية عادية من الباشويات العثمانية وحرمانها من الوضع الذى خولته لها معاهدة لندن (١٨٤٠) والفرمانات التى صدرت مقرة للمعاهدة فيما بعد - فطالبت الدولة العثمانية عباس الأول بتطبيق التنظيمات فى مصر باعتبارها ولاية عثمانية ولكن عباس عارض فى ذلك وكانت تؤيده إنجلترا ففشل التدخل العثمانى فى مصر عن طريق التنظيمات — وفى عهد إسماعيل سعى إلى توسيع الحقوق التى اكتسبتها الباشوية المصرية بمقتضى فرمانات ١٨٤١ عن طريق وساطة الدول الكبرى والأموال التى أنفق فيها بسخاء على رجال الدولة العثمانية فكانت الفرمانات التى أصدرها السلطان بتوسيع حدود واختصاصات الخديوية والتى انتهت بالفرمان الشامل عام ١٨٧٣ — ثم تباعدت مصر عن الباب العالى بازدياد النفوذ الأوربى فى عهد إسماعيل ثم بالاحتلال البريطانى فى عصر توفيق — ومع ذلك فقد ظلت مصر من الناحية النظرية ولاية عثمانية حتى عام ١٩١٤ حتى أعلنت الحماية البريطانية على مصر .

* * *

وإلى جانب المحاولات العثمانية نحو مركزية السلطة فى الولايات العربية التالية لها كانت هناك محاولات أخرى — شملت عصر التنظيمات وعصر السلطان عبد الحميد (١٨٧٦ — ١٩٠٨) وعصر الاتحاد والترقى (١٩٠٩ — ١٩١٤) - لغزو البلاد العربية التى لم تخضع للحكم العثمانى فى عصره الأول أو التى خضعت له ثم استقلت عن الدولة العثمانية .

وكانت اليمن قد استقلت عن الدولة العثمانية منذ ١٦٣١ لما يقرب من قرنين شاهدت خلالها نشاطاً تجاريا كبيراً — ساعدها على ذلك انسحاب الأسطول من البحار الشرقية . فلم يعد فى إمكان الدولة العثمانية أن تطبق سياسة إغلاق البحر

---

(1) Hogarth' P . 125

الأحمر فى وجه التجارة الأوربية — فأخذت هذه التجارة تتدفق إلى مخا ، كما تدفق البن اليمنى فى أنحاء العالم المتحضر — ويشير الرحالة الدنمركى نيبور (Neibur) الذى زار اليمن فى عام ١٧٦٣ إلى سياسة التسامح التى كانت تتبعها اليمن مع العناصر غير الإسلامية. وفى أواخر القرن الثامن عشر حين قامت الحركة الوهابية فى نجد وتوسعت فى كل أنحاء شبه الجزيرة على يد الدولة السعودية الأولى دخل الوهابيون اليمن عن طريق عسير ووصلوا مخا فى عام ١٨٠٤ وظلوا هناك حتى أخرجهم محمد على من اليمن (١) — ولم يترك الوهابيون أثراً على الإطلاق فى اليمن غير أن محمد على لم يتمكن من البقاء فى اليمن طويلا بسبب معارضة إنجلترا من ناحية وانكماش دولته من ناحية أخرى .

ولقد ترك الحكم المصرى فى اليمن أثره البعيد فى تاريخ هذا البلد العربى ، إذا فتح اليمن للسياسات الأوربية، فأسرعت إنجلترا باحتلال عدن فى عام ١٨٣٩ وكانت تابعة لسلطنة لحج وخارجة عن حكم الإمامية فى صنعاء منذ ١٧٢٨ .

ولقد استمر اليمن مستقلا عن حكم المصريين فى أوائل الأربعينات — وكان الحاكم المصرى فى اليمن قد نجح فى كسر شوكة القبائل العربية الدائمة التمرد . ولاريب أن العثمانيون قد أفادوا من ذلك كثيراً حينما فكروا فى إعادة قبضتهم على اليمن — وفى عام ١٨٣٩ قامت الحملة العثمانية الكبيرة بقيادة توفيق باشا الذى نزل فى الحديدة وزحف إلى صنعاء فاستولى عليها ثم سرعان ما قامت الثورة فيها فانسحب توفيق باشا بمن معه من قوات إلى الحديدة. وبقى الحاكم العثمانى فى اليمن لايعدو الساحل حتى فتح قناة السويس فى عام ١٨٦٩ فأدى ذلك إلى تقرب المسافة بين الساحل الغربى لشبه الجزيرة المطل على البحر الأحمر بالقسطنطينية الأمر الذى ساعد على ازدياد قبضتهم على الحجاز واليمن — وعلى ذلك فقد قام مختار باشا فى عام ١٨٧٢ بغزو صنعاء مركز الإمامية الزيدية وإعادة السيطرة العثمانية فى اليمن . (١) ورغم الجهود التى بذلها العثمانيون للاحتفاظ باليمن فقد ظلت المناطق الشمالية دائمة الثورة والخروج على طاعة العثمانيين .

(1) G. W. Bury : Arabia Inflex or the Turks in Yamen, P. 13
Hogarth P 99

كانت الثورات اليمنية ضد الحكم التركى قد اشتد أوراها منذ ١٨٩١ على يد قبائل الشمال بزعامة محمد القاسم — وما إن تمكن العثمانيون من إخمادها حتى اشتعلت مرة أخرى فى عام ١٩٠٤ فاحتل اليمنيون صنعاء ولكنهم اضطروا إلى إخلائها تحت ضغط حملة فوزى باشا — وفى عام ١٩١٠ وكنتيجة لموقف تركيا السيء فى طرابلس الغرب ضد الطليان ، انتهزت القبائل اليمنية الفرصة بزعامة الإمام يحيى بن الإمام محمد القاسم وتحالف مع محمد الإدريسى حفيد أحمد الإدريسى والثائر فى عسير ضد الحكم التركى كذلك . وكان غرض الإمام يحيى من ذلك التحالف أن يحمى السيد محمد الإدريسى ظهره فى عسير إزاء زحفه جنوباً — فلما قام الإمام يحيى بثورته فى عام ١٩١٠ حذا الإدريسى حذوه ولكنه فشل فى الاستيلاء على مواقع الأتراك فى عسير الذين تمكنوا بفضل مساعدة الشريف حسين — شريف مكة — من هزيمة الإدريسى (١) — وهكذا اضطر الإمام يحيى بدوره إلى إخلاء صنعاء بعد احتلالها — وكان حاكم اليمن فى ذلك الوقت عزت باشا الذى اتبع سياسة الملاينة مع الإمام يحيى، فقد كان يدرك أن سياسة الحرب فى اليمن تكلف الدولة العثمانية فوق ما تحتمل وتبتلع القوات الشمالية حتى عرفت اليمن «بمقبرة الأتراك» — وكان يساعد عزت باشا فى حكم اليمن رجل سورى مثقف وهو محمود نديم بك (الذين بقى حاكما فى اليمن حتى ١٩١٤) واستطاع هذا الرجل بفضل ثقافته العربية وأسلوبه المهذب أن يجذب إليه الإمام يحيى وأن يلعب دوراً فى تصفية الخلافات بين العثمانيين والإمام يحيى — وفى مايو ١٩١١ وقع الميثاق بين الدولة العثمانية والإمام يحيى . وكان من أهم شروطه أن القانون المدنى والجنائى فى اليمن لا يرتكز على التشريع العثمانى ولكن على الشريعة الإسلامية وأن يكون الإمام المسئول عن تطبيق الشريعة الإسلامية فى اليمن على أن تقدم تركيا له مساعدة مالية كبيرة وتسنده الحاميات التركية فى اليمن (٢) .

(١) عن تاريخ السيد محمد الإدريسى فى عسير راجع كتاب F. jacob: Kings of Arabia. Ch. IX وعن اليمن نفس الكتاب الفصل : ٤ — ٦ — ٧ . وكذلك عن عسير مذكرات الفريق شفيق كمال باشا (متصرف عسير والقائد العام فيها من سنة ١٩٠٨ إلى ١٩١٢) نشرت تباعا فى جريدة الأهرام فى شهر نوفبر وديسمبر ١٩٢٤

(٢) راجع شروط الاتفاقية فى كتاب نزيه مؤيد العظم « رحلة فى بلاد العرب السعيدة » جزء أول ص ١٥٦ — ١٥٨ .

ولا شك أن من أهم العوامل التى شجعت الإمام يحيى على قبول هذا الميثاق ظهور الخطر الإيطالى الاستعمارى على اليمن حينما قامت البحرية الإيطالية من قاعدة مصوع إبان الحرب التركية ـ الإيطالية بمحاصرة ساحل اليمن وضرب الحديدة ، كما ساعد الإيطاليون الإدريسى بالمال والسلاح فى ثورته ضد الأتراك فى عسير — والحق إن الإمام يحيى بخلاف كافة الأمراء العرب مثل عبد العزيز آل سعود فى نجد أو مبارك آل صباح فى الكويت أو السيد محمد الإدريسى فى عسير أو الشريف حسين فى الحجاز بقى طوال الحرب العالمية الأولى على ولائه للأتراك مفضلا هذا على الانضمام إلى الدول الأوربية الاستعمارية ضد الأتراك .

* * *

والحديث عن محاولة العثمانيين لمد نفوذهم إلى نجد فى أواخر القرن التاسع عشر يتطلب أن نعرض إلى العلاقات بين نجد والدولة العثمانية قبل هذه الفترة .

لم يمتد الحكم العثمانى فى شبه الجزيرة ، خلال القرن السادس عشر بعد سقوط الحجاز واليمن فى يد العثمانيين إلى جوف الجزيرة العربية إنما تركز على سواحلها الواقعة على البحر الأحمر — وبصرف النظر عن طرق الحج التى كانت تستخدمها قوافل الحج الشامى والمصرى إلى الحجاز ، بقيت مناطق مثل حايل والإحساء بعيدة عن النفوذ العثمانى — ولقد حاول السلطان سليمان عام ١٥٥٠ أن يخضع القبائل فى هذه المناطق فسلط جيشاً جراراً بقيادة باشا دمشق ولكن الحملة فشلت ، فصرفت الدولة العثمانية النظر عن التوسع فى وسط شبه الجزيرة الذى بقى مستقلا بقبائله[1] — ثم تقلص النفوذ العثمانى فى شبه الجزيرة بخروج اليمن من السيطرة العثمانية أوائل القرن السابع عشر ويتحول النفوذ العثمانى إلى سيادة اسمية بحتة فى الحجاز .

وحوالى نهاية القرن السابع عشر ، كانت نجد وشبه الجزيرة باستثناء سلطنة عمان واليمن والحجاز ، مقسمة إلى عدد كبير من المقاطعات أو المدن المستقلة التى تحكم نفسها برآسة شيخ إحدى القبائل تحميه عصبية — وكان الدين لا يزال بين هذه القبائل فى شكله البدائى ، قد أهملت شعائره بين سكان المدن — أما أفراد القبائل فقد توقف العمل بهذه الشعائر من الناحية الفعلية حتى إن الرحالة الإنجليزى بلجراف (William Palgrave) فى كتابة (Nartive of a Year's Journey through Central and Eastern Arabia, 1825) يذكر أن الكثير من العادات

(1) Mechin : Arabian Destiny P 49

المتصلة بعبادة الصابئة ، كعبادة الشمس والقمر والنجوم التى كانت منتشرة قبل ظهور الإسلام ، كانت لا تزال تجد مكاناً لها بين القبائل وهذه هى الظروف الدينية والروحية التى أدت إلى الدعوة الوهابية .

وتدور الدعوة الوهابية حول محمد بن عبد الوهاب الذى ولد فى عوينة وهى بلدة صغيرة جنوب (العارض) التى تشكل مقاطعة من مقاطعات نجد ـ وينتمى والده إلى قبيلة بنى تميم التى كانت بزعامة بيت على تسيطر على جبل شعر فى ذلك الوقت .

واشتغل محمد بن عبد الوهاب بالتجارة كأغلب سكان نجد — وكانت رحلاته الأولى التجارية إلى أجزاء الوطن العربى . فزار البصرة وبغداد ودمشق واتصل بالعلماء كرجال الدين فى هذه الأقطار .

وبعد رحلاته فى بلاد الشام والعراق ، سافر إلى الحجاز وأدى فريضة الحج ، ثم عاد إلى بلاد نجد واستوطن بجوار الدرعية عاصمة نجد فى ذلك الوقت وبدأ فى نشر تعاليمه . وكان القصد من اختياره نجد لدعوته أن يكون بعيداً عن دولة سياسية منظمة كبيرة حتى لا تمتد إليه يد الاضطهاد وحتى يجد فى مجال التفكك السياسى فرصة سانحة لنشر مذهبه وكانت تعاليمه تنحصر فى ثلاث مسائل رئيسية هى :

أولا — تأكيد أن المعتقدات الإسلامية تبنى على ماجاء فى القرآن وحده ورفض كافة المعتقدات التى أدخلتها السنة — ثانيا — رفض السيطرة الروحية التى تدعيها الخلافة العثمانية أو أية خلافة أخرى ورفض أى تقدير لأشراف مكة أو الأسياد (سلالة النبى) أو أولياء الله أو الدراويش — ثالثا — إعادة النظام فى مسألة العبادة والصوم والحج إلى مكة — رابعاً — تحريم قاطع للخمر والدخان واللهو والسحر ولبس الحرير أو تزيين الملابس بالذهب — أو إقامة القباب فوق الأضرحة — وهكذا انبثقت دعوة محمد بن عبد الوهاب على أساس الرجوع بالإسلام إلى بساطته الأولى وإلى الموقف حيث تركه الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون متجاهلا بذلك تطور المجتمعات الإسلامية تطوراً يزيد عن أربعة عشر قرناً من الزمان —

وحوالى عام ١٧٤٢ استطاع محمد بن عبد الوهاب أن يقنع محمد بن سعود حاكم الدرعية بدعوته . وكان محمد بن سعود ينتمى إلى قبيلة مساخ إحدى قبائل عنزة — كان اعتناق محمد بن سعود للمذهب الجديد يعنى دخول أهالى الدرعية والمناطق المحيطة لها — وأخذ محمد بن سعود يعمل على نشر نفوذه فى المنطقة ، وهو فى نفس الوقت

نشر المذهب الوهابى فى نجد كلها حتى أصبح أول أمير وهابى فى نجد عند عام ١٧٤٥ [1].

وتوفى محمد بن سعود فى عام ١٧٦٥ ليخلفه ابنه عبد العزيز . وفى عام ١٧٨٧ توفى محمد بن عبد الوهاب .

ولقد كان الأمير السعودى الجديد يمتاز بالنشاط والطموح — فلما أخضع كل من نجد والحسا بدأ يزحف شمالا حتى وصل البصرة ثم منها إلى بلاد ما بين النهرين .

وكانت إغارات عبد العزيز على المناطق المجاورة للموصل قد أقلقت السلطات العثمانية قلقا شديداً — فجهزت فى عام ١٧٩٨ حملة تركية من بغداد نزلت بالأحساء بقيادة على باشا وكان بالحملة قوات بدوية تتألف من اتحاد قبائل المنتفق (وهى برآسة قبيلة آل سعدون) وكذلك قبائل الظافر وغيرها من القبائل المعادية للوهابيين — ومع أن الحملة نجحت فى الاستيلاء على جزء كبير من الأحساء إلا أنها فشلت فى التقدم جنوبا واضطرت إلى التراجع نحو البصرة فعاد عبد العزيز إلى الأحساء وأنزل العقاب بكل العناصر التى ساعدت الأتراك .

وعند هذا الحد تحولت الحركة الوهابية إلى دولة حقيقية ، لها حكومة مركزية ونظام ضرائبى وجيش نظامى .

ولما كانت قوافل الحج الوافدة من البحرين أو بغداد قد حرم مرورها عن طريق نجد إلى مكة ، فقد أحدث ذلك التحريم ضجة كبيرة فى العراق وإيران حتى قتل عبد العزيز على يد أحد الشيعة من الفرس كان يعيش فى كربلاء فى عام ١٨٠٠ وخلفه ابنه سعود — [2] .

ولقد أحدث مقتل عبد العزيز بن سعود رد فعل عنيف بين الوهابيين، فخرجت حملة كبيرة فى عام ١٨٠١ ضد سلطنة عمان بقيادة سالم أحد قواد سعود ، وفى نفس السنة خرج سعود نفسه على رأس جيش يقرب من عشرين ألف رجل إلى الفرات ونهب كربلاء وقتل كل الذكور ونبش قبر الحسين بن على — وكان لهذه الحملة بالذات وقع سيء فى أواسط العالم الإسلامى .

وخضعت جزيرة البحرين فى عام ١٨٠٠ بينما دخل الكثير من القبائل الواقعة

---

(1) Dickson. Ibid. 129—136.
(2) Dickson. Ibid. 129—136.

على حدود سلطة عمان فى الدعوة الوهابية وهم القواسم ومركزهم الرئيسى فى رأس الخيمة (وهم وهابيون حتى اليوم) — وكانو يدفعون الجزية للأمير سعود —

وفى عام ١٨٠٣ بدأ النزاع بين سعود والشريف غالب شريف مكة فغزا سعود الحجاز وعزل الشريف غالب وعين مكانه شريفاً آخر — غير أن الغزو الوهابى فى ذلك العام اتخذ من جانب سعود شكل تأدية فريضة الحج فلم تنهب جيوشه البلد، وكان العمل العنيف الوحيد الذى قام به هو هدم القباب المقامة على الأضرحة ، كما ألغى كل الضرائب والرسوم الجمركية وحطم كل الأدوات المستخدمة فى التدخين ومنازل الذين كانوا يتاجرون فى الحشيش أو الذين يشتغلون بالدعارة . وعاد إلى نجد وقد دان له كل وسط شبه الجزيرة بما فى ذلك المدينة — وبهذا تبلغ الإمارة السعودية أوج توسعها وتبلغ الحركة الوهابية أقصى مداها باستيلائها على عسير دون مقاومة تذكر ومن عسير إلى اليمن التى سقطت عاصمتها صنعاء بعد معارك كبيرة — [1]

وفى عام ١٨٠٨ غزا الأمير سعود العراق وحاصر النجف ولكنه فشل فى الاستيلاء عليها فرفع الحصار وانسحب — وفى عام ١٨٠٩ جمع جيشاً كبيراً لغزو بغداد ولكن قيام الاضطرابات فى نجد نفسها أقعده عن هذا المشروع - ثم تجدد مشروع غزو العراق فى عام ١٨١١ فهاجم العراق وتمكن ابنه عبد الله من الوصول إلى ضواحى بغداد بينما قام أحد قواده ويدعى أبو نقطة بغزو سورية والاستيلاء على دمشق ونهبها وإن كان الوهابيون قد اضطروا إلى الانسحاب من دمشق — [2] .

ولاشك من أن الأدلة على تحول الأنظار فى العالم نحو الأحداث الخطيرة التى كانت تجرى فى وسط الجزيرة أن أخذ التفكير فى أوربا يدور حول إدخالها فى الصراع الدولى الناشب فى ذلك الوقت بين فرنسا وإنجلترا وكانت سياسة نابليون تقوم فى محاربة إنجلترا على تأليب كافة القوى المحلية فى الشرق العربى وجنوب شرق آسيا على إنجلترا — ومن هنا كانت بعثة سباستيانى إلى مصر وسوريا عام ١٨٠٢ وبعثة الجنرال 'Dencaen' إلى الهند عام ١٨٠٣ للاتصال بتيبو صاحب الثائر فى جنوب الهند ضد النفوذ البريطانى — وهذا الاتجاه إلى جانب اتفاقية نابليون مع القيصر إسكندر فى تلست عام ١٨٠٧ على تقسيم الإمبراطور العثمانية ، هو الذى دفع نابليون إلى إيفاد بعثة دى لاسكارس "de Lascaaris" إلى السعوديين .

---

(1) Mechin, P. 50.
(2) Dickson, ibid, PP. 129—136.

ووصل لاسكارس إلى الدرعية فى أواخر عام ١٨١١ — وتمت بينه وبين الوهابين اجتماعات سرية متعددة — واقترح لاسكارس على الأمير السعودى أن يعاون فرنسا حول تقسيم الإمبراطورية العثمانية من ناحية وعلى معاونة الوحدات الفرنسية التى قد تتمكن فرنسا من إرسالها إلى الهند —

ولقد كانت عروض لاسكارس مغرية بالنسبة لسعود، فهو يستطيع الاعتماد على فرنسا إذا غزا سورية أو العراق - وعلم ممثلو بريطانيا فى جدة والسويس وعمان بهذه المفاوضات وأبلغوا أنباءها إلى حكومتهم. فأسرعت الحكومة البريطانية بإيفاد مبعوثين إلى الدرعية - بل لقد ذهب لورد كاسلراى وزير الخارجية إلى حد إغراء سعود بالاعتراف باستقلاله دوليا إذا امتنع عن غزو ممتلكات الدولة العثمانية والتحالف مع فرنسا - ولكن سعود فضل المشروع الفرنسى - وتحت تأثير هذا التفاهم الفرنسى السعودى، غزا سعود غزوته الشهيرة لسورية والعراق فى أواخر عام ١٨١٢ والتى وصل فيها إلى حدود حلب من ناحية وكربلاء من ناحية أخرى. وكان من الممكن أن ينتهى هذا الغزو إلى شىء لولا أن فرنسا كانت قد نكبت فى غزوها لروسيا عام ١٨١٢ فلم يكن فى إمكانها أن تقدم مساعدة للسعودية -(١)

ولقد كان من الطبيعى أن يحدث توقف قوافل الحج من أجزاء الشرق العربى والمغرب العربى إلى الحجاز وكذلك غارات الوهابيين على دمشق وبغداد أثراً بعيداً وعنيفاً فى العالم الإسلامى وأن يكون السلطان العثمانى فى موقف المطالب بالدفاع ليس فقط عن الولايات العربية وكذلك عن العالم الإسلامى ضد هذا الخطر الزاحف من وسط الجزيرة - ولا ريب أن السلطنة العثمانية تأخرت كثيراً فى الاستعداد لمواجهة هذا الخطر - إنما كان يدفعها إلى التريث انشغالها إبان هذه الفترة بالاحتلال الفرنسى لمصر (١٧٩٨ - ١٨٠١) فلما انتهت الحملة الرئيسية وتولى الباشوية محمد على وكلت إليه مهمة تصفية الوهابيين وكان يساعد على ذلك أن غالبية القوات السعودية كانت مشغولة فى الجبهة الشمالية . فأرسل محمد على حملة بقيادة ابنه طوسون باشا الذى استولى على مكة دون مقاومة ولكنه هزم أمام عبدالله بن سعود فى الداخل وتحطم نصف جيشه — وخرج محمد على بنفسه إلى الحجاز فى عام ١٨١٢ فقبض على شريف مكة الذى اتهمه بالتآمر مع السعوديين - وفى عام ١٨١٤ خرجت حملة طوسون الثانية

(1) Mechin, P. 51-52.

التى هزمت قرب الطائف — وبينما كان محمد على يجهز للحملة الثانية توفى سعود فى أبريل ١٨١٤ وخلفه عبد الله — وفى يناير ١٨١٥ خرجت حملة طوسون الثالثة التى تمكنت من هزيمة السعوديين هزيمة جدية لأول مرة . وأسرع طوسون فاحتل المدينة وزحف إلى نجد حيث أسرع عبد الله فى فتح المفاوضات ويعتقد ديكسون(١) أن السبب الذى حدا بعبد الله إلى طلب المفاوضات أنه كان يدرك ضعف موقفه — رغم ما لديه من قوة عسكرية كبيرة — بسبب تمرد البادية بعد انهيار الحالة المعنوية بين النجديين أثر انتصار طوسون وبسبب ميل القبائل بطبيعتها إلى عدم الخضوع للحكم المركزى. وعقد الصلح بين طوسون وعبد الله وكانت أهم شروطه : الاعتراف بالسيادة التركية وتسليم عاصمته الدرعية إلى حاكم يعينه السلطان — ولكن المعاهدة لم تحترم من الجانبين إذا رفض عبدالله تسليم الدرعية .

وإزاء هذا استدعى محمد على ابنه طوسون وأرسل بدلا منه ابنه إبراهيم باشا الذى غادر مصر على رأس جيش كبير فى عام ١٨١٥ وكانت تعاونه القبائل المعادية للسعوديين مثل بنى خالد وحرب وغيرها — واستطاع الاستيلاء على مدينة عنيزة وأن يخضع كل منطقة القصيم . واتبع إبراهيم سياسة الملاينة التى كان من شأنها استمالة عدد كبير من أهل نجد ، فقد كان يعقد دائماً المجالس ويمنح الهبات للناس كما منع السلب والنهب — ولقد استطاع بفضل ذلك أن يضم إليه الكثير من العناصر التى كانت سابقاً مؤيدة للبيت السعود — وبهذا وبفضل خبرائه العسكريين الفرنسيين الذين صاحبوا إبراهيم وفى مقدمتهم المهندس الفرنسى «Vaisslere» واصل إبراهيم زحفه حتى الدرعية فحاصرها وشدد الحصار عليها فطلب عبدالله المفاوضة وأصر إبراهيم على أن تجرى المفاوضات النهائية فى مصر بذهاب عبدالله إلى القاهرة ومفاوضته مع محمد على — وتقول الرواية السعودية إن إبراهيم أعطى كلمة شرف بألا يلحق بالأمير السعودى أى أذى — وسافر عبد الله مع جماعة من أنصاره فى حراسة شديدة إلى مصر ثم أرسله محمد على إلى القسطنطينية برجاء من محمد على بالعفو — ولكن السلطان شهر بعبدالله فى شوارع القسطنطينية ثلاثة أيام كاملة ثم شنقه علنا وهكذا انتهت الحقبة الأولى من الحكم الوهابى فى نجد . فأصبحت نجد منذ ذلك الوقت تابعة لباشوية القاهرة .

لقد استمرت نجد تابعة لما يقرب من عشرين سنة (١٨١٥ — ١٨٣٥)

(1) Ibid·

تحتلها القوات المصرية أحياناً وتكتفى حيناً آخر بتسلم الجزية منها — والحقيقة أن الحكم المصرى تمتع بسمعة طيبة إبان فترة وجود إبراهيم فى نجد. وكان الانعطاف العام ولا سيما فى جبل شمر والقصيم والاحساء أكثر تقديراً وميلا لحكم إبراهيم. غير أنه بعد رجوع إبراهيم باشا أثارت القوات التركية والألبانية حفيظة الأهالى باعتداءاتها المتكررة — وبدأت مذابح الأتراك على يد القبائل، أولاها فى عام ١٨٢٢ فى الرياض (العاصمة الجديدة للسعوديين لأن الدرعية لم تشيد أبداً بعد هدمها) والثانية فى عام ١٨٢٣ على يد تركى بن عبدالله آل سعود الذى استطاع أن يعيد السيطرة السعوديه فى العارض ثم استولى على الرياض وطرد القوات المصرية التى كانت لا تزال فى نجد. ومن عام ١٨٢٤ حتى ١٨٣٤ ركز تركى سلطته فى نجد والأحساء حتى عمان — ودانت له المناطق الساحلية على طول الخليج الفارسى، ولكنه ظل مع ذلك يعترف بسيادة الباشوية فى القاهرة ويدفع لها الجزية وفى عام ١٨٣٤ قتل تركى ليخلفه ابنه فيصل.

بمجرد أن وصل فيصل عرش الإماره قطع الجزية التى تدفعها الإمارة للحكومة المصرية، فأرسل محمد على حملة بقيادة جمال بك لعزله وتولية خالد بن سعود آل سعود الذى كان ينازعه السلطة — وعندما اقتربت القوات المصرية فر فيصل إلى الأحساء غير أن فيصل استطاع بفضل تأييد جزء كبير من أهل العارض وبعض قوات خورشيد باشا الذى تولى قيادة الجيش المصرى بعد جمال بك، أن ينتزع العرش من خالد ولكنه اشتبك فى حرب مع خورشيد أدت إلى هزيمته وأسره وإرساله إلى القاهرة وبهذا بدأ ما يسمى بالاحتلال الثانى لنجد.

ولقد استمر هذا الاحتلال الثانى زهاء سنتين فقط استدعيت بعدها غالبية القوات المصرية بسبب الأزمة العنيفة بين السلطان ومحمد على وبداية الحروب السورية ثم انسحبت كافة القوات المصرية حين فرضت تسوية لندن على محمد على وانكمشت دولته بمقتضى فرمانات التسوية (١٧٤٠ — ١٨٤١) — هذا بينما عين وال جديد من قبل الحكومة التركية — غير أنه حدث فى عام ١٨٤٢ أن قام عبد الله أحد أفراد أسرة سعود بالثورة على خالد وطرده هو والقوات المصرية وظل عبدالله يحكم حتى تمكن فيصل فى عام ١٨٤٣ من الهرب من القاهرة فعاد إلى نجد ليحتل مكان عبدالله كأمير على الإمارة السعودية.

وخلا حكم فيصل الطويل الذى امتد لواحد وثلاثين عاما لم تتمكن الحكومة العثمانية من فرض سلطتها على نجد فى أى شكل من الأشكال - وفى عهده عادت تقريباً

كل الأملاك التى كانت قد فقدتها الإمارة السعودية إليها فجبل شمر الذى كان عند حملة إبراهيم قد استرجع استقلاله تحت حكم أسرة ابن على من قبيلة بنى تميم، عاد للاعتراف بالسيادة الاسمية لآل سعود وبمساعدة فيصل استطاع عبد الله بن رشيد أن يكون إمارة فى حايل مع دفع الجزية لفيصل واعترف به أميراً على كل شمر. ولم يستطع فيصل أن يسترجع نفوذ آل سعود فى البحرين بسبب حماية إنجلترا لشيخ البحرين، ويعتبر عهد فيصل (توفى ١٨٦٥) آخر الأمراء الأشداء فى الدولة السعودية الثانية — وبعده انقسم أبناؤه على بعضهم، فابنه عبدالله كان وهابياً صارماً بينما كان سعود الابن الثانى أكثر تحرراً. وكان لكل منهما حزبه ورجاله، هذا بينما الابن الثالث يميل إلى حزب عبدالله أما الأخ الرابع عبدالرحمن فكان أصغر من أن يكون له دور فى السياسة. وقسمت الإمارة السعودية بين سعود وعبد الله. ولم يستمر الموقف كثيراً على هذا النحو إذ سرعان ما أجبر سعود أخاه عبد الله على الفرار فى عام ١٨٧١ وأصبح هو الحاكم بأمره فى الإمارة — وكان من جراء هذا الاضطراب أن انفصلت بعض أجزاء الإمارة السعودية مثل جبل شمر والإحساء.

ولجأ عبدالله إلى حايل حيث كان يحكم آل رشيد المعروف بعدائه الشديد للسعوديين والموالى للدولة العثمانية - ومن حاير بدأ الأمير عبدالله يتصل بمدحت باشا الحاكم فى بغداد وقد حدث هذا الاتصال فى وقت كانت الدولة العثمانية تفكر جدياً فى إدخال نجد ضمن ولاياتها العربية. فأصدر مدحت باشا إعلاناً بخضوع نجد للسلطان العثمانى وتعيين عبدالله فى منصب « القائمقام » فى نجد كما أعلن عزمه على إرسال قوة عسكرية تركية إلى نجد لتكون تحت تصرف القائمقام — وعارضت الحكومة البريطانية فى ذلك الإجراء على أساس أن معاهدات القرصنة وتجارة الرقيق التى عقدتها مع مشايخ الساحل المهادن لعمان تشمل فى نطاقها مناطق كانت تابعة للإمارة السعودية المستقلة، ولكن المعارضة البريطانية سرعان ما اختفت وأرسلت حملة من البصرة إلى الأحساء بقيادة حافظ باشا ونزلت فى القطيف فى يونية عام ١٨٧١ - غير أنه بعد أن احتلت القوات التركية نجد أعلن مدحت باشا أن أوامر الباب العالى تقضى بانتهاء حكم آل سعود من نجد وأن يتولى حاكم تركى من السلطنة، وعين حافظ باشا فى منصب « متصرف نجد ».

وقد استمرت الحروب بين العثمانيين وسعود آل سعود من ١٨٧١ حتى توفى سعود

فى عام ١٨٧٥ — وبوفاة سعود عاد الانقسام مرة أخرى إلى البيت السعودى بين أخوة سعود : عبد الرحمن وعبد الله أولاد فيصل فأعطى عبد الله لقب أمير وعبدالرحمن لقب الوزير الأول ولم ينه هذا النزاع بين الأخوة الأمر الذى ساعد على ضعف شوكة آل سعود ، وعرضهم للخطر من جانب محمد آل رشيد الذى كان يحكم فى حايل بأمره هناك . وكانت تركيا تؤيد هذا كل التأييد فأمدته بالسلاح لإنهاء الحكم السعودى فى نجد — وفى عام ١٨٩٠ قام محمد آل رشيد بأول حملاته وتمكن من الاستيلاء على الرياض بعد معركة عنيفة قتل فيها عبدالله . فعين محمد آل رشيد أحد أصدقائه سالم لحكم الرياض ولكنه سمح لعبدالرحمن بالبقاء فى أحد قصور السعوديين — ومع ذلك فقد قتل عبد الله ومحمد فى المعركة وبذلك أصبح عبد الرحمن سيد البيت السعودى دون منازع .

وقد ظل عبدالرحمن يعمل على تحريك الثورة ويفشل حتى اضطر إلى الهجرة مع أسرته وعلى رأسهم ابنه عبد العزيز آل السعود (ملك السعودية السابق) إلى الكويت فى عام ١٨٩٣ حيث ظل فى حماية ورعاية آل صباح .

وتحدد هجرة السعوديين بداية الصداقة التقليدية بين البيت السعودى وآل مبارك وتبنى آل مبارك قضية السعوديين لفترة طويلة . كما تنحصر أهمية تاريخهم فى المهجر فى أنه وضعت خلال المهجر أسس الاتجاه السعودى الودى نحو بريطانيا ذلك الاتجاه الذى انتهى فى عام ١٩١٥ إلى وضع السعودية تحت الحماية البريطانية .

وكانت إمارة الكويت نفسها تشهد فى تلك الفترة نشاطا من جانب الدولة العثمانية خصوصاً حينما تمت هذه الإمارة وأصبحت لها أهمية تجارية فى الخليج العربى حتى سميت بمرسيلية الشرق . وكانت الدولة العثمانية تدعى دائماً حق السيادة على الكويت — وفى أواخر القرن التاسع عشر ، وجرياً وراء استعادة نفوذهم فى الولايات العربية ، منح العثمانيون عبدالله آل صباح (أول أمراء آل صباح) منصب القائمقام منذ ١٨٧١ . وخلفه أخوه محمد فى عام ١٨٩٢ فوكل أمر الإمارة إلى رجل عراقى ماهر يدعى يوسف بن عبدالله آل إبراهيم ويوسف هذا كان مواليا للأتراك ويأمل أن يؤيده الأتراك لعزل آل صباح وتعيينه بدلا منهم — وكان لمحمد أخ غير شقيق يدعى مبارك الذى أدرك نوايا يوسف بن عبدالله فقام فى عام

١٨٩٦ بقتل أخيه محمد والاستيلاء على السلطة وهرب يوسف بن عبد الله إلى البصرة — ورأى الأتراك أن من الحكمة الاعتراف بسلطة الأمير الجديد ، فأقروه فى المشيخة فى عام ١٨٩٧ فى منصب « قائمقام » — ولكن مبارك كان يعلم أن هدف الأتراك بسط سلطتهم المركزية فى الكويت فرفض قبول هذا الطلب — وذهب الأتراك إلى حد إيفاد موظف للحجر الصحى إلى الكويت ، فما كان من الشيخ مبارك إلا أن فاتح المقيم البريطانى فى الخليج الفارسى لعقد معاهدة الحماية التى سبق ذكرها فى عام ١٨٩٩ — وغضبت الدولة العثمانية من تصرف الشيخ مبارك وتشبثت بحقها فى الكويت فأرسلت عام ١٩٠١ سفينة حربية إلى الكويت تحمل إنذاراً إلى الشيخ مبارك بالسماح لقوة عسكرية عثمانية فى البقاء فى الكويت أو اعتزاله منصبه والسفر إلى القسطنطينية ، ورفض الشيخ مبارك الإنذار العثمانى وانسحبت السفينة التركية — فجهزت الدولة العثمانية حملتين . حملة تركية من البصرة وأخرى من قبائل شمر بقيادة عبد العزيز آل رشيد . ولكن ظهور القوات البريطانية البحرية عند الكويت وأوقفت التدخل العسكرى التركى فوراً .

وفى عام ١٩٠٢ عاد الأتراك إلى محاولة التدخل العسكرى فى الكويت عن طريق القيام بانقلاب سريع حتى لا يترك للإنجليز فرصة للتدخل وذلك بمساعدة حمود آل صباح أحد المنافسين للشيخ مبارك فى عرش الإمارة الكويتية ، فأرسلت حملة بحرية ولكن السفينة البريطانية الحربية Lap Wing أسرعت بمهاجمة الحملة التركية الصغيرة وطاردتها ، وتوقف النشاط التركى فى الكويت مؤقتاً حتى يستأنف الأتراك نشاطهم مرة أخرى فى عام ١٩٠٢ — وفى عام ١٩١٣ بدأت المفاوضات بين الدولة العثمانية وبريطانيا لرسم حدود الإمارة الكويتية ووصل الطرفان إلى اتفاق فى يوليو من ذلك العام وبمقتضى هذه الاتفاقية اعترفت تركيا بالاستقلال الذاتى لإمارة الكويت مع بقائها تحت السيادة العثمانية الاسمية — . ولكن قيام الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٣ ودخول تركيا الحرب ضد الحلفاء حال دون تنفيذ هذه الاتفاقية .

من الكويت وبتشجيع من آل صباح أخذ عبد العزيز يتطلع إلى استعادة النفوذ السعودى فى الرياض مرة أخرى ، وفى عام ١٩٠١ قام مع عدد قليل جداً من اتباعه بالتسلل إلى نجد ومهاجمة الحامية التابعة لآل رشيد فى الرياض والاستيلاء على المدينة التى أعلن سكانها على الفور [1] تأييدهم لعبد العزيز وبدأ من ثم المجهود المضنى الذى بذله

(١) فى وصف حادثة استيلائه على الرياض انظر ديكسون ص ١٣٨ — ١٣٩ .

عبدالعزيز فى بناء الدولة السعودية الثالثة[١] وكانت هنالا عدة عوامل ساعدت عبدالعزيز على البناء السريع لدولته .

(أولا) كانت إمارة رشيد قد تعرضت فى السنوات التالية لخلاف حادبين أفرادالأسرة بعد وفاةعبدالعزيز آل رشيد عام١٩٠٦ وقد ظلت هذه الارتباكات حتى عام ١٩٠٨ بوصول محمد سعود الذى ظل حاكما فى حايل حتى عام ١٩٢٠ .

(ثانياً) أن تركيا نفسها شغلت بالصراع العنيف بين الأتراك الأحرار (حزب الاتحاد والترقى) والسلطان عبد الحميد ذلك الصراع الذى انتهى بالانقلاب الدستورى عام ١٩٠٨ ثم بعزل عبد الحميد نفسه عام ١٩٠٩

(ثالثاً) من العوامل التى ساعدت الإمارة السعودية على النمو السريع وقوف إنجلترا موقف المعارض بشدة للنفوذ التركى فى الخليج العربى — وقد رأينا شيئاً من هذا فى موقفهم من استرجاع الأتراك لنفوذهم فى الكويت سيما وأن النفوذ التركى كان يعنى انتشار النفوذ الألمانى خصوصاً حين منحت ألمانيا حق مد خط حديد برلين — بغداد . وكانت إنجلترا تنظر الإمارة السعودية على أنها ضمن مناطق الحماية البريطانية بسبب اشتراك الشياخات التابعة للسعودية (ولاسيما القواسيم) فى معاهدة القرصنة عام ١٨٢٠ وبسبب التأكد السعودى فى عام ١٨٦٦ (الخاص بعدم تدخل السعودية فى مصالح بريطانيا فى الخليج) .

(رابعاً) كذلك من العوامل التى شجعت عبدالعزيز آل سعود أن إنجلترا كانت تعمل على تصفية النفوذ العثمانى فى البحر الأحمر كذلك — ففى عام ١٩٠٤ وقعت إنجلترا الوفاق الودى مع فرنسا وانفردت بالنفوذ فى قناة السويس ، وفى عام ١٩٠٦ أجبرت إنجلترا الدولة العثمانية على سحب قواتها من ميناء العقبة .

وكان مبارك آل صباح يعمل كوسيط للتفاهم بين السعودية وإنجلترا . وطالب الإنجليز بالفعل فى عام ١٩١١ بعقد تحالف إنجليزى — سعودى يكون هدفه تصفية النفوذ العثمانى فى الخليج العربى ، ولكن إنجلترا كانت تفضل تأييد ين بن سعود من الناحية العملية على أن يأخذ هذا التأييد شكل التحالف العلنى حتى لا تخوض إنجلترا معركة سافرة مع الدولة العثمانية تؤدى إلى اضطراب الموقف الدولى برمته

---

(1) Hurewitz I, P· 172.

(خامساً) ولا شك أن من العوامل التى ساعدت عبد العزيز آل سعود أن الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى شغلت بكثير من الحروب فى مناطق مختلفة من الدولة ، ففى عام ١٩١١ شغلت بالحرب مع الطليان فى طرابلس وبرقة ثم فى عام (١٩١٢ — ١٩١٣) شغلت بالحرب البلقانية .

وكان المكسب الثانى الذى أحرزه عبد العزيز بعد أن وطد نفوذه فى نجد استيلائه على الأحساء وتصفية الحكم التركى هناك — وكان انتصاراً سهلا ساعده فيه أهالى الهفوف (عاصمة الأحساء) الذين كرهوا الحكم التركى كراهية شديدة . وهكذا وصلت الإمارة السعودية قبيل الحرب العالمية الأولى إلى نجد والأحساء[١] — واكتسب عبد العزيز باستيلائه على الأحساء من يد الأتراك سمعة طيبة فى العالم العربى كمناضل قوى الشكيمة ضد الأتراك — واتصلت به « جمعية العربية الفتاة » وهى جمعية تضم المناضلين من بلاد الشام ضد الحكم التركى ، ليتبنى القضية العربية فى العالم العربى — وكانت هذه الجمعية قد اتصلت بالكثير من أمراء العرب كالشيخ مبارك آل صباح فى الكويت والشريف حسين فى مكة - ولكن عبد العزيز رفض التعاون مع الجمعية لأن تحرير العرب كان يتطلب غزو سورية والعراق واستخلاصهما من يد الأتراك وكان عبد العزيز يذكر فشل أجداده فى ذلك وما ترتب على هذا الفشل فى عهد الإمارة السعودية الأولى .

وقبل الحرب العالمية الأولى مباشرة رأى عبد العزيز آل سعود - رغم تحالفه مع آل صباح وسياسته الودية مع الإنجليز - أن يصالح العثمانيين الذين كانوا حريصين بدورهم على تصفية خلافاتهم مع عبد العزيز . فأرسلوا وفداً فى عام ١٩١٣ إلى نجد وعقد مؤتمر الصبيحة بين عبد العزيز والوفد التركى وفيه توصل الطرفان إلى اتفاق يقضى باعتراف عبد العزيز بالسيادة الاسمية على نجد وملحقاته (أى تكون العلاقات ولائية فقط) على أن تساعده الدولة العثمانية لقاء هذا الولاء بالأسلحة والمال[٢] .

---

(١) أمين الريحانى : نجد وملحقاته ص ٢١٥ — ٢١٦ .

(٢) عبد العزيز آل سعود تلقب بأمير نجد وإمام الوهابية فى عام ١٩٠٢ وفى عام ١٩٣١ نودى به سلطاناً على نجد وملحقاته وفى ١٩٢٦ نودى به ملكا على نجد وملحقاته.

هكذا كانت سياسة العثمانيين فى الشرق الأوسط منذ عهد التنظيمات : محاولة تركيز نفوذهم فى الولايات العربية التى كانت تابعة لهم منذ العصر العثمانى الأول ومد نفوذهم إلى المناطق العربية التى كانت قد خرجت عن الدولة العثمانية أو التى لم تدخل تحت النفوذ العثمانى من قبل .

ثم اتخذ العثمانيون أسلوباً — إلى جانب الأساليب السابقة — لتأكيد نفوذهم فى الولايات العربية ظهر بشكل خاص فى عهد السلطان عبد الحميد الثانى ألا وهو تبنى هذا السلطان فكرة الجامعة الإسلامية . أولا : باعتبارها أداة تضمن التفاف العالم العربى حول الخلافة العثمانية فتتأكد السيطرة العثمانية على الولايات العربية فى وقت كانت الدولة العثمانية تفقد أملاكها فى البلقان بسرعة فائقة . وثانياً : أن السلطان عبد الحميد — وهو المعروف باستبداده كان يبغى من تأييده لحركة الجامعة الإسلامية تأكيد هذا الاستبداد اعتقاداً منه أن فكرة الجامعة الإسلامية تعنى الحكم الاستبدادى للخليفة فيطارد بذلك الحركة الدستورية التى أخذت تلح فى الدولة العثمانية فى ذلك الوقت . وثالثاً : كما كان عبد الحميد يهدف من وراء الجامعة الإسلامية إلى اتخاذها أداء للضغط على الدول الأوربية ، إذ التفت حوله الشعوب الإسلامية العربية وغير العربية ، الخارجة عن الإمبراطورية العثمانية والتى كانت تسيطر عليها الدول الأوربية ، وبالذات الشعوب العربية فى المغرب العربى والمسلمون فى الهند والتتر فى روسيا القيصرية .

وكان العالم الإسلامى يموج منذ أواخر القرن الثامن عشر بحركات بعث وإحياء دينية قوية ، جاءت كرد فعل لحركة الاستغراب فى الشرق الأدنى التى كانت تعنى اتجاهاً علمانياً فى حياة المجتمعات الإسلامية أو نتيجة لاعتداءات الدول الأوربية على أجزاء من هذا العالم .

وهذه الحركات الإسلامية على اختلافها كانت تحدد موقفاً معيناً من العلمانية والاستغراب — فبعضها كان يتخذ موقفاً سلبياً صرفاً من الاستغراب وينادى بالارتداد إلى الأصول الإسلامية الأولى وهذه هى الحركات السلفية كالحركة الوهابية فى شبه الجزيرة أو الحركة السنوسية فى شمال إفريقية أو الحركة المهدية فى السودان . وهذه الحركات رغم فشلها من الناحية السياسية استطاعت أن تترك آثاراً بعيدة المدى فى الحياة الدينية والفسكرية عامة فى مجتمعات الشرق الأدنى — ومن هذه الحركات الجامعة الإسلامية التى كانت دون شك أكثرها إدراكاً لمشكلات العالم الإسلامى

والتى أخرجت مدرسة المجددين فى الإسلام أمثال جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده — وقد عالج هذه الحركات من الناحية المذهبية كتاب من أمثال H.Gibb فى كتابيه Modern Trends in Islam و Whither Islam كما شرحها لوثروب ستودار فى كتابه « حاضر العالم الإسلامى »(١) — إنما يهمنا فى هذا المجال أن نعرض فقط لعلاقة الدولة العثمانية بحركة الجامعة الإسلامية .

إن حركة الجامعة الإسلامية التى دعى إليها جمال الدين الأفغانى (توفى عام ١٨٩٧) امتداد للحركة الوهابية أو السنوسية من حيث إنها تهدف إلى تخليص الإسلام من الشوائب التى علقت به مع تغيير هام فى الاتجاه . ففى عهد جمال الدين الأفغانى كان النفوذ الاستعمارى الأوربى قد اجتاح الكثير من بلدان العالم الإسلامى وكان الأفغانى يحاول أن يوقف هذا الزحف عن طريق القوة المنظمة للحكومات الإسلامية الموجودة ، وهذه هى « العروة الوثقى لا انفصام لها » — فبينما كانت الحركة الوهابية أو السنوسية أو حتى المهدية تتجه إلى محاربة النفوذ العثمانى ، كانت حركة الجامعة الإسلامية تدعو إلى ضرورة وحدة صفوف المسلمين شعوباً وحكومات للوقوف أمام الزحف الأوربى — ولذلك وضع الأفغانى مخططاً شعبياً — كان منبره جريدة المنار فى القاهرة — لحركة الجامعة الإسلامية ، يستند على أسس وطنية ويعمل على الصعيد السياسى مباشرة ضد النفوذ الأوربى المتغلغل — إلى جانب الدعوة الإصلاحية ضد المساوى الدينية والاجتماعية التى دخلت المجتمعات الإسلامية .

وقد قدم مؤلف كتاب حاضر العالم الإسلامى ملخصا لدعوة الأفغانى وفكرة الجامعة الإسلامية على النحو التالى (العالم النصرانى على اختلاف أممه وشعوبه عرقاً وجنسية هو عدو مقاوم مناهض للشرق على العموم وللإسلام على الخصوص — فجميع الدول النصرانية متحدة معاً على دك الممالك الإسلامية ما استطاعت إلى ذلك سبيلا . الروح الصليبية لم تبرح كامنة فى صدور النصارى كمون النار فى الرماد ، روح التعصب لم تنفك حية معتلجة فى قلوبهم حتى اليوم ، كما كانت فى قلب بطرس الناسك من قبل — فالنصرانية لم يزل التعصب مستقرا فى عناصرها ، متغلغلا فى أحشائها ومتمشياً فى

---

(١) ترجمة عجاج نويهض وتعليق شكيب أرسلان . عن الجانب السياسى للحركات الإسلامية هذه راجع كتاب F. Valyi : Spiritual and Political Revolutions in Islam

كل عرق من عروقها — وهى أبداً ناظرة إلى الإسلام نظرة العداء والحقد والتعصب الدينى الممقوت — تنتحل الدول النصرانية أعذاراً لها فى كرهها وهجومها وعدوانها على الممالك الإسلامية وإذلالها وإكراهها بقولها إن الممالك الإسلامية هذه إنما هى من الانحطاط والتدلى بحيث لا تستطيع أن تكون قوامة على شئون نفسها — وفوق جميع هذا فهذه النصرانية عينها لم تفتأ تعمل هذا من ناحية، وتتذرع بألوف الذرائع من نواحى أخرى، حتى بالحرب والحديد والنار للقضاء على كل حركة حاولها المسلمون فى بلادهم وديارهم فى سبيل الإصلاح والنهضة... جميع هذا يوضح أن العالم الإسلامى يجب عليه أن يتحد اتحاداً دفاعياً عاماً، مستمسك الأطراف وثيق العرى ليستطيع بذلك الذياد عن كيانه ووقاية نفسه من القضاء المقبل. وللوصول إلى هذه الغاية الكبيرة إنما يجب عليه اكتناه تقدم الغرب والوقوف على تقدمه وقدرته).

ويلاحظ فى كلام الأفغانى أنه يأخذ حركة الاستعمار الأوربى على أنها حركة دينية نصرانية موجهة ضد الإسلام، وهو تفسير يتغافل عن العوامل الموضوعية والبواعث الجذرية لظهور الاستعمار، هذا على الرغم من أن حركة الاستعمار الأوربى كانت لا تزال حتى أواخر القرن التاسع عشر تأخذ شكل التعصب الدينى للمسيحية.

والحقيقة أن هذا ليس الضعف الوحيد فى تفكير الأفغانى، فبينما هو يسلم بزعامة الدولة العثمانية — وعبد الحميد بالذات — للجامعة الإسلامية، لم يكن يرى فى نفس الوقت أن تشجيع الحركات القومية يحمل تناقضاً صارخا من حيث إن الحركات القومية تعنى تفسخاً للوحدة الإسلامية وتصطدم بها اصطداماً مباشراً.

ومن الأمور التى لها دلالتها أن دعوة الأفغانى لقيت نجاحاً فى مصر بالذات أكثر بكثير مما لقيته فى بقية أنحاء الشرق العربى، ذلك لأن الحركة الوطنية فى مصر كانت تحارب النفوذ الأوربى ومن الطبيعى أن تتطلع إلى تأييد دولة إسلامية كبرى كالدولة العثمانية، بينما كانت نفس الفكرة الإسلامية تعنى فى بلاد كالشام والعراق إضافة قوة كبيرة للدولة المعادية للحركة القومية فى بلاد الشام ألا وهى الدولة العثمانية — فالحركة الوطنية فى الشام والعراق كانت موجهة ضد الدولة العثمانية — ولقد كان لذلك أثره الكبير فى ناحيتين: فالحركة الوطنية فى مصر ظلت — حتى الحرب العالمية الأولى — تعمل فى محتوى دينى واضح بينما الحركة الوطنية فى بلاد الشام كانت تعمل فى محتوى قومى سليم وكان لذلك أثره فى التباعد وعدم التعاطف بين الحركة الوطنية فى مصر والحركة الوطنية فى الشام والعراق حتى الحرب العالمية الأولى.

إن الدعوة الإسلامية — التى دعا إليها الأفغانى — تقوم على ركنين هما أساساها، الحج إلى بيت الله الحرام فى مكة والمدينة والالتفاف حول الخلافة — والخلافة كانت فى ذلك الوقت فى آل عثمان باعتراف العالم السنى. وذلك فقد عمل السلطان عبد الحميد فى هذين المجالين — فعمل على إحياء عظمة الخلافة الدينية واسترداد ما كان لها من الخلافة والهيبة والخطورة فى العالم الإسلامى. كما عمد إلى استصراخ المسلمين أجمعين إلى نصرته والالتفاف حوله وأخذ يهدد الدول الغربية بتحريك المسلمين فى البلاد الخاضعة لها، فالمسلمون فى ألبانيا يهدد بهم النمسا والمسلمون التتر والأكراد يهدد بهم روسيا، والمسلمون فى الهند يهدد بهم إنجلترا والمسلمون فى المغرب يهدد بهم فرنسا — وجمع إليه كثيراً من مقدمى العرب وزعمائهم ومشايخ الطرق من الحجاز والشام والعراق ونجد واليمن ومصر وطرابلس وتونس والمغرب، وغير العرب من زعماء الألبان فأقرهم فى الآستانة وأجرى عليهم الرزق، كما كان يرسل من الآستانة البعثات إلى الأقطار الإسلامية المختلفة. وشرع بذل المساعدات المالية بسخاء كبير للمدارس الدينية فى داخل مملكته وخارجها كما سخر الصحافة بدورها. فأنشأ المجلات التى أخذت على عاتقها السير بالدعوة بتوجيه منه وأنشأ مدرسة للوعظ والإرشاد واستغل خريجيها فى الدعاية له والفكرة دعوة الإسلامية — هذا فيما يتعلق بالتعبير عن مسئوليات الخلافة نحو المسلمين — أما فيما يتعلق بالحج وهو الركن الثانى من الجامعة الإسلامية فقد عنى السلطان عبد الحميد بالاهتمام بالحجاز فأنشأ الخط الحديدى إلى مكة والمدينة الذى تم بناؤه فى عام ١٩٠٨ لتسهيل الحج للمسلمين، كما دفع بشريف مكة ليحث الحجاج وينشر الدعوة بينهم — ولقد كان لإنشاء هذا الخط الحديدى وقع طيب جداً فى نفوس المسلمين يدل على ذلك ما ذكره سفير بريطانيا فى تقريره السنوى لعام ١٩٠٧ لحكومته فقال: (يمكننا أن نقرر بأنه من بين حوادث السنوات العشر الأخيرة على الأقل يوجد عنصران بارزان فى الموقف السياسى العام: الأول هو خطة السلطان الماهرة التى استطاع بها أن يظهر أمام ثلاثمائة مليون من المسلمين فى ثوب الخليفة الذى هو الرئيس الروحى فى الدين الإسلامى وأن يقيم لهم البرهان على قوة شعوره الدينى وغيرته الدينية ببناء سكة حديد الحجاز التى ستمهد الطريق فى القريب العاجل أمام كل مسلم للقيام بفريضة الحج — وقد ترتب على هذه السياسة أنه أصبح حائزاً على خضوع رعاياه له خضوعاً أعمى بشكل لم يسبق له مثيل، فيأنوا نتيجة هذا

الخضوع راضين عن حكمه الاستبدادى الذى لانجد فى جميع أدوار التاريخ ما يحاكى شأنه) .

ولقد كان من الطبيعى أن يحظى العرب بالذات — من خلال تيار الجامعة الإسلامية — بمركز مرموق عند عبد الحميد - فهم الذين فيهم الرسالة ومنهم الرسول وبلغتهم نزلت الرسالة وفى أراضيهم الأماكن المقدسة للمسلمين .وهم فوق ذلك يكونون العمود الفقرى للدولة الإسلامية — فأنشأ فرقة من حرسه الخاص من العرب واستخدم العرب فى شئونه الخاصة فى القصر — ويعتبر عزت باشا العابد وهو عربى من سورية من الأمثلة البارزة للعرب الذين حظوا بمكانة لدى السلطان عبد الحميد ، فكان عزت باشا السكرتير الثانى للسلطان ومن أقوى رجال مملكته —وكان الناس يقولون فى عهد عبد الحميد (إذا بقى الباب العالى والوزارة فى يد الترك فإن القصر قد وقع جميعه فى قبضة العرب)

ورغم سقوط السلطان عبد الحميد فى عام ١٩٠٩ إلا أن للنظام الدستورى الذى خلفه ظل يتمسك بالفكرة الإسلامية يحاول استغلالها فى لم المسلمين حول الدولة العثمانية ، وقد استغلت فكرة الوحدة الإسلامية بالفعل فى الحرب الطرابلسية ضد إيطاليا وفى حروب البلقان — ومع ذلك فقد كان من الواضح أن الفكرة الجامعة الإسلامية أخذت تتلاشى لتحل محلها الأفكار القومية التى كانت تستند على أسس مختلفة تماماً ، فالأخيرة حركات علمانية من ناحية وموجهة فى النهاية ضد السلطنة العثمانية وبالتالى إلى تفتيت الوحدة الإسلامية من ناحية أخرى .

ثامناً — الحركات القومية فى الشرق الأدنى

فى ظهور الحركات القومية فى الشرق العربى يجدر أن نشير إلى حقائق عامة لها أهميتها لفهم الظروف التى قامت فيها هذه الحركات :

أولا : من الناحية التاريخية يتحدد ظهور هذه الحركات بأواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين - فمنذ هذه الفترة دون قبلها ظهرت كافة العوامل التى أتاحت الفرصة لتحرك القومية فى شكل حركات سياسية هادئة .

ثانياً : هذه العوامل المرتبطة بظهور الحركات القومية هى تدهور الإقطاع كنظام متحكم فى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية - وقد رأينا كيف ساهمت حركة التنظيمات فى هدم كافة القوى الإقطاعية فى الدولة العثمانية - فالإقطاع من شأنه تفتيت المجتمع أو تجزئته إلى وحدات منعزلة أو شبه منعزلة فكرياً واجتماعياً واقتصادياً - ونظام الإقطاع يحول دون الانسجام التام والتماذج بين أجزاء المجتمع - فعلى الرغم من أن مقومات الأمة موجودة فى المجتمع الإقطاعى من لغة وتاريخ وغير ذلك إلا أن الإقطاع كان يحول دون نمو هذه المقومات وانصهارها وبلورتها — بل إن الأوضاع الإقطاعية تضعف من هذه المقومات وتقيم فى وجهها العقبات وتحرمها من النمو والازدهار

ومن ناحية أخرى فإن النظام الرأسمالى وما يتطلب من سوق وطنية واحدة واقتصاد قومى موحد يحل محل المراكز الاقتصادية المبعثرة التى تمثل النظام الإقطاعى إلى جانب تطور طرق المواصلات والتقدم العلمى فى كافة الميادين كالصحافة وغيرها تمثل كل هذه عاملا أساسياً فى ظهور الحركة القومية — وليس معنى هذا النظام الرأسمالى قد خلق القومية من العدم واصطنعها اصطناعاً وإنما كان للقومية إمكانيات ضعيفة ومبعثرة وغير مترابطة بسبب الإقطاع فجاء النظام الرأسمالى فأتاح الفرصة لهذه

الإمكانيات وطورها لا رغبة منه فى خلق القومية ولكن سعياً وراء تحقيق مصالحه الخاصة — ولهذا كله يربط ظهور الحركات القومية بانهيار الإقطاع وظهور العلاقات الرأسمالية فى المجتمع .

ثالثاً : ويرتبط ظهور العلاقات الرأسمالية فى المجتمع بظهور الطبقة المتوسطة أو التى اصطلح فى الغرب على تسميتها بالطبقة « البورجوازية » ، وبها قطاع ديناميكى هو قطاع المثقفين المسمى فى الغرب intelligensia . وهـذا القطاع بالذات هو الذى يسير الحركة القومية ويقود كافة الطبقات وراءه . والطبقة المتوسطة — التى كانت تشتغل ابتداء بالتجارة — مدفوعة أصلا بمصالحها الشخصية تهدف إلى القضاء على الإقطاع وتخليص السوق الوطنى من يد الاستعمار وتسعى إلى قيام حكم مركزى ، فهى طبقة تهدف إلى التخلص من الإقطاع والاستعمار بعد فشلهما فى مواجهة حاجات المجتمع ، ومن ثم فالحركة الوطنية تواجه وتحل الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع — وهذه الطبقة المتوسطة علمانية فى اتجاهاتها الفكرية متأثرة بالثقافة الأوربية وهى بذلك تطبع الحركات الوطنية بطابع مميز .

فالحركات الوطنية فى الشرق الأوسط ، علمانية، عقلية تستند أساساً على وعى طبقة متوسطة وتستهدف تحقيق مبادىء أربع هى : الحرية الفردية والنظام الدستورى وهدم الإقطاع والتحرر الوطنى من السيطرة الأجنبية (١) — ومن المعروف أن الكفاح ضد السيطرة الأجنبية قديم فى تاريخ مجتمعات الشرق الأوسط ، إنما الحقيقة أن القوى الدافعة لهذا الكفاح قبل أواخر القرن التاسع عشر كانت الدين والتقاليد والعصبية أو الأسرية . وعلى قدر ظهور الطبقة المتوسطة وتفسخ الإقطاع كنظام مسيطر ، وعلى قدر تطور النظام الاجتماعى والاقتصادى فى اتجاه الرأسمالية تباينت مناطق الشرق الأدنى قوة وضعفاً للحركة القومية - فهى أظهر ما تكون فى أواخر القرن التاسع عشر

---

(١) حول هذا الموضوع راجع Hans kohn فى كتابيه

(1) Ntionolism in the Near East.
(2) Nationalism and Imperialism in the Hither East. Chap. 1.11

وأوائل القرن العشرين فى مصر وبلاد الشام ، أما فى نجد واليمن حيث المجتمعات متخلفة فى كافة نواحى حياتها ، فقد اتخذت المقاومة للسيطرة الأجنبية شكل الحركات الدينية والقيادات الدينية : الوهابية فى نجد والإمامية الزيدية فى اليمن والسنوسية فى شمال إفريقية والإدريسة فى عسير .

١ — الحركة القومية التركية

يحسن بنا أن نبدأ بمعالجة الحركة القومية التركية ليس فقط لأنها كانت مبكرة فى ظهورها عن الحركة العربية من ناحية الترتيب الزمنى ولكن لأنها أثرت بشكل مباشر وغير مباشر فى مجرى واتجاهات الحركات القومية فى بقية أنحاء الشرق الأدنى ، وهو أمر طبيعى لأن الدولة العثمانية كانت تسيطر على الشرق الأدنى ، ومن الطبيعى أن يكون للحركة القومية التركية صداها سواء الإيجابى أو العكسى فى بقية أنحاء الإمبراطورية (١) —

ترتبط الحركة القومية التركية بالحركة المعروفة بتركيا الفتاة (The Young Turks) التى ظهرت فى تركيا فى أواخر القرن التاسع عشر والتى ظلت تكافح حتى قامت بالثورة الدستورية عام ١٩٠٨ فأعادت دستور (أو المشروطية) ١٨٧٦ الذى كان معطلا منذ ١٨٧٨ على يد السلطان المستبد عبد الحميد وكانت حركة التنظيمات قد مهدت لذلك كثيراً ، أولا بهدم الإقطاع فى أشكاله القديمة وثانياً باستخدام الأنظمة الغربية فى كافة الإدارات العثمانية والجيش بالذات وثالثاً الاتجاه نحو إقامة حكم مركزى فى تركيا نفسها وفى الولايات التالية للدولة العثمانية — وكانت الطبقة المتوسطة تؤيد هذه الاتجاهات وتساند السلطنة فى حركة التنظيمات ولذلك يمكن تشبيه موقف الطبقة المتوسطة التركية

---

(١) حول الحركة القومية التركية يرجع إلى بعض هذه المراجع :

(1) E E Ransaur, The Young Turks
(2) W White, The Process of change in the Ottoman Empire .
(3) S G. Wilson, Modern Movements among Moslems.
(4) H. Luke. The old Turkey and the New Chap . VI·
(5) W.Miller, The Ottoman Empire and its successors, Chap· XIX
(6) U , Heyd The Foundation of Turkish Nationalism.

من السلطنة فى حركة التنظيمات بموقف الطبقات المتوسطه فى غرب أوربا من الملكيات المطلقة .

وترجع حركة تركيا الفتاة إلى عهد السلطان عبد العزيز (١٨٦١ — ١٨٧٦) الذى كان مستبدا . فعطل حركة التنظيمات — وكان قيام حركة تركيا الفتاة يعنى من ناحية أنه لابد من وجود قوة من العناصر الوطنية تفرض الإصلاح فرضاً على السلاطين الذين لا يجب أن يترك مصير حركة الإصلاح فى أيديهم، ثم هو ناحية أخرى يدل على بداية إحساس هذه الطبقة بقوتها الذاتية وحاجتها إلى التعبير عن نفسها .

لقد عبرت هذه الحركة عن نفسها — شأن كل الحركات الوطنية — أول الأمر فى الأدب ، فبدلا من النماذج الفارسية والعربية أخذ الاتجاه يظهر نحو تقليد النماذج الأوربية عامة والفرنسية خاصة . فكانت الحركة الرومانتيكية فى الأدب التركى — ومع أن هذه الحركة الرومانتيكية لم تكن لها قوة كبيرة ولم تترك أثرا بعيدا إلا أن أهميتها تأتى من أنها كانت انعكاساً — كما أنها ساعدت فى نفس الوقت — على تقوية الاتصال بالحياة الثقافية الغربية — فظهرت فى كتابات الأتراك تعبيرات جديدة فى الفكر التركى « كالحرية الفردية » و « الدستور » و « الحياة النيابية » وغير ذلك .

ولما كان من الواضح أن مثل هذه الحركة لا تستطيع أن تعيش فى إيالات الدولة بسبب استبداد السلاطين العثمانيين وكراهيتهم لكافة الاتجاهات التحررية ، فقد عاشت الحركة فى المهجر واتخذت لها مقرا فى لندن وباريس حوالى عام ١٨٦٠ — وفى عام ١٨٦٤ ظهرت أول جريدة معبرة عن اتجاه الأتراك الأحرار كانت تسمى « الحرية » ورئيس تحريرها رفعت بك .

ثم تحولت هذه الحركة الأدبية إلى حركة سياسية طابعها الأساسى قومى — فقد بدأ أعضاؤها يدركون ضرورة عدم توقف الإصلاح فى الدولة العثمانية — وأكثر من ذلك أنهم ربطوا بين الإصلاح وزوال الحكم الاستبدادى للسلاطين ، فأصبح هدفهم إقامة حكم دستورى — مع بقاء السلطنة فى الحكم — لا لتصفية الإمبراطورية العثمانية ولكن حتى تتمكن الإمبراطورية من الصمود أمام زحف الغرب وإرضاء القوميات المختلفة الثائرة داخل الإمبراطورية . وهذه حقيقة هامة جدا فى تاريخ حركة تركيا الفتاة ، فالحركة الوطنية التركية لم تهدف أبدا فى كافة مراحل نموها قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى ، إلى تصفية الإمبراطورية العثمانية ، بل على العكس كانت تهدف

إلى زيادة قبضة السلطة الحاكمة عليها عن طريق الإصلاح وهو موقف أدى إلى اصطدام القومية التركية التى تمسكت بسيطرتها فى داخل الإمبراطورية مع القوميات الأخرى ولا سيما العربية والأرمينية .

ولقد استمر نشاط هذه الحركة محصوراً فى الكتابة والنشر — وفى هذه الأثناء ظهرت مسرحية (الوطن) للكاتب التركى نامق كمال التى كان لها دوى هائل فى أوساط المتعلمين الأتراك ولاسيما طلبة المدارس العسكرية والتى منع السلاطين العثمانيون تداولها فى ولايات الدولة . ولقد استمرت هذه الكتابات والصحف الأتراك فى المهجر تتسرب إلى تركيا رغم الرقابة الشديدة .

ويظهر مدحت باشا كقائد لحركة تركيا الفتاة فى ذلك الوقت — ولو أنه لم يكن له صلة مباشرة أو علاقة بالنشاط الدائر فى لندن أو باريس — ومدحت باشا يمثل نموذجاً مثالياً للطبقة التركية الجديدة ، المثقفة ثقافة غربية والهادفة إلى الإصلاح: اشتهر كحاكم للولايات التركية الأوربية أولا ثم زادت شهرته كحاكم فى بغداد . وفى عام ١٨٧٣ عينه السلطان عبد العزيز فى منصب الوزارة العظمى (رئيس الوزراء) — فقد كان عبد العزيز فى حاجة إلى المال وكان يعتقد أن مدحت باشا خير من يدبر له هذا المال . وكان أمام مدحت باشا أحد أمرين فإما أن يساير السلطان عبد العزيز ويغض الطرف عن الاضطراب والفوضى فى الحكومة العثمانية وإما أن يحاول وضع حد لها وذلك أولا بوضع حد لاستبداد السلطان عبد العزيز بإنشاء الدستور وتحديد مسئولية الوزراء أمام الشعب — واختار مدحت باشا الطريق الثانى .

ولقد ساعده على أن يضرب ضربته أن الدولة كانت تواجه أزمات عنيفة ، فالحركة الوطنية البلغارية والصربية كانتا على أشدها تهدد بخروج بلغاريا والصرب كولايتين من الإمبراطورية وإلى خطر التدخل الأوربى فى شئون الدولة العثمانية . والأزمة الثانية كانت تتمثل فى عجز ميزانية الدولة وإفلاسها إفلاساً تاماً بسبب إسراف السلطان عبد العزيز ، ذلك العجز الذى انتهى فى عام ١٨٧٦ إلى إعلان إفلاس الدولة وتكوين الهيئة الدولية المعروفة « بإدارة الدين العثمانى العام » . وتحرك مدحت باشا واستطاع عن طريق الجيش وضباطه عزل السلطان عبد العزيز وتولية السلطان مراد الخامس



ابن السلطان عبدالمجيد — ولكن مراد كان مضطربا من الناحية العقلية ، فعزل وعين بدله السلطان عبد الحميد فى أغسطس ١٨٧٦ . ولقد كان اختيار مدحت باشا

لعبد الحميد على أساس قبوله لفكرة الحكم الدستورى ـ فأعلن الدستور (أو المشروطية) فى ٢٣ أغسطس عام ١٨٧٦ .

غير أنه سرعان ما اتضح لمدحت باشا أنه أساء اختيار السلطان الجديد، فقد كان عبدالحميد مستبداً كل الاستبداد ، فعزل مدحت باشا .

والواقع أن بعض الدول الأوربية قد ساهمت بطريق غير مباشر فى الانقلاب الحميدى الرجعى ـ حين أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية ، واستغل السلطان عبد الحميد فرصة الحرب مع روسيا لتأجيل اجتماع البرلمان وتعطيل الدستور ـ ولقد ظل السلطان عبدالحميد يحكم بعد ذلك حكماً مطلقاً ، ويقاوم كافة الاتجاهات المتحررة فى كافة الولايات عن طريق شبكة واسعة النطاق من الجواسيس والعملاء المهيجين ، متخذاً شعار الوحدة الإسلامية ستاراً لاستبداده وجرائمه .

وكان لابد إزاء هذا أن تنقلب حركة تركيا الفتاة إلى حركة سرية ـ ففى عام ١٨٨٩ أسس طلبة المدرسة الطبية العسكرية فى القسطنطينية (المكتب الطبى العسكرى) جمعية سرية سميت « الاتحاد التركى . » ؛ تعمل على عزل السلطان عبدالحميد وهذه الجمعية تحدد تحديداً واضحاً بداية العمل الجدى فى حركة تركيا الفتاة . ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى نشأة هذه الجمعية فى مدرسة عسكرية وانتشارها بعد ذلك فى المدارس العسكرية العثمانية خاصة ـ والواقع أن السبب فى ذلك يرجع إلى أن التعليم العسكرى كان أنضج أنواع التعليم وأكثرها صلاحية فى الدولة العثمانية (لم تنشأ جامعة القسطنطينية إلا فى عام ١٩٠٠) فبينما ظلت هيئة العلماء تسيطر إلى حد كبير على المعاهد الدينية وتسمى المدارس ، كان التعليم العسكرى الجديد يقوم على أسس أوربية ولاسيما المدرسة الفرنسية أولا ثم المدرسة الألمانية فيما بعد ـ ومن ثم كانت المدارس العسكرية أكثر اتصالا بالثقافة الأوربية ـ وكان طلبة هذه المدارس أكثر ارتباطاً بالاتجاهات الفكرية الأوربية ، وهو أمر يفسر ظهور الاتجاهات الثورية فى المعاهد العسكرية بالذات ـ ثم يضاف لتفسير هذه الظاهرة دور الجيش العثمانى فى الحياة التركية ، فالجيش العثمانى لم يكن مجرد أداة للحرب بل والحكم أيضاً ، وتاريخ الدولة العثمانية إلى حد كبير هو تاريخ الجيش العثمانى . فالجيش كانت تنعكس على صفحته حياة الأمة التركية كلها بقوتها وضعفها ـ والأتراك محاربون بطبيعتهم ، استمدوها ربما من بيئتهم الأصلية وربما بسبب وجودهم فى بلاد غريبة عليهم ـ ومهما يكن من أمر

فالحياة العسكرية كانت حياة طبيعية تماماً بالنسبة للأتراك ـ لقد بنى الجيش العثمانى الإمبراطورية فى عهد ازدهارها ثم ألقيت عليه مسئولية المحافظة عليها فيما بعد .

ولقد نظمت هذه الجمعية على غرار الجمعية الإيطالية كاربونارى (Carbonari) التى تأسست فى القرن التاسع عشر ولعبت دوراً فى الوحدة الإيطالية . ومن المؤكد أن رئيس الجمعية أدهم (أونيمو) قام برحلة إلى إيطاليا وتوقف فى برنديزى ونابلى فى طريقه إلى بلاده (ألبانيا) وأنه خلال إقامته فى برنديزى ونابلى درس تاريخ جمعية كاربونارى وتنظيماتها .

وسرعان ما انتشرت جمعية الاتحاد التركى من مدرسة الطب العسكرية إلى بقية المدارس العسكرية العالية ، الأكاديمية العسكرية ، المدرسة البيطرية ، والمدرسة الملكية (المدرسة المدنية لتخريج موظفى الدولة) والمدرسة البحرية ومدرسة المدفعية والمهند سخانة . وحوالى عام ١٨٩٢ بدأت الجمعية تنتشر بين موظفى الدولة .

وفى الوقت الذى كانت الحركة تنتشر فى القسطنطينية ، كان نشاط الأتراك الأحرار فى المهجر على أشده ـ وحدث اتصال بين هؤلاء الأتراك الأحرار فى المهجر وحركة الاتحاد التركى فانخرط هؤلاء الأتراك الأحرار فى الجمعية .

وكان فى مقدمة هؤلاء (أحرار المهجر) ثلاثة : أولهم خليل غانم وهو مسيحى عربى من بيروت ، كان نائباً فى مجلس المبعوثان (١٨٧٨) عن إحدى مناطق سورية ، فلما عطل السلطان عبد الحميد البرلمان فر هذا إلى أوروبا وأنشأ جريدة تركيا الفتاة « La Jeune Turquie » ، وكان قبل ذلك قد أسس جريدة فى جنيف تحت اسم (الهلال) — ومن هؤلاء أحمد رضا الذى وصل إلى باريس عام ١٨٨٩ — ويعتبر رضا دون شك من أكبر أعلام حركة الاتحاد التركى — تلقى تعليما أوربياً ، كان بعضه فى فرنسا ، وكان يجيد الفرنسية إجادة تامة — ولم يكن هناك شك فى إخلاصه ومثاليته ، ومع ذلك فلم يكن محبوباً فى دوائر الحركة بسبب عنفه وصرامته .

وكانت اتجاهاته المتحررة قد دفعته إلى أن يعتزل الخدمة كمدير للتعليم العام فى ولاية بورصة . فسافر إلى أوربا ليحمل على حكم السلطان عبد الحميد مع زملائه الأحرار الأتراك ـ واشترك أحمد رضا فى تنظيم الأتراك الأحرار فى باريس وتولى بالاشتراك مع خليل غانم تحرير جريدة (مشاورات) التى اتخذت لسان حال هذه الحركة منذ ١٨٩٥ ـ وفى هذه الأثناء ومن خلال كتابات جريدة مشاورات تحددت

أهـــداف جمعية الاتحاد والترقى على النحو التالى : ليس غرض الجمعية تصفية الإمبراطورة العثمانية بل تقويتها عن طريق الإصلاح على النمط الأوربى ، وليس غرض الجمعية إثارة القوميات الداخلة فى الدولة العثمانية بل على العكس إطفاء هذه النزعات القومية بعثمنة هذه القوميات المتباينة ، فالكل عثمانيون لافرق بين عرب وأتراك وألبان وأرمن ولا فرق بين مسلم أو مسيحى أو يهودى فالحركة أممية ، إذا شئت ، داخل العالم العثمانى .

أما الشخصية الثالثة الهامة فى نشاط الأتراك الأحرار فى المهجر (باريس) فكان مراد بك — ومراد هذا كان مدرساً للتاريخ فى « الكلية المدنية » — فر بدوره من وجه السلطان عبد الحميد ولجأ إلى مصر — وكانت مصر فى ذلك الوقت خاضعة لسلطة الاحتلال البريطانى — وكان الاحتلال يشجع كافة الحركات المعادية للسلطان عبد الحميد وسياسته الإسلامية التى كانت تضايق الاحتلال بالتفاف المسلمين فى مصر — بما فى ذلك أحزاب مصر الوطنية — حول السلطنة والخلافة العثمانية — وفى مصر أسس مراد بك جريدة (الميزان) التى أخذت بدورها تتسرب إلى القسطنطينية خفية إلى أعضاء الجمعية (الاتحاد والترقى) والمثقفين بصفة عامة .

وفى الوقت الذى كانت الجمعية دائبة النشاط فى باريس وجنيف والقاهرة ، أخذ أعضاء الجمعية فى القسطنطينية يدبرون انقلاباً — ربما دون اتفاق أو حتى علم إخوانهم فى المهجر .

ومحاولة انقلاب ١٨٩٦ ترتبط بالحاج أحمد أفندى الذى كان رئيساً للجنة المركزية للجمعية فى القسطنطينية وكان الجو مهيئا لذلك ، فالمذابح الأرمينية وتدخل الدول الأوربية فيها والثورة الوطنية فى كريت كانت من العوامل التى أضعفت مركز السلطان عبد الحميد — وكانت الخطة أن يقوم الجيش التركى فى القسطنطينية باحتلال الباب العالى إبان اجتماع مجلس الوزراء وخلع السلطان عبد الحميد والحصول على فتوى من شيخ الإسلام بشرعية هذا الخلع — وكان من الممكن أن يتم الانقلاب لولا أن علم عبد الحميد بأنباء هذه المؤامرة ، فقبض على رؤساء الحركة وأجرى اعتقال واسع النطاق تلاه حركة نفى لزعماء الحركة إلى خارج القسطنطينية وتصفية تامة لأفراد الجمعية فى المدارس العسكرية . وهكذا صفيت حركة الاتحاد والترقى الأولى .

والواقع أن سلوك عبد الحميد مع الأعضاء يبدو غريباً ، فهؤلاء كانوا متهمين

بانقلاب ضد نظام الحكم ، وكان من المعقول أن يقدم المتهمون للمحاكمة بدلا من نفيهم . ولكن يبدو أن عبد الحميد كان يدرك أن الأزمة الأرمينية قد أثارت الخواطر على الدولة العثمانية ، وأنه لم يشأ أن يزيد الموقف تعقيدا أكثر من ذلك بهذه المحاكمات — ولكن ثمة نتيجة حتمية ترتبت على هذا النفى وهى أن الأعضاء استمروا فى مزاولة نشاطهم فى المناطق التى نفوا إليها داخل الولايات العثمانية كما بقى الاتصال مستمرا بين المنفيين مع من تبقى منهم فى العاصمة نفسها .

فى هذه المرحلة (بعد فشل انقلاب ١٨٩٦) تركز عمل الجمعية تماماً فى باريس خصوصاً حين بدأ الإنجليز يملون من نشاط مراد بك وحركة تركيا الفتاة فى مصر . فسافر مراد إلى باريس عام ١٨٩٦ حيث أصبح يمثل الجناح اليمينى فى الجمعية أمام أحمد رضا الذى كان يمثل الجناح اليسارى — وكان مراد بك يتمتع بشعبية كبيرة بين أعضاء الجمعية . وكانت قدراته الأدبية تمكنه من تلك الشعبية كما أن ميله لفكرة الوحدة الإسلامية كانت تزيد من هذه الشعبية .

غير أن الجمعية بصفة عامة بعد ضربة ١٨٩٦ كانت قد ضعفت إلى حد كبير

أولا : بسبب الخلاف بين جناحى الجمعية : مراد بك فى اليمين ورضا فى اليسار —

ثانياً : بسبب الضربة التى وجهها عبد الحميد للجمعية وأعضائها فى القسطنطينية —

ثالثاً : تخلى الخديوى عباس حلمى عن تأييد الجمعية — وكان هذا واضحاً فى طرد مراد من مصر . ثم نفض الخديوى يده تماماً من الجمعية إبان زيارته لباريس فى عام ١٨٩٧ حين رفض أن يستقبل مراد بك فى فندقه الذى كان يقيم به ، وثار مراد بك وأعلن سخطه على الخديوى . ومنذ ذلك الوقت انسحب الخديوى نهائياً من الحركة .

رابعاً : عمد السلطان عبد الحميد إلى عرقلة نشاط الجمعية فى باريس بالطرق الدبلوماسية أحياناً وعن طريق عملائه أحيانا أخرى — وكان أكبر نصر حققه فى ذلك حين أوفد عميله جلال الدين باشا إلى باريس واستطاع هذا أن يقنع مراد بك بالتخلى عن نشاطه الثورى ، وبعودته الى حوزة السلطنة . وكان مراد قد سئم الكفاح وتعب منه وفضل الرجوع الى أسرته ووطنه —

ولقد كان من الواضح رغم نشاط الأتراك الأحرار فى المهجر أنه لابد من أن يقوم تنظيم داخل الدولة العثمانية نفسها حتى تستطيع الحركة أن تحرز من الناحية العملية نجاحاً يذكر — أما هذا التنظيم الجديد فيستحيل قيامه فى العاصمة بسبب قبضة عبد الحميد وجواسيسه وعملائه — وعلى ذلك فلابد من قيام التنظيم خارج العاصمة

وفى إيالات الدولة الأوربية بالذات ، لأنها بعيدة نسبياً عن قبضة عبد الحميد ولأن البلقان كان يموج بالحركات الثورية الوطنية .

وفى مقدمة الخطوات التى اتخذت فى هذا المجال ، التنظيم الذى أنشأه الضابط مصطفى كمال (أتاتورك) (الذى أسس الجمهورية التركية فيما بعد) ولقد تخرج مصطفى كمال من كلية أركان الحرب فى يناير ١٩٠٥ وعرف إبان حياته كطالب بالثورية — ثم تولى منصباً عسكرياً فى دمشق حيث وجد فى وحدته بعض العناصر الساخطة على عبدالحميد ، فألف منها فى أكتوبر عام ١٩٠٦ جمعية سماها (الوطن) —

ومن دمشق أخذت الجمعية تنتشر ، فظهرت لها فروع فى إيالات الشام: فى يافا وبيت المقدس ، وكان أعضاؤها من ضباط الجيش الخامس المرابط فى بلاد الشام — ثم سرعان ما اكتشفت الأعضاء أن الولايات العربية ليست مجالا واسعاً ، بسبب عيون عبد الحميد ، لنشاط الجمعية فقررت نقل مركزها إلى سالونيك .

وكانت سالونيك (مقدونياً) فى ذلك الوقت أكثر مناطق الدولة تقدما فكانت ذات طابع عالمى عن أية بلدة من بلدان الدولة — وكان نصف سكانها تقريباً من اليهود الذين هاجروا من أسبانيا ليجدوا التسامح الدينى فى رحاب الإسلام — وكان الكثير منهم قد اعتنق الإسلام فى القرن السابع عشر — وبالإضافة إلى ذلك كانت سالونيك تزخر بالقوميات البلقانية — وبصفة عامة كان مستوى التعليم والثقافة فى سالونيك أرقى من بقية الولايات العثمانية الآسيوية والأوربية . كما كانت سالونيك أكثر اتصالا بالعالم الأوربى .

لكل هذه الاعتبارات كانت قبضة عبد الحميد فى مقدونيا ضعيفة نسبياً — زد على ذلك أن سالونيك كانت البلد الذى ولد فيها مصطفى كمال — وفى سالونيك كان الجيش الثالث العثمانى .

ولقد غير مصطفى كمال اسم جمعيته الجديدة فى سالونيك فسماها (الوطن والحرية) ، ووجد فى سالونيك الجمعية العثمانية للحرية قد سبقته إلى سالونيك وأخذت تمارس نشاطاً كبيراً فدخل بجمعيته فى الجمعية العثمانية للحرية التى كان يتزعمها فى ذلك الوقت أنور ونيازى .

واكتشفت جمعية الاتحاد أنها تستطيع الإفادة من حركة أخرى كانت تجرى فى مقدونيا ، وهى الحركة الماسونية الحرة . فانخرط الكثير من أعضاء هذه الحركة فى الجمعية كما أصبحت مراكز الحركة أماكن اجتماع لضباط الاتحاد والترقى ، كما أفادت الجمعبة من خبرة الحركة الماسونية وعملها السرى .

ويدور كلام كثير حول علاقة حركة تركيا الفتاة بالماسونية — إذيرى بعض المؤرخين أن حركة تركيا الفتاة ليست إلا نموذجا لبقية الثورات التى استخدمتها اليهودية الدولية ممثلة فى الماسونية لخدمة مصالحها الخاصة — والحقيقة أن تركيا الفتاة هى التى استخدمت الحركة الماسونية وعملت تحت ستارها — (١)

ولم تكن الماسونية التنظيم الوحيد الذى ساعد تركيا الفتاة فى ذلك الوقت فقد كانت هناك الطريقة البكتاشية ، وهى طريقة دينية صوفية تركية — كانت واسعة الانتشار فى تركيا حتى يقدر أعضاؤها بعشر الأتراك فى الدولة العثمانية .(٢)

وكانت الطريقة البكتاشية تضم أساسا الفلاحين الأتراك والجنود ولكنها ضمت أيضاً عدداً كبيراً من المتعلمين — وفى البكتاشية ، رغم نزعاتها الدينية . اتجاهات وطنية تركية ، فهى تستخدم اللغة التركية والأساليب التركية فى الأدب ولذلك ساهم الأدب البكتاشى مساهمة فعالة فى إحياء النهضة الثقافية الوطنية التى بدأت تظهر واضحة فى رجل مثل زيا جوهالب (Ziya Gohalp) — وكانت عقائد البكتاشية تتوزع حسب معتقدات أفرادها إلى حد كبير ، فهى . ليست بالسنية الصرفة وإنما تتوزع توزيعاً عرضياً بين الخرافة البدائية والمادية الإلحادية — ثم يضاف إلى ذلك أن الطريقة البكتاشية كانت فى موقفها من الخلافة أميل إلى نظرية الشيعة الأمامية ومن ثم فقد كانت تتخذ موقفها غير مؤيدة تماماً للخلافة العثمانية ومن المذكور أن محاولات عبد الحميد لإحياء الخلافة وتأكيد هيبتها وجلالها كانت تقابل بالاستنكار من جانب البكتاشية (٣)

(١) راجع Ransaur .8 — 105 . P P

(٢) راجع J . K. Birge, The Bektashi Order of Dervishes

(٣) Christianity and Islam under the Sultans, vol 1.Hasluck, P. 438 .etc

Haslnck P. 438,etc,

ولا شك أن هناك عوامل ثانوية أخرى كانت تجعل الضباط الأتراك فى حالة سخط — وهذه العوامل ترتبط بحاله الجيش نفسه : ضباطه وجنوده — فلم تكن الترقية تمنح على أساس الكفاءة ، وكثيراً ما كانت الرواتب تتأخر — وكان الجنود والضباط فى سخط من إرسالهم إلى البقاع النائية الثائرة من الإمبراطورية لاسيما اليمن .

وفى أوائل ١٩٠٧ حدث اتصال بين الجمعية السرية فى سالونيك (الجمعية العثمانية للحرية) وبين مركز الاتحاد والترقى فى باريس واتفقا على العمل المشترك ووضع دستور موحد تحت اسم الاتحاد والترقى .

فالبلقان إذاً ومقدونياً بصفة خاصة وسالونيك بصفة أخص كانت معقل الضباط الثائرين فى الجيش الثالث يعملوون آخر الأمر لحزب الاتحاد والترقى — ولقد كانت خطتهم أن تقوم الثورة فى عيد جلوس السلطان عبد الحميد فى ٢١ أغسطس — ولكن حدث ماعجل بالثورة فقد تمت المقابلة بين إدوارد السابع ملك إنجلترا وقيصر روسيا فى ريفال فى ظروف الوفاق الودى (١٩٠٧) لتصفية الخلاف بين الدولتين وفهم من هذا الوفاق أنه مساومة استعمارية بين الدولتين على حساب الدولة العثمانية — كذلك حدثت فى ذلك الوقت اضطربات فى آلبانيا احتجاجاً على النمسا ، وقد فسرت هذه الاضطرابات على أنها مؤامرة من دولة النمسا لتبرر تدخلها العسكرى والسياسى فى ألبانيا — وكان لابد من أن يتحرك الضباط لإيقاف هذه المؤامرة الخارجية على الدولة العثمانية وممتلكاتها — فأرسل فريق من الضباط إلى السلطان عبد الحميد تلغرافاً يطالبونه بإعادة دستور ١٨٧٦ الذى عطله فى عام ١٨٧٨ .

وحاول السلطان تدارك الموقف بتعيين سعيد باشا المعروف بميوله المتحررة فى رئاسة الوزارة ولكن هذه الخطوة جاءت متأخرة ، إذا كان الكثير من الضباط وعلى رأسهم أنور باشا قد أعلنوا الدستور فى أماكن متفرقة من البلاد .

وفى ٢٤ يوليو ١٩٠٨ أعلن السلطان عبد الحميد إعادة الدستور وإلغاء الرقابة والجاسوسية وإجراء انتخابات لمجلس المبعوثان — (البرلمان العثمانى يتألف من مجلس نواب « المبعوثان » وهو بالانتخاب ومجلس شيوخ وهو بالتعيين)

وكان المجلس النيابى الجديد يضم ٢٨٠ نائباً عن طريق الانتخاب غير المباشر

على أساس أن كل مجموعة مابين ٢٥٠ إلى ٧٥٠ تنتخب عنها واحداً من الذكور البالغين فوق سن ٢٥ سنه [1]

وقوبل إعلان الدستور بابتهاج بالغ فى كافة أنحاء الإمبراطورية . فأعلن أنور باشا فى حماس بالغ (أن الحكومة الاستبدادية قد انتهت ، وأصبحنا جميعاً إخواناً — لم يعد هناك بلغار أو يونانيون أو رمانيون أو يهود أو مسلمون فتحت السماء الزرقاء الواحدة كلنا متساوون نفخر بكوننا عثمانيين) — وفى مدينة سيريس (Seraes) تعانق رئيس جمعية الاتحاد والترقى فى بلغاريا مع البطرق اليونانى ، وفى دارما سجن الضباط الأتراك أحد الأتراك لأنه أهان مسيحياً — وفى إحدى الكنائس الأرمينية اجتمع عدد كبير من الأتراك والأرمن للصلاة على روح ضحايا المذابح الأرمينية — وفى طرابلس (الشام) اشترك الأتراك العرب فى إقامة صلاة للشكر .

وأصر الضباط الأحرار على طرد عزت باشا كان من أكبر المقربين للسلطان ، ثم اتهموا سعيد باشا رئيس الوزراء بأنه انتهك الدستور بإصراره على أن يحتفظ السلطان بتعيين وزيرى الحربية والبحرية : وتنحى سعيد عن رئاسة الوزارة وخلفة كامل المعروف بميوله التحررية المتطرفة فأدخل يونانيا وأرمنيا فى وزارته — وبدأت حركة تطهير كاسحة فى الإدارة لكافة العناصر التى عرفت بولائها لعبد الحميد وسيطرت الجمعية (الاتحاد والترقى) تماماً على الموقف فى البرلمان [2] ، غير أنها سرعان ما وجدت لنفسها حزباً معارضاً هو حزب « الاتحاد الحر » الذى كان رئيسه إسماعيل كمال بك وكان هذا الحزب ينادى باللامركزية وهى بشكل تأكيد دعوة مضادة للاتحاد والترقى التى كانت تدعو المركزية . وبدأ الاحتكار بين الحزبين حين قتل محرر جريدة « الاتحاد الحر » لسان حال هذا الحزب — ثم تلى ذلك أن قامت الاضطرابات فى العاصمة فى أبريل ١٩٠٩ على يد حركة موحدة بين العناصر الرجعية من أنصار عبد الحميد « وجمعية الاتحاد الحر » — وكان عبد الحميد وراء هذه الاضطرابات — واحتل فريق من الجنود بقيادة أحد الألبانين البرلمان وقتل

---

(1) Miller, P 473.

(٢) كانت الغالبيـة فى مجلس المبعوثان للأتراك المسلمـين . وكان عـدد النواب العرب ٦٠ واليونان ١٨ والبلغار ٤ والصرب ٢ واليهود ٢ والأرمن ٢
Miller، P 479

ضابطين من أعضاء جمعية الاتحاد والترقى واضطر رئيس الوزارة حلمى باشا (الذى خلف كامل باشا) إلى الاستقالة وخلفة توفيق باشا، كما قتل وزير العمل وجرح وزير البحرية، وأصدر عبد الحميد فرماناً بالعفو عن الثوار — وفى نفس الوقت بدأت مذابح الأرمن فى بعض المدن.

ويعتقد بعض المؤرخين أنه لولا هذه المذابح لكان فى إمكان عبد الحميد أن ينجز الانقلاب الرجعى - فلما بلغت أنباء هذا الانقلاب سالونيك. زحف محمود شوكت بقواته إلى العاصمة لحماية الدستور بالقوة واجتمع مجلس المبعوثان فى سان استيفانو فى شكل جمعية وطنية وأعلن موافقته على خلع السلطان عبد الحميد على أساس فتوى من شيخ الإسلام - وفى نفس الوقت أعلن تولية السلطان محمد الخامس الذى ظل ألعوبة فى يد الاتحاد والترقى - ومنذ ذلك الوقت حتى قيام الحرب العالمية الأولى كان الاتحاديون مسيطرون على الحكم فى تركيا بزعامة أنور باشا وهم الذين دخلوا الحرب فى جانب ألمانيا.

قلنا إن جمعية الاتحاد والترقى لم تكن تهدف إلى تصفية الدولة العثمانية بل إلى «أممية الدولة العثمانية» أو عثمنة كافة القوميات، وهذا هو ما يسمى بالجامعة العثمانية ولم يكن هذا ممكناً فى عصر تحرك القوميات، كما أنه كان يعنى أن تتخلى «الملل» عما كانت قد كسبته من حقوق تحت النظام القديم — حقيقة أن العرض الذى منحه النظام الجديد بدلا من حقوق الملل كان مغرياً، وهو حقوق المواطن المتساوية مع الأتراك — ولكن هذا العرض كان نظرياً فقط. فمن الناحية العملية بدأ القلق من الجانبين ظاهراً للعيان — فاليونانيون أو البلغار أو العرب أو الأرمن لم يمثلوا فى المجلس إلا بعدد قليل — ثم أخذ المسيحيون يطالبون بالمساواة المطلقة فى الترقية وبأن تكون لهم وحدات عسكرية خاصة بهم تخدم فى ولاياتهم فاستاء الأتراك من ذلك والمسلمون بدورهم ساءهم أن يكون الجنود المسلمون تحت قيادة ضباط مسيحيين أو يهود يتلقون الأوامر منهم بل كرهوا فكرة أن يتدرب اليونانيون والأرمن تدريباً عسكرياً حديثاً وأن تكون فى أيديهم الأسلحة وهم على كل حال عناصر معروفة بكراهيتها للحكم التركى.

ولقد أخذت هذه الحقائق تبين حين زال استبداد عبد الحميد وهدأ الموقف قليلا — والحقيقة أن تركيا الفتاة لم تسنح لها الفرصة كاملة لحل هذه المشاكل المترتبة على قيام النظام الجديد. فقط لاحقتهم ثورات البوسنة والهرسك وبلغاريا وكريت، فأثارت هذه الثورات مشكلة النزاع بين المسلمين والمسيحيين من جديد على أشدها.

وقد كان موقف الاتحاديين من الوحدة الإسلامية من أوضح تناقضاتهم — وإذا كان لابد من تشبيه هذا الموقف بموقف مماثل فى الغرب، فهو موقف الجمهورية الفرنسية الثالثة من الكنيسة الكاثوليكية — ففى الوقت التى اتخذت فيه الجمهورية الثالثة شعار جامبتا « Le clericalisme, voila l'enuemi » كانت تتمسك بحقها فى حماية الكاثوليك ومؤسساتهم فى الدولة العثمانية تماماً كما كانت تفعل ملكية البربون — هكذا كان شأن الاتحاديين. ففى الوقت الذى بنوا دعوتهم على تناسى الفوارق الدينية وإهدار نظام الملل، تمسكوا من وجهة النظر المصلحية العملية بفكرة الوحدة الإسلامية لاستخدامها فى أغراض السياسة والمحافظة على الإمبراطورية — ففى الوقت الذى استخلص الاتحاديون من شيخ الإسلام فتوى دينية بخلع السلطان عبد الحميد، كان فى مقدمة الوفد الرباعى الذى تقدم إلى القصر السلطانى ليبلغ عبد الحميد نبأ عزله المحامى اليهودى عمانوبل كاراسوافتوس أحد قادة الحركة الماسونية فى سالونيك.

والحق أن الأتراك الجدد كانوا استعماريين كالأتراك القدامى، والفارق الوحيد بين الفريقين: أن الأتراك الجدد كانوا يتخذون أساليب أنجح وأقوى للاحتفاظ بالإمبراطورية — وقد ظل الأتراك الجدد يتشبثون بالفكرة الإسلامية واستخدموها فى محنهم كالحرب الطرابلسية مع إيطاليا وحروب البلقان.

٭ ٭ ٭

غير أنه ظهر فى أواخر الحرب البلقانية الثانية (١٩١٢ — ١٩١٣) اتجاه جديد بعيد عن الفكرة الإسلامية وعن الجامعة العثمانية. هذا الاتجاه هو الحركة الطورانية — فلقد كان استيلاء الأتراك فى أواخر هذه الحركة على أدرنة، أول عاصمة أوربية لهم (القسطنطينية) فى يوليو ١٩١٣، قد أثار ذكريات الانتصارات التركية القديمة ومجد الأتراك — وارتفعت بالذات مكانة أنور باشا كان يمثل بعث العسكرية التركية والذى أصبح بطلا وطنيا بعد انتصاره فى عام ١٩١٣.

وكان أنور باشا متأثراً إلى حد بعيد بالمدرسة العسكرية الألمانية، فقد عمل بعد ثورة ١٩٠٨ كملحق عسكرى لبلاده فى برلين ثم وزيراً للحربية فيما بعد وقد كان أنور باشا ورفاقه يؤمنون باعتناق اتجاهات ثلاثة فى وقت واحد لخدمة الإمبراطورية: حركة الجامعة الإسلامية لكسب العرب والأكراد والمسلمين بصفة عامة وحركة

الجامعة العثمانية لكسب العناصر غير الإسلامية فى الدولة والحركة الطورانية لكسب التتر الواقعين تحت الحكم العسكرى والذين كانوا يعطفون على إخوانهم فى الجنس (الأتراك العثمانيون) فى محنتهم — وكان لابد أن ينتهى الأمر بانتصار تيار واحد من هذه التيارات الثلاثة — أما الجامعة العثمانية فقد تخلوا عنها بعد ثورة ١٩٠٨ بقليل حين تجددت الاضطرابات القومية فى البلقان وفى أرمينية — ثم جاءت الحرب العالمية الأولى فأظهرت إفلاس الفكرة الإسلامية حين وقف العرب ضد الأتراك وحالفوا الإنجليز : وكان الاتجاه الوحيد الذى بقى هو الحركة الطورانية هو الاتجاه الذى خرجت منه القومية التركية الحديثة والجمهورية التركية المعاصرة .

ولقد لعب أنور باشا دوراً كبيراً فى الحركه الطورانية فهى دعوة إلى الوطنية المتطرفة الداعية إلى تفوق قومية معينة على غيرها من القوميات وفى حقها على السيادة على غيرها — ولابد أن بقاءه فى ألمانيا وتأثره بالاتجاهات الألمانية المتطرفة فى هذه الناحية قد أثر فيه إلى حد بعيد — فشجع حركة الكشافة التركية التى ارتبطت بالحركة الطورانية والتى اتخذت شعارا لها « الذئب الأغبر » إشارة إلى الوطن الأصلى للأتراك — بل تولى هو نفسه منصب الكشاف الأول .

والحركة الطورانية اتجاه إلى إحياء أمجاد الأتراك الأوائل ، وربط الأتراك المحدثين بتراثهم الحضارى القديم وإلى تخليص الفكر التركى وآدبه من المؤثرات الفارسية والعربية .

والطريف أن بداية هذا الاتجاه جاء من مصدر غير تركى . من كتابات الروائى الفرنسى الشهير ليون كاهون (Leon Cahun) الذى خطر له أن يتخذ كموضوع لمؤلفاته القصصية وغزوات وغارات المغول الكبار مثل جنكيز خان وتيمورلنك ، فصورهم فى صورة الأبطال العظام — وقد كان الغرض من هذه القصص تسلية الشبان الفرنسيين فى الربع الثالث من القرل التاسع عشر — فلما ترجمت هذه القصص إلى التركية ظهر لها أثر بعيد المدى فى نفوس الأتراك — وكانت الطبقة المثقفة التركية قد تعودت أن تقلل من شأن كل ماهو تركى فالقدامى منهم ينزعون نحو العرب والفرس والجدد ينزعون نحو الغرب دون ذكر فى الحالتين لتاريخ الأتراك قبل اعتناقهم الإسلام .

ولقد جاءت كتابات كاهون فى وقت شعر فيه الأتراك بنقص فيما يتعلق بتراثهم

الحضارى أمام القوميات الأخرى — ثم جاءت الحرب البلقانية الأولى . وانتهى الكثير من الأتراك إلى نتيجة واحدة : وهى أن الجماهير التركية وحدها هى التى تقوم على أكتافها أعباء الإمبراطورية وأن غيرهم يقاسم كل خير فى هذه الإمبراطورية وأنهم وحدهم العنصر الذى تستطيع أن تعتمد عليه الدولة فى بقائها وأزماتها ، ومن ثم فيجب أن تكون أداة الدولة الشعب التركى دون سواه ، وأن ينعكس ذلك فى سياسة الدولة الداخلية والخارجية فتكون الدولة العثمانية تركية لا عثمانية — وظهرت هذه الاتجاهات فى كتابات رجل مثل أديب ومسرحيته « تركيا تواجه الغرب » فظهرت فيها الشخصية التركية (سماها أسود العينين) كشخصية رئيسية فى المسرحية — بل تطرف البعض من أمثال عبيد الله أفندى فى كتابه (قدم جديد) فدعى إلى إزالة أسماء الخلفاء الراشدين من على الجوامع ووضع أسماء السلطان سليم وغيره من السلاطين العثمانيين الأوائل .

وثمة جانب آخر فى الحركة الطورانية ، هو الدعوة إلى تخليص التراث التركى الفكرى من المؤثرات الفارسية والعربية وقد تمخض هذا الاتجاه عن تأسيس الأكاديمية التركية فى عام ١٩١٣ وهذا الاتجاه أيضاً هو الذى انتهى إلى ترجمة القرآن إلى التركية فيما بعد — كما تختلف الحركة الطورانية فى الدعوة إلى تقوية الرابطة بين الأتراك العثمانيين والفروع التركية الجنسية فى البلاد الأخرى خارج الدولة العثمانية وكان من مظاهر ذلك أن مؤتمر تركيا الفتاة فى عام ١٩١١ قرر توسيع الهجرة لأتراك تركستان والقوقاز إلى الدولة العثمانية .

وهكذا انحصرت اتجاهات الحركة الطورانية فى ثلاثة خطوط : أولا — تخليص التراث التركى الفكرى من المؤثرات الفارسية والعربية . ثانياً — خلق صلة قوية دائمة بين أتراك الإمبراطورية العثمانية والأتراك خارج الإمبراطورية . وثالثاً — تفوق العنصر التركى وسيادته فى الدولة العثمانية (١)

وسيكون لهذا الخط الثالث أثر بعيد فى اتجاهات الحركة العربية ومواقفها من الدولة العثمانية .

---

(١) راجع H.Luke The Old Turkey and the New, Chap. VI, P.P. 123 – 158.
وكذلك محمد جميل بيهم : عرب وأتراك — وأمين سعيد : الثورة العربية الكبرى (الجزء الأول) .

ب — ظهور الحركة القومية العربية

يقتصر الكلام عن الحركة العربية فى هذا المجال على الولايات العربية الداخلة تحت الحكم العثمانى وبالذات بلاد الشام والعراق. فبقية أجزاء العالم العربى مثل حوض وادى النيل (مصر والسودان) والمغرب العربى كانت خاضعة للاستعمار الاوربى ومعزولة عن بقية أنحاء الشرق العربى ولذلك اتخذت الحركة الوطنية فيها أشكالا إقليمية خاصة — ولا ترتبط بالحركة العربية فى الولايات العربية إلا بلاد الشام والعراق ، أما بقية الولايات فى شبه الجزيرة العربية ، فلم تكن الظروف الاجتماعية والاقتصادية من حيث تخلفها ، تمكن من ظهور حركة قومية فيها — فالحركة القومية — كما سبق — ترتبط بالتطور الاجتماعى والاقتصادى فى المجتمع (تدهور الإقطاع وظهور العلاقات الرأسمالية والطبقة المتوسطة بما فى ذلك قطاع المثقفين منها [1]) .

ولا شك أن المجتمعات فى الشرق العربى قد شاهدت كثيراً خلال القرن التاسع عشر ، نقلها من أوضاع إقطاعية متخلفة إلى مرحلة جديدة فى اتجاه العلاقات الرأسمالية — ساهم فى ذلك محمد على وحكمه فى بلاد الشام إلى حد كبير. وساهمت كذلك حركة التنظيمات العثمانية التى رأينا أنها تعنى انتهاء الأنظمة العثمانية الإقطاعية المتبقية من العصر العثمانى الأول ، كما ساهمت فى هذا الموقف الجديد رؤوس الأموال الأجنبية المستقلة فى الشرق العربى — وبالنسبة لقطاع المثقفين ساهمت الإرساليات التبشيرية فى تكوينه ولا سيما فى بلاد الشام

---

(١) على الباحث الرجوع إلى المصادر التالية .

ا — جورج أنطونيوس : يقظة العرب ، ترجمة حيدر الركابى — الفصلان الخامس والسادس .

ب — Zeine : Arad — Turkish Relations and the emergence of Arad Nationalism, Chap. 3—4—5.

ج — مذكرات الدكتور أحمد قدرى ، الفصل الأول .

د — محمد عزة دروزة : حول الحركة العربية ، الجزء الأول .

هـ — أمين سعيد : الثورة العربية الكبرى ، الجزء الأول .

و — مصطفى الشهابى : القومية العربية .

وقد قلنا إن ظهور الحركة القومية مرتبطة بهذه التغيرات التى لم يعرفها مجتمع الشرق العربى إلا فى أواخر القرن التاسع عشر — ومعنى هذا — فى رأينا — أن الحركة القومية لم تظهر فى هذه المجتمعات قبل ذلك التاريخ .

ولا يعنى هذا أنه لم يكن هناك ترابط بين الشعوب العربية وإحساس قوى بهذا الترابط ، وإن قام هذا الترابط والإحساس على المستوى الدينى — الإسلامى — ففى خلال تاريخ العرب ، بعد الإسلام ، كان الإسلام يمثل القوى الروحية الدافعة للعرب فى نشاطهم السياسى والفكرى . فهو الذى دفع العرب إلى الخروج إلى البلاد التى فتحوها وأدخلوا فيها الإسلام والعروبة وهو الذى دفعهم إلى الدفاع عن العالم العربى ضد المغول والصليبيين — وهذه الحقيقة تفسر الدور الكبير الذى قام به المماليك والأيوبيون (وهم غير عرب) فى الدفاع عن العالم العربى ضد المغول والصليبيين — فمفهوم العروبة فى العصور الوسطى كان ملحقاً بالمفهوم الإسلامى . وعندما أمسك السلطان قطز بسيفين فى يديه — كما يروى التاريخ — ليقاتل المغول فى عين جالوت كان فى أعماق ضميره مؤمنا بأنه يدافع عن الإسلام ، وعندما فتح السلطان خليل بن قلاوون عكا آخر معاقل الصليبيين فى بلاد الشام كان يردها إلى حظيرة الإسلام . ومع ذلك فسيظل قلاوون واحداً من أعظم المناضلين عن الشعوب العربية فى القرون الوسطى وبذلك أدى للشعوب العربية خدمات كبرى من حيث لايدرى — إن هؤلاء السلاطين لم يكونوا عربا . ولكن البلاد العربية احتفظت بعروبتها نتيجة لانتصاراتهم — نعم لم يكن للعروبة كيان منفصل عن الإسلام ، فهذا الانفصال حدث فى ظروف تاريخية متأخرة لم تتوفر فى العالم العربى — ولا حتى أوربا نفسها — إلا فى القرن التاسع عشر .

ولم يفته الحكم العثمانى إلى إضعاف الترابط المتين بين الشعوب العربية على المستوى الإسلامى — فالحكم العثمانى كان ضعيفاً فى تأثيره فى الشعوب العربية ، وهو لا يتناسب من هذه الناحية مع طوله — ولم يكن للعثمانيين رصيد حضارى كبير على كل حال ليغيروا المستويات الأساسية فى الشعوب العربية . بل إن فكرة العثمانيين فى الحكم (وهى فكرة الحكم غير المباشر) تدل على أنهم لم يحاولوا — قبل أواخر القرن التاسع عشر — هذا التغيير .

والواقع أن الحكم العثمانى فى الشرق العربى كان من العوامل التى ساعدت على زيادة

هذا الترابط بين الشعوب العربية . فقد جمع العثمانيون العرب في دولة واحدة حقيقة إن هذه الدولة كانت تعنى حكما أجنبياً متخلفاً . ولكن في داخل هذه الوحدة كان الشرق العربي يكون وحدة صغيرة متصلة جوانبها على الدوام ، لا تفرقها حواجز جمركية أو سياسة — ويستطيع الدمشقي أن يسافر إلى بغداد أو مكة ويقيم فيها دون صعوبة تذكر.

ولقد كان يزيد من هذا الترابط في العصر العثماني عاملان هامان : العامل الأول هو الحج — ولا يجب أن ننظر إلى الحج في العصور الوسطى على أنه مجرد تأدية فريضة من فرائض الإسلام فحسب ، بل كان في المحل الأول مجال كبير للتجارة من ناحية والتبادل الثقافي من ناحية أخرى — وغالبية قوافل الحج كانت في الواقع قوافل تجارية كما أن بعض الحجاج من طلاب العلم كانوا يتوقفون في مكة أو القاهرة أو دمشق لعدة سنوات أو ربما بقية حياتهم للتدريس وتلقى العلم .

وأما العامل الثاني فهو تبادل الزيارات العلمية بين الطلاب والعلماء في الشرق والمغرب العربيين . ومن أوضح الأمثلة على ذلك الأزهر الذي يضم في نطاق الأروقة عدداً كبيراً من الأروقة العربية من أشهرها رواق المغاربة ورواق الشوام — وكان العلماء السوريون من أكثر العرب حباً للترحال ، كما كانت دمشق بسبب موقعها الجغرافي — مقراً لرجال العلم . وكان العالم يعتبر نفسه تلميذاً طوال حياته يسعى إلى العلم أينما وجده وترحب به دور العلم فينزل منزلة كريمة إما في منزل الأساتذة الخاصة أو في معاهد العلم نفسها — وعلى الرغم من انحطاط المستوى الثقافي في ذلك الوقت إلا أن العلماء العرب باتصالهم العلمي الدائم إلى جانب نشاط دور العلم استطاعوا أن يحفظوا المجتمعات العربية متماسكة في عصر سادت فيه الفوضى السياسية والتدهور الاقتصادي فالتعليم في الشرق العربي أيام الحكم العثماني كان يؤدي وظيفة اجتماعية أكثر منها تعليمية.

ولعل تاريخ كتاب الجبرتي «عجائب الآثار في التراجم والأخبار» من الأدلة على ذلك الترابط - ففكرة كتابة مشاهير العرب في القرن الثاني عشر الهجري جاءت أصلا من خليل المرادي وهو قاضي في دمشق - ثم طلب المرادي من الشيخ مرتضى الزبيدي - وهو يمني من زبيد - كان يدرس في القاهرة ، ويعاونه في جميع هذه التراجم . وكان عبد الرحمن الجبرتي (وهو أصلا من جبرت من الحبشة) تلميذا للزبيدي . فطلب الزبيدي من تلميذه أن يعاونه في جمع هذه التراجم - وانتهى الأمر بأن انفرد الجبرتي بالكتاب الذي طوره فيما بعد الى عجائب الآثار .

ونموذج آخر لهذا الترابط العربي على المستوى الإسلامي - يبدو واضحاً في الغزو الفرنسي لمصر (١٧٩٨ - ١٨٠١) فمع اشتراك الجالية العربية في مصر في ثورات القاهرة ؛ دفعت الحمية العربية - الإسلامية البعض من الشرق العربي والمغرب إلى الخروج من بلادهم للاشتراك في الجهاد ضد الفرنسيين - فمن الحجاز خرجت حملة من المتطوعين العرب بقيادة رجل مغربي يدعى الكيلاني (كان مجاورا بمكة والمدينة والطائف - فلما وردت أخبار الفرنسيس إلى الحجاز وأنهم ملكوا الديار المصرية انزعج أهل الحجاز لذلك وضجوا بالحرم . . . وصار هذا الشيخ يعظ الناس ويدعوهم إلى الجهاد ويحضهم على نصرة الحق والدين وقرأ بالحرم كتاباً مؤلفاً في معنى ذلك ، فاتعظ جملة من الناس وبذلوا أموالهم وأنفسهم - واجتمع نحو الستمائة من المجاهدين وركبوا البحر إلى القصير مع ما انضم إليهم من أهل ينبع وخلافه ، فورد الخبر أنه انضم إليهم جملة من أهل الصعيد) وكانت لهم وقائع مشهورة مع الفرنسيين في الصعيد .

كذلك ظهر في البحيرة رجل مغربي آخر يدعى « المهدوية » ويلقب نفسه بالمهدي - فدعى الناس إلى الجهاد وصحبته أعداد كبيرة من أعوانه (فكان يكاتب أهل البلاد ويدعوهم إلى الجهاد ، فاجتمع عليه أهل البحيرة وغيرهم وحضروا إلى دمنهور وقاتلوا من بها من الفرنساوية واستمروا أياماً كثيرة تجتمع عليه أهل تلك النواحي) .

ومن الأفكار التي شاعت أن محمد علي في زحفة على بلاد الشام كان يبغى إقامة دولة عربية منفصلة عن الدولة العثمانية وأن حركته تفيد بذلك مظهراً لبداية الحركة القومية العربية . ولا شك أن الحكم المصري كان مصلحاً في بلاد الشام ، إذا قورن بالأوضاع التي عرفتها بلاد الشام قبل ذلك ، ولا ريب أن إبراهيم باشا ابن محمد علي في تصريحاته - وسياسته بصفة عامة - كان يشير إلى هذه الفكرة - ولكننا ننفي بكل تأكيد وجود أي تفكير عربي عند محمد علي - فمحمد علي كان ألبانياً لا يعرف العربية . حقيقة أنه اكتشف إمكانيات العالم العربي ومتنوعاته المتميزة ، وأنه حاول أن يثير هذه العاطفة بين العرب لتبرير سياسته وحكمه لبلاد الشام ، أي يستحيل أن ينسب إلى محمد علي - وهو الذي كان يفاوض فرنسا على غزة والجزائر لحساب فرنسا وبأموالها - أي تفكير قومي عربي .

ويلاحظ حول نشوء الحركة القومية العربية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر

أولا : دور المسيحيين فى إثارة الوعى القومى العربى فى ذلك الوقت — وهو أمر طبيعى لأن الحركة القومية هى القطب المعادل للحركة الإسلامية التى تستبعد العناصر غير الإسلامية — ولقد كان من نتيجة إهمال العثمانيين لتعليم اللغة العربية بل ومطاردتها فى العصر العثمانى الثانى أن اللغة العربية وآدابها لم تجد سوى ملجأ واحداً هى الإرساليات التبشيرية المسيحية فى بلاد الشام بالذات — وكانت بلاد الشام، بسبب ظروفها الخاصة من كثرة عدد المسيحيين ووجود الأراضى المقدسة بها ، مركزاً لنشاط هذه الإرساليات منذ القرن السابع عشر . إنما اقتصر نشاط هذه الجمعيات على الناحية الدينية فى أوساط المسيحيين الشرقيين - وكانت غالبية هذه الإرساليات كاثوليكية - ثم دخلت البعثات البروتستانتينية التبشيرية بلاد الشام قبل الحكم المصرى بقليل - وفى عهد الحكم المصرى (١٨٣٢ - ١٨٤٠) ازداد نشاط هذه البعثات بتشجيع ملحوظ من إبراهيم بن محمد على وبعد انتهاء الحكم المصرى استمرت هذه البعثات تزاول نشاطها ونشطت بصفة خاصة فى الميدان الثقافى البعثات الأمريكية ففتحوا المدارس فى لبنان وبيروت وبيت المقدس ثم أنشأوا مدرسة خاصة لإعداد المعلمين وأخيراً أنشأوا الكلية السورية البروتستانتينية فى ١٨٧٦ (الجامعة الأمريكية فيما بعد) فى بيروت - وقد أدى نشاط البروتستانت الأمريكان إلى نشاط من جانب البعثات الكاثوليكية القديمة وبالذات الجوزويت - وبدأ التنافس يشتد بين الفريقين فأنشأ الجوزويت المدارس فى بيروت وحلب ودمشق وزحلة ثم أنشئوا لمنافسة الكلية البروتستانتينية جامعة سان جوزيف وكان من الطبيعى أن يجرى التعليم فى كافة هذه المدارس والمعاهد باللغة العربية إذا قدر لها النجاح فى البلاد العربية - وهكذا أتيح للمسيحيين فرصة الاطلاع والتنقيب فى تاريخ العرب وآدابهم ولغتهم - وهذا يفسر الدور الضخم الذى قام به نصيف اليازجى وبطرس البستانى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى إحياء الدراسات العربية بل وإخراج الفكرة التى انبنى عليها معتقد القوميين العرب فى ذلك الوقت والقائلة بأنه كان للعرب حضارة قبل الإسلام ثم ازدهرت على يد الإسلام وأن المسيحيين لعبوا دوراً خلاقاً فى بناء الحضارة العربية مثل المسلمين وأنه لا يمكن أن يكون الطابع العام للحضارة العربية دينياً وإلا فكيف أثرت - على نحو ما حدث هذا التأثير الواسع فى الحضارة الغربية .

ثم يلاحظ بالنسبة لدور المسيحيين فى حركة القومية العربية أن المسيحيين كانوا يمثلون أيضاً من الناحية الاقتصادية قطاعا نشطاً فى المجتمع العربى فهم يتمتعون بحماية فرنسا التقليدية وامتيازاتها فى الدولة العثمانية وبذلك كانت لديهم إمكانيات النمو الاقتصادى فى مجال التجارة فلعبوا دور الوسيط بين العرب من ناحية والعالم العربى من ناحية أخرى من الناحية التجارية كما أتاح لهم هذا الوضع أن يتأثروا بالحضارة الغربية والفكر الغربى أكثر من المسلمين .

ثانياً : يلاحظ فى دور ظهور الحركة القومية أنها بدأت كغيرها من الحركات القومية فى الغرب والشرق بالأدب والحركة الرومانتيكية الأدبية بصفة عامة فى شكل إحياء للغة العربية وآدابها القديمة وبعث ذلك المجد الكبير من التراث العربى الفكرى وهذا واضح من تاريخ البستانى بالذات الذى حارب بعنف التعصب الدينى الذى استغل استغلالا بشعاً أيام مذابح لبنان — فأنشأ جريدة (نفير سورية) ثم أنشأ المدرسة الوطنية التى هاجمت التعصب الدينى وانصب نشاطها على تخريج جيل وطنى يعتز بعروبته ثم أصدر جريدة الجنان وجعل شعارها (الوطنية من الإيمان) وفى هذه المرحلة أنشئت الجمعيات العلمية المختلفة منها (جمعية الآداب والعلوم) (بيروت ١٨٤٧) التى انصب نشاطها على الإفادة من التراث العربى ثم أنشئت (الجمعية العلمية السورية) التى امتازت بأنها تضم المسلمين والمسيحيين والدروز جنباً إلى جنب .

ثم تطورت الحركة العربية من الطور الأدبى الرومانتيكى إلى طور العمل السياسى ممثلة أول الأمر فى جمعية بيروت السرية التى تألفت فى عام ١٨٧٥ على يد خمسة شبان من خريجى الكلية البروتستانتية وهى التى قامت بأول عمل ثورى عربى فى هذه الفترة عن طريق توزيع المنشورات السرية التى تضمنت مساوىء الحكم التركى ودعت بشكل غامض إلى قيام نظام ذاتى لسوريا ولبنان فقط .

ويلاحظ فى تطور الحركة القومية العربية حتى الحرب العالمية الأولى أنها مرت فى دورين الدور الأول من ١٩٠٨ حتى ١٩١١ والدور الثانى من ١٩١١ حتى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ والدور الأول هو دور الوفاق مع الحركة التركية القومية فالحركة التركية القومية كانت موجهة ضد استبداد عبد الحميد ذلك الاستبداد الذى كان ينعكس أيضاً على الولايات العربية بصفة خاصة ولذلك كان من الطبيعى أن

ترحب الدوائر الوطنية العربية بكل حركة موجهة ضد عبد الحميد وفى سبيل إقامة نظام دستورى لأن هذا كان لابد أن يكون له أثره فى الولايات العربية. وقد حمل المفكرون العرب الأحرار على السلطان عبدالحميد بنفس العنف الذى حمل به عليه الأتراك الأحرار وكتاب « طبائع الاستبداد » لعبد الرحمن الكواكبى كان المقصود منه مهاجمة عبدالحميد بالذات . وقد رحل الكواكبى من سوريا فراراً من وجه عبدالحميد وعاش بقية حياته — وهى قصيرة - فى مصر وجدير بالذكر أيضاً أن أنباء إعلان الدستور فى ١٩٠٨ قوبلت بحماس بالغ فى المراكز العربية الهامة ففى طرابلس مثلا أقيمت صلاة شكر من العرب والأتراك بحق إعلان الدستور وقد لعب بعض العرب دوراً فى حركة عزل عبدالحميد عام ١٩٠٩ إثر انقلابه الرجعى فمحمود شوكت (شقيق حكمت سليمان رئيس الوزراء العراقية عام ١٩٣٦-١٩٣٧) كان على رأس الجيش الذى دخل القسطنطينية وعزل عبد الحميد .

والواقع أننا يجب أن نلتفت إلى المدى البعيد الذى أثرت به الحركة القومية التركية فى الحركة القومية العربية لأن الحركة العربية التركية تمت فى رحاب الثورة التركية وكان لابد لها أن تتأثر بها بطريق مباشر صريح - فالنماذج القومية التركية هى وحدها التى أمام العرب - لقد كان الكثير من نشاط أعضاء الاتحاد والترقى يجرى فى البلاد العربية من هؤلاء مصطفى كمال (أتاتورك) ونشاطه فى دمشق حين كان ضابطاً فى الجيش العثمانى الخامس بين زملائه الضباط - ومنهم مراد بك ونشاطه فى مصر - ودخل بعض العرب فى حركة الاتحاد والترقى منهم خليل غانم وهو عربى مسيحى من بيروت وقد ظل يعمل فى أوربا فى المجال الصحفى - بل إن التأثر يذهب إلى حد تقليد الأتراك فى تسمية إحدى الجمعيات العربية ، « بالعربية الفتاة » تقليداً لتركيا الفتاة - ومن داخل المبعوثان العثمانى الأول (١٨٧٦-١٨٧٨) أو مجلس المبعوثان الثانى الذى بدأ فى ١٩٠٨ مارس النواب العرب الحياة النيابية وكانت لهم مواقف معروفة .

ومن المظاهر الدالة على الوفاق العثمانى التركى ظهور جمعية الإخاء العربى - العثمانى فى القسطنطينية وكان عملها الاشتراك مع جمعية الاتحاد والترقى فى الدفاع عن الدستور وتجميع العناصر العربية للالتفاف حول الدولة ومحاولة إدخال

الإصلاح فى الولايات العربية ثم أنشئت لها فروع فى المدن العربية الهامة . وعلى كل حال ففى مقدمة الأسباب التى أدت إلى هذا الوفاق كان ضعف الطبقة المتوسطة العربية وتعذر استنادها على قواتها الذاتية وفى أن الطبقة المتوسطة التركية لم تكن قد كسبت المعركة تماماً من السلطان عبد الحميد .

أما الطور الثانى فيبدأ تقريباً من ١٩١٢ وفيه بدأت الحركة العربية تتخذ لها موقفاً متميزاً بل ومعاديا للدولة العثمانية وللاتحاد والترقى — ولقد ساهمت سياسة الاتحاديين فى الوصول إلى هذا الموقف إلى حد كبير — فسياستهم التى أشرت إليها الداعية إلى « عثمنة » الولايات التابعة للدولة أو أممية الإمبراطورية العثمانية كانت تعنى من الناحية العملية تفوق الأتراك على حساب القوميات الأخرى التى طلب إليها أن تذوب فى الدولة العثمانية . ثم بدأ الموقف عدائياً صريحاً حين تطورت حركة الجامعة العثمانية إلى الحركة الطورانية وهو كما ذكرنا دعوة صريحة وعنيفة إلى تفوق الجنس التركى وطمس معالم المقومات العربية الأساسية كذلك كان لفشل الدولة العثمانية فى الدفاع عن طرابلس أن أحس العرب بضرورة إبراز كيانهم الخاص المتميز ومن ثم ظهرت فكرت اللامركزية كأول تعبير عن ذلك الاتجاه المستقل للحركة العربية ومهما يكن من أمر فهذا الاتجاه المستقل كان أمراً طبيعياً جداً فى نمو هذه الحركة .

وتتميز الحركة العربية فى هذا الدور بعدة مميزات :

أولا . الاتجاه التدريجى نحو الفهم الكامل لمفهوم القومية العربية ومحتواها وهذا الفهم لم يحدث فجأة وإن جاء سريعاً وطبيعياً فكانت الفكرة الإسلامية تختلط فى أول الأمر بالفكرة العربية القومية فتكون ما يمكن تسميته بالفكرة العربية الإسلامية — هذا واضح كل الوضوح عند عبد الرحمن الكواكبى فى كتابه « أم القرى » الذى نشره فى مصر عام ١٩٠٠ ويستمد هذا التفكير مفاهيمه فى التمييز بين الشعوب العربية والشعوب الإسلامية غير العربية من الدور الذى لعبه العرب فى العالم الإسلامى بلغتهم وانتسابهم إلى صاحب الرسالة ووجود الحرمين الشريفين فى أراضيهم فإذا كان على العالم الإسلامى أن يقف فى جبهة واحدة فلا بد أن تكون القيادة عربية وأن يكون مركزها مكة (أم القرى) لا إسطنبول . ومع

أنه من الواضح أن تفكير الكواكبي كان لايزال متأثراً بالفكرة الإسلامية إلا أن أهمية أم القرى تظهر فى أنها كانت بمثابة دعوة مبكرة للصفة المتميزة للعرب.

ثم تدرج هذا التفكير الدينى الإسلامى إلى تفكير عربى قومى واضح تمام الوضوح فى الأبحاث التى ألقيت فى مؤتمر الطلبة العرب فى باريس عام ١٩١٣ فقد عرض عبد الغنى العريسى لتعريف الأمة العربية فقال :(هل للعرب حق جماعة ؟ «أى أمة» إن الجماعات فى نظر علماء السياسة لاتستمد هذا الحق إلا إذا جمعت على رأى علماء الألمان وحدة اللغة ووحدة العنصر ، وعلى رأى علماء الطليان وحدة التاريخ ووحدة العادات ووحدة المطمح السياسى فحق العرب بعد هذا البيان أن يكون لهم على رأى كل علماء السياسة دون استثناء حق جماعة وحق شعب وحق أمة).

ثانياً : وتتميز الحركة العربية القومية بانحصارها فى نطاق عربى ضيق فقد كانت تشمل بلاد الشام بأجزائها والعراق ولم يكن فيها اليمن الذى ظل على ولائه للأتراك العثمانيين ولا الدولة السعودية التى فضلت أن تعمل لحسابها ، أما الحجاز والشريف حسين فلم ينضم إلى الحركة إلا بعد قيام الحرب العالمية الأولى والواقع أن هذه البلاد العربية فى شبه الجزيرة العربية كانت بحكم تأخرها الاقتصادى والاجتماعى تخضع لأنواع من الحكم الثيوقراطى ولم يكن فيها أى بوادر البعث العربى القومى - أما مصر فقد كانت بسبب ظروفها الخاصة منعزلة عن الحركة القومية العربية انعزالا يكاد يكون تاماً فمع أن مصر كانت على مدى التاريخ جزءاً من الشرق العربى تخضع لكافة المؤثرات التاريخية والحضارية التى خضع لها الشرق العربى إلا أنها دخلت فى مرحلة العزلة النسبية منذ فشل محمد على فى بناء دولة عربية من سوريا وشبه الجزيرة. وكان محمد على وخلفاؤه يعملون على الاستقلال بمصر عن جسم الدولة العثمانية وقد نجحوا فى ذلك إلى حد كبير فاكتسبت مصر شخصية ذاتية مستقلة عن بقية أجزاء الدولة العثمانية فأدى هذا إلى انعزالها عن بقية أجزاء الشرق العربى الذى كان خاضعاً للحكم العثمانى المباشر - ومن ناحية أخرى فقد فتح محمد على بلاد السودان واتجهت مصر نحو أفريقية وظلت الوحدة السياسية بين مصر والسودان مركز الثقل فى سياسة ونشاط الخديوية بل ونشاط الحركة الوطنية المصرية فساعد ذلك بدوره على انصراف مصر عن الشرق العربى بقضاياه ومشاكله . حقيقة أن محمد على اتجه نحو بلاد الشام وشبه الجزيرة العربية لبناء إمبراطورية عربية إلا أن هذا الاتجاه شمل فترة قصيرة جداً

(١٨٢٢ - ١٨٤٠) وفشلت الدولة أمام تدخل الدول الأوربية ولا سيما إنجلترا.

ثم حدث الاحتلال البريطانى لمصر ليزيد من عزلتها عن الشرق العربى فالاحتلال الإنجليزى جعل قضية مصر تختلف موضوعياً عن قضية الشرق العربى فبينما كانت الحركة الوطنية فى مصر تكافح ضد السيطرة الأوربية وتتطلع إلى تأييد ومساعدة الدولة العثمانية كانت الشعوب العربية فى الشرق العربى تكافح فى سبيل تحررها من السيطرة العثمانية وتتطلع إلى تأييد الدول الأوربية فأعداء مصر كانوا حلفاء الحركة القومية فى الشرق العربى وأعداء الأخيرة كانوا حلفاء لمصر.

ثالثاً : من أوضح معالم الحركة القومية العربية فى هذه المرحلة والمرحلة التى تليها إبان الحرب العالمية الأولى التعاون بين القوميين العرب وبين الدول الأوربية ، فمن المعروف أن الجمعيات العربية فى بلاد الشام كانت على صله بالقنصل الفرنسى بيكو فى بيروت كما كانت جمعية اللامركزية على صله بكتشنر القنصل البريطانى فى مصر وقد تدخل كتشنر بناء على رغبة الجمعية لدى الباب العالى للعفو عن عزيز المصرى الذى كان من أبرز المناضلين العرب ضد الدولة العثمانية والذى كانت الدولة العثمانية قد قبضت عليه . وهذا التعاون يعكس عدم فهم سليم من جانب القوميين العرب لطبيعة الاستعمار الأوربى وقد ظهر هذا التحالف بأجلى صوره إبان الحرب العالمية الأولى مع سير هنرى مكماهون المعتمد البريطانى فى مصر وهى المرحله من تطور الحركه القومية العربية التى هدفت فيها إلى الاستقلال نهائياً عن الدولة العثمانية.

رابعاً : اتخذت الحركة العربية فى هذه المرحله شكل الجمعيات السرية والعلنية والجمعيات الوطنية تعبر عن مرحلة مبكرة للحركات الوطنية وهى تتلاءم — خصوصاً الجمعيات السرية - مع ظروف الاضطهاد والكبت السياسى من ناحية كما أنها تعبر عن الإمكانيات الضعيفة للحركة العربية فى ذلك الوقت وكانت الجمعيات كثيرة ومتفاوتة فى اتجاهاتها وميولها الجانبية أو الفرعية وإن اتفقت فى اتجاهها الرئيسى فى خلق كيان عربى متميز فى إطار الدولة العثمانية.

وكانت أولى الجمعيات العلنية « المنتدى العربى » التى أنشأها عدد من الموظفين والنواب ورجال الأدب والطلاب العرب فى القسطنطينية عام ١٩٠٩ ثم أنشأت لها

فروعاً فى عدد كبير من المدن السورية والعراقية ، وكانت الجمعية مركزاً لالتقاء العرب المقيمين بالعاصمة العثمانية ومع أنها لم تكن من وجهة النظر الرسمية جمعية سياسية إلا أنها كانت فى الحقيقة تباشر نشاطا سياسياً كاملا — وأما الجمعيات السرية التى كانت تقابلها من حيث القطاع الاجتماعى الذى تحتويه وهو المثقفين المدنيين فكانت جمعية « العربية الفتاة » التى تكونت فى باريس عام ١٩١١ كونها سبعة من الشبان العرب الذين كانوا يدرسون فى العاصمة الفرنسية وكانت أكثر الجمعيات تطرفاً فى اتجاهاتها فهى تهدف إلى استقلال البلاد العربية وتحريرها من الحكم التركى والأجنبى وقد ظلت الجمعية فى باريس مدة عامين ثم عاد معظم أعضائها إلى الشرق العربى فانتقل مركز الجمعية إلى بيروت وقد قدر لها أن تلعب دوراً كبيراً جدا فى الحرب العالمية الأولى — وثمة نوع آخر من الجمعيات السرية ظهر فى عام ١٩٠٨ ممثلا فى الجمعية القحطانية تضم بصفة خاصة الضباط العرب فى الجيش العثمانى . وكان هدف هذه الجمعية تحويل الإمبراطورية العثمانية بجناحيها العربى والتركى إلى إمبراطورية ثنائية تشبه إمبراطورية النمسا والمجر وبذلك تقوم دولة عربية موحدة لها برلمانها وحكومتها المحلية ولغتها الرسميه فى داخل الإمبراطورية العثمانية . التركية — العربية وكانت جمعية العهد أيضاً من الجمعيات السرية ذات الطابع العسكرى .

ومن الجمعيات الهامة التى ظهرت فى هذه الفترة وكان لها دور كبير فى الحركة العربية قبل الحرب العالمية « لجنة الإصلاح » التى أنشئت فى بيروت عام ١٩١٢ وكانوا يهدفون إلى الحصول استقلال ذاتى للبلاد العربية داخل الدولة العثمانية ولقد قامت لجنة الإصلاح فى منتصف شهر فبراير سنة ١٩١٣ بنشر برنامجها الذى لقى تأييداً شعبياً كبيراً فى كل الولايات السورية والعراقية وظهر نشاط كبير لأعضاء الجمعية حول الترويج لهذا البرنامج فعقدت الاجتماعات فى دمشق وحلب وعكا وبغداد ، ولكن الحكومة العثمانية أمرت بإلغاء هذه اللجنة فى نفس السنة كما قبضت على الكثير من أعضائها وصادرت الكثير من الصحف المعبرة عن اتجاهاتها ، وقد أدى ذلك إلى قيام موجة من التعصب الشعبى الشديد مما اضطر الحكومة العثمانية إلى الإفراج عن الكثير من المعتقلين .

ولقد حدثت محاولات قبل الحرب العالمية الأولى لتجميع هذه القوى المبعثرة ممثلة فى الجمعيات المختلفة باتجاهاتها المتباينة وكان من أبرز وأوضح أمثلة هذا التجمع إنشاء

حزب « اللامركزية » فى القاهرة فى أواخر عام ١٩١٢ وهو الحزب الذى ذابت فيه الكثير من هذه الجمعيات العربية . وكان هدفها كما يتضح من اسمها إقامة نظام لامركزى فى حكم الولايات العربية داخل إطار الدولة العثمانية وتعبئة الرأى العام العربى لتأييد هذا المطلب ، وكان على رأس هذا الحزب مجلس إدارة مكون من عشرين عضواً يخضع لهيئة تنفيذية من ستة أعضاء . وتمكنت الجمعية من إنشاء فروع لها فى معظم المدن السورية والعراقية حتى أصبحت من أكبر التنظيمات المتحدثة باسم العرب ومطالبهم ، أما سبب اختيارها للقاهرة كمركز لها فلأن مصر كانت رغم تبعيتها الرسمية للدولة العثمانية خاضعة من الناحية الفعلية لسلطة الاحتلال البريطانى وبذلك لم يكن من السهل على السلطة العثمانية أن تمد يدها إلى نشاط هذا الحزب المعادى كما أن العلاقات السيئة فى هذه المرحلة بين الدولة العثمانية وإنجلترا جعلت إنجلترا ترحب بهذا النشاط الموجه للدولة العثمانية شريطة ألا يمتد إلى القضية المصرية نفسها وأن يكون محصوراً فى قضية العرب فى الولايات العثمانية ومن المؤكد أن المعتمد البريطانى كتشنر كان على علاقة طيبة بهذه الجمعية .

ومن محاولات هذا التجمع ، المؤتمر العربى الأول الذى عقد بباريس عام ١٩١٣ تحت رعاية جمعية الإصلاح البيروتية وحزب اللامركزية . ولقد بدأ هذا المؤتمر أول جلساته فى ١٨ يونيو وحضره حوالى ١٤ عضواً نصفهم من المسلمين والنصف الآخر من المسيحيين وأغلبهم من الأقاليم السورية وقليل من العراقيين وعرب المهجر فى أمريكا . وعقد المؤتمر أربع جلسات فى ستة أيام ألقيت فيها خطابات سياسية منها ما هو دراسة نظرية ممتازة حول تحديد القومية العربية وأهدافها ثم اتخذ المؤتمر قرارات تدور كلها حول ضرورة تطبيق نظام اللامركزية فى الولايات العربية .

وكان حزب الاتحاد والترقى وهو فى الحكم قد أزعجه عقد هذا المؤتمر فأرسل مبعوثاً من قبله إلى باريس واتصل بزعماء المؤتمر وانتهى الأمر على أن يقوم ثلاثة من العرب بالسفر إلى القسطنطينية لبدء المفاوضات الرسمية مع الحكومة العثمانية حول مطالب المؤتمر التى انحصرت فى استخدام الخدمة العسكرية محلياً أى فى الولايات العربية فقط لأبناء العرب واستخدام اللغة العربية كلغة رسمية وكلغة تعلم فى المدارس فى مراحله الابتدائية والثانوية وتعيين العرب فى مناصب الولاة ومناصب الوزراء

فى القسطنطينية . واستقبلت القسطنطينية الوفد العربى استقبالا طيباً ثم بدأت المفاوضات التى استمرت شهرين كاملين صدر بعدها مرسوم أغسطس عام ١٩١٣ الخاص بتنفيذ اتفاقية باريس . غير أن المرسوم جاء معدلا للكثير جداً مما اتفق عليه العرب ومبعوث الاتحاد فى باريس بحيث طمس كل معالمه الحقيقية وأحس العرب بخيبة أمل شديدة فى هذا المرسوم ، ولكن الأتراك لجأوا إلى سياسة إغراء زعماء المؤتمر بالمناصب فعرضوا على بعضهم عضوية مجلس الشيوخ (وكان بالتعيين) فقبلوا وكان فى مقدمتهم عبد الحميد الزهراوى رئيس مؤتمر باريس . وهكذا فشل مؤتمر باريس فى الوصول إلى الأهداف المنشودة وبدأت موجة الشعور تسير نحو اليأس والقنوط من التفاهم مع الأتراك وإقناعهم بأحقية العرب فى مطالبهم المتواضعة ومن العمل معهم فى إطار الوحدة العثمانية فلم يبق إلا الثورة الكامنة على الدولة العثمانية وهى الثورة التى أتاحت لها الحرب العالمية الأولى ظروفاً ملائمة .

تاسعاً — الشرق العربى فى الحرب العالمية الأولى

حينما دخلت تركيا الحرب فى جانب دول الوسط (ألمانيا — النمسا — المجر) ضد الحلفاء (فرنسا — إنجلترا — روسيا) فى نوفمبر ١٩١٤ ، أضحى على الحلفاء ضرورة معالجة مصير الدولة العثمانية فى حالة هزيمتها بقسميها الأوربى والآسيوى — فالاتفاق يضمن من ناحية استمرار التحالف بين دول الحلفاء التى كانت كل منها تطمع فى ممتلكات الدولة العثمانية ويحول دون حدوث خلاف بينها عند إبرام الصلح العام . ولما كان الشرق العربى ، أو الولايات العربية من الدولة العثمانية تشكل قلب الإمبراطورية العثمانية ، فقد كان من المتوقع أن يدور الاتفاق بشكل أساسى حول المنطقة العربية . هذا عامل فى الموقف وهو الذى سيتطور كما سنرى إلى عقد المعاهدة السرية بين الحلفاء وهى المعاهدة المعروفة باتفاقية سيكس — بيكو فى مايو سنة ١٩١٦ — وثمة عامل آخر هو أنه لا يمكن تنفيذ هذه الاتفاقية إلا بعد أن تتم هزيمة تركيا من الناحية العسكرية ، وعلى ذلك فلا بد أن تكون من مهمة الحلفاء إحداث أكبر اضطراب ممكن فى المنطقة العربية وذلك بالاتفاق مع زعماء العرب وهذا العامل الثانى هو الذى تطور إلى اتفاق حسين — مكماهون خلال المراسلات المتبادلة بينهما فى عام ١٩١٥ وأوائل ١٩١٦ . وعلينا أن نضع من البداية النتائج التى نراها مطابقة للواقع التاريخى . وهى أولا : فى رأينا أنه ليس هناك خلاف أساسى بين اتفاق إنجلترا مع حلفائها (سيكس — بيكو) وبين اتفاق حسين — مكماهون ، ذلك لأن بعض المورخين يتهمون السياسة البريطانية بأنها كانت تخدع العرب من البداية ، بأن تعقد مع الشريف حسين اتفاقا تعلم مقدما أنها لن تنفذه بسبب اتفاقها مع حلفائها — والذى يجب أن نؤكده — هنا أن السياسة البريطانية كانت ترحب بالفعل بخلق دولة عربية كبرى فى المنطقة شريطة أن تخضع للنفوذ البريطانى ، وهو أمر ارتضاه زعماء العرب فى ذلك الوقت . فمثل هذه الدولة تخدم المصالح

البريطانية فى المحل الأول بأن تجمع هذه المصالح فى بوتقة واحدة وتكون بمثابة حاجز للنفوذ الفرنسى . وثانياً : أننا لا نعتقد فيما ردده الكثير من الكتاب العرب من أن إنجلترا لم تطلع الشريف حسين على حقيقة اتفاقها مع حلفائها . فقد كان حسين على علم ، ليس بالمعاهدة (سيكس — بيكو) بل على أقل تقدير بوجود اتفاق وبالخطوط العامة لهذا الاتفاق .

ثالثاً : أن فشل مشروع الدولة العربية الكبرى بعد الحرب العالمية الأولى إنما يرجع إلى فشل اتفاق سيكس - بيكو نفسه بعد الحرب العالمية الأولى .

* * *

قبل الحرب العالمية الأولى كانت إنجلترا قد تخلت عن سياسة الدفاع عن تكامل الدولة العثمانية وعلى وجه التحديد منذ ١٨٧٨ (مؤتمر برلين) أخذت إنجلترا بهذه السياسة ، ولكنها من ناحية أخرى تجنبت الدخول فى مشروعات دولية لتصفية الدولة العثمانية خوفا من سقوطها أو سقوط أجزائها الهامة فى يد روسيا. وكان من مظاهر السياسة البريطانية الجديدة (التخلى عن تكامل الدولة العثمانية) أن أصبحت إنجلترا بدورها تحتل أجزاء من الدولة العثمانية ، مثل مصر التى احتلتها فى سنة ١٨٨٢ ، كذلك دخلت إنجلترا فى معركة ضد النفوذ العثمانى فى الخليج العربى ففرضت حمايتها على مناطق كانت الدولة العثمانية تعتبرها ضمن ممتلكاتها مثل الكويت . ومن مظاهر هذه السياسة تشجيع السلطات البريطانية فى القاهرة لبعض الشخصيات العربية الهاربة من سوريا أو العراق من وجه اضطهاد الاتحاديين فى تركيا ، وأصبحت القاهرة مركز نشاط لكل هؤلاء . ومن الأمثلة الواضحة فى هذا الشأن تدخل كتشنر — تحت إلحاح جمعية اللامركزية فى القاهرة — لدى السفير البريطانى فى القسطنطينية للعفو عن عزيز المصرى الذى كان قد صدر حكم الأتراك عليه بالإعدام . غير أن هذه الصلات البريطانية العربية تبلورت آخر الأمر أو تركزت فى النهاية فى العلاقة مع الشريف حسين

أمير مكة ، خصوصاً حين تلبد الموقف الدولى بالغيوم وأصبحت الحرب وشيكة الوقوع وبدا أن الشريف حسين هو القوة العربية العسكرية المنظمة التى تستطيع أن تقوم بدور فعال فى حالة قيام الحرب .

وكان للشريف حسين مشكلة فى علاقاته مع الدولة العثمانية . فالشرافة فى الحجاز نظام أبقاه العثمانيون بعد دخولهم الحجاز فى القرن السادس عشر ، وظلت الشرافة تتمتع بمركز شبه استقلالى طوال تاريخها ، ويعنى هذا الاستقلال أن منصب الشرافة كان وراثياً فى يد الهاشميين . ولكن سياسة الاتحاديين بعد وصولهم إلى الحكم فى ١٩٠٨ كانت تقوم على المركزية ، بمعنى ربط الولايات العثمانية شبه المستقلة ربطاً محكماً بالدولة فى القسطنطينية . وكان لابد أن يؤدى هذا الموقف إلى تفكير العثمانيين فى تحطيم نفوذ الشرافة فى مكة . فازدادت العلاقة سوءا بين الشريف حسين وحكومة الاتحاديين فى القسطنطينية . ولجأ الاتحاديون إلى تعيين وهيب باشا واليا على الحجاز على أن يجمع السلطة المدنية والعسكرية فى يده ويحاول القضاء على الشرافة . ومن مشروعاتهم أيضاً مد خط حديد الحجاز (الذى كان يوصل بين الشام والمدينة حتى ١٩٠٨) من المدينة إلى مكة ليسهل عليهم ربط الحجاز كله باتصال سريع بين السلطات العثمانية فى سوريا وبين الحجاز ، وكانت كل هذه المشروعات العثمانية تقلق بال الشريف حسين الذى رأى أن اصطدامه بالدولة العثمانية وشيك الوقوع فأخذ يتطلع إلى دولة كبرى لمساعدته .

هذه هى الظروف التى بدأت فيها الاتصالات الأولى بين الشريف حسين والإنجليز فى عام ١٩١٢ — فى ذلك العام زار عبد الله ابن الشريف حسين كتشنر المعتمد البريطانى فى القاهرة ، وعرض عليه الموقف فى الحجاز وسأله عن موقف إنجلترا إذا نشبت الحرب بين حسين والاتحاديين . ثم تتابعت المقابلات بين عبد الله ورولاند ستورز (Rolanbd Sforrs) السكرتير الشرقى فى دار المعتمد البريطانى - وتخرج مما كتبه عبد الله فى مذكراته أن كتشنر والمسئولين البريطانيين فى القاهرة رغم استنكارهم لسياسة الاتحاديين قد رفضوا

التورط فى خطة معينة لمساعدة الشريف حسين ، فلا زالت إنجلترا يحدوها الأمل فى صداقة تركيا .

والجدير بالملاحظة بالنسبة لهذه الاتصالات الأولى أن موضوع المفاوضة كان ينحصر فى مسألة الشرافة ، فحسين لم يكن يفكر فى كافة الادعاءات التى تبناها فيما بعد ونقصد الدولة العربية الكبرى المستقلة وموضوع الخلافة العربية بدلا من الخلافة العثمانية . كذلك كان اهتمام إنجلترا بالشرافة فى مكة فى ذلك الوقت يرجع أساساً إلى دورها فى تنظيم حج المسلمين والكثير منهم يفيد من بلاد إسلامية تابعة للإمبراطورية البريطانية .

غير أن هذه الاتصالات الأولى لفتت أنظار الإنجليز إلى إمكانية (المسألة العربية) فى حالة قيام حرب بين إنجلترا وتركيا . ولذلك حين قامت الحرب العالمية الأولى ، وعين كتشنر وزيراً للحربية (أغسطس ١٩١٤) أبرق إلى ستورز ليعاود الاتصال بالشريف حسين . وبدأت من ثم سلسلة الاتصالات بين الطرفين وهى الاتصالات التى انتهت بثورة العرب عام ١٩١٦ . فما هى الأسباب التى جعلت إنجلترا تعاود من جانبها وبتلهف — الاتصال بالشريف حسين ؟ الأمر يتعلق أساساً بالموقف العسكرى ولذلك فمن السهل فهم تحمس كتشنر وزير الحربية لهذا الاتصال . أولا : تستطيع الثورة العربية أن تجبر تركيا على حجز جزء من قواتها العسكرية فى البلاد العربية بعيداً عن جبهات القتال الرئيسية ولا سيما الجبهة الروسية . وثانياً : الثورة فى الجزيرة العربية بالذات هامة لأنها تستطيع أن تعزل بين القوات العثمانية الرئيسية فى الشام والجيوب العسكرية العثمانيه فى جنوب الجزيرة كاليمن والعسير . وثالثاً : وهو الأهم أن ألمانيا كانت تأمل فى استخدام تحالفها مع الدولة العثمانية لإيجاد جسر يوصل بين المستعمرات الألمانية فى شرق أفريقية وبين ألمانيا عن طريق اليمن — والثورة ضد العثمانيين فى وسط شبه الجزيرة تفسد على الألمان هذه الخطة . ورابعاً : لما كانت الخلافة فى الدولة العثمانية ولما كان المسلمون فى الهند يدينون بالولاء من الناحية الدينية والروحية للسلطان العثمانى ، فيدعون له فى خطب الجمعة ، فقد رأت بريطانيا أن مركز الشرافة الدينى ، خصوصاً إذا تطور إلى خلافة عربية يستطيع أن يحول

ولاء مسلمى الهند من الخلافة العثمانية إلى الخلافة العربية ومن القسطنطينية إلى مكة على أن إدراك الشريف حسين بفطنته إلى تلهف إنجلترا لهذا التحالف الإنجليزى العربى ، بل وحتى رغبة إنجلترا فى تضخيم مركز الشريف حسين بالتلويح له بالخلافة ؛ كان العامل الأساسى فى تبلور مطالب الشريف حسين نفسه ، فلم يعد يطالب بمسألة الشرافة الآن بل بالدولة العربية الكبرى التى يكون هو خليفة عليها . ومثل هذه المطالب الجديدة تتطلب :

أولا : أن يفاوض الشريف حسين زعماء العرب فى البلاد العربية الأخرى ، لأن الأمر الآن لا يتعلق بمصير الحجاز وحده بل بمصير البلاد العربية التى ستتألف منها الدولة العربية فى المستقبل . وثانياً : ويتطلب الموقف كذلك الدخول فى مفاوضات ، بعد ذلك ، مع الإنجليز لتحديد حدود وشكل هذه الدولة العربية المستقلة .

من النقطة الأولى بدأ الشريف حسين يتحسس إمكانيات الموقف العربى كله . فأرسل حسين إلى الأمراء العرب فى شبه الجزيرة ، فالقيام بثورة فى الحجاز ضد العثمانيين قبل كل شىء معرفة اتجاهات جيرانه العرب . فأرسل إلى الأدارسة فى العسير ، وآل رشيد فى حايل وآل سعود فى الرياض والإمام يحيى بن حميد الدين فى اليمن . أما اليمن فقد أعلنت ولاءها للعثمانيين . ولكن اليمن لا يخشى جانبها فعليها أن تركز على احتمالات هجوم بريطانى من المحميات البريطانية فى جنوب جزيرة أو إيطالى من شرق أفريقية . كذلك أعلن آل رشيد فى حايل ولاءهم للدولة العثمانية ولكن مرة أخرى لا يخشى من بأسهم لأن الإمارة السعودية تحجب خطرهم عن الحجاز — وكانت إنجلترا قد أسرعت فى التفاهم مع السعودية والأدارسة . فعقدت مع السعودية معاهدة ١٩١٥ وهى فى مضمونها معاهدة حماية من جانب بريطانيا — كذلك عقد الإنجليز معاهدة مع الأدارسة فى العسير فى ١٩١٦ ضمنوا بها موقفهم الودى من بريطانيا ، هذا إلى جانب معاهدة الحماية مع آل الصباح فى الكويت فى عام ١٩١٤ . وهكذا اكتشف حسين أن الموقف فى شبه الجزيرة من ناحية الأمراء العرب يشجع على الثورة ،

وإن لم تؤد اتصالاته بهؤلاء الأمراء إلى إقرارهم لقيادته لقضية العرب غير أن أكبر اتصال قام به حسين وتمخض عن بعض الحلول كان اتصاله بالجمعيات لوطنية فى سوريا .

وكانت هناك تيارات فى سوريا والعراق ، التيار الغالب وهو الثورة ضد العثمانيين والتفاهم مع بعض الدول الأوربية ، وتيار آخر إسلامى النزعة وهو التفاهم مع العثمانيين وتأليف جبهة إسلامية ضد الدول الأوربية — وكانت الدولة العثمانية بأجهزة دعاياتها وبإعلان جهاد المسلمين تدعم الاتجاه الثانى ، ولكن الحقيقة أن سياسة جمال باشا وزير البحرية العثمانية وقائد الجيش الخامس فى سوريا من قمع عنيف للحركة العربية كان يدفع إلى تفوق الاتجاه الأول — وكان القوميون العرب فى بلاد الشام يفكرون فى قيام الثورة العربية فى سوريا ويتولون هم زعامتها ، ولكن إعدام جمال باشا لعدد غير قليل من هؤلاء القوميين إلى جانب تركز الجيوش العثمانية فى بلاد الشام قلل من احتمالات هــذه الثورة السورية فلما اتصل حسين بالقوميين العرب فى سوريا ارتضوا أن تنطلق الثورة العربية من مركز رئيسى هو الحجاز على أن يكون دورهم فى سوريا من الثورة دوراً مساعـــداً .

ففى ١٩١٥ أرسل الشريف حسين ابنه فيصل إلى دمشق وهناك اتصل بأعضاء جمعيتى العربية الفتاة والعهد ، وعرض عليهما الموقف واتصالات الإنجليز بوالده — ولقد وضع فيصل الموقف أمامهم بوضوح ، فشرح الخلاف بين وجهتى نظر عبدالله وفيصل - ففيصل كان يرى أن يؤيد العرب تركيا فى محنتها مما سيجعل الأتراك يعطفون على العرب ولا يترددون فى منحهم الاستقلال بعد الحرب . وقد بنى فيصل هذا الرأى على اعتبارات كثيرة ، منها أن إنجلترا تطمع فى الاستيلاء على المناطق الجنوبية من العراق وأن فرنسا تطمع فى سوريا ، هذا فى الوقت الذى لم تشمل عروض إنجلترا حتى ذلك الوقت أية ضمانات لتبديد مخاوف العرب . كذلك كان فيصل يرى أن العرب غير مستعدين استعداداً تاماً لإشعال ثورة ناجحة ضد الأتراك - أما عبدالله فكان يخالف أخاه فيصل فى الرأى ،

فقد كان يرى أن واجب العرب هو الثورة ضد الأتراك وأنهم يستطيعون الاعتماد على مساعدة إنجلترا ووعودها . وكان أن اتفقت كلمة جميع من اتصل بهم فيصل على قبول عروض الإنجليز . فسياسة الاضطهاد العنيف التى اتبعها قائد الجيش العثمانى جمال باشا فى بلاد الشام وتعذيبه وشنقه للوطنيين العرب هناك كانت من العوامل التى دفعتهم إلى الأخذ برأى التحالف مع إنجلترا . وانعقد رأى القوميين العرب عل زعامة الشريف حسين للثورة ، وسلم زعماء جمعيتى العهد والعربية الفتاة فيصل المصور الذى يعين حدود البلاد العربية الجغرافيا فى آسيا وطالبوه بأن يدور سعى الشريف حسين على أساسها لنيل الاستقلال — كما وضعوا مخططا للمطالب التى يريدون الشريف حسين أن يتفاوض على أساسها مع الإنجليز - أما أهم ما جاء فى هذا المخطط الذى عرف باسم (بروتوكول دمشق) فهو .

١ — أن تعترف بريطانيا باستقلال البلاد العربية الواقعة ضمن الحدود التى تبدأ شمالا بخط مرسين — أطنة ممتدا إلى أرفة ومار دين وجزيرة ابن عمر فحدود فارس وشرقاً حدود إيران حتى الخليج وجنوبا المحيط الهندى (ماعدا عدن التى تحافظ على وضعها الراهن) وغربا البحر الأحمر والأبيض المتوسط حتى مرسين .

٢ — إلغاء الامتيازات الأجنبية .

٣ — عقد تحالف دفاعى بين بريطانيا والدولة العربية المستقلة .

٤ — منح بريطانيا الأفضلية فى الشئون الاقتصادية .

وقد حمل فيصل معه إلى مكة جميع ما وقف عليه فى دمشق وسوريا فى يونية ١٩١٥ . ولم تمض أسابيع قليلة على وصول فيصل إلى مكة حتى بدأت المراسلات بين والده والسير هنرى مكماهون ، وهى المراسلات التى كان الإنجليز يستهدفون من ورائها إشعال ثورة العرب ضد الترك .

ففى ١٤ يوليو سنة ١٩١٥ كتب الشريف حسين إلى السير هنرى مكماهون رسالة تحمل أول مقترحات محددة للاتفاق مع الإنجليز بشأن إعلان ثورة العرب على الأتراك فطلب الشريف (أن تعترف إنجلترا باستقلال البلاد العربية

من مرسين — أطنة حتى الخليج العربى شمالا . ومن بلاد فارس حتى خليج البصرة شرقاً ، ومن المحيط الهندى للجزيرة جنوبا يستثنى من ذلك عدن التى تبقى كما هى — ومن البحر الأحمر والبحر المتوسط حتى سينا غربا ، على أن توافق إنجلترا أيضاً على إعلان خليفة عربى على المسلمين) .

وفى ٣٠ أغسطس سنة ١٩١٥ رد السير هنرى مكماهون بكتاب يقول فيه :

(تتشرف بإسداء الشكر إلى سموكم من أجل إفصاحكم عن شعوركم الخالص نحو إنجلترا ، ومصالح إنجلترا هى مصالح العرب ، فى رأى سموكم ورأى رجالكم ، وأود بهذا المناسبة أن أؤكد لكم ما جاء فى رسالة اللورد كتشنر ... وهذه الرسالة كان موضحاً بها رغبتنا فى استقلال البلاد العربية وسكانهم ، وموافقتنا على أن يكون الخليفة عربياً عريق العروبة — وأما بخصوص مسألة الحدود يلوح لنا أنها سابقة لأوانها ، وأن وقتنا ليضيق عن البحث فى مثل هذا التفاصيل ، ونحن بعد فى إبان الحرب ، وخاصة الأتراك لايزالون يحتلون احتلالا تاماً شاملا قسما كبيراً من الجهات التى أشرتم إليها فى اقتراحكم) .

ويلاحظ أن مكماهون تعمد فى رسالته السابقـــة أن يضفى على عبارته طابع الغموض ، فأكد حسن نوايا بريطانيا تجاه العرب وموافقتها على قيام خلافة عربية ، ثم انتقل إلى القول بأنه ليس من المناسب بحث مسائل الحدود أثناء الحرب ، لاسيما وأن بعض هذه الحدود مازالت بيد الأتراك . ولذلك فقد ساء الحسين أن يقفل مكماهون الكلام فى المسألة الجوهرية من مطالب العرب وهى استقلال البلاد العربية بالحدود التى ضمنها رسالته إلى مكماهون بتاريخ ١٤ يوليو سنة ١٩١٥ ، ومن ثم أعرب الحسين فى كتابه بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩١٥ إلى مكماهون عن دهشته لتهرب الأخير من مسألة الحدود وذكر (أن هذه الحدود المطلوبة ليست لرجل واحد يمكن إرضاءه ومفاوضته بعد الحرب، بل هى مطالب شعب يعتقد أن حياته فى هذه الحدود وهو متفق بأجمعه على هذا الاعتقاد) .

وفى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩١٥ ، بعث مكماهون إلى الحسين برسالة جاء بها ما يلى :

(لقد أدركت من كتابكم الأخير أنكم تعتبرون مسألة الحدود من المسائل الهامة الحيوية المستعجلة ولذا فإنى قد أسرعت فى إبلاغ حكومة بريطانيا العظمى مضمون كتابكم وإنى بكمال السرور أبلغكم بالنيابة عنها التصريحات الآتية التى لا أشك أنكم تنزلونها منزلة الرضى والقبول — أن ولايتى مرسين وإسكندرونة وأجزاء من بلاد الشام الواقعة فى الجهة الغربية لولايات دمشق وحمص وحلب لايمكن أن يقال إنها عربية محضة ، ومن ثم يجب أن تستثنى من الحدود المطلوبة ، ونحن على استعداد الموافقة على تلك الحدود على أساس هذه التعديلات ، ودون تعرض للمعاهدات المعقودة بيننا وبين زعماء العرب .

وأما بخصوص الأقاليم التى تضعها تلك الحدود والتى تستطيع بريطانيا الحل فيها بملء الحرية دون أن توقع ضرراً بمصالح حليفتها فرنسا ، فإنى مفوض من قبل حكومة بريطانيا أن أعطيكم المواثيق الآتية جواباً على كتابكم .

١ — أن إنجلترا مستعدة على أساس تلك التعديلات أن تعترف باستقلال العرب وتقديم المساعدة لهم فى الحدود التى اقترحها شريف مكة .

٢ — تحرير بريطانيا الأراضى المقدسة من اعتداء خارجى وتعترف بوحدتها .

٣ — تقدم بريطانيا للعرب عند الحاجة مساعدة أو نصيحة تلزم ، وتعاونهم فى تشكيل أفضل أشكال الحكم فى مختلف البلاد العربية .

أما بخصوص ولايتى بغداد والبصرة فإن العرب يعرفون أن مركز إنجلترا ومصالحها فيها يتطلب شكلا إدارياً خاصاً للمحافظة على هـــذا الاتحاد من الاعتداءات الخارجية وتأمين راحة واطمئنان السكان وتوطيد مصالحنا العسكرية فيها) .

وقد رد شريف مكة على اقتراحات مكماهون السابقة فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٥ برسالة جاء فيها (رغبة فى تسهيل الاتفاق وخدمة الإسلام واجتناب كل ما من شأنه تعكير صفو المسلمين ، واعتماداً على نيات بريطانيا العظمى ومواقفها الجيدة

فإننا نتنازل عن إصرارنا فى ضم مرسين وأطنة إلى المملكة — أما ولايتى حلب وبيروت وسواحلهما فهما ولايتان عربيتان خالصتان ، لافرق هناك بين مسلم ومسيحى عربى فكلاهما أحفاد جد واحد)

على أن الشريف حسين عاد فى أول يناير سنة ١٩١٦ يكتب إلى مكماهون يبلغه باستعداده للتنازل عن المنطقة غرب دمشق — حمص — حلب على أن يكون من حق العرب أن يطالبوا بها عند انتهاء الحرب ، يدفعه إلى ذلك (الرغبة فى تجنب ماقد يكون من شأنه إلحاق الضرر بالتحالف بين بريطانيا العظمى وفرنسا والاتفاق الذى حدث بين الدولتين إبان الحرب الراهنة ... ولكننا نرى من واجبنا أن يتأكد الوزير « مكماهون » من أننا عند أول فرصة بعد انتهاء الحرب سنسأله ما سنتركه الآن لفرنسا فى بيروت وشواطئها) .

وفى ١٠ مارس سنة ١٩١٦ بعث مكماهون برسالة إلى حسين جاء بها (إن حكومة الملك قد صادقت على جميع مطالبه). وهكذا انتهت المفاوضات بين حسين ومكماهون على النحو التالى : رضى حسين باستبعاد محمية عدن ، ومرسين - إسكندرونة . وجنوب العراق (البصره - بغداد) والمنطقة غرب دمشق - حمص — حلب لفرنسا ، على أن يكون من حقه المطالبة بالمنطقة الأخيرة بعد انتهاء الحرب !

* * *

بدأت مراسلات الحسين - مكماهون بأول كتاب من الشريف حسين إلى السير هنرى مكماهون فى ١٤ يوليو سنة ١٩١٥ ، وانتهت بآخر كتاب من المندوب السامى فى مصر إلى الشريف فى ١٠ مارس سنة ١٩١٦ ، يبلغه فيه مصادقة

الحكومة البريطانية على جميع مطالبه ، وقبل الوصول إلى الاتفاق النهائى بين الطرفين ، كانت بدأت منذ مارس سنة ١٩١٥ . مفاوضات أخرى ، هذه المرة بين بريطانيا وفرنسا وروسيا ، ما لبثت حتى دخلت مرحلة جديدة منذ ديسمبر من العام نفسه ، وأدت إلى إبرام الاتفاق الذى صار معروفاً باسم (سايكس — بيكو) فى شهر مايو من سنة ١٩١٦ ؛ وهو اتفاق منسوب للمندوبين الإنجليزى والفرنسى اللذين قاما بالدور الرئيسى فى المباحثات التى أفضت إلى التفاهم بين بلديهما وإلى الاتفاق الذى اشتركت فيه روسيا ووافقت عليه . أما سير مارك سايكس (Nark Sykes) فكان نائباً فى مجلس العموم البريطانى ويعتبره الإنجليز ثقة فى شئون الشرق الأدنى وأما شارل فرانسوا جورج بيكو (Cecrge — Picot) فكان قنصلا عاماً فرنسياً فى بيروت قبل أن تعينه حكومته منذ ٩ نوفمبر سنة ١٩١٥ لمتابعة شئون الشرق الأدنى (أو الليفانت) .

لعل أهم ما يلفت النظر عند بحث أسباب اتفاق سايكس — بيكو ، أنه يشترك مع مراسلات الحسين — مكماهون فى أن مبعثهما كان واحداً — الموقف العسكرى الناشئ من تعذر القيام بعمل حاسم فى جبهة القتال الغربية ، فى آخر سنة ١٩١٤ ، أى بعد شهور قليلة من بداية الحرب العالمية الأولى . ومن الثابت أن الإنجليز وقت دخول تركيا الحرب إلى جانب دول الوسط (ألمانيا والنمسا) فى أكتوبر ونوفمبر ، كانوا قد خصصوا كل جهودهم لإحراز نصر حاسم فى الجبهة الغربية لإنهاء الحرب فى وقت قصير .

ولكن لم يستطع الإنجليز إحراز هذا النصر فى الجبهة الغربية . حقيقة أن بريطانيا استطاعت أن تحتفظ بسلطانها فى الخليج العربى لمنع وقوع البترول فى عبدان فى أيدى الأتراك واستطاعت أن تصد هجوم الأتراك على قناة السويس فى فبراير سنة ١٩١٥ ولكن الحاجة كانت شديدة لفتح جبهة ثانية ضد الأتراك وذلك بناء على طلب روسيا التى كانت تعانى الضغط التركى فى القوقاز — وكان مطلب روسيا سبباً فى حملة الدردنيل المشهورة وهى الحملة التى باءت بالفشل فى أغسطس ١٩١٥ .

واتجه كتشنر إلى التفكير بفتح هذه الجبهة الثانية مرة أخرى فى الإسكندرونة . ولكن المشروع وجد معارضة من جانب فرنسا ومن جانب هيئة أركان الحرب

البريطانية وبدت فرنسا رفضها على أساس أن الإسكندرونة منطقة نفوذ فرنسية وأنها يجب أن تنفرد بالعمل فيها . وهكذا أصبح من الضرورى أن يتفق الحلفاء فيما بينهم وهم على وشك إجراء عمليات عسكرية ضد الدولة العثمانية على توزيع الدولة العثمانية فيما بينهم وهذه هى أصول اتفاقية سايكس — بيكو (مايو سنة ١٩١٦) .

فإذا كانت فرنسا قد حددت الإسكندرونة كمنطقة نفوذ لها فقد وجب على الانجليز بدورهم أن يحددوا هم أيضاً مناطق نفوذهم لحفظ التوازن الدولى .

وبدأت المفاوضات حينما طلبت روسيا أن يكون لها القسطنطينية . وكانت فرنسا وإنجلترا تخشيان من ذلك لأنه يعنى امتداد النفوذ الروسى إلى البحر الأبيض المتوسط ويهدد مصالح الدولتين فى المنطقة ولكن إصرار روسيا على ذلك كشرط لاستمرارها فى الحرب جعل فرنسا وإنجلترا توافقان فى النهاية شريطة أن تكون القسطنطينية ميناء حرا (ترانسيت) وبإطلاق حرية المضايق للبواخر التجارية . وأما الأراضى التى صارت من نصيب روسيا بفضل هذا الاتفاق فقد شملت القسطنطينية وكل أراضى الدولة العثمانية فى أوربا حتى خط أينوز — ميديه Enos-Midia ثم فى آسيا الصغرى امتداد الساحل من نهر سقاريا إلى نقطة عند خليج أزمير ثم الجزر الواقعة فى بحر مرمرة وكذلك جزيرتى تنيدوس وأميروس فى بحر إيجة ، ويعرف هذا الاتفاق باتفاق القسطنطينية (٨ — ١٥ مارس ١٩١٥) — أما وقد حصلت روسيا على حصتها فقد بدأت المفاوضات بين فرنسا وإنجلترا لتقسيم بقية الدولة العثمانية فيما بينهما وهى المفاوضات التى انتهت فى مايو سنة ١٩١٦ باتفاقية سيكس — بيكو .

وقد بدأ هذا الاتفاق بمباحثات فى لندن بين الحكومة الإنجليزية والحكومة الفرنسية لمحاولة التوفيق بين ادعاءات فرنسا فى سوريا وبين العهود التى قطعتها إنجلترا للعرب . وكانت الحكومة البريطانية قد أطلعت الحكومة الفرنسية منذ أكتوبر سنة ١٩١٥ بخبر المفاوضات التى تجريها مع الشريف حسين . وفى الشهر التالى (نوفمبر) علمت الحكومة الفرنسية برغبة حكومة لندن فى قيام دولة عربية فى البلاد العربية — وعندما انتهت المباحثات الاستطلاعية بين الحكومتين الإنجليزية

والفرنسية انتدبت كل منهما ممثلا عنها للتداول فى الأمر — فكان المندوب الفرنسى شارل جورج بيكو (Picot) قنصل فرنسا العام فى بيروت ، والمندوب البريطانى هو السير مارك سيكس (Sykes) عضو مجلس العموم وأحد الخبراء فى شئون الشرق الأدنى — ولم تلبث هذه المباحثات أن انتقلت إلى القاهرة ، واشتراك فيها الروس ، وذلك ، من أجل الوصول إلى اتفاق بين الدول الثلاث ، ولما كانت أهم مراحل هذه المباحثات قد حصلت فى القاهرة عرف اتفاق سيكس — بيكو أيضاً (باتفاق القاهرة السرى) وفى مارس سنة ١٩١٦ سافر سيكس وبيكو إلى بطرسبرج لمباحثة الحكومة الروسية فى مشروعهما .

وكان أن تم عقد اتفاق فى بطرسبرج بين روسيا وبريطانيا وفرنسا . وفى هذا الاتفاق حصل التفاهم على توزيع الأراضى العثمانية التى تعتبر هذه الدول الثلاث أن لكل منها مصالح خاصة .

أما روسيا فحصلت فى نطاق الأناضول على الولايات الأربع المجاورة للحدود الروسية التركية وهى أرضروم وطرابيزون ووان وبلقيس (أرمينية التركية) . فضلا عن بعض الأقاليم الواقعة بين البحر الأسود وإقليم الموصل — أرآميا : والتى تبلغ مساحتها (ستون ألف ميل مربع) .

وأما فرنسا فاستولت على منطقة لونت باللون الأزرق ، شملت الشريط الساحلى لسورية (بما فى ذلك لبنان) ثم ولاية أطنة ومرسين . وفى هذه المنطقة الزرقاء حولت فرنسا السلطة لإنشاء إدارة أو مراقبة بطريق مباشر أو غير مباشر — وإلى جانب هذه المنطقة الزرقاء ، منحت فرنسا منطقة أخرى أشير على الخريطة بحرف (ا) — (داخلية سوريا) وهى تشمل الموصل ودمشق وحمص وحماه وحلب .

وأما إنجلترا فاستولت على منطقة لونت باللون الأحمر ، شملت أرض ما بين النهرين بما فى ذلك البصرة على الخليج العربى . ثم بغداد (العراق الجنوبى) فضلا عن ثغرى حيفا وعكا على البحر المتوسط — وأعطيت إنجلترا الحق فى أن تقيم فى هذه المنطقة الحمراء (إدارة) أو مراقبة بطريق مباشر أوغير مباشر وإلى جانب هذه المنطقة الحمراء أعطيت إنجلترا منطقة أخرى أشير إليها بحرف (ب) (داخلية العراق) .

كذلك نص اتفاق سيكس — بيكو على تأسيس دولة عربية مستقلة أو حلف دول عربية تحت رئاسة رئيس عربى فى منطقتى ا ، ب ، على أن تتعهد فرنسا وإنجلترا بالاعتراف بهذه الدولة العربية المستقلة ، وبحمايتها ، ويكون لفرنسا نفوذ كامل فى منطقة (ا) ولبريطانيا نفوذ كامل فى منطقة (ب) ونص الاتفاق أيضاً على أن تنشأ دولة فى المنطقة التى لونت على الخريطة باللون الأسمر (فلسطين) يعين شكلها بعد استشارة روسيا بالاتفاق مع بقية الحلفاء وممثلى شريف مكة .

لقد قامت هذه الاتفاقات على مبدأ جوهرى ، هو تصفية الإمبراطورية العثمانية وتقسيم أملاكها بين الدول الأطراف فى هذه المعاهدات ، وهو تقسيم روعى فيه مبدأ توازن القوى فى حوض البحر المتوسط عموماً ، والجزء الشرقى منه على وجه الخصوص . وذلك عندما خشيت الدول أن يفضى استيلاء روسيا على المضايق والقسطنطينية إلى تحطيم هذا التوازن ، ليس فى البحر المتوسط فقط بل وفى أوربا كذلك . ولقد وجدت بريطانيا وفرنسا أن من الممكن دفع هذا الأذى إذا نالت كلاهما قسماً من أملاك الدولة العثمانية يوازى فى قيمته السياسية والاستراتيجية المزايا التى سوف تفيدها روسيا من ضم القسطنطينية والمضايق إليها . ولقد شاهدنا كيف أن ظروف الحرب كانت الدافع الذى حرك الدول للسير فى سياسة التقسيم ، وجعل البريطانيين يتخلون عن سياستهم التقليدية القديمة إزاء الدولة وهى المحافظة على كيانها ، ويرضون باختفاء الإمبراطورية العثمانية من الوجود كلية .

فالاتفاقات التى ذكرناها كانت معاهدة تقسيم صريحة ، روعى فيها توزيع أملاك العثمانيين على الدول الأوربية التى كان معروفاً من مدة طويلة أن لها مصالح استعمارية ، أو أنها تطمع فى امتلاك جهات معينة منها .

ولم يكن هناك مايدعو حينئذ إلى نقمة العرب على هذه الاتفاقيات . فقد كانت غايتهم أن يهدموا الإمبراطورية العثمانية ، وأن يتحرروا من سلطانها . واستهدفت (مراسلات الحسين — مكماهون) اشتعال الثورة على تركيا ، أى المعاونة على هدم هذه الدولة . ولم يكن العرب ، القوميون ، الذين عملوا على إفناء الدولة يغلون فى حماسهم لتحقيق هذه الغاية عن بريطانيا وحلفائها . ولقد اشترط العرب (والشريف حسين) أن يتقاضوا ثمناً معيناً لقاء تعاونهم . ذلك

الثمن ، كان إنشاء دولة عربية مستقلة — أو مجموعة من هذه الدول — وذلك بالنسبة للعرب جميعاً ، وخلافة عربية ، منفصلة عن الخلافة العثمانية وتقوم على أنقاضها ، وذلك بالنسبة للشريف حسين الذى أراد كذلك تأسيس الدولة العربية المستقلة .

ولكن العرب ، مالبثوا أن ثاروا عندما أذيع على الملأ خبر اتفاقية (سيكس — بيكو) أذاعها الروس البلاشفة عند قيامهم بثورتهم ، فنشروا هذا الاتفاق فى نوفبر ١٩١٧ . وفى شهر يناير ١٩١٨ نشرت جريدة برافد السوفيتية ، بعد الثورة البلشفية ، موجزاً للاتفاق الإنجليزى — الفرنسى — الروسى المبرم فى ١٩ يناير ١٩١٦ ، ثم إنها ما لبثت حتى نشرت بتاريخ ٢١ فبراير ١٩١٨ نص هذا الاتفاق نفسه . فلم تمض شهور قليلة حتى كانت أن تعالت صيحات الشريف حسين فى الحجاز وصيحات سائر العرب ، يستنكرون هذا الاتفاق — الذى قالوا إنه عقد من وراء ظهورهم ، وأن حلفاءهم البريطانيين على وجه الخصوص ، قد نكثوا عهودهم معهم وغدروا بهم . ومنذ ذلك التاريخ تزايدت اتهامات العرب ضد بريطانيا ، وتضخمت الحملة التى أثاروها عليها ، وتردد طوال السنوات التالية أن البريطانيين عندما عقدوا اتفاقهم مع العرب ، كانوا بيتوا النية على نقضه ، وكان لهذا الاتهام أعظم الأثر وأعمقه فى تشكيل علاقات العرب فى هذه المنطقة — الشرق الأوسط — مع بريطانيا — ثم مع (الحلفاء) — الفرنسيين — الذين اقتسموا مع الإنجليز أقطار العرب ، وورثوا أملاك الإمبراطورية العثمانية فى هذه الجهات بعد تصفيتها .

والذى لاشك فيه أن اتفاق (سايكس — بيكو) نفسه ، قد استهدف فعلا توزيع أقطار العرب على الحلفاء الغربيين : بريطانيا وفرنسا ، وذلك إلى جانب تقسيم سائر أملاك الدولة العثمانية على بقية الحلفاء الآخرين ، روسيا وإيطاليا ، وأن هناك منطقتين ، أعطيت إحداهما (باللون الأزرق) لتخضع لفرنسا مباشرة ، إلى جانب إنشاء منطقة (ا) تحت نفوذها ، وأعطيت الأخرى (باللون الأحمر) لبريطانيا لتخضع لها مباشرة إلى جانب المنطقة (ب) فتوضع كذلك تحت نفوذها ، فهناك إذاً مناطق للحكم المباشر ، وأخرى للتسلط السياسى والاقتصادى غير المباشر عن طريق إنشاء الحكومات العربية شبه المستقلة فى الأجزاء

التى تشمل كليكيا والساحل من ناحية ، والعراق من ناحية أخرى ، وهكذا أدخل العرب فى كل الحالات تحت سلطان بريطانيا وفرنسا .

لقد كانت غاية العرب فى مراسلات الحسين — مكماهون ، أن يعقدوا محالفة مع بريطانيا ، ولا جدال فى أنهم توقعوا أن يفيدوا منها فائدة عظمى بفضل المقاومة المادية والأدبية والسياسية التى سوف تسديها إليهم بريطانيا عند قيام دولتهم (أو مجموعة دولهم) المستقلة . ولكن لم يكن يدور بخلدهم أن التفاهم على قيام الدولة العربية المنتظرة . سوف يؤدى ، عند تطبيق العهود التى قطعتها بريطانيا على نفسها إلى حرمان العرب من حريتهم واستقلالهم ، بالصورة التى نص عليها : اتفاق سايكس — بيكو . ثم إن مراسلات الحسين — مكماهون ، قد أدخلت (فلسطين) قطعا ضمن المنطقة العربية ، ولم يحتفظ الإنجليز بها ضمن الأقاليم التى استمسكوا بها لصالح فرنسا ، فاقتطع اتفاق سايكس — بيكو من المنطقة العربية ، جزءاً ملوناً (باللون الأسمر) هو فلسطين . لتنشأ به إداره دولية .

ولقد أغفل اتفاق سايكس — بيكو إغفالا تاماً الحديث عن تأسيس (خلافة عربية) . لقد كان لامعدى عن قيام دولة عربية كبرى من أجل إعلان خلافة عربية بدلا من تلك « العثمانية » التى نبتت فكرة التعجيل بزوالها فى ذهن الشريف ، سواء كان البريطانيون أصلاهم الذين أوحوا إليه بها ، أم كان هو نفسه مبتدعها .

إن هناك عوامل كثيرة جعلت العرب (والشريف حسين) ينقمون على اتفاق سايكس — بيكو ، لعل ما ذكرناه كان أهمها . ولكن الذى يجب التساؤل عنه هو ما إذا كان الزعماء العرب والشريف حسين ، لم يكونوا يدرون شيئاً إطلاقاً عن الترتيبات السياسية والإقليمية ، التى يتألف منها مضمون ما صار يعرف بعد ذلك وعند إذاعته وإعلانه ، باتفاق سايكس — بيكو . ثم هل حدث أن تناسى الإنجليز فعلا ، أو أرادوا أن يتناسوا فى هـذا الاتفاق ،

وقت إبرامه ، عهودهم مع العـرب . فمن المحتمل أن يكون الإنجليز فعلا قد تخلوا ، وذلك ما حدث . كما سيجىء فى موضعه ، نهائياً عن اتفاق سايكس — بيكو ، عند تنفيذه ، ولكن ذلك لا يعنى أن هؤلاء عند مفاوضتهم مع الشريف حسين ، جنباً إلى جنب مع مفاوضاتهم بصدد لاتفاق سايكس — بيكو ، إنما كانوا يدبرون فعلا نقض عهودهم التى قطعوها مع العرب فى مراسلات الحسين — مكماهون .

ومن المسلم به أن اتفاق سايكس — بيكو بقى سرياً حتى وقت إذاعته كما ذكرنا فلم يطلع الإنجليز عليه أحداً من الزعماء العرب ، أو شريف مكة ولكن يبدو مؤكدا كذلك أن الشريف حسين والزعماء العرب ، كانوا يعلمون فحوى أية اتفاقات كان من المتوقع عقدها مع فرنساحليفة بريطانيا التى حرص الإنجليز ، وكما يتضح من مراسلاتهم مع الشريف ، على أن تكون طرفاً ثالثاً فى أى ترتيب إقليمى أو سياسى مع العـرب . وتلك حقيقة ظاهرة فى مراسلات الحسين — مكماهون .

وفيما عدا المسائل التى دارت حولها هذه المراسلات ، والظروف التى لا بست الرسائل المتبادلة بين الحسين ومكماهون ذاتها مما سبق أن عرضنا له كله فى موضعه ، فهناك الأدلة الكثيرة على أن الحسين والزعماء العرب فى الفترة المنقضية بين المراسلات التى تتضمن « وعود » البريطانيين (١٩١٥ — ١٩١٦) وبين إذاعة اتفاق سايكس — بيكو على أيدى البلاشفة (نوفمبر ١٩١٧) كانوا على أقل الاحتمالات والفروض ، قد عرفوا قطعاً بأن هناك اتفاقا أو تفاهما بين بريطانيا وفرنسا بشأن المصالح السياسية والمطالب الإقليمية التى تريدها .

(أولا) فهناك مباحثات محمد شريف العمرى الفاروقى مندوب الشريف حسين فى القاهرة مع الإنجليز بالقاهرة ، ولا سيما رسالته إلى الحسين بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٩١٥ وقد أجاب الشريف عليها بتاريخ أول يناير ١٩١٦ ، وبسط الفاروقى فى رسالته هذه مطالب بريطانيا وفرنسا فى العراق وسوريا . ثم حدث أن صار الفاروقى (مندوبا) للشريف حسين بالقاهرة . وتبادل الطرفان عدداً كبيرا من الرسائل نشرها محمد طاهر العمرى الموصلى فى بغداد سنة ١٩٢٥ فى كتابه (تاريخ مقدرات العراق السياسية) .

(ثانياً) وعند وصول (جورج بيكو) — (الشريك الآخر في اتفاق سايكس — بيكو) إلى القاهرة، وهو «قنصل فرنسا»، ومعه وفد بريطاني برئاسة السير مارك سايكس المستشرق بادر الفاروقي بإرسال أخبار هذا الوفد إلى مكة فكتب في ٢٦ أبريل ١٩١٧ (٤ رجب ١٣٣٥) أن جورج بيكو قد خطب البارحة في جمع من السوريين والمسيحيين واللبنانيين في أوتيل (شبرد) وقال في خطبته بما يتعلق بسوريا ولبنان ما نصه: إن الأوان قد حل. وإن جميع دول الحلفاء قد انتخبوا فرنسا وصية على لبنان. وإن الحكم سيكون في البلاد التي كان لها امتياز في السابق سيزداد امتيازها، والتي كانت محرومة من الامتياز سيمنح لها امتياز، والحكم العام الداخلي سيكون باستشارة الأهالي. وواضح أن ذلك الترتيب الذي أوضحه (بيكو) لسامعيه في القاهرة، والذي ذهب كما قال لملاقاة مواطنين أمثالهم بالإسكندرية لهذا الغرض نفسه، لا يجعل مجالا للشك في أن الزعماء العرب قد أدركو على الأقل نوع المصير الذي سوف ينتظر بلادهم. وفي رسالته هذه يقول الفاروقي: ومما عرفته أنه كان بين الحاضرين قسم ممنون من هذه الخطبة. ولكن كان قسم آخر هناك غير مرتاح وغير ممنون لهذه البيانات وانتقدوها أشد الانتقاد. وتساءل الفاروقي في ختام رسالته: فماذا ترى حكومتنا إزاء هــذا الحادث السياسي الجديد؟ هل تود أن تظهر شيئاً من الفاعلية..؟. ثم ماذا كان جراب شريف مكة؟. في ٣٠ أبريل، أبرق الشريف إلى مندوبه يطلب استفسار من المسئولين الإنجليز. (وكان المندوب السامي — البريطاني في القاهرة وقتئذ السير ريجنالد ونجت الذي خلف مكماهون في ديسمبر ١٩١٦ وبقي حتى مارس ١٩١٩ حيث تعين بعده الجنرال اللنبي (Allenby). فتقول برقية الشريف. استفهموا فخامة النائب عن معنى خطبة بيكو وبصرف النظر عما يتعلق بأساسها فيما مضى.

وقد أكد خبر هذه الخطبة، التي ألقاها جورج بيــكو في حشد من السوريين والمسيحيين واللبنانيين بالقاهرة، أحد الأمريكان من موظفي وزارة الخارجية الأمريكية وكان يعمل وكيلا خاصاً (Special Agent) للولايات المتحدة في الشرق الأدنى أثناء (١٩١٧ — ١٩١٩) هو (وليام يال) (Willam Yale) فيقول في تقرير له إن جورج بيــكو قد دعا السوريين من مسيحيين ومسلمين في

مصر إلى اجتماع عقــد في ٢٥ أبريل ١٩١٧ تحدث فيه بيكو فأشار إلى قيام حماية فرنسية في سوريا ثم استمر (وليام يال) يقول إن السير مارك سايكس قد أكد ما جاء في خطاب (جورج بيكو) وجزم بأن جزءاً معيناً من سوريا قال سايكس إنه لا يملك في الوقت الحاضر التقرير به، سوف يصبح مستقلا.

(ثالثاً) ويذكر السيد محمد رشيد رضا، صاحب مجلة المنار، بعض هذه الأحداث (في أحد أعداد مجلته المنار لسنة ١٩٢١) فيقول إن احد زعماء العرب ممن كانوا بصحبة الأمير فيصل بن الحسين، جاء إلى القاهرة في غضون أبريل ومايو ١٩١٧. ووجده رشيد رضا مقتنعاً بأن الملك حسين — وكان هذا الأخير قد أعلن نفسه ملكا على بلاد العرب في ديسمبر ١٩١٦ — وافق الإنجليز والفرنسيين على خططهم في العراق وسوريا. ثم يقول رشيد رضا إنه سمع الحكاية نفسها بعد شهر واحد مسلم آخر له صلة بالجمعيات السرية. وقد بلغ رشيد من آخرين ممن كانوا بحاشية الأمير فيصل، أنهم رأوا خطاباً، من الشريف حسين إلى ابنه فيصل يذكر ذلك ويعلل سبب موافقته بأن فرنسا سوف تحتفظ بالساحل السوري إلى أن يأتي الوقت الذي يكون فيه للدولة العربية بحرية، تقدر على الدفاع عن هذا الساحل السوري، وبأن فرنسا سوف تدفع مبلغاً من المال للدولة العربية، طالما بقيت فرنسا تحتل الساحل.

(رابعاً) وفي برقية الفاروقي (إلى الخارجية بمكة المكرمة) بتاريخ أول مايو ١٩١٧ (٩ رجب ١٣٣٥) أبلغ الفاروقي الشريف، أن السير مارك سايكس يسافر اليوم من هنا إلى جدة لأجل مسألة في غاية الأهمية. وأن (سايكس) يريد الذهاب إلى جدة ومقابلة الشريف حسين حتى يتحدث إلى الشريف عن بعض الأمور التي أفهمها السير مارك للفاروقي نفسه. وقال الفاروقي إن السير مارك إنما يريد أن يقابل جلالة مولاي لعدة مسائل. أهمها وضعنا نحن العرب جميعاً مع الحلفاء لاسيما إنجلترا وفرنسا وشرح الفاروقي الأمور التي أفهمه أياها (سايكس) بأنها ذلك السر الذي كانت له به معرفة من قبل سنة من نهضتنا المباركة. والتي كانت قد دارت حوله مناقشة استمرت أكثر من أربع ساعات متواليات، وسبق الفاروقي أن بعث باختبار هــذا الاجتماع مفصلا — ويشير الفاروقي هنا إلى ماجاء في

رسالته المعروفة للشريف حسين بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩١٥ (٢٧ محرم ١٣٣٤) ، وقد سبق ذكرها .

والذى يسترعى النظر فى هذه البرقية ، لم يكن الإشارة إلى ذلك (السر) الذى كان قد عرفه الفاروقى من أكثر من سنة مضت على حد قوله ، والذى دارت — حوله (مراسلات الحسين — مكماهون) للاتفاق مع العرب على الشروط التى كفلتها هذه المراسلات ، ولكن ما صار ظاهراً الآن من رغبة لدى السير مارك سايكس فى مقابلة الشريف حسين ، من أجل بيان أو توضيح بعض الأمور المتصلة بموضوع الاتفاق مع العرب . هذا من ناحية . بل إن ما يسترعى النظر فى هذه البرقية هو أن الإنجليز — وبعد مضى أكثر من عام على مراسلاتهم مع الشريف ، أرادوا الآن أن يوضحوا للشريف (والعرب) موقفهم وموقف حلفائهم الفرنسيين من الترتيبات الإقليمية المتعلقة (بسوريا) على وجه الخصوص .

فقد نص اتفاق الحسين — مكماهون على أن تحتفظ بريطانيا بسوريا (ولايتى حلب ودمشق) لصالح فرنسا ، وذلك إذا ترتيب على محاولة انتزاع هاتين الولايتين تكدير العلاقات بين بريطانيا وفرنسا (مكماهون إلى الحسين فى ٣٠ يناير ١٩١٦) وجاء فى اتفاق (سايكس - بيكو) فى ١٦ مايو ١٩١٦ ، أن تكون سوريا ، سواء فى جهاتها الساحلية (المنطقة الزرقاء) ، أو الداخلية ، وتشمل حلب وحماه ودمشق ، وهى المنطقة (ا) — خاضعة لفرنسا إما مباشرة ، وإما بالواسطة ولم يكن الشريف حسين ولا أحد من العرب يعلم بوجود هـــذا الاتفاق ، ولذلك فقد صار ضرورياً أن يصل الإنجليز وحلفاؤهم (الفرنسيون) إلى تفاهم قاطع مع العرب (والشريف) بالصورة التى يمكن بها التمهيد لقبول الترتيبات المنتظرة والخاصة بسوريا .

وعلى ذلك فقد سعى (مارك سيكس) عند اجتماعه بالفاروقى فى القاهرة أن يمهد لإقناع الشريف حسين بالرضاء بانسلاخ سوريا عن المنطقة التى حرص العرب على الاحتفاظ بها لتأسيس دولتهم المنتظرة وبالفعل يقول الفاروقى فى رسالته . ولا شك أن الأمور التى يتكلم عنها (سايكس) هى تعليمات حكومته عنها ، وقال لى بأنه وإن كان بين هذه الأمور بعض الأشياء التى من المحتمل أن

لاتجلب محظوظية مولاى . إلا أن مجموعها سينال محظوظيته ، واستند (مارك سايكس) فى محاولته إقناع الفاروقى والشريف حسين معاً إلى ضرورة أن يبقى الحلفاء متحدين وأنه لايجب أن يعوق هذا الاتحاد أى عائق ثم شفع الفاروقى هذه الملاحظة بإسداء النصح للشريف فقال : (وإننى أرى الآن أننا نحن العرب فى أدق نقطة من تاريخنا السياسى . وعليه يلزم التأمل والبصيرة وإحاطة النظر فى مستقبل الأمة العربية . وإن كل مايحصل فى القريب العاجل لابد أن يبقى أثره فى المستقبل) .

وأبرق الفاروقى فى اليوم نفسه إلى مكة (أول مايو ١٩١٧) ، يذكر مقابلته مع قطب الاتفاق الآخر (جورج بيكو) والذى كان يبغى الذهاب إلى جدة ليقابل الشريف حسين مع السير (مارك سايكس) وقد حاول (بيكو) إظهار عطفه على حركة العرب وامتداد ثورتهم إلى الشمال — وكان الحسين قد أعلنها فى مكة منذ شهر يونية من العام السابق — بشرط أن تتمكن حكومة « الشريف » بحسن إدارة — البلاد التى (تدخلها) وصرح (بيكو) — بأن العرب إذا لم يستسلموا إلى الفوضى فهم جديرون بالحياة الاستقلالية . وكان فى رأى (بيكو) أن المسائل المتعلقة بالمستقبل يسهل حلها بمفاوضات واتفاقات ، ثم إنه ، كما قال الفاروقى « لم يشر إلى شىء من خطبته » .

وواضح من هذه البرقيات، والتصريحات والخطب التى نقل أخبارها الفاروقى إلى الشريف حسين، أن هذا الأخير قد وقف إلى الغاية من زيادة (مارك سايكس) و (جورج بيكو) له ، وأن البحث سوف يتناول قطعا المسائل المتعلقة « بوضعية العرب مع الحلفاء لا سيما إنجلترا وفرنسا » وقد أبرق الحسين من مكة فى اليوم التالى ١ مايو ١٩١٧ (١٠ رجب ١٣٢٥) إلى مندوبه بالقاهرة ، جواباً على برقيته أن الحسين ، فيما يتعلق (بالسير مارك) « عنده الخبر عنه رسمياً منذ شهر » ويذكر أن « قدومه كان بناء على دعوتنا له » بل ويحدد الحسين يوم الوصول المنتظر بأنه ٥ مايو ، ويوم مغادرته الحجاز بأنه سيكون فى اليوم الثالث من الزيارة .

وقد حصلت بالفعل هذه الزيارة فى شهر مايو ١٩١٧ ، فقد قابل (مارك

(سايكس) الملك حين، فى جدة ، يوم ٥ مايو . وكان مع سايكس الممثل البريطانى لدى الملك حسين (الكولونيل ولسون) (Wilson) ، وكان أصلا من موظفى حكومة السودان . وقابل الاثنان الملك وقد أنهى (سايكس) خبر هذه المقابلة إلى الوكلاء الفرنسيين فى جدة،وكان لفرنسا بعثة عسكرية برئاسة الكالونيل بريمون » (Bremond) — للاشتراك فى عمليات الحجاز العسكرية وقتئذ . وقال (سايكس) فى مذكرة تركها للضابط (بريمون) ، أنه قد تحدث مع الملك حسين فى واحد — فقط من الموضوعات العربية التى يدور حولها البحث، والتى تنقسم كما قال (سايكس) إلى قسم إنجليزى فرنسى عربى وآخر فرنسى عربى يتناول ساحل البحر المتوسط وثالث إنجليزى عربى يخص العراق (مابين النهرين) .

ويقول (سايكس) إنه قد بحث مع الملك كل مايتعلق بالقسم الأول ،وإن من رأية أن يترك الكولونيل بريمون الكلام فى ذلك كى تتاح الفرصة للملك حسين لإمعان الفكر والإكثار من التأمل » حتى أن يعود (سايكس) إلى جدة ثانية، فى التاريخ الذى حدده ، وهو يوم ١٩ مايو وأن الغرض من إمهال الملك ، هو إعطاؤه الوقت الكافى لأن تختمر فى ذهنه رويدا رويدا هذه الآراء التى أوضحها له (سايكس) .

وفى مساء يوم ٥ مايو غادر(سايكس) و(ولسن)جدة يقصد ان إلى السويس ثم حضر رئيس البعثة العسكرية الفرنسية (الكالونيل بريمون) إلى جدة فى اليوم التالى ،وفى يوم ١٠مايو كانت وصلت من السويس إلى جدة فرقاطة إنجليزية تحمل الوكيل ولسون والمندوبين الساميين ، مارك سايكس وجرج بيكو ـ الأول عينته بريطانيا لشئون فلسطين وكانت تعتزم احتلالها . والثانى اختارته فرنسا لشئون سوريا . ولقد نقلت هذه الفرقاطة كذلك من العقبة الأمير فيصل . وفى يوم ١٧! مايو وصل الملك حسين إلى جدة ، وتوالت الاجتماعات يومى ١٩ ، ٢٠ مايو. ثم غادرت الفرقاطة جدة إلى عدن وجيبوتى ، يوم ٢٠ مايو ، فى حين ذهب فيصل ومعه ولسن إلى ينبع يوم ٢٢ مايو وغادر الملك جدة إلى مكة فبلغها فى ٢٤ مايو

الذى يبدو محققاً أن تفاهما معينا قد حدث بين الأطراف الثلاثة مارك سايكس وجرج بيكو ، والملك ، فأكد (وليام يال) فى تقرير له بعد ذلك (بتاريخ ١٥

أبريل ١٩١٨) — ومستندا إلى النشرة العربية الإخبارية (The Arab bulletin) ويشرف عليها (المكتب العربى Arab Bureau) الذى انشأه الإنجليز خصوصاً لمساعدة ثورة العرب — إن مارك سايكس أوضح فى حديثه مع الملك نقطتين هامتين : أن تآزر الحلفاء وتعاونهم أو تحالفهم ، ثابت مبين ، وأن سوريا مهما يكن حاكمها ، فلا معدى عن قيام نظام حكم بها يتسم بالاستنارة والتقدم ، كما يقضى الواجب بقاء بعض الجهات أو الأقاليم فى سوريا على كل حال تحت نوع خاص من الوصاية ، بسبب ما لها من طابع أو مميزات خاصة .

ويقول (الكولونيل بريمون) إن الأمير فيصل عند ذهابه بعد هذه المقابلة إلى ينبع ذكر لضابط المدفعية الفرنسى (لاموت) (Lamotte) عند نزوله بهذا المكان ، أنه قد سره كثيراً حصول تلك الاتفاقات الدولية التى أرضت والده (الملك) ،كما أرضته هو نفسه ، بدرجة عظيمة . وأنهما (فيصل والحسين) إنما يشعران ببالغ الممنونية لفرنسا التى أظهرت اهتمامها بالعرب ثم يقول (بريمون) تعليقاً على هذه الرواية » وهكذا فى نهاية شهر مايو من سنة ١٩١٧! كان الاتفاق كاملا بين جورج بيكو والملك حسين والأمير فيصل » . وفى حديث للأمير فيصل (فى بداية نوفمبر ١٩١٨) مع الكابتن (مرسيه) (Mercier) ضابط الاتصال الفرنسى فى دمشق بعد احتلال سوريا ، وهو يتكلم العربية بطلاقة قال الأمير (لقد حصل الاحتفاظ بمسألة سوريا الساحلية فى محادثات جدة . فقد كانت إنجلترا وفرنسا ،كما كنا نحن مثلنا مثل التجار الذين يجدون أمامهم متاجر لا صاحب لها . ألم يكن منطقياً أن يسعى كل واحد منا ليحوز نصيباً أكبر مما يستولى عليه الآخرون) .

والذى لا شك فيه أن مارك سايكس وجورج بيكو لم يذكرا فى مقابلتهما للملك شيئاً عن « اتفاقاتهما » المعروفة باسميهما ، والتى لم يكن البلاشفة قد أذاعوا سرها بعد ، وبقيت هذه فى طى الكتمان . ولكن الحديث من ناحية أخرى سواء عند مقابلة سايكس للملك فى المرة الأولى (يوم ٥ مايو) أو عند مقابلة سايكس وبيكو معاً للملك فى يومى ١٩ ، ٢٠ مايو ، لا شك أنه تناول قطعا وبالتفصيل موضوع المصالح السياسية والاقتصادية التى يجب أن تكون لفرنسا فى سوريا ،وذلك دليل

آخر على أن الحسين (وابنه فيصل) ، والمتصلين بهما ، لم يكونوا يجهلون أن هناك ثمة اتفاق قائم بين بريطانيا وفرنسا ، حول سوريا أو غيرها من المناطق التى تهم العرب . ولو أنه لم يثبت أن الحسين ومستشاريه (وولده فيصل) قـد وافقوا فى هذه الاجتماعات بصورة حاسمة على مطالب الحلفاء فى سوريا .

وهكذا كان معروفا لدى الشريف حسين ، وزعماء العرب ، أن هناك ترتيبات إقليمية وسياسية معينة ، متفقة فى خطوطها الرئيسية مع تلك التى تضمنتها مراسلات الحسين — مكماهون ، وعلى نحو ما كان الحسين نفسه قد أقره فى هذه المراسلات وليس هناك شك فى أن الشريف كان يعلم بأن لفرنسا مصالح معينة فى سوريا . من نمط تلك التى اعترف بها الشريف نفسه لحلفائه الإنجليز فى العراق . فلم يكن هناك حينئذ أى وجه للاستغراب بسبب إذاعة اتفاق سايكس — بيكو فى نوفمبر ١٩١٧ ، على أيدى البلاشفة .

على أن الذى يجب ذكره أن وقوف الشريف (أو الملك) حسين والزعماء العرب على حقيقة نوايا البريطانيين والفرنسيين فى مراسلات الحسين — مكماهون ، وعند اتصال مارك سايكس وجورج بيكو بالملك حسين ، وعند خطاب بيكو فى جماعات السوريين واللبنانيين فى القاهرة والإسكندرية — لا يجب أن — يعنى بالرغم من ذلك كله ، أن إنجلترا — فى مفاوضتها مع العرب ، لم تنقض عهودها معهم . بل إن الصيحات التى تعالت مدوية عندما فضح الروس — والعثمانيون للعرب اتفاق سايكس — بيكو ، كانت قد صدرت عن شعور حقيقى بالألم ، لم يكن مجرد المفاجأة كازعم زعماء العرب، هو أهمها . ولكن الذى أهاج زعماء العرب وأثار حفيظتهم على حلفائهم ، أن الاتفاق الذى نشره الروس قد أهمل إنشاء الدولة العربية (أو الحلف العربى) المستقل ، وقسم الأقطار العربية بدلا من ذلك إلى مناطق احتلال ونفوذ أجنبى ، وحرم فلسطين من قيام إدارة عربية بها ، واقتطعها فى الوقت نفسه من جثمان سوريا (والدولة العربية) . ثم إنه أغفل إنشاء الخلافة العربية .

وثمة سبب آخر فى غضب الشريف حسين هو أن الشريف كان قد أعلن الثورة منذ يونية ١٩١٦ على تركيا ، وضد دولة الخلافة الإسلامية . ونجحت الدولة العثمانية فى إظهار الشريف

فى صورة الخائن للإسلام والملة ، متآمراً مع الدول المسيحية ضد (الدولة) التى آزرت وحدها وفى كل العصور العالم الإسلامى . فكان فى هذه الظروف إلى أن جاءت إذاعة اتفاق سايكس — بيكو ، ضربة مسددة ضد سمعته وكرائد حركة العرب . فالذى ثبت الآن ، أن اتفاقه مع بريطانيا وفرنسا كان مبنيا على تقسيم أملاك الدولة العثمانية ، وإنهاء حياة دولة الخلافة الإسلامية .

على أن العرب (والشريف حسين) عندما أثاروا هذه الضجة ، وأخذت حملاتهم تشتد ضد حلفائهم . — والبريطانيين خصوصاً — وذلك منذ نوفمبر ١٩١٧ أو فبراير ١٩١٨ — كان العرب قد أعلنوا فعلا ثورتهم قبل ذلك بستة أو تسعة شهور تقريباً ، ووقع من الأحداث ماجعل العرب يفقدون ثقتهم فى بريطانيا حليفتهم الأولى ، والتى آثروا أن يعتمدوا عليها من دون سائر الدول الأوربية ، لموازرتهم فى ثورتهم العربية ضد الدولة العثمانية .

ذلك أن الشريف حسين أعلن الثورة على الدولة العثمانية فى ١٠ يونيو سنة ١٩١٦ ، وأطلق بنفسه فى ذلك اليوم الرصاصة الأولى على قلعة الأتراك فى مكة إيذاناً بإعلان الثورة . وعزز الشريف حسين حركته بمنشور أذاعه على الشعب العربى اتهم فيه الاتحاديين بالخروج على الشريعة (فنبذوا الاحكام وشنقوا الاحرار العرب جماعات وفرادى وشردوا أسرهم ونفودها من أرضها وصادروا الأموال ولقد نصحنا فلم ينفع النصح ، وقد وفقنا الله لأخذ الاستقلال وضربنا على أيدى الاتحاديين وانفصلت بلادنا عن المملكة العثمانية انفصالا تاماً ، وأعلنا استقلالا لاتشوبه شائبة مداخلة أجنبية ولا تحكم خارجى .)

واستطاعت القوات العربية الثائرة أن تستولى فى أقل من ثلاثة شهور على جميع مدن الحجاز الكبرى باستثناء المدينة المنورة التى بقيت تحاصرها حتى أواخر الحرب . ولم يلبث أن بويع الحسين فى ديسمبر ١٩١٦ ملكا على العرب .

ثم كان أن تقدم جيش الثورة العربية وعلى رأسه فيصل بن الحسين فى أراضى الحجاز فنسف سكة حديد الحجاز مابين معانى والعقبة واحتل ينبع ثم زحف شمالا واحتل العقبة فى ٦ مايو سنة ١٩١٧ — واتخذ الجيش العربى من العقبة نقطة

ارتكاز ، ثم أخذ يتقدم شمالا ليحارب الأتراك فى منطقة شرقى الأردن ، وبذلك قدم للحلفاء أكبر مساعدة . ففى ذلك الوقت كان اللورد اللنبى قد تولى قيادة — القوات الإنجليزية العامة بعد فشل الجنرال موارى ، فاستطاع اللنبى بمعاونة عرب فلسطين وبفضل المساعدات التى قدمها المصريون ، أن يحتل القدس فى ٩ ديسمبر سنة ١٩١٧ — وليس هناك شك فى أن احتلال جيش الثورة العربى للمنطقة الواقعة شرقى معان قد حمى ميمنة القوات البريطانية فى فلسطين من هجمات الأتراك عليها فى منطقة بئر سبع والخليل ، كما حمى أيضاً خطوط مواصلاتها الطويلة .

ولم تلبث القوات العربية أن تقدمت فى أواخر سبتمبر سنة ١٩١٨ قاصدة — دمشق ، فاحتلتها فى اليوم الأول من شهر أكتوبر من نفس العام (بعد أن أخلاها الأتراك) ورفعت رايتها فوق أسوارها والمبانى الحكومية فيها وذلك قبل أن تدخلها القوات البريطانية بقيادة اللنبى . ثم والت كتائب الثورة زحفها شمالا ، وهى لا تنقطع عن الاصطدام بالجنود الأتراك المتراجعين إلى بلادهم . فدخلت حمص وحلب وحماة — ولم يمض شهر حتى حررت سوريا كلها من النفوذ العثمانى الذى دام زهاء أربعة قرون .

وعند هذه المرحلة بالذات بدأ الخلاف بين العرب وحلفائهم الإنجليز . فقد أطلقت إنجلترا تصريحاً فى ٣ نوفمبر ١٩١٧ تعهدت فيه لزعماء الحركة الصهيونية العالمية بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين ، وجاء هذا الإعلان فى صورة خطاب إلى لورد روتشيلد المليونير اليهودى المعروف . وكان التصريح قد عرض قبل إعلانه على الرئيس الأمريكى ويلسون وحظى بموافقته ، كما أيدته الحكومة الفرنسية فى ١٤ فبراير ١٩١٨ تأييداً علنياً ، ثم تلتها الحكومة الإيطالية فأيدته بتاريخ ٩ مايو ١٩١٨ . ولقد وضع المؤرخون أسبابا متعددة لأسباب هذا التصريح فى الوقت الذى صدر فيه . فعزاه البعض إلى رغبة الحلفاء فى كسب الحركة الصهيونية إلى جانبها حتى تقوم بدور المخرب فى ألمانيا وحلفائها — وعزاه البعض إلى رغبة إنجلترا فى دفع الولايات المتحدة إلى دخول الحرب إلى جانبها ، سيما وأن الرأى العام الأمريكى يسيطر إلى حد كبير على سياسة أمريكا الخارجية ، كما يسيطر اليهود إلى حد كبير على الرأى العام الأمريكى . ولعل أحدث التفسيرات تلك التى

توجهها ليوناردشتين « Stein » الذى كان سكرتيراً لوايزمان (رئيس المنظمة الصهيونية العالمية) فى كتابه الأخير (إعلان بلفور) ، إذ يرى أن السبب الحقيقى فى ظهور هذا الإعلان فى عام ١٩١٧ هو الموقف فى روسيا نفسها ، فقد كانت الثورة الروسية الأولى (فبراير ١٩١٧) قد أطاحت بالقيصرية وأقامت نظاما رأسماليا وحكومة بورجوازية وهى المعروفة بنظام كيرنسكى ، وخاف الحلفاء أن يدفع الموقف المتدهور فى روسيا كيرنسكى إلى الخروج من الحرب لمواجهة احتمالات قيام ثورة - البلاشفة (التى قامت بالفعل فى نوفمبر ١٩١٧) وحرصا من الحلفاء على بقاء روسيا فى الحرب أصدرت إنجلترا وعد بلفور لأن اليهود كان يسيطرون على الصناعة فى روسيا ولا سيما الصناعات الحربية .

ومهما يكن من أمر فقد أغضب وعد بلفور العرب ، فقد فهم حسين واعترف الإنجليز بأن فلسطين تدخل فى إطار الدولة العربية المزمع إنشاؤها . بينما كانت حجة الإنجليز أن الاستثناء الذى اتفق عليه بالنسبة لمنطقة غرب دمشق أو حمص وحماة ينسحب على فلسطين كما ينسحب على بيروت .

ثم كانت الصدمة الثانية للعرب حين انعقد مؤتمر سان ريمو فى أبريل سنة ١٩٢٠ فقرر وضع القطاع العربى الشمالى الممتد من البحر المتوسط إلى فارس تحت الانتداب . فأعطيت بريطانيا الانتداب على العراق وفلسطين وشرق الأردن وأعطيت فرنسا الانتداب على سوريا ولبنان .

وكانت نظرية الانتدابات قد خرجت من مؤتمر الصلح العام فى باريس سنة ١٩١٩ — وهكذا دخل الشرق العربى فى مرحلة جديدة من حياته ؛ وهى مرحلة تتصف باختفاء الدولة العثمانية وبتجزئة المنطقة إلى وحدات سياسية وبالنضال ضد الاستعمار الأوربى كقضية أولى فى المنطقة فيما بين الحربين العالميتين .

محتويات الكتاب

دار الجيل للطباعة
١٤ شارع قصر اللؤلؤة - الفجالة